# إنماء البقاع الشمالي:

# الإطار العام والسياسات القطاعية

أعمال المؤتمر الإنمائي الموسَّع
للنهوض بمناطق بعلبك ـ الهرمل

المنعقد في منطقة البقاع بتاريخ 7 - 8/11/2001

بالاشتراك مع مؤسسة جهاد البناء الإنمائية

# إنماء البقاع الشمالي:
# الإطار العام والسياسات القطاعية

# إنماء البقاع الشمالي:
# الإطار العام والسياسات القطاعية

أعمال المؤتمر الإنمائي الموسَّع للنهوض بمناطق بعلبك ـ الهرمل،
الذي نظَّمه المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق،
ومؤسسة جهاد البناء الإنمائية،
برعاية الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله في البقاع،
بتاريخ ٧ ـ ٨/ ١١/ ٢٠٠١

**حقوق الطبع محفوظة**

الكتاب : إنماء البقاع الشمالي:

الإطار العام والسياسات القطاعية

الناشر: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: مديرية الدراسات الإنمائية

التاريخ: أيلول ٢٠٠٢م الموافق رجب ١٤٢٣هـ

القياس: ١٧ × ٢٤ سم

الطبعة: الأولى

# ثبت المحتويات


- المشاركون في المؤتمر ..... ٩
- تقديم ..... ١٣
- **جلسة الإفتتاح** ..... ١٧
* كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق **د. علي فياض** ..... ١٩
* كلمة ممثل راعي المؤتمر الأمين العام لحزب الله ممثلاً بنائبه سماحة الشيخ **نعيم قاسم** ..... ٢٣

**القسم الأول:**

**الأزمة الإقتصادية. الإجتماعية في مناطق بعلبك ـ الهرمل (الإطار العام)** ..... ٢٩
- **الجلسة الاولى: العوامل والسياسات** ..... ٣١
* كلمة رئيس الجلسة النائب د. **حسين الحاج حسن** ..... ٣٣
* عوامل الأزمة ومظاهرها م. **إبراهيم اسماعيل** ..... ٣٥
* التعوّق المتوالي في تنمية البقاع الشمالي **د. أحمد بعلبكي** ..... ٤١
* السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية الرسمية **أ. عدنان الحاج** ..... ٤٧

*** تعقيبات الجلسة الاولى:**

تعقيب (١): **م. نظام حمادة** ..... ٥٩
تعقيب (٢): **د. كمال حمدان** ..... ٦٣
تعقيب (٣): **أ. إبراهيم شاهين** ..... ٦٧
* مناقشات الجلسة الأولى ..... ٧٠
- **الجلسة الثانية: الخطوط العامة لسبل تجاوز الأزمة على الصعيد الإقتصادي** ..... ٧٥
* كلمة رئيس الجلسة معالي الوزير السابق **د. ناصر السعيدي** ..... ٧٧
* الهياكل المؤسسية اللازمة للنهوض، التنظيم المؤسسي والبناء الاداري **أ. عبد الحليم فضل الله** ..... ٧٠
* الإتفاقيات الزراعية وأثرها على البيئة التنافسية **م. سمير الشامي** ..... ١١٣
* موارد المنطقة وإمكاناتها ـ الطبيعية والبشرية والماليةوالاقتصادية **د. نبيه غانم** ..... ١٢٩
* التمويل الاستثماري الزراعي: الفرص والمعوِّقات **د. يوسف الخليل** ..... ١٥٧

**❋ تعقيبات الجلسة الثانية:**


تعقيب (١): **أ. أمال كركي** ..... ١٦٦

تعقيب (٢): **أ. إبراهيم ترشيشي** ..... ١٦٨

تعقيب (٣): **د.عبدو يبرودي** ..... ١٧١

❋ مناقشات الجلسة الثانية ..... ١٧٤

**ـ الجلسة الثالثة: الخطوط العامة لسبل تجاوز الازمة على الصعيد الاجتماعي** ..... ١٧٧

❋ كلمة رئيس الجلسة الوزير السابق النائب **أ. غازي زعيتر** ..... ١٧٩

❋ سوق العمل في منطقة بعلبك الهرمل، الخصائص والتحديات **د. نجيب عيسى** ..... ١٨١

❋ البرامج العاجلة لحماية المزارعين وإستيعاب النتائج الإجتماعية للأزمة أ. **خليل ماجد** .. ١٩٩


**❋ تعقيبات الجلسة الثالثة:**


تعقيب (١): **الشيخ حاتم بوديَّة** ..... ٢٢٣

تعقيب (٢): **أ. إبراهيم ربيز** ..... ٢٢٦

**القسم الثاني: السياسات القطاعية** ..... ٢٢٩

**ـ الجلسة الرابعة: النهوض بأوضاع الزراعة** ..... ٢٣١

❋ كلمة رئيس الجلسة النائب **د. مروان فارس** ..... ٢٣٣

❋ المياه والري، والموارد والمشروعات الممكنة والمطروحة **م. فادي قمير** ..... ٢٣٥

❋ ضم وفرز الحيازات الزراعية وإستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر **أ.محمد شمص** ٢٤٣

❋ التسويق الزراعي، والزراعات الأكثر ملاءمة **د. رياض سعادة** ..... ٢٤٩


**❋ تعقيبات الجلسة الرابعة:**


تعقيب (١): **م. ميشال غانم** ..... ٢٥٨

تعقيب (٢): **أ. سعيد خير الله** ..... ٢٦١

❋ مناقشات الجلسة الرابعة ..... ٢٦٤

- **الجلسة الخامسة: النهوض بأوضاع قطاع الانتاج الحيواني** ..... ٢٦٧
* كلمة رئيس الجلسة النائب **د. ابراهيم بيان** ..... ٢٦٩
* تربية المواشي في بعلبك الهرمل، الواقع وأطر التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطويرها **د. فوّاق سليمان** ..... ٢٧٠
*تربية الأسماك والنحل، الواقع وإمكانيات التطوير **م. محمد الخنساء** ..... ٢٧٦
* تربية الدواجن، الواقع وامكانية التطوير **د. محمد فران** ..... ٢٩٥
*** تعقيبات الجلسة الخامسة:**
تعقيب (١): **أ. طعان عبيد** ..... ٣٠٥
تعقيب (٢):**م. حسان استيتية** ..... ٣٠٩
تعقيب (٣): **د. غسان الزين** ..... ٣١٢
* مناقشات الجلسة الخامسة ..... ٣١٦
- **الجلسة السادسة: النهوض بقطاعي الصناعة والسياحة** ..... ٣١٩
* كلمة الأستاذ **عاطف ادريس** ..... ٣٢١
* كلمة رئيس الجلسة السيد **حسين الموسوي** ..... ٣٢١
* التصنيع الغذائي، الواقع الراهن ومقوّمات التطوير في إطار التعاون بين المزارع ورأس المال الخاص **أ. حسن سويدان** ..... ٣٢٥
* الصناعات المختلفة، امكانيات التجهيز البنيوي وفرص التطوير **أ. محي الدين نخلاوي** . ٣٤٥
* واقع السياحة في منطقة بعلبك ـ الهرمل وامكانات التنمية السياحية **د. علي فاعور** ..... ٣٥١
*** تعقيبات الجلسة السادسة:**
تعقيب (١): **أ.حسن الكاشي** ..... ٣٧٠
تعقيب (٢): **د.سامر رعد** ..... ٣٧٤
تعقيب (٣): **د.موسى نعمة** ..... ٣٨٠
تعقيب (٤): **أ. عاطف ادريس** ..... ٣٨٣
* مناقشات الجلسة السادسة ..... ٣٨٤
**كلمة الختام** : رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق **د. علي فياض** ..... ٣٨٧
**الوثيقة الختامية للمؤتمر** ..... ٣٨٩

# المشاركون في المؤتمر

**راعي المؤتمر:** سماحة الأمين العام لحزب الله **السيد حسن نصر الله** ممثلاً بنائبه سماحة **الشيخ نعيم قاسم** .

## رؤساء الجلسات

**أ. غازي زعيتر:** وزير الدفاع السابق، ونائب حالي في البرلمان اللبناني

**د. ناصر السعيدي:** وزير الاقتصاد والتجارة سابقاً، والنائب الأول لحاكم مصرف لبنان حالياً.

**د. إبراهيم بيان:** نائب حالي في البرلمان اللبناني، عضو كتلة الوفاء للمقاومة.

**د. حسين الحاج حسن:** نائب حالي في البرلمان اللبناني، رئيس لجنة الزراعة النيابية.

**د. مروان فارس:** نائب حالي في البرلمان اللبناني.

**السيد حسين الموسوي:** المعاون التنفيذي لسماحة الأمين العام لحزب الله.

## المحاضرون

**أ. حسان استيتية:** مهندس زراعي.

**أ. إبراهيم اسماعيل:** مدير عام مؤسسة جهاد البناء الإنمائية.

**د. أحمد بعلبكي:** أستاذ جامعي - باحث في شؤون التنمية الريفية.

**أ. عدنان الحاج:** كاتب صحافي، مسؤول الصفحة الإقتصادية في جريدة السفير.

**د. يوسف الخليل:** أستاذ جامعي، مدير العمليات المالية في مصرف لبنان.

**أ. محمد الخنسا:** مهندس زراعي، مدير مركز السيد عباس الموسوي للتنمية والارشاد الزراعي.

**د. رياض سعادة:** خبير في الاقتصاد الزراعي، الكونتوار الزراعي.

**د. فواق سليمان:** أستاذ جامعي.

**أ. حسن سويدان:** المدير التجاري لشركة كونسروة شتورة.

**أ. سمير الشامي:** مدير الثروة الزراعية في وزارة الزراعة.

**أ. محمد شمص:** ممثل المشروع الأخضر.

**د. نجيب عيسى:** خبير اقتصادي، عضو الهيئة العلمية للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، واستاذ جامعي.

**د.نبيه غانم:** استاذ جامعي، وباحث اقتصادي.

**د.علي فاعور:** العميد السابق لكلية السياحة في الجامعة اللبنانية.

**د.محمد فران:** استاذ جامعي.

**أ. عبد الحليم فضل الله:** باحث، نائب رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

**د. علي فياض:** رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

**أ. فادي قمير:** مدير عام التجهيز المائي.

**د. خليل ماجد:** مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

**أ. محي الدين نخلاوي:** رئيس تجمع صناعيي البقاع.

## التعقيبات

**أ. عاطف ادريس:** رئيس مجلس إدارة شركة كونسروة شتورة.

**الشيخ حاتم بوديّة:** مسؤول وحدة العمل الاجتماعي لمنطقة البقاع في حزب الله.

**أ. إبراهيم ترشيشي:** رئيس نقابة مزارعي وفلاحي البقاع.

**م. نظام حمادة:** مهندس زراعي.

**د. كمال حمدان:** خبير اقتصادي، مسؤول القسم الاقتصادي في مركز البحوث والاستشارات.

**أ. سعيد خير الله:** خبير زراعي .

**د. ابراهيم ربيز:** أستاذ جامعي.

**د. سامر رعد:** أستاذ جامعي.

**د. غسان الزين:** استاذ جامعي.

**أ. إبراهيم شاهين:** رئيس بلدية الهرمل.

**أ. طعان عبيد:** رئيس نقابة النحالين في البقاع.

**أ. ميشال غانم:** ممثل كلية الزراعة في الجامعة اليسوعية.

**أ. حسن الكاشي:** خبير تصنيع زراعي.

**أ. أمال كركي:** منسقة برنامج التنمية الريفية المتكاملة لبعلبك ـ الهرمل في مجلس الإنماء والإعمار.

**د. موسى نعمة:** ممثل جمعية الشبان المسيحية.

**د. عبدو يبرودي:** أستاذ جامعي.

# المقدمة

ظلّت منطقة البقاع ، وخصوصاً منها الأقضية الشمالية ، بمنأى عن دورة الإنماء والنموّ ، التي تسارعت في عهود ما بعد الإستقلال ، لكن على أساس العلاقات الإجتماعية/ الإقتصادية التي توطّدت خلال الإنتداب ، وارتسمت حدوداً داخلية واضحة بين الشرائح والمجتمعات ، بين التقدم والتخلف ، أو قل بين المركز ـ القلب والأطراف القصيّة . فقد جرى توزيع غير عادل ، للمكاسب الخصبة التي أسفرت عنها الوظيفة الإقتصادية والإقليمية التي انفرد بها لبنان في فترات ما قبل الحرب الأهلية ، وأدَّت الإدارة غير المتوازنة للرصيد الإقتصادي/ الإنمائي المتراكم ، إلى جعل المؤشرات الكُلّية ، الإيجابية والمتفائلة مجرد ستار يطوي وراءه تفاوتات هائلة وأزمات كامنة ، إنتهت إلى رسم خريطة إجتماعية/ طبقية تماهت إلى حد كبير مع التصدّعات السياسية ، فزادت من تهديد سلامة الكيان ووحدته .

لقد كان الإقتصاد المناطقي للبقاع ، كما إقتصاديات الأطراف ، نموذجاً واضحاً لذلك الخلل الفادح . بيد أن خصوصية مثاله برزت في العقد الأول الذي تلا إنتهاء الحرب الأهلية . فبعد أن طوت المنطقة مرحلة الإقتصاد الإستثنائي ، الذي عوَّضها لزمن بعض نتائج الحرمان ، وكفى الدولة مؤونة إيلائها ما تستحق من رعاية ، رزحت المنطقة من جديد ، تحت وطأة التجاهل الثقيل . فالموارد الإقتصادية القليلة جرى تجفيف منابعها ، والبنى التحتية والخدماتية بقيت على عهدها مع الترهل والتخلف ، وطاول الدخول الفردية تراجع حاد ، في ظل انعدام الفرص وتفشي البطالة ، أما عملية التوزيع الريعي لموارد الدولة على المناطق والنواحي والمجتمعات الداخلية ، وقد

نفَّذها على نطاق واسع التحالف العريض الذي تولّى السلطة في أعقاب الحرب ، فلم تطرق أبواب المنطقة ، ربما لأنها لم تكن ممثَّلة في ذلك التحالف ، أو لأنَّ التحوّلات التي نهضت بالمنطقة إبَّان العقدين الأخيرين لم تصادف قبولاً حسناً .

وتعاني المنطقة اليوم من ضغط ثلاث أزمات : أزمة السياسات التي استحكمت ما بين الإستقلال والحرب ، والتي عكست إصرار الطبقة المهيمنة على ترك فجوات إنماء هائلة ، وأزمة الفراغ الإقتصادي الذي لم تكترث الدولة لملئه بعد تقويض بنيان الإقتصاد الإستثنائي ، وأخيراً أزمة الركود الإقتصادي وتدهور أوضاع المالية العامة ، ما حبس إلى حدٍّ بعيد مصادر إنتاج الدخل ورفع تكاليف الإستثمار ، وحوّل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، أي إلى القطاع الأقل كفاءة .

وكانت إنعكاسات الأزمة الأخيرة هي الأخطر على المناطق الفقيرة ، وفي مقدِّمتها بعلبك ـ الهرمل ، وذلك لأسباب ثلاثة :

ـ **الأول** : إمتصاص قطاعات ومناطق محددة لمعظم شطور التوسع المالي الهائل الذي حفل به النصف الأول من التسعينات ، ولم يسمل الإنفاق الحكومي كما هو معروف ، منطقة البقاع بنصيب ملموس ، وفي الوقت نفسه أُهمل القطاع الزراعي الذي يغلب على أنشطتها .

ـ **الثاني** : عجز القطاع الخاص عن تعبئة موارده ، ما حرم المنطقة من إحدى خيارات التنمية ، وهي حثّ الإستثمارات غير الحكومية على إكتشاف فرصها في هذه المنطقة ، من دون إنكار الدور الأصلي للدولة فيها .

ـ **الثالث** : لم تراكم المنطقة في عهد الإنفتاح المالي ، ما راكمته مناطق أخرى ، من رساميل ووفورات ، تلك التي ساعدتها لاحقاً على التخفيف من حدة الركود وتوفير بعض شروط البقاء .

وحيث إنَّ هذا الركود لم يترافق مع إنخفاض في الأسعار (أي إنَّه ركود تضخمي)

صار حظّ المنطقة أن تُحرم أولاً من نصيبها في الإنفاق الريعي ، ثم تعاني ثانياً من ضعف المركز التنافسي الإقليمي ، الناجم أساساً عن الإرتفاع الهائل في التكاليف خلال سنوات التسعينات ، بعدما أُطلق الطلب الحكومي على غاربه من دون تحسب .

وما يزيد من مأزق المنافسة هذا ، إنضمام الحكومة إلى إتفاقيات إقتصادية لم تستند إلى توزيع وظيفي قائم على المزايا التفاضلية ، ولا إلى تنسيق مدروس للسياسات الإقتصادية ، ناهيك بإستعداد لبنان للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، الذي يُملي عليه تلبية مجموعة من الشروط الضرورية لتحويله من عضو مراقب إلى عضو دائم ، ومن بين ما أنجزه في هذا الصدد ، برنامج الجمركة الذي نتج عنه إزالة القيود غير الجمركية في القطاع الزراعي .

وحيث إنَّ أزمة المنطقةهي في عمقها أزمة سياسات ، إن لناحية توفّر الوعي الدقيق لموقعها الإقتصادي ودورها ، أو لناحية مدى الإستعداد لتوجيه برامج ملائمة ، تصيب حاجاتها الأساسية ، وتبعث فيها ديناميات الإنماء والنمو .

وبما أنَّ البقاع الشمالي خصوصاً ، هو بإمتياز محيط زراعي ، ويستمد أهميته من كونه أغنى المناطق اللبنانية بالموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج ، ففيه أهم مصادر المياه (العاصي ، الليطاني ، وعشرات الينابيع الدائمة) ويضم أكثر من نصف مجمل الأراضي اللبنانية الصالحة للزراعة ، ويعتمد ثلاثة أرباع سكانه على الزراعة في تكوين دخولهم ، إضافة إلى مساهمته بنسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي الإجمالي في لبنان . . .

وبناءً على أهمية تعزيز الترابط القطاعي في الإقتصاد اللبناني ، وتكريس الإعتماد المتبادل داخله ، وذلك في سبيل تعميق السوق وتوسيع قنوات التسويق بما يُحقِّق إنفراجات في كل القطاعات . . .

. . . لكل ذلك . . . كان المؤتمر الإنمائي الموسَّع للنهوض بمنطقة بعلبك ـ

الهرمل ، محاولة للخروج من نطاق الأسئلة الكثيرة والإجابات العامة التي أصبح بعضها مألوفاً ، إلى مستوى البرمجة التفصيلية ، وتلمُّس مواطن الإختلال في أماكنها الملاصقة لمواضع المعاناة والتأزم ، بما يؤدي إلى صياغة توصيات وخلاصات تصلح مستنداً لسياسات عاجلة وناجحة للإنقاذ ، ولحلول إستراتيجية بعيدة الأمد .

ويوثّق هذا الكتاب لوقائع المؤتمر المذكور في قسمين رئيسين ، يتناول القسم الأول الإطار العام للأزمة الإقتصادية ـ الإجتماعية ، بهدف تقويم السياسات الموجهّة لمنطقة بعلبك ـ الهرمل ، وإعادة اكتشاف وظائفها على ضوء المتغيرات وموجبات المنافسة وتحديد البرامج اللاّزمة لتجاوز الأزمة ، فيما يتعرض القسم الثاني بالتحليل للسياسات القطاعية وواقع الفروع المختلفة لقطاعي الإنتاج الزراعي والحيواني ، تمهيداً لإكتشاف بعض الخيارات الممكنة كمخارج قد يعول عليها في إطلاق القطاع الزراعي في البقاع من أزمة الإنتاج والتوزيع .

# جلسة الافتتاح

- كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

**د. علي فياض**

- كلمة راعي المؤتمر سماحة الأمين العام لحزب الله ممثلاً بنائبه

**سماحة الشيخ نعيم قاسم**

## ـ كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق د. علي فياض

ليس من شأن مؤتمر إنمائي موسّع يخصّص لمعالجة المشاكل الإنمائية المتراكمة التي تعيشها هذه المنطقة المنكوبة ، أن يوفّر حلولاً سحرية لأزمة شديدة التعقيد ، لكنه على الأقل يتناول مستوى من مستويات هذه الأزمة ، وهو ما يتعلق بتقويم السياسات المعتمدة وتصويب الآداء الحكومي وإعادة قراءة المشروعات المطروحة من قبل الجهات المحلية والدولية بهدف بلورة رؤية شاملة للأزمة الإنمائية المطروحة .

في حين أن الأزمة مكثّفة ومتراكمة وهي حصيلة تقاطع أزمنة ثلاثة بائسة : فهذه المنطقة ظلمت تاريخياً من خلال سياسة التهميش والحرمان والإفقار والتفاوت السياسي والإجتماعي التي أنتجها النظام الطائفي منذ تأسيس الكيان ولغاية اتفاقية الطائف . وظلمت في مرحلة ما بعد إتفاق الطائف ، عندما جرى تجويف سياسة الإنماء المتوازن التي كان الهدف الأساسي منها تعويض المناطق المحرومة والريفية وما لحقها من تهميش وغبن متعمَّد . وظلمت ثالثاً بحسابات المستقبل ، وبحسابات الزمن الآتي ، ذلك أن سياسات الدولة ورؤاها تجاه مستقبل هذه المنطقة تتصف بعدم الوضوح والتذبذب وعدم حسم الخيارات وعدم الإقتناع أساساً بتبنّي إستراتيجية اقتصادية تتلاءم مع إمكانيات المنطقة وقابلياتها . ففي ظل غلبة إستراتيجية الخدمات ، لا محل للبقاع الشمالي بقابليته الزراعية ، والصناعية ـ الزراعية .

صحيح أن مشاكل الحرمان والفقر تكاد تكون ظاهرة تعم معظم مناطق الأطراف اللبنانية ، شاهدة بذلك على سياسة التفاوت المناطقي والقطاعي والاجتماعي ، والذي يتعمّق بشكل متزايد مع غياب التصوُّر التنموي الشامل اللاّزم لإعادة توزيع ثمار النمو

بشكل عادل . إلا أن مشاكل منطقة بعلبك ـ الهرمل تبدو مصداقاً مكثّفاً لهذا الواقع . ففي هذه المنطقة التي تعتبر من الأقضية الأكثر حرماناً وتهميشاً بمختلف المعايير ، بحسب أحدث دراسة عن الفقر في لبنان جرت عام ١٩٩٨ ، نجد الكثير من المفارقات الصارخة حيث تكاد الزراعة أن تكون بعلية بالكامل ، بينما تزخر مرتفعاتها وسهولها بأغزر الينابيع في لبنان على الإطلاق ، ومنها ينابيع عيون أرغش ، واليمونة ، واللبوة ، والعاصي ، ومرجحين ، والفاعور ، وغيرها الكثير . كما ينبع من هذه المرتفعات أكبر الأنهر اللبنانية ، كالعاصي والليطاني ، في وقت يعتمد أكثر من ٧٠٪ من سكان المنطقة في معيشتهم على الزراعة والتصنيع الزراعي الخفيف من ألبان وأجبان وما شابه .

وكان يكفي أن يتعثر هذا القطاع ، الشديد التأثر بالتقلبات المناخية وبعوامل السوق المفتوحة والتمويل الصعب حتى يصبح الناس في هذه المنطقة أمام خيارين لا ثالث لهما : إما النزوح نحو العاصمة وضواحيها ، حيث بلغت نسبة النازحين من المنطقة ما لا يقل عن ٤٠٪ من السكان ، وإما التحوّل إلى زراعة المخدرات في غياب أية خيارات أخرى بديلة .

إلا أن حظر زراعة المخدرات في بداية التسعينات وفشل مشاريع الزراعات البديلة في المنطقة ، ومنها ما سمي «بمشروع إنعاش الإنتاج الحيواني في البقاع» ، والتي بدت أقرب إلى عملية الإقراض التجاري منه إلى التسليف الإنمائي الميسَّر ، كل ذلك ، زاد من ناحية ، في تعقيد الأوضاع المعيشية ، وأكد بما لا يقبل الشك من ناحية أخرى أن النهوض بأوضاع المنطقة إقتصادياً وإجتماعياً لا يتوقف على توفّر الموارد المادية والمالية وحسب ، وإنما لا بدّ من عناصر أساسية أخرى على السلطات المعنية التدخل لتأمينها ، كتوفير الحد الأدنى من الحماية للأسواق المحلية وإيجاد أسواق للتصريف وتطوير البنى التحتية وفرز الأراضي وضمها .

السيدات والسادة . . .

إننا وإنطلاقاً من قناعتنا بأهمية المشاركة وضرورتها في نجاح التنمية التي تبقى مسؤولية عامة يتحملها المجتمع بهيئاته الأهلية ومؤسساته الرسمية والخاصة ، نعتقد أن هذا الموتمر يتحمّل مسوولية خاصّة في المساهمة بصياغة برامج وسياسات عملية النهوض بأوضاع المنطقة .

وفي مواجهة المماطلة وعدم الإكتراث الذي يطبع المواقف الرسمية بالنسبة لقضية بعلبك ـ الهرمل ، على الرغم من التحركات والمساعي المتكررة بمختلف أشكالها ، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة التوصّل إلى تشكيل مؤتمر إنمائي دائم يأخذ على عاتقه متابعة شؤونها الإنمائية ، بما في ذلك العمل على تنفيذ التوصيات التي نأمل أن يتوصل إليها المؤتمر .

ختاماً أجدد ترحيبي بالحضور الكريم متمنياً لمؤتمركم هذا كل التوفيق والنجاح .

## كلمة راعي المؤتمر الأمين العام لحزب الله
## ممثلاً بنائبه سماحة الشيخ نعيم قاسم

في البداية أحيّي الأخوة في المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق والأخوة في مؤسّسة جهاد البناء الإنمائية على هذا الجهد الكبير الذي يؤسس لمنهجية ومرجعية تساعد في وضع خطوات تفصيلية منطلقة من رؤية استراتيجية متكاملة لمساعدة وانماء مناطق بعلبك ـ الهرمل التي تحتاج إلى كل جهد ، وإلى كل عون من أجل أن يرفع الحرمان عنها ، ومن أجل أن ترفع المظلومية المتراكمة عبر السنوات عن هذه المنطقة المعطاءة العزيزة . فالشكر كل الشكر للأخوة الذين ساهموا في هذا الجهد ، والذي سيؤسّس ، إن شاء الله لمزيد من الأعمال النافعة والمفيدة في هذا الاطار .

ولطالما كان موضوع بعلبك ـ الهرمل من الموضوعات الحسّاسة والأساسية التي تابعها حزب الله ، والتي رفع الصوت عالياً من أجلها خلال كل الفترات السابقة . ولم تبعد أولوية المقاومة إهتمامنا بهذا الملف الحساس لأننا نؤمن ، كما ورد عن رسول الله(ص) : «الخلق كلهم عيال الله أحبهم إلى الله أنفعهم لعياله» .

فكما تقع على عاتقنا مسؤولية مقاومة الإحتلال ، فنحن نؤمن بمسؤولية مقاومة الحرمان والإهمال لهذه المناطق المعطاءة ، كما باقي المناطق اللبنانية التي تكاد تعاني من الأزمات نفسها . لذا لا يمكن تفسير الاهتمام على قاعدة وضع استثنائي رأيناه في وقت متأخر ، بل نحن نتابع هذا الملف من اللحظة الأولى . لكننا اخترنا الطرق الطبيعية والمنطقية الرامية إلى دفع الدولة للقيام بواجباتها منذ اللحظة الاولى دون أن تشغلنا المقاومة عن عملنا في الداخل لمصلحة إنماء بعلبك ـ الهرمل . وقد بذلت جهود كبيرة في هذا الاتجاه .

إنماء هذه المناطق هو مسؤولية أمام الدولة ومسؤولية أمامنا جميعاً . فهي التي قدمت الشهداء في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي وتحمّلت آثار عدوانه المباشر . وهي التي عانت من الحرمان إلى درجة يمكننا تعريفه عملياً بالحديث عنها والتجول في مدنها وقراها ورؤية واقع حياتها ، فقد بقي الإنماء المتوازن شعاراً يقف على عتبة مظلوميتها ، وهي حملت إرث الإهمال لعشرات من السنوات التي خلت . وهذا الأمر لا يمكن أن يستمر على هذه الحال .

وعلى الرغم من أولوية المقاومة التي رفعناها شعاراً ومارسناها عملاً ، فاننا نؤمن بضرورة الإهتمام بالمجتمع المقاوم الذي يتطلب منا أن نعمل وفق القاعدة التي وضعها سيد شهداء المقاومة السيد عباس الموسوي(رض) : سنخدمكم بأشفار عيوننا .

إن الأداء الذي مارسته الدولة بحق هذه المناطق لم يكن بالمستوى المطلوب ، على الرغم من بعض الإنجازات التي تحقّقت بسبب المتابعة والأعمال المكثفة لنواب المنطقة ولحزب الله وللفعاليات التي سعت في هذا الاتجاه .

وأقول بكل صراحة : لقد بذل حزب الله جهوداً كبرى في هذه المناطق ، إلى درجة لم تخلُ أية قرية أو مدينة في بعلبك ـ الهرمل إلا ولحزب الله فيها مساهمات تربوية وزراعية وصحية وعملية تنسجم مع القدرات التي يملكها هذا الحزب ، كما تنسجم مع قدرة حزب يمكن أن يعمل في هذه الساحة بطريقة أو بأخرى . لكن لنكن واضحين ، لسنا بديلاً عن الدولة في واجباتها تجاه الناس وتجاه هذه المناطق المحرومة ، ولا نتحمَّل المسؤولية نيابة عن الدولة في القيام بواجباتها . وعلى الدولة أن تحضر وأن تضع الخطط وأن تقوم بالمشاريع وأن تصرف الإمكانات . فكل الذرائع التي تساق للتقتير على هذه المنطقة تحت أية حجج يمكن أن تطلق ، بين الحين والآخر ، مرفوضة من قبلنا ، ولا يمكن القبول بها ، فالمطلوب هو الإرادة الجدية لمتابعة المقررات ولمتابعة حاجات هذه المنطقة .

لن نيأس من المطالبة والملاحقة ورفع الصوت وتحميل المسؤولية للحكومة للقيام

بواجباتها تجاه هذه المنطقة المحرومة ، وبالتالي فإن مفهوم الإنماء المتوازن هو أن تبدأ الدولة أولاً بإيصال القرى والمدن في مناطق بعلبك ـ الهرمل المحرومة إلى مصاف القرى الطبيعية والمدن الطبيعية ، ثم بعد ذلك يبدأ التوزيع المتوازن الذي ينسجم مع حاجات المناطق المختلفة .

لا زلنا نرى محاصصة ومناطقية ورؤى سياسية تحاول أن تستغل إمكانات الدولة من أجل منافع لا تأخذ بعين الاعتبار توزيعاً عادلاً وإنماءاً متوازناً يطال هذه المناطق المحرومة كما غيرها من المناطق المشابهة في لبنان .

نحن نتمسّك بمجلس إنماء بعلبك ـ الهرمل . ولا نريده تقليداً لأي مجلس آخر ، ولا نريده منفعة سياسية لحزب له تأثير كبير في هذه المنطقة . إنما نريد لهذا المجلس أن يقوم بدور محوري في إنماء هذه المنطقة ومعالجة الثغرات التي تراكمت عبر الزمن ، وتجميع القدرات والطاقات لبذلها في المكان المناسب ، وإيجاد التنسيق الذي يمكّن منطقة بعلبك الهرمل من أن تلحق بالركب ، ومن أن تكون قادرة على متابعة حياتها الاقتصادية العادية في البداية ، بدل أن تكون مظلومة ومحرومة إلى هذا الحد . لذلك نحن لا نجد أي مبرر سياسي أو إنمائي لتأجيل وتأخير إقرار مجلس بعلبك ـ الهرمل . ولا نؤمن بكل الذرائع التي تساق في هذا المجال . وبكل وضوح تعتبر الدولة مقصرة بحق هذه المنطقة . فلتقم بهذا العمل ليكون مقدمة لأعمال أخرى تساعد في رفع الحرمان عن هذه المنطقة وتعيدها إلى وضعها الطبيعي .

إن هذا المؤتمر يعيد إلى الأذهان حضور بعلبك ـ الهرمل في صلب القضية الإنمائية ، وإن ظن البعض أننا أمام التطورات التي تحيط بلبنان والمنطقة وأمام التهديدات الأميركية والإسرائيلية وأمام اللوائح التي تصدر بين الحين والآخر ، سنصرف النظر عن واقع هذه المناطق المحرومة ، فهو مخطئ تماماً . فسنتابع مقاومتنا للاحتلال بكل ما أوتينا من قوة دون تراخ أو تراجع ، وسنبقي على منهجيتنا في أولوية المقاومة ، لكننا سنضع إلى جانب هذه الأولوية ، كما كنا سابقاً ، قضية إنماء بعلبك ـ الهرمل وبقية المناطق المحرومة في صلب اهتماماتنا ، وسنتابع بشكل طبيعي كل الأداء العملي الذي ينقذ المنطقة .

إننا نوجِّه تحيَّة إلى الدولة بكل مؤسساتها وفعالياتها لحسن الأداء السياسي فيما يتعلق بالهجمة على لبنان . لكن هذا لا يعفي الدولة من مسؤولياتها في التقصير المتعمّد في بعض الأحيان ضد هذه المنطقة المحرومة ، على قاعدة أنها مسؤولية تقع على الدولة وليس على أي من سواها ، وإننا من موقعنا كحزب ، ومن موقع الآخرين ، كأحزاب وفعاليات ونواب وبلديات ، نكون مساهمين مع الدولة للقيام بالعمل المطلوب لإنقاذ هذه المنطقة .

لقد أطلق رئيس الحكومة مجموعة من الوعود أمام نواب المنطقة من أجل تسيير أمورها بشكل أفضل . نتمنى أن نرى التزاماً عملياً بهذه الوعود في القريب العاجل ، وأن نرى خطوات تنفيذية ميدانية على الأرض ، وإن شاء الله يتمكَّن هذا المؤتمر من البحث التفصيلي في مسائل الزراعة والمياه واليد العاملة والقدرات المختلفة والإمكانات التي يجب الاستفادة منها حتى لا يكون عذر لمعتذر وحتى نقدم البرامج الجاهزة للذي يعتقد أن الخطوات غير معروفة أو مجهولة ، مع أنها معروفة من وجهة نظرنا .

وألفت النظر إلى أن أهل هذه المنطقة يتميَّزون بوعي وكفاءة وقدرات عملية تجعلهم يستحقّون أن يكونوا جزءاً من توظيفات الدولة ومن التوزيعات التي تحصل بين الحين والآخر . حرام أن تبقى هذه المنطقة مهملة في كيفية توزيع الأماكن المختلفة في الإدارات التي توزع عليها المسؤوليات المختلفة . صدّقوا ، لولا هذه القيم الدينية والاجتماعية التي يتمتع بها أهل هذه المنطقة لحصل انفجار كبير منذ فترة طويلة من الزمن ، ولرأينا تفاصيل سلبية كثيرة يمكن أن تنعكس سلباً على واقع الدولة ، لكن أهل منطقة بعلبك ـ الهرمل أثبتوا مواطنية بدرجة عالية وقدَّموا الشهداء ، وقدَّموا كل التضحيات ودفعوا ثمناً لم تدفعه مناطق لبنانية كثيرة لخصوصية موجودة عند أهل هذه المنطقة ، ولقناعات يحملونها ، ولأداء شريف عبّروا عنه . فمن حقهم أن يأخذوا ما لهم من واجبات على الدولة . ليس صحيحاً أن يقدم البعض دمه ويسرق الآخرون تلك الثمار ، على قاعدة أنهم متصدّون ، وانهم متفرّغون للعمل السياسي الداخلي ما يمكِّنهم أن يحرموا أفراداً وجماعات ومناطق في مقابل حسابات ضيقة تخصهم .

نحن نرى أن إنماء هذه المناطق سينعكس خيراً على كل لبنان وسيعطي إنتاجاً وفعالية لكل لبنان . نتمنى من المعنيين والمسؤولين أن ينظروا إليها بجدية استثنائية وبخصوصية عملية ، ولا نقبل بذرائع الوضع السياسي العالمي ، ولا نقبل بذرائع الوضع الاقتصادي المنهار ، إذ يمكن ترتيب الأولويات الداخلية لإنماء القدرات والطاقات والمقوِّمات الموجودة في هذه المنطقة .

سنبقى إلى جانب أهلنا وأحبائنا ، وسنعمل بشكل مثابر وبكل جهد لرفع الحرمان عن هذه المنطقة ، وسنمد أيدينا إلى كل الفعاليات . فالمجال مفتوح للجميع ليكونوا يداً بيد من أجل إنقاذ هذه المنطقة المحرومة ، ولا نقبل بالتفرد ولا نقبل بأي مصادرة سياسية من أي جهة كانت . سنكون جميعاً جنباً إلى جنب لإنقاذ هذه المنطقة وسنعمل لدفع الدولة حتى تقوم بواجبها كاملاً .

# القسم الأول

## الأزمة الاقتصادية-الإجتماعية
## في منطقة بعلبك-الهرمل
## (الإطار العام)

## الجلسة الأولى

# العوامل والسياسات

رئيس الجلسة: **النائب د. حسين الحاج حسن**

**المحاضرون:**

**م. إبراهيم اسماعيل**

**د. أحمد بعلبكي**

**أ. عدنان الحاج**

## كلمة رئيس الجلسة النائب د. حسين الحاج حسن

قررت الحكومة في الصيف الماضي ، وبعد المطالبات الإنمائية والسياسية الضاغطة ، تكليف مجلس الإنماء والإعمار إعداد الدراسات لطريق المصنع ـ الحدود الشمالية ، وتأمين التمويل اللازم لها ، علماً أن هذه الطريق تعتبر جزءاً من القانون الذي يتقرر بموجبه شق طريق بيروت ـ المصنع . ومن المقرر أن يتّخذ مجلس إدارة مجلس الإنماء والإعمار بدوره قراراً بتلزيم دراسة الطريق ، ومن ثم تأمين التمويل اللازم له . أقول ذلك لأؤكد من ناحية أن الدولة باستطاعتها إيجاد الحلول الإنمائية متى أرادت . ولأشير أن هذه المنطقة تحتاج إلى الكثير الكثير في الشأن الإنمائي ، ونحن نأمل أن تجد الدولة حلولاً لهذا الموضوع على مختلف الصعد ، بما فيه الطرقات والمياه . ففي موضوع المياه مثلاً ، والذي سيتناوله المؤتمر ، نجد أن منطقة بعلبك ـ الهرمل ، الغنية بالمياه ، لا يوجد فيها سد واحد حتى الآن . علماً أن دراسات السدود جاهزة ، وهي لا تتطلّب أموالاً طائلة . فباستثناء سد العاصي ، فإن أكبر سد في المنطقة لا يكلف أكثر من مليوني دولار ، كسد سباط ، وسد جريدان الذي يكلف ثلاثة ملايين دولار .

لكن المشكلة الأساسية هي مشكلة الاقتصاد في هذه المنطقة ، كانت المنطقة تعيش على الزراعة ، المسموحة والممنوعة ، إلى جانب وظائف القطاع العام وبعض الأنشطة المتصلة بالحرب الأهلية في البلد ، والتي توقفت مع توقف الحرب . في حين لم يقصِّر أحد في حرمان أبناء المنطقة من التوظيف في الدولة . الجميع دون استثناء يشترك في حرمان المنطقة من حصتها في الوظائف والتعيينات . لذلك تراجع الدخل المتوفّر من وظائف الدولة في هذه المنطقة ، وهذا الكلام الذي نقوله بكل صراحة وجرأة ليس سراً . ونحن نأمل مع كل حديث في تعيينات جديدة أن تنصف هذه المنطقة . ولسنا ،

بهذا الصدد ، نطالب بحصة لحزب الله ، وإنما نطالب بحصة لأبناء منطقة بعلبك ـ الهرمل .

أمّا زراعة الممنوعات ، فلا يوجد قرار عند أحد في هذه المنطقة بزراعتها ، ولكنها أتت كنتيجة لتعذّر أية مصادر أخرى . وإن كنا لا نبرر هذا الأمر أو نتبناه .

وأختم مداخلتي بالسؤال : ماذا فعلت الدولة للقطاع الزراعي؟ في الحقيقة إن الدولة اللبنانية في سياساتها الزراعية ، لم تقصّر في تدمير الزراعة في لبنان . مرة عندما لم توفّر التسليف ، ومرة عندما لم توفّر الري ، وأخرى عندما لم تؤمِّن الإرشاد وعندما لم توفّر الرقابة ، كما انها لم توفّر الاتفاقيات الزراعية المتكافئة والمنصفة مع كل الدول التي أبرمت معها إتفاقيات . فكيف ستبقى زراعة بعد كل ذلك . إذاً أين تصبح مصادر دخل المواطنين في مناطق بعلبك ـ الهرمل ، عندما لا يصبح هناك زراعات مشروعة ، بل ولا حتى ممنوعة ، وعندما لا يكون هناك وظائف في القطاع العام ، وعندما تتوقف أيضاً الأنشطة الأخرى التي كانت مصدراً لمداخيل السكان .

وأخيراً ، يقولون لك لماذا تصرخ من حرمانك ، وهناك من يكاد يتهم من يطالب بالحق ورفع الحرمان عن المنطقة ، بأنه خارج السياق العام للبلد .

# عوامل الأزمة ومظاهرها

**إبراهيم اسماعيل***

تبلغ المساحة الكليّة لمنطقتي بعلبك الهرمل ٢٦٤٠ كيلومتراً مربعاً ، وتمثل ٢٨٪ من مساحة لبنان . ويقطن هاتين المنطقتين نحو ربع مليون نسمة منها ٢١٠ ألاف نسمة في منطقة بعلبك و ٤٠ ألف نسمة في منطقة الهرمل . وعلاوة على ذلك ، فقد هاجر من المنطقتين نحو ٢٠٠ ألف نسمة إلى ضواحي بيروت أو إلى خارج البلاد وما زال النزوح مستمراً بوتيرة عالية .

في الحقيقة إنها منطقة مهملة ومهمَّشة لعقود طويلة وغير مشمولة بالخدمات العامة . هناك نقص في البنى التحتية الصحية والإقتصادية والإجتماعية ، وإنّ غياب سلطة الحكومة المركزية يمتد لوقت طويل ، حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية .

إن عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي أدى إلى نمو وتقوية مشاعر الإحباط والتهميش وخيبة الأمال ، خاصة أمام إستفزاز المظاهر الإستعراضية للثراء الفاحش داخل وخارج المنطقة . كل ذلك أدى إلى زراعة المحاصيل الممنوعة وتجارة التهريب على الحدود . ولكن بعد حملات إتلاف تلك الزراعات عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر أدى من جديد إلى إنخفاض حاد وفجائي في الدخل الفردي ، وبالتالي تدهور الاقتصاد المحلّي وركود في السوق .

---

* مدير عام جمعية جهاد البناء الإنمائية .

إن المعلومات المتوافرة تحديداً عن محافظة البقاع ، لا سيما منطقة بعلبك ـ الهرمل ، تشير إلى معاناتها من صعوبات كبيرة ومشاكل معقدة على صعيدي البنى التحتية والنشاط الزراعي ، وهذا ما تبيّن من خلال العرض الموجز التالي الذي لا بد منه لتكوين معرفة وافية بالواقع :

**١ـ على الصعيد الديموغرافي:**

إن ٥ , ٦٢٪ من سكان بعلبك الهرمل هم دون ألـ ٣٠ سنة ، و٣٣٪ منهم تحت ألـ ١٥ سنة ، في حين أنه على مستوى كل لبنان فإن ٢ , ٢٩٪ هم دون ألـ ١٥ سنة .

**٢ـ على الصعيد التعليمي:**

إن ٣٥٪من أهالي المنطقة يتلقّون حالياً نوعاً من التعليم ، ونجد أنه بعد سن الـ١٤ عاماً ينهار مستوى الإنتساب إلى المدارس بشكل كبير . لذا فإننا نجد بأن منطقة بعلبك ـ الهرمل تعاني من نقص في عدد المدارس الرسمية الثانوية والمتوسطة ،وكذلك تفتقد المنطقة إلى المعاهد الفنية .

**٣ـ على صعيد الكهرباء:**

تعاني منطقة بعلبك ـ الهرمل من نقص في الطاقة الكهربائية مما ينعكس سلباً على الواقع الزراعي ،حيث يضطّر المزارعون إلى الإعتماد على المولّدات الكهربائية الخاصة على نطاق واسع بشكل يزيد من كلفة إنتاجهم ، هذا إلى جانب أن شبكات الكهرباء والمحوّلات الموجودة تحتاج إلى إعادة تأهيل .

**٤ـ على صعيد مياه الشرب:**

نعتقد أن هناك عدد غير قليل من قرى المنطقة تفتقر إلى شبكات مياه الشرب الصالحة للاستعمال مما يدفع الأهالي إلى الاعتماد على الآبار الخاصّة ، مع الإشارة إلى أن شبكات المياه الموجودة لا تغطّي حاجات بقية القرى بالكامل لضعف الشبكة وتسرّب كمية كبيرة منها .

### ٥ـ على صعيد الطرق:

نلاحظ أن أغلبية الطرق الدولية والرئيسية والثانوية في قضائي بعلبك ـ الهرمل ، ومنها الطرق الدولية (زحلة ، بعلبك ، الهرمل ، البقاع ، الحدود السورية) ، بحاجة إلى توسعة وإعادة تأهيل . كذلك هناك بعض الطرق الداخلية بحاجة إلى صيانة وإعادة تأهيل .

### ٦ـ على صعيد الصرف الصحي:

يقتصر وجود شبكة الصرف الصحي على بعض أحياء مدينتي بعلبك ـ الهرمل . وهذه الشبكة تعاني من الإهتراء مما يؤدي إلى تسرب المياه الآسنة إلى شبكة مياه الشرب ، عدا عن أن الكثير من المجارير يصب في أقنية الري والأنهار القريبة مما يؤدي إلى ظهور حالات مرضية عديدة . وهناك حوالي ٢٦٪ من البيوت موصولة بشبكة تصريف المجاري . أما بقية القرى والبلدات ، فحوالي ٦٨٪ من البيوت تستخدم الجُوَر الصحّية ، ويلاحظ أن هذه الجُوَر تكون قريبة عادة من الآبار المنزلية مما يؤدي إلى تلوّث المياه الجوفية .

### ٧ـ على صعيد الصحّة:

نلاحظ أن هناك حوالي ٥٣٪ من العائلات في بعلبك الهرمل تستفيد من خدمات المستشفيات والمستوصفات ، وأن ٧٢٪ من هذه المستشفيات والمستوصفات تديرها منظمات غير حكومية ، فيما يدير القطاع العام ٨ , ٩٪ فقط . ونلاحظ أن المرافق الصحية العاملة هناك تعاني إجمالاً من ضعف التجهيزات ونقص في الجهاز البشري مما يجعلها تعمل بشكل جزئي ، ونلاحظ أن النقص في خدمات الإستشفاء والطبابة في قضاء الهرمل يدفع السكان إلى التوجه نحو مدينة بعلبك طلباً لذلك .

### ٨ ـ على صعيد الزراعة والإنتاج الحيواني:

يبدو من خلال عدة مؤشرات طغيان النشاط الزراعي على الحياة الإقتصادية في محافظة البقاع ، إذ تضم المحافظة ٥٢٪ من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة في لبنان ،

ويعتمد ٧٠ ـ ٧٥٪ من سكان المنطقة في معيشتهم على الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفي عام ١٩٩٤ قدِّرت نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الإجمالي لمنطقة بعلبك حوالي ٦٠٪ ترتفع إلى ٦٥٪ في منطقة الهرمل ـ البقاع .

وفي إحصاءات وزارة الزراعة ، بالتعاون مع الفاو للعام ١٩٩٩ ، فإن عدد أصحاب الحيازات الزراعية في قضائي بعلبك ـ الهرمل هو حوالي ٢٢ ألفاً ، أي ما نسبته ٦٢٪ في البقاع . علماً بأنّ هناك حوالي ٤٨,٦٪ من المزارعين يملكون أقل من ١٠ دونمات ، و ٢٠٪ يملكون بين ١٠ ـ ٢٠ دونماً .

تعاني الزراعة في البقاع عموماً وبعلبك الهرمل خصوصاً من مشاكل معقدة أهمها ما يلي :

أ ـ مشكلة التسويق الزراعي التي تطال الإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء . وهي تتمثل في المزاحمة الخارجية الشديدة التي تصل إلى حد الإغراق ، وضعف السوق المحلية ، وتحكّم قلة من السماسرة والتجار والمرابين بأسواق التصريف المحلِّية بحيث يضطّر المزارعون إلى بيع محاصيلهم وإنتاجهم بأبخس الأسعار ،خصوصاً وأن هذه المحاصيل عرضة للتلف السريع في ظل إنعدام فرص التصدير وعدم وجود البرادات العامة وأماكن التخزين المجهزة .

ب ـ عدم وجود مصادر للتسليف الزراعي الميّسر لفترات متوسطة وطويلة الأجل .

ج ـ إرتفاع أسعار المبيدات والأدوية والأسمدة والبذور المؤصّلة والعلف على أنواعه .

د ـ حرمان المنطقة من مشاريع الري التي تتيح لها الإستفادة من ثروتها المائية . . وخصوصاً في منطقة الهرمل التي تكاد زراعتها في معظم قرى المنطقة تكون بعلية بالكامل مما ينعكس إنخفاضاً في الإنتاجية والمردود .

هـ ـ عدم توفر المعدات والتقنيات الزراعية الحديثة نظراً لقلة مصادر التمويل المتاحة . . وهذا الأمر يتضح كلما توجّهنا إلى الشمال من مدينة زحلة . .

و ـ عدم توفر الخبرات والإرشاد الزراعي في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني .

ز ـ قلّة المراعي وندرة الموارد العلفية .

ح ـ العوامل المناخية التي أدت لوحدها عام ١٩٩٢ إلى إنخفاض المردود الزراعي بنسبة تراوحت بين ٢٥ إلى ٣٠ في المئة .

ط ـ غياب الخدمات البيطرية ورعاية الثروة الحيوانية .

وهذه المشاكل بشقيها الخدماتي والزراعي تتسبب في إرتفاع كلفة الإنتاج وتدني مستواه كماً ونوعاً وكساد الموسم وتفشّي الأوبئة والأمراض التي تفتك بالمزروعات والحيوانات الداجنة ، واستنزاف التربة ، مما يؤدي إلى إفقار المزارع البقاعي الذي نادراً ما يغطي كلفة إنتاجه ودفعه إلى النزوح بحيث باتت نسبة النزوح من منطقة بعلبك ـ الهرمل تفوق ٣٨٪ من سكان المنطقة .

وعلى الرغم من أن المشاكل والصعوبات المذكورة تكاد تشكّل ظاهرة عامة تشمل المناطق والقطاعات اللبنانية كافة ، إلا أنها في منطقة بعلبك ـ الهرمل تبدو أكثر حدة وتعقيداً لأسباب عدة ، منها النقص الحاد والمزمن في مجال الخدمات العامة والبنى التحتية الذي يكاد يصبح تقليدياً ومعلَماً من معالم المنطقة ، خصوصاً في قضاء الهرمل ، وطبيعة النشاط الإقتصادي الأحادي الجانب المعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى مما يجعل المنطقة أكثر تأثراً بمشاكل القطاع الزراعي وتقلباته .

وقد إزداد هذا التعقيد مع بداية التسعينات عندما عملت الحكومة اللبنانية بالتعاون مع دول أخرى على منع زراعة المخدرات التي كانت ناشطة في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، وإنقطع بذلك مورد معيشي هام للمنطقة . وقد تمثل ذلك في المردود المرتفع لزراعة ما يقارب ٢٨٦,٠٠٠ دونم حشيشة و ٤٣٠٠ دونم خشخاش . وقد بلغ هذا المردود الإجمالي حده الأقصى عام ١٩٨٨ حيث قدّر بنحو ٣٣٤ مليوناً و٧٨ ألف

دولار . وانخفض بشكل حاد إلى ٣٠ مليوناً و١٩٣ ألف دولار عام ١٩٩٠ لأسباب تتعلق بالأوضاع الأمنية وإنقطاع طرق المواصلات .

إذاً تشهد المنطقة حالة ركود إقتصادي ملموسة ، ناجمة عن الخسارة المفاجئة في الدخل الذي كان يأتي من تلك الزراعة من ناحية وعن الإضطرابات الدورية الحادَّة في تسويق وأسعار المنتجات الزراعية التي تواجه المزارعين من ناحية أخرى ، سيما في ظل غياب الرعاية الرسمية والأهلية القادرة على معالجة القضايا المتعلقة بتنظيم وتعديل السوق .

# التعوّق المُتوَالي في تنمية البقاع الشمالي

## (تقويم عام لبرامج إنماء المنطقة)

أحمد بعلبكي(*)

لا ضرورة للتذكير بأن زراعة المخدِّرات في البقاع بدأت في ظل الانتداب وتوسّعت في الجرود العشائرية ، حيث تدهورت مردوديّات الزراعات الأخرى بفعل غياب السياسات الزراعية الهادفة إلى التكامل التنموي بين القطاعات في الأرياف . وقد توزّعت المساحة الأكبر من سهول البقاع الأوسط على ملكيات كبيرة تستثمر في الزراعات المدعومة (كالقمح والشمندر) ، أو في الزراعات المترسملة كالبطاطا ، لم يبق أمام قرى الجرود البقاعية الشرقية شبه الجافة غير أعمال التهريب أو الترحل الرعوي كمصدر أساسي للدخل ، ولم يبق أمام قرى الجرود البقاعية الغربية الأرطب غير زراعة المخدِّرات كمورد أساسي ، إلى جانب موارد أخرى مثل تصنيع الفحم وتربية الماعز والزراعات العائلية لمن أعرضوا عن النزوح .

وقد لوحظ أن هناك تناسباً بين مردوديّة الموارد الزراعية النباتية والرعوية من جهة وبين مساحة الزراعات الممنوعة . فقد انخفضت هذه المساحة في النصف الثاني من الستينات مع توسيع زراعة دوار الشمس المضمون التسويق والمدعوم المردوديّة من قبل

---

* أستاذ جامعي وباحث اجتماعي ـ اقتصادي في التنمية الريفية والمحلية . رئيس الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع .

الدولة ، من حوالي ٦٠٠٠ دونم إلى حوالي ٦٠٠ دونم لا أكثر . ثم انقلب هذا التناسب العكسي منذ مطلع السبعينات ، خصوصا خلال العشرية الأولى للحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ، بعد أن تدهورت المردوديات الزراعية وانفلتت الأسواق اللبنانية على مختلف المنافسات ، فشغلت الزراعات الممنوعة حوالي ٢٨ ألف هكتار . وخلال الخمسية الثالثة من الحرب ، ١٩٨٦ ـ ١٩٩١ ، لوحظ أن التناسب عاد فانقلب باتجاه تراجع مساحة الزراعات الممنوعة إلى النصف في الحشيشة أو في الأفيون (وكنا قد استقصينا هذا التراجع في دراسة أجريناها عام ١٩٩٣ لصالح المنظمات الدولية المعنية ، وطالت عيِّنة من ١٤ قرية نشرت في كتاب بعنوان : «**التنمية الريفية والمجتمع المحلي في لبنان**» ص١٢٣) .

وقد تأكد أن توسّع مساحات المخدِّرات كان يتحدَّد بالإضافة إلى شرط تفاقم المنافسة وتدهور المردوديات ، بشرط ثان يتمثّل بدرجات تشبع الأسواق الإقليمية والدولية ، وبإمكانات التصريف عبر قنوات التسويق أو ما يسمى بالسكك . ولهذا لوحظ أن المساحات التي ظلت تتوسّع حتى منتصف الثمانينات كانت قد تراجعت مؤقتاً خلال فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، مع تزايد التخزين للمخدِّرات المصنَّعة في بيوت المزارعين المصنِّعين . ولوحظ تحوّل قسم من هؤلاء باتجاه التثمير في مشاريع زراعية ، ثم ما لبثت تلك المساحات أن توسَّعت مع الاجتياح والاحتلال الإسرائيلي وبعده ، لتبلغ أوجها عام ١٩٨٥ ، بعد أن أتاح لها هذا الاحتلال توسّعاً في سكك التهريب عبر عناصر من الجيش المحتل ، الذي بات يعبر الحدود الجنوبية يومياً ، وباتت آلياته المدرّعة موضع الاشتباه والتفتيش الدقيق على نقاط العبور الإسرائيلية بالذات .

نخلص من هذا العرض إلى القول بأن المزارعين البقاعيين كانوا ، وما زالوا ، ينظرون إلى زراعة المخدِّرات على أنها زراعة احتياطية بديلة عن الزراعات

الكاسدة في الأسواق المفتوحة التي لم يتحضروا لمواجهة المنافسة فيها داخل لبنان أو في خارجه .

وأن القول بأن انتشار زراعة المخدِّرات ليس إلاّ حصيلة لأسباب اقتصادية ولسياسات غير تنموية تستثمر العلاقات العشائرية وتعزز المتنفِّذين فيها ، هو قول يربط الزراعة بالتوجهات الحكومية وبعشوائية الأسواق ، وهو قول يوصي بمعالجات من نوع اقتصادي سياسي تنموي مختلف ، يعرف الخبراء أنها تبدأ من تحسين الأنواع وضمان الجودة وتنتهي بآليات التكامل القطاعي في التصنيع والتسويق . وهذه معالجات تتكامل في سيناريو التنمية الزراعية المتكاملة التي تبدأ مع المزارعين المؤطرين في تعاونيات مناطقية قطاعية متخصصة محتضنة (INCUBATED) ومتعاقدة مع مؤسسات التصنيع والتسويق . أجل إن لهذا القول مفهومه وتبعاته وخبراته ومعالجاته .

وأما القول الذي يعرض لانتشار زراعة المخدِّرات كحصيلة لأوضاع محلية في المنطقة فيصفها لكل قارئ وخبير ومانح أجنبي على أنها منطقة تتميز بوجود «نظام قبلي يتّصف بالإقطاع وكبار ملاكي الأراضي وسيطرة مصالح مجموعات ومراكز القوى» انظر : (BRIEF PRESENTATION OF THE INTEGR. REG. DE-VEL. PROG. FOR BAALBECK HERMEL AREA - LEBANON) فهو قول يسوغ ثلاثة خطابات متكاملة في منطق إغاثي واحد :

١ـ فهو أولاً خطاب يرجِّح في تفسير الانتشار للمخدِّرات وجود البنى المحلّية المشجعة وليس غياب السياسات وعشوائية الأسواق ، ويضع المقررين في المنظّمات الدولية والدول والمنظمات المانحة أمام ضرورات الإغاثة الملحة للمهمّشين في هذا النظام القبلي المتصف بالإقطاع . وفي هذا الترجيح ركز الخبراء على معالجة النتائج وعلى أولوية التدخلات الإغاثية العصيّة على التكامل في صياغة ما سمي بـ : «**برنامج**

**التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك الهرمل**» وهذا ما أتاح للأطراف الدولية التنصل من صعوبات وأكلاف مستلزمات برنامج آخر مختلف يرتكز على التنمية الزراعية المتكاملة ويعالج الأسباب مركزاً على أولوية السياسات الإقتصادية التي توجِّه الأسواق وتشجِّع المزارعين والرساميل الصناعية ـ الغذائية على الدخول الموثوق في الاستثمار الزراعي التنموي .

ولهذا ، وفي غياب المفاوض اللبناني الملتزم سياسياً ووطنياً بتنمية البقاع الشمالي وبالمنهج التنموي الاقتصادي الزراعي المتكامل المكلف والمحرج للحكومة اللبنانية وللمنظمات الدولية المانحة على السواء (FAO - UNDCP - UNDP) اكتفت هذه الأطراف بتوفير ما لا يزيد عن ١٦,٨ مليون دولار أميركي ، نصفها من الحكومة اللبنانية ، وذلك من أصل ٣٠٠ مليون دولار أميركي قدرت في نهاية المرحلة الأولى لتغطية حاجات تنمية المنطقة .

وشكل الإنفاق على إدارة البرنامج ما نسبته ١٢,٢ من التمويل المتوافر ، أي حوالي مليوني دولار أميركي من أصل ١٦,٧ مليون دولار أميركي ، هذا إذا ما استثنينا أكلاف الدراسات ، وقد أنفق الباقي على الاستثمارات المباشرة والدراسات حيث شكلت تكاليف خدمة الإنتاج الزراعي (ري وإرشاد واختبارات ما نسبته ٤٠,٦٪) . علماً أن هذا الإنفاق كان يجب أن يكون من صلب موازنات الوزارات المعنية لو لم تؤخذ أدوارها ويتاح لها هي أيضاً التنصل من مسؤولياتها تجاه المنطقة كما أتيح لها قبل هذا التنصل في انفاقات مجلس الجنوب وصندوق المهجَّرين .

وقد بلغ انفاق «**برنامج التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك ـ الهرمل**» على مجالات الخدمات الاجتماعية (صحة وتعليم وتدريب وتخطيط عائلي وتحسين ظروف النساء وبيئة ومساعدة بلديات ومياه الشرب) ما نسبته ٤٦,٧٪ من تمويل المرحلتين ، أي ما يقارب ٧,٨ ملايين دولار أميركي . ومن الواضح أن ضآلة هذا التمويل بالمقارنة مع الحاجات على جميع هذه الأصعدة الإجتماعية لم يكن تمويلاً إنمائياً بقدر ما كان تمويلاً إغاثياً متنافراً يخضع للإستنساب السياسي المحلي .

٢ـ إن تفسير انتشار زراعة المخدِّرات كحصيلة لأسباب محلية والتركيز على الإنفاق الإغاثي للتعويض عن التهميش الإجتماعي والمعيشي **أولاً** في المنطقة ، كان قولاً مهّد **لخطاب ثان** يبرر تواضع النتائج ، بعد سبع سنوات على بدء التنفيذ ، بسبب تفاقم حاجات الإغاثة والإضطرار للإنفاق على مرافق الخدمات العامة التابعة للوزارات ، والإضطرار ، **ثانياً** ، لمواجهة «حالة الإحباط والإنبهار أمام إستفزاز المظاهر الإستعراضية للثراء الفاحش داخل وخارج المنطقة» والإضطرار ، **ثالثاً** ، لمواجهة «الإختلال في التوازن النفسي/ العقلي والبحث عن حلول ما ورائية من قبل الشباب والطبقات شبه المثقفة» وصولاً إلى الإضطرار ، **رابعاً** ، إلى مواجهة «ترعرع وإنتشار التطرّف والإيديولوجيات المتطرفة» وفي هذاالخطاب الذي يبرر إضطرار إدارة المشروع للعمل على أكثر من أربع جبهات ، وخصوصاً على جبهة التطرف ، يبرر توجّه إدارة البرنامج في نهاية المرحلة الثانية نحو الضغط على المجتمع الدولي لزيادة التمويل في المرحلة الثالثة التي قدِّرت أكلافها بحوالي ١١٧ مليون دولار أميركي .

٣ـ إن تفسير انتشار زراعة المخدِّرات كحصيلة لأسباب محلية ناشئة عن «نظام قبلي يتصف بالإقطاع وكبار الملاك وسيطرة مصالح مجموعات ومراكز القوى في المنطقة كان قولاً مهد **لخطاب ثالث** يرجح في فهم مشاركة المجتمع المحلي السعي أولاً لإستقطاب وجهاء العائلات والعشائر في تشكيل ما سمي بـ «**اللجان المحلّية للتنمية والتسليف.** L.D.C.C» وعددها ٢٢ لجنة .

وبما أن البرنامج قد تمحور منذ البداية حول شعار «إن سلامة الأمر تقضي بأن لا يكون القطاع الزراعي هو العنصر الوحيد الأكثر أهمية للدعم دون بقية القطاعات الأخرى» ، فقد نهج البرنامج منذ البداية نهج الإغاثة الإجتماعية والإقتصادية أولاً ، ولم ينتهج نهج تنمية متكاملة للقطاع الزراعي المطلوب إعادة بنائه أولاً ، بعد منع المخدِّرات . لذلك كان توجّه إدارة البرنامج إلى رموز السلطة الأهلية المحلية لإستقصاء الحاجات المختلفة للقرى والجماعات ولم تتوجه للمزارعين أولاً لتأطيرهم في تعاونيات مناطقية قطاعية متخصصة تحتضن تعاقداتها مع الأطراف التسليفية والتصنيعية

الأخرى . علماً أن أحد أهداف البرنامج ينصّ على معالجة «المشاكل التسويقية وزراعة المحاصيل المربحة» التي يتحقق الربح فيها عن طريق ضمانات التصنيع والتسويق وتحقيق القيم المضافة والتدريب على مراعاة معايير الجودة من أجل المنافسة والتصدير .

ومن المفارقات في نهج الإغاثة الإجتماعية الذي إعتمده البرنامج كانت مفارقة تأطير الوجهاء في «**اللجان المحلّية للتنمية والتسليف**» ، والتعهد بتحويلهم بعد المرحلة الأولى إلى كوادر تعاونيين قادرين على إدارة مؤسسات متخصصة تسمّيها إدارة البرنامج «**شركات الخدمات**» ولم تنتبه إدارة البرنامج إلى أن الهواجس الأولى لرموز السلطة الأهلية المحلية في القرى والعشائر هي هواجس يغلب عليها طابع الخدمات التي ترسِّخ نفوذهم ، وغالباً ما لا تكون هواجس تعاونية إنتاجية زراعية . وأن المشاركة المبدئية في توزيع المداخيل والتسليفات البسيطة (متوسط القرض ألف دولار لا أكثر) ، لا تعدو كونها مشاركة استشارية يعود لـ «**مكتب الدراسات الهندسية**» أمر تقريرها ولمدير البرنامج أمر البت بها (بحسب هيكلية الإدارة الواردة في مطبوعة بعنوان «**خلفية ومبررات وجود البرنامج ـ UNIRDP**» . وقد أدى نهج الإدارة الذي اتاح للوزارات التنصل من واجباتها في المنطقة إلى بروز ظاهرتين منافيتين للأهداف التي وجد من أجلها :

* **فعلى الصعيد السياسي الاجتماعي المحلي** : سجل ظهور حركة تمردية اجتماعية محلية تمثّلت بما سُمِّي بـ «**ثورة الجياع**» ، على الرغم من الأسباب السياسية الأخرى المشجِّعة لظهورها . مما إضطر الدولة إلى رصد مبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية لتضخ إلى الوزارات المعنّية بالبنى التحتية الماديّة والإجتماعية . وقد حاولت إدارة البرنامج أن تقدّم نفسها كإدارة جاهزة فنياً وبشرياً للحلول مرة ثانية محل الوزارات والتعهّد بإنفاقها . وبهذا تكون قد عطّلت مرة ثانية آلية المساءلة السياسية للوزارات .

* **وعلى الصعيد الإنتاجي الزراعي** : استولد ذلك التنصل ، وفي ظل البرنامج ، ظاهرة إنتشار زراعة التبغ كزراعة بديلة بعد الفشل في تنمية القطاع الزراعي . وهذا الإنتشار كلّف الدولة دعماً يقارب العشرين مليون دولار أميركي كان يمكن أن ينفق على تطوير القطاع الزراعي بنهج تنموي مستديم .

# السياسة الإقتصادية ـ الإجتماعية الرسمية

عدنان الحاج*

عندما يطرح موضوع السياسات الإقتصادية والإجتماعية لمنطقة معيّنة ، مهما كانت وضعيّتها ، يفترض الإنطلاق من الحكم على السياسة الإقتصادية ـ الإجتماعية العامة للدولة ، ومن بعدها يمكن التفصيل المناطقي بدءاً من المناطق المحرومة ووصولاً إلى المناطق الأكثر حرماناً .

فإذا كانت السياسات الإقتصادية ـ الإجتماعية لعموم البلاد غير موجودة في الشكل المبرمج والمحدد ، بإستثناء بعض المحاولات المتفرقة لمشاريع متقطعة لا علاقة لواحدها بالآخر إلا من خلال بعض تقاطع المفاصل المالية والضريبية بهدف زيادة عائدات الدولة لسد ثغرات الخلل المتراكم في السياسة المالية والتي ستؤدي إلى مشكلة أكبر في حال عدم تدارك النمو الكبير للمديونية العامة ، في مقابل توقف النمو الإقتصادي .

إذن ، لا توجد حتى هذه اللحظة سياسة إقتصادية ـ إجتماعية واضحة تجاه لبنان ككل ، فكيف بالنسبة للمنطقة الأكثر حرمانا وهي منطقة بعلبك الهرمل .

---

*صحافي وكاتب إقتصادي .

١ـ وإذا كان من حديث عن سياسات للدولة ، فلا بد من ذكر بعض المحاولات النظرية التي برزت من خلال ما سمِّي برنامج التأهيل الطارئ ، أو «**برنامج الطوارئ الوطني لإعادة التأهيل**» ، الذي وضع في العام ١٩٩٣ والذي طبق بعضه ، والذي قدرت تكاليفه بحوالى ٣ مليارات دولار خلال فترة ثلاث سنوات ، وقد تضمَّن التزاماً واضحاً من الحكومة اللبنانية آنذاك ، بإنجاز إعادة التأهيل الشاملة للبنى التحتية ، والخدمات العامة ، مما يؤدي إلى تعافي الإقتصاد ونمو كل المناطق على المديين المتوسط والبعيد .

وقد أردف الحديث في ذلك عن برنامج أطول يمتد بين العامين ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢ ، وهو يتضمّن مشاريع إستثمارية وتنموية لمختلف القطاعات ضمن خطة إقتصادية شاملة حددت أكلافها في حينه أو أكلاف برنامج التمويل الحكومي بحوالى ١٢ مليار دولار ، مصادر تمويله متنوعة من موارد الحكومة والقروض الميسّرة (التي لم يستعمل أكثرها حتى الآن ، مثل القرض الياباني ـ (١٢٠ مليون دولار ) وقروض البنك الدولي (٣٦٧ مليون دولار) متبقية دون إستعمال ، وكلها لمشاريع إنمائية في العديد من المجالات : الري ، الصرف الصحي ، التعليم والطرق والصحة) .

٢ـ اللافت في الأمر أن الحكومة أعطت الأولوية القصوى في خطتها (التي نفِّذت في مطارح محددة) لتصحيح الخلل في توازن المناطق ، والذي كان يتفق في ذلك الوقت مع توجهاتها والتزامها بسياسة إستئصال المحاصيل الممنوعة . وإنطلاقا من ذلك تم التركيز على منطقة بعلبك ـ الهرمل التي بلغت حصتها من البرنامج العام حوالى ٨٦٨ مليون دولار ، أي بما يعادل ١٣ إلى ١٤ في المئة من الإستثمارات المخصصة للمناطق . وحسب النظرة الحسنة النية ، فهي لو تحققت أو نفذت كما هي لكانت أعلى نسبة بين المناطق ، وهو أمر لم يحصل في التأكيد ، وإلا لما كان هناك من داع للتكلم عن هذه التوجّهات .

٣ـ لقد ظن البعض ، وللوهلة الأولى ، أن الدولة بدأت تأخذ في الإعتبار الأوضاع المزرية للبنى التحتية في منطقة بعلبك ـ الهرمل (وهي المنطقة التي تعاني من أعلى نسبة

فقر وأميّة وتردٍّ في المداخيل ، إلى جانب منطقة عكار وبعض مناطق مرجعيون وبنت جبيل) والخدمات الصحية والإجتماعية .

٤ـ وطالما أن الحديث عن بعلبك ـ الهرمل ، فمن المستحيل تجاوز الموضوع الزراعي الذي كانت تقوم عليه المنطقة إقتصادياً ، وما زالت تعاني من الإنعكاسات ، بإعتبار ان استئصال الزراعات الممنوعة وغياب البرامج البديلة في شكل شبه كلي ، ولأن ما نفذ عن طريق برنامج الأمم المتحدة لا يستحق ، من حيث حجم السياسات المطلوبة ، التوقف عنده . ولو أنه قدَّم خدمة للمنطقة لم تستكمل ، فالتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة كان ضرورياً لتفادي الهدر وسوء التنفيذ في المشاريع ، إلا أن غياب السياسة زاد الهدر من دون تواجد المشاريع .

لقد ضُرب إقتصاد المنطقة الذي كان يقوم على الزراعات البديلة ، من دون أي تعويض يذكر إزاء الخسائر التي لحقت بعائدات قطاعات زراعية واسعة .

حتى موضوع الزراعات المدعومة حالياً ، فقد بوشر بالحديث عن الإلغاء التدريجي لها في إطار البحث عن تقليص النفقات وزيادة الإيرادات . فزراعة الشمندر توقفت حالياً . وهذا له نتائج سلبية بعيدة المدى على المزارع في غياب السياسات الزراعية والدعم اللازم والكافي في الترشيد والبحث والتسويق وتصريف الإنتاج لأية زراعة بديلة .

تكفي نظرة سريعة إلى نفقات برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في مراحله المختلفة ، الأولى والثانية ، والتوزّع على القطاعات ، والتي بلغت بين ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠٠١ ما يزيد قليلاً عن ١٦,٧ مليون دولار ، بما فيها مصاريف الإدارة والتسيير في إجمالها تعطي صورة واضحة عن الإستهلاك والتقديم في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي (ملحق عن مشاريع قيد التنفيذ) .

وفي رأينا ، عندما تطرح سياسات الدولة الإقتصادية الإجتماعية للنقاش ، يفترض الإنطلاق من سؤال بسيط وبديهي هو؟ من يحقق التنمية أو من المسؤول عن تحقيق التنمية وبالتالي النمو الإقتصادي؟

لا شك بأن هناك مسؤولية أيضا للقطاع الخاص ، حتى لا نتعرض الى الدور السياسي والنيابي للمنطقة لأنه ليس موضوعنا في هذه الورقة ، خصوصاً أن الدور السياسي والنيابي وحتى الوزاري كان ما يزال مقصِّراً في مجالي الدفاع عن حقوق المنطقة ولتسويق مطالبها في الحدود الدنيا نتيجة غياب المتابعة المستمرة وشبه اليومية ، لأن الظروف فعلا تكاد لا تطاق على الصعيد الإجتماعي أو في بعض الجوانب الحياتية .

إن منطقة البقاع الشمالي المؤلفة من قضائي بعلبك والهرمل ، هذه المنطقة شبه الجافة والتي يقطنها حوالى ٢٥٠ ألف نسمة ، تعاني تاريخياً من الإهمال وتعتبر الأقل نمّواً والأقل خدماتية ، نظراً لتردّي حال البنى التحتية في حال وجودها ، وهي تعاني من ظروف صحّية غير ملائمة ، بإجماع كل الدراسات أو المحاولات الإحصائية التي أجريت في المنطقة .

٥ـ إن الحديث عن إقتصاد المنطقة أيضاً لا يتخطى إمكانية الكلام عن النشاط الزراعي ، وهي منطقة تتراجع قدراتها الزراعية مع تراجع الأمطار ، والسبب الأساس يعود لسوء إستعمال وجودها على حوضي العاصي والليطاني ، فهي لذلك تعاني من نقص ملحوظ في الزراعات المروية . وطالما ان السياسة الزراعية غائبة على مستوى الوطن والدولة فكيف يمكن أن تكون متوافرة بالنسبة للمناطق الأفقر؟

من هنا لا بد من الحديث عن المحاصيل الممنوعة التي كانت تشكل الرزق الأساسي ، وغياب البدائل الرسمية لتأمين معيشة آلاف العائلات ، إشارة إلى أن الأكثر تضرّرا في الإقتصاد تبقى الحيازات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأكلافها العالية ولعدم توافر الهيئات المعنية برعاية وترشيد وتنظيم الحيازات الصغيرة والمتوسطة . وما الحديث عن القروض ودعم الصادرات الزراعية إلا محاولات بسيطة لا يستفيد منها سوى القادر بالأساس على الإفادة من قدراته التسويقية التي لم تؤمنها الدولة يوماً لهذه الفئات .

يكفي التوقف عند إختلاط المشاريع الجزئية بين ما يقع على عاتق الدولة وما ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يقوم به مجلس الإنماء والإعمار لكي يتم التعرف جدياً على قراءة الحالة المزرية لهذا الجزء من البقاع نظراً لحالة السوء في الخدمات والبنى التحتية والمشكلات البنيوية الإقتصادية في القطاعات عموماً ، وفي القطاع الزراعي بشكل خاص . وهناك النقص الفاضح في المجال الصحي أيضاً حيث تغيب الخدمات عن أكثر من ٧٠ في المئة من المنطقة .

فالكلام عن إعادة الإعمار والإنماء المتوازن ، حتى في آخر دراسة أو خطة لحكومة الرئيس سليم الحص لم تبصر بنودها النور وبقيت في إطار المداولات البعيدة عن البحث ، مما يكشف ببساطة فراغ السياسات الحكومية من معالجات ولو مرحلية لإحتياجات المناطق المتفاقمة مع تفاقم الأزمة الإقتصادية المعيشية .

### القطاع الخاص

ويكفي إعطاء بعض الأمثلة الإقتصادية لنشاط القطاع الخاص في المنطقة حتى يتم التعرف على حجم الدورة الإقتصادية . فقد كانت الدولة بين العام ١٩٩٢ وحتى العام الماضي هي المحرك الأساسي للعجلة الإقتصادية ، من خلال النفقات العامة في البلاد ، وقد كانت هذه النفقات بعيدة في منافعها عن هذه المنطقة وكذلك عن المناطق الأقل نمواً لغياب الرؤية الواضحة لجدوى الإنماء المتوازن .

أ ـ فعلى صعيد خدمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي نرى أن مجتمع القوى العاملة في بعلبك ـ الهرمل لا يتعدّى ٨٥٧ مؤسسة ، منها مؤسسة عامة واحدة ، وحوالى ٧٧٧ مؤسسة فصلية وحوالى ٨٩ مؤسسة شهرية ، يعمل فيها حوالى ٣٦٠٩ أجراء ، بمعنى أن عدد الذين يستفيدون من تقديمات الضمان الإجتماعي في هذه المنطقة لا يتعدى الواحد في المئة من إجمالي عدد المضمونين في لبنان والبالغ حوالي ٤١٨ ألف مضمون .

أما عدد المؤسسات العاملة في المنطقة ، وأكثرها موسميّ فلا يشكل سوى ٢,٣٤ في المئة من إجمالي المؤسسات المسجلة البالغ عددها حوالى ٣٧٤٣٣ مؤسسة .

ب ـ مؤشر آخر هو القطاع المصرفي في المنطقة ، حيث يوجد حوالي ٦ فروع مصرفية لا تزيد كل تسليفاتها لمختلف القطاعات عن حوالى ٣٠ مليار ليرة مع بعض مناطق البقاع ، بإعتبار ان التسليف قد لا ينحصر في هذه المنطقة ، وودائعها لا تزيد عن ١٣٣ مليار ليرة ، وهي تشكّل ٢ ,٠ في المئة من إجمالي الودائع وحوالى ١٣ ,٠ في المئة من إجمالي التسليفات للقطاعات الإقتصادية البالغة ٢٢٢٩٢ مليار ليرة .

ج ـ ينسحب هذا الواقع على القطاعات الاستشفائية والصحية ، وحتى الصناعية المسجلة في جمعية الصناعيين حيث تعد المصانع المسجلة والكبيرة على أصابع اليد الواحدة .

في المحصلة يمكن القول ببساطة أن سياسة الدولة الإقتصادية ـ الإجتماعية لمنطقة بعلبك الهرمل بقيت بعيدة كثيراً عن تحديد الإحتياجات الحقيقية لسبل التنمية الفعلية ، وأكثر من ذلك فهي كانت بعيدة عن تلبية الحد الأدنى لمستلزمات الإنماء القطاعي للزراعة .

وإذا كان من حكم على الفترات ، فإن ما نفذ خلال العام ٢٠٠١ من مشاريع صغيرة ومختلفة يبقى أفضل كثيراً من المراحل الماضية برغم ضآلة جدواه بالنسبة لحجم الإحتياجات ، علماً أن ضمن هذه المشاريع مساهمات قليلة للدولة ، سواء عبر وزارة الصحة بالنسبة للمستوصفات أو بالنسبة للدراسات أو للشؤون الزراعية المموَّل أكثرها من هبات خارجية .

أما المشاريع على صعيد مجلس الإنماء والإعمار فأكثرها قيد الإنشاء ويفترض أن يبدأ بعضها مرحلة الإنجاز مع أواخر العام الحالي (لائحة .c .) وبالعودة الى السؤال الأساسي الذي منه يمكن الخروج بمقترحات عملية لإمكانية قيام التنمية :

**من هو المسؤول عن موضوع التنمية وقيامها؟**

في الحقيقة لا يمكن للتنمية أن تقوم من دون سياسة موجهة للدولة بعد دراسة طبيعة المناطق وتحديد مكامن القوة والضعف فيها .

وكذلك القول أن القطاع الخاص له مسؤوليته في موضوع التنمية أيضاً في خط متوازن مع الدولة .

١ـ ففي النظرية الإقتصادية البسيطة ، فإن كل دولار تدفعه الدولة في سبيل تحريك النمو وتعزيز الخدمات والبنى التحتية يفترض أن يقابله دولارين من قبل القطاع الخاص .

وطالما أن الدولة ما تزال هي المنافس الوحيد للقطاع الخاص على المال المتاح للتوظيف من قبل القطاع المدني ، فإن الأموال الساخنة ستبحث عن الربح السريع في سندات الخزينة .

٢ـ إن المشاريع السياحية يمكن أن تشكل أحد الحوافز الأساسية للمنطقة في حال توافر سياسة التسويق السياحي ، نظراً لقرب المنطقة من سوريا ، حيث يمكن ببساطة الإفادة من الحركة السياحية المتبادلة وتنظيم الرحلات .

٣ـ إن المنطقة يفترض أن توجه ، وهذا أمر ضروري ، نحو الصناعات والمجمعات الصناعية الصغيرة فيما لو توافر لها الدعم المرحلي ، وهو لا يكلف شيئاً قياساً على النفقات في مجالات معينة ، للإرضاء السياسي والطوائفي ، والمنطقة تصلح ببساطة لإنشاء منطقة حرة صناعية وتجارة مع استكمال البنى التحتية .

وإن إمكانية إغراء القطاعات الصناعية لإقامة المشاريع بواسطة العقارات الرخيصة والتقديمات المتساهلة يمكن أن تدفع أصحاب المشاريع للتضحية مرحلياً ، وهذا هو تماماً المطلوب من القطاع الخارجي اللبناني للتوظيف في الإقتصاد الحقيقي أكثر فأكثر .

## ملحق رقم (١) المشاريع قيد التنفيذ في بعلبك ـ الهرمل

| موضوع العقد | نسبة الإنجاز | التاريخ المتوقع لإنتهاء الأشغال | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| شراء معدات تشغيل مطمري زحلة ـ بعلبك / الهرمل | ٪٩٠ | قيد الإستلام | --- |
| | ٪٩٠ | قيد الإستلام | --- |
| الدراسة والإشراف على مدارس قضاءي بعلبك والهرمل | ٪٩٠ | ٣٠/١٢/٠١ | --- |
| تأهيل أنظمة المياه والمجاري في بعلبك والنبي شيت | ٪٧٨ | ٣١/٨/٠١ | --- |
| إنشاء محطة تكرير المياه المبتذلة في بعلبك | ٪٣٩ | ٣٠/١٢/٠٢ | --- |
| مشروع مد شبكة مياه الشفة في منطقة بعلبك | ٪٣٣ | ٣٠/١٠/٠١ | أشغال جرف من قبل الغير تستدعي إنشاء جدران دعم لا تتوفر |
| تأمين مياه الشفة لمنطقة اليمونة في قضاء بعلبك | ٪٤٦ | ٧/١١/٠١ | --- |
| تأمين مياه الشفة لمنطقة عيون أرغش في قضاء بعلبك | ٪٥٧ | ٦/١١/٠١ | --- |
| الإشراف على أشغال التأهيل العائدة للسنة الأولى من الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء في قطاع مياه الشرب في منطقة البقاع | ٪٩٧ | ٢٣/٥/٠٢ | --- |
| الإشراف على مشروع تأمين مياه الشفة لمنطقة اليمونة | ٪٥٣ | ٧/١١/٠١ | --- |
| الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة المياه والمجاري في بعلبك ـ النبي شيت | ٪٨٣ | ٣١/٨/٠١ | --- |
| الإشراف على إنشاء محطة تكرير المياه المبتذلة في بعلبك | ٪٣٩ | ٣٠/١٢/٠٢ | --- |
| الإشراف على مد شبكة مياه الشفة في منطقة الهرمل | ٪٠ | مرتبط بإنتهاء الأشغال | أشغال جرف من قبل الغير تستدعي إنشاء جدران دعم لا تتوفر |
| الإشراف على مشروع تأمين مياه الشفة لمنطقة عيون أرغش | ٪٦٦ | ٦/١١/٠١ | --- |
| دراسة الوصلات المنزلية والعدادات العائدة لمشروع تأهيل أنظمة المياه والمجاري في بعلبك ـ النبي شيت | ٪١٠ | ١/٣/٠٢ | --- |
| خدمات إرشادية توجيهية زراعية في منطقة ري اليمونة | ٪٢٠ | ٥/١٠/٠١ | --- |
| دراسة وتقديم مساعدات فنية لمشاريع ري نحلة، الرعيان والفاكهة في قضاء بعلبك | ٪١٠ | ٣١/١٢/٠١ | --- |
| إنشاء سراي الهرمل | ٪٥٢ | ٢٤/١١/٠١ | --- |
| الإشراف على أشغال إنشاء سراي الهرمل | ٪٦٩ | ٢٤/١١/٠١ | --- |
| تنفيذ أشغال مستشفى بعلبك الحكومي (تأهيل) | ٪١١ | ٣٠/٣/٠٢ | --- |
| إعداد دراسات إنارة الشوارع (محافظة البقاع) | ٪٤٥ | مجمد | --- |

ملحق رقم (٢)

# إنجازات برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك ـ الهرمل للعام ٢٠٠١

## قسم الشؤون الإجتماعية:

**١ـ مشروع الكتاب الدوّار : توزيع الكتاب المدرسي للصف الثالث يشمل ١٤ ثانوية رسمية في منطقة بعلبك ـ الهرمل :**

ـ مساهمة البرنامج ٩٦٠٠٠ ألف دولار .

ـ مساهمة جمعية غوث الأولاد ٧٥٠٠٠ ألف دولار .

**٢ـ تجهيز مهنية الهرمل الرسمية : تجهيز مصنع النجارة**

قيمة العقد ١٤٧٠٠٠ ألف دولار .

**٣ـ بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمدن المتحدة البلجيكية : إنشاء وكالة محلية للتنمية في أربع بلديات (بعلبك ـ الهرمل ـ شمسطار ـ دير الأحمر) .**

ـ إعداد دراسة إقتصادية إجتماعية .

ـ إعداد دراسة تشمل الواقع البلدي .

ـ تدريب موظفين من قبل البلديات على أعمال التنمية المحلية في جامعة بروكسل خلال أيلول القادم .

قيمة العقد ٦٠٠٠٠ ألف دولار .

**٤ـ دعم بلدية الفاكهة : شراء معدات زراعية لبلدية الفاكهة .**

ـ هبة من السفارة البريطانية بقيمة ٢٢٠٠٠ ألف دولار .

**٥ـ إستكمال عقد مع وزارة وجمعية GREF الفرنسية يتضمن إستقطاب مدّرسين فرنسيين لتقوية اللغة الفرنسية في المدارس الرسمية . قيمة العقد ١٩٠٠٠ ألف دولار .**

## قسم الري:

**١ـ تجهيز آبار :**

ـ تجهيز بئر الرام، هبة من السفارة اليابانية بقيمة ٢٧,٧٥٠ ألف دولار.

ـ تجهيز بئر بلدة القدام، هبة من السفارة اليابانية بقيمة ٢٩,٧٥٠ ألف دولار.

ـ حفر وتجهيز بئر بلدة بيت سويدان: مساهمة البرنامج ٤٠,٨٨٠ ألف دولار. ومساهمة وزارة الشؤون الإجتماعية ١٠,٠٠٠ آلاف دولار.

**٢ـ صيانة خط جر مياه الشفة لمدينة بعلبك (مشروع كوكب دردرة) :**

ـ عمال وآليات البرنامج .

**٣ـ صيانة مشروع الري لبلدة شعت :**

ـ عمال وآليات البرنامج

**٤ـ دعم بلدية الهرمل : تقديم قساطل (mm110) (PVC) : بطول ١١٠٠م لتنفيذ خط مياه الشرب ضمن بلدة الهرمل .**

ـ من مستودعات البرنامج .

**٥ـ تركيب شبكات ري مؤقتة في منطقة عيون طقطق ـ عين البليّة .**

ـ من مستودعات البرنامج .

**٦ـ رش مبيدات في عدة بلدات .**

ـ آليات وعمال البرنامج

**٧ـ تزويد بعض بساتين بعلبك بمياه الري (بئر المسلخ) .**

## قسم الصحة:

**١ـ دعم المستوصفات الطبية : شراءجهاز فحص دم لكل من مستوصفي شمسطار والنبي شيت .**

ـ هبة من مؤسسة جهاد الزراعة الإيرانية بقيمة ١٧,٠٠٠ألف دولار .

**٢ـ متابعة تسيير والإشراف على عمل المراكز الصحية :**

ـ مركز شمسطار الصحي .

ـ مركز عرسال الصحي .

ـ مركز النبي شيت الصحي .

ـ مركز الهرمل الصحي .

مركز بعلبك الصحي .

ـ مركز دير الأحمر الصحي .

تأمين مساهمة بقيمة ٢٥٠,٠٠٠ ألف دولار ، من وزارة الصحة اللبنانية لدعم المراكز المذكورة .

## قسم الإرشاد الزراعي:

١ـ دعم مشروع الزراعات البديلة التابع لقوى الأمن الداخلي .

قيمة العقد ١٠,٠٠٠ آلاف دولار .

٢ـ تنفيذ حقول إرشادية : شعت (حقلين) + مقنة (حقلين) وإيعات + الخريبة وتشمل تطبيق الدورة الزراعية الرباعية .

٣ـ أعمال تطعيم أشجار في منطقة جرود الهرمل (فستق حلبي + كستناء + لوز + تفاحيات) .

٤ـ مشتل الهرمل : إكثار أشجار (زيتون + جوز + لوز + تين + رمان + كيوي + حور + صفصاف) .

٥ ـ مشتل كفردان : تطعيم أشجار (مشمش + لوز + فستق حلبي + أغراس رعوية) .

٦ـ تشجير مناطق نموذجية في بلدة عرسال .

٧ـ ندوات زراعية مخصصة (دير الأحمر + إيعاث + شعت)

٨ ـ التنسيق مع مركز الأبحاث الزراعية في تل عمارة وإيكاردا + أكساد وإجراء تجارب على أنواع حبوب مؤصلة وغيرها .

## تعقيب (١)

**نظام حمادة***

إذا كان إنماء هذه المنطقة عنوان أساسي لإنماء لبنان وتقدمه ، فإن هذا الأمر لا يتحقق إلاَّ بجهود كافة اللبنانيين ، والمؤسسات المعنيَّة كافة ، الرسمية منها أو التابعة للقطاع الخاص .

إن الخصوصية الأولى لمنطقة البقاع الشمالي ـ بعلبك ـ الهرمل كونها منطقة زراعية بامتياز ، كما هي سياحية بامتياز ، وكذلك تملك مقومات النهوض والنماء من حيث امتلاكها عناصر هذا النهوض ، البشرية ، والطبيعية . والأمر يتعلق بكيفية استغلال هذه الطاقات وتوظيفها ورفدها بالبحث النظري والتطبيق العملي والدعم المادي ، المالي والآلي ـ التقني .

سأتحدث عن قطاع الزراعة ، لخبرتي واختصاصي في هذا الميدان كمهندس زراعي ، وخبير مارس العمل خلال سنوات طويلة ، في مؤسسة جهاد البناء ، ومنظّمة الأمم المتحدة ، والمنظّمات الدولية التابعة لها ، ومن خلال التعاون مع الزملاء في نقابة المهندسين ، والمهندسين الزراعيين منهم على وجه الخصوص .

تعتبر الزراعة ، القطاع الإنتاجي الأول على صعيد العمل الإنساني ، وهي تحتاج إلى بناء منظَّم ، وقواعد هذا البناء ثلاث هي :

ـ الإرشاد الزراعي .

ـ الرأسمال الزراعي .

---

* مهندس زراعي .

ـ تصريف الانتاج الزراعي .

في قاعدة البناء الأولى ، تكشف خبرتنا في هذا المجال عن وجود كل المؤهلات التي يمكن توظيفها في تنمية القطاع الزراعي ، من الاعتناء بالتربة ، إلى وسائل الري ، إلى العناية بالزراعات الصالحة والنظيفة ، إلى تحسين إنتاجية الأرض ، وتأصيل البذور ، والنصوب ، والأغراس ، إلى معالجة الأمراض والآفات ، والعناية باليد العاملة ، والقطاعات المحلية ، من تعاونيات ورابطات زراعية على مستوى القرى ، وإستغلال المساحات ، والدورة الزراعية المناسبة . وقد بذلنا جهداً مناسباً ، يجعل من المنطقة أرضاً صالحة لنمو الزراعة ، أو للاهتمام بالشأن الزراعي وتنمية مصادره .

ـ القاعدة الثانية : هي الرأسمال الزراعي ، وهنا يبدو دور المصارف والمؤسسات المالية في غاية الأهمية ، من خلال توظيف رأسمال معقول في هذا القطاع ، ودراسة عملية التسليف ، بدل أن يقع المزارع ضحية المرابين المنتشرين هنا وهناك ، فيما يبقى دور المصارف في عملية التسليف خجولاً ، ويكاد يكون معدوماً . المال عصب الإنماء ، ولا إنماء زراعي دون توفير رأسمال هام في هذا القطاع ، ولا ندري لماذا لا تتحرك الحكومة والبنك المركزي لحث المصارف اللبنانية على توظيف رأسمال في الزراعة وتشجيع عمليات التسليف العملية ، لا عمليات التسليف غير المدروسة والتي تعتبر قروضاً شخصية ليس إلاَّ . لا تحدثوني عن إنماء زراعي دون تسليف زراعي مدروس ، وكافٍ . وهذا ما يلزم مناقشته مع الحكومة والبنك المركزي والمصارف اللبنانية .

ـ إن تصريف الإنتاج الزراعي هو القاعدة الثالثة ، التي تعتمد على القاعدتين السابقتين ، من حيث اختيار الزراعات المناسبة والنظيفة والبحث عن أسواق للتصريف ، وكذلك من خلال عملية تصنيع المنتوجات ، في مصانع محلية ، تستقطب بدورها اليد العاملة . ويتم ذلك بالتنسيق بين القطاعات الزراعية ، وتنسيق الدورات الزراعية المناسبة . وتلعب التعاونيات المحلية دوراً أساسياً ، وكذلك برنامج التبادل الزراعي ، والتكامل الزراعي مع الدول العربية ، وبشكل خاص مع الشقيقة سوريا من حيث اعتبارنا سوق زراعية واحدة .

ـ إن زراعة الممنوعات ليس على الإطلاق حلاً للمشكلة الزراعية عندنا ، وهذا الأمر يتطلب بحثاً مستقلاً . لكن الخبرة الماضية تفيد أن هذه المزروعات ، لم تؤد إلى وجود نمو حقيقي ، وكانت عالة وآفة على الوضع الزراعي ومضارها أكثر من أن تحصى ، فيما البحث عن الزراعات البديلة هو الحل ، وهذا لن يحصل دون حل المشكلات المتعلقة بالإرشاد والتسليف والتسويق للقواعد الثلاث التي تحدثنا عنها .

توجد ملاحظات عديدة على الدراسات المقدّمة ، لكن هذا ليس وقت الكلام والنقد ، بقدر ما هو وقت البحث المشترك عن الحل ، البحث عن الحل للأزمة الزراعية يكون بدراسة عناصرها المشار إليها ، وتقديم الأجوبة على الأسئلة الصعبة التي نواجهها . ومع ذلك ، أريد إبداء الملاحظات التالية :

١ـ بالنسبة للبيان المقدّم من الأستاذ عدنان الحاج بانجازات برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة ، فقد جاء مختصراً ولم يأت على كافة هذه الإنجازات ، وذلك في كافة الأقسام ، وخاصة الإرشاد الزراعي ، ويمكن أن نزوّد المؤتمر باللائحة الواقعية والحقيقية لهذه الانجازات .

٢ـ بالنسبة للدراسة المقدَّمة من الدكتور أحمد بعلبكي ، فلا أرى رابطاً بين العشائرية والزراعات الممنوعة ، بل إن هذه الزراعات فرضت على المنطقة نتيجة الإهمال الزراعي ، الأمر الذي أجبر المزارعين على اللجوء إليها لسد الرمق ولا علاقة لها بعاداتهم وتقاليدهم ، ولم تساعد بيئة العلاقات العشائرية على نمو هذه الزراعات بل كانت الإستجابة في الإقلاع عنها ، ولسنوات واضحة وكاملة ، ولو قامت الدولة والمؤسسات الدولية بواجباتها لتأمين الزراعات البديلة لما عادت الزراعات الممنوعة . إن الدعم الحقيقي للزراعات البديلة هو الذي يقضي على زراعة الممنوعات ، والأجواء الدينية الاجتماعية والثقافية وكذلك العادات والتقاليد أمر يساعد على محاربة هذه الزراعة وتنمية الزراعات البديلة ، زراعة البطاطا المدعومة في المنطقة الجبلية والسهلية وكذلك زراعة الخضار والأشجار المثمرة والتربية الحيوانية ، والاعتناء بالنحل حيث تعتبر المنطقة نموذجية للعسل الشافي واللذيذ ، وكذلك إعادة الغطاء النباتي الرعوي ،

والاهتمام بشؤون الري مثال : اليمونة ، العاصي ، مرجحين ، والسدود الجبلية كلها مشاريع تساعد على نمو زراعات بديلة .

لا إنماء لمنطقة بعلبك ـ الهرمل دون إنماء القطاع الزراعي ، ولا إنماء لبعلبك ـ الهرمل مع بقاء هذا القطاع هامشياً ، ولا إنماء لبعلبك ـ الهرمل بالتخفّي وراء آفة الزراعات الممنوعة ، كحل على طريقة «داوني بالتي كانت هي الداء» . الدواء والعلاج الحقيقي هو في إنماء زراعات صالحة ونظيفة وتأمين قواعد عملية الانماء اللاّزمة في الإرشاد ، والتسليف ، والتسويق ، فهل نستطيع في هذا المؤتمر أن نرفع الصوت عالياً ، ونضع الإصبع على الجرح ونعالج القضايا الأساسية العلاج الشافي لها ، إنه التحدي أمام هذا المؤتمر ، ومجرد انعقاده هو بداية لمواجهة هذا التحدي .

## تعقيب (٢)

**د. كمال حمدان***

أود لفت النظر إلى شيء ورد في مداخلة د . بعلبكي ، وهو أنني أحمِّل المسؤولية للطبقة السياسية المحلّية بالدرجة الأولى . ففي تجارب مكافحة زراعة الحشيشة في دول العالم كافة كانت عملية تدمير هذه الزراعة تتم بشكل تدريجي بالتزامن مع الانتقال إلي بدائل مقنعة . أما أن يؤخذ القرار وينفذ في أسابيع قليلة ، مع تهليل قيادات المنطقة فتلك «دبكة خيامية» . أنا أتكلم عن مرحلة أوائل التسعينات . ومنذ ذلك الحين ، ومع عجز الدولة عن تأمين البدائل وبغياب القرار الجدي حتى بتحضير هذه البدائل ، وفي ظل هذه السياسة كنا نتوقع العودة إلى زراعة الحشيشة . وقد حصل ما توقعناه .

ومن ضمن المسؤوليات أيضاً ، لا بد أن نتساءل أيضاً عن الجهة التي كانت تستحوذ على التدفقات المالية إلى المنطقة على مدى سنوات من هذه الزراعة ، ولماذا لم تتحول هذه التدفقات إلى إستثمارات وأداة توظيف لخلق فرص عمل في مجالات أخرى؟ لماذا استهلكت في مضاربات عقارية وفي أبنية ما زال معظمها شاغراً ، كما هو ظاهر للعيان؟ أو صرفت في نمط إنفاق استهلاكي تبذيري لم يستفد منه المواطنون؟ فهذه مسؤولية كبيرة ينبغي أن تدرس .

فليس صحيحاً أن المسؤولية تقع فقط على الحزب وعلى الدولة كي يتنصل المجتمع من مسؤوليته ، طبعاً بالقدر الذي كان يستفيد فيه من مردود هذه الزراعة .

لقد شاركنا بدراسة برنامج التنمية الريفية المخصص للمنطقة مرتين ، مرة في جنيف وأخرى هنا في بيروت ، بطلب رسمي وبالتعاون مع خبراء أجانب ، وكلّفنا من قبل الأمم المتحدة بأكثر من دراسة عن الفقر ، في منطقة هي الأكثر فقراً .

---

* أستاذ جامعي ـ خبير إقتصادي .

لذلك أضيف إلى ما قاله النائب د . حسين الحاج حسن ، وبالاستناد إلى دراسة بالعيّنة تناولت ألف أسرة ، توصّلنا من خلالها إلى تقدير حجم ظاهرة الفقر . فهناك ٥٨٪ يعيشون تحت خط الفقر في هذه المنطقة ، مقابل ٣٠ إلى ٣٥٪ على مستوى لبنان كله . أن يكون الفقر على هذه الدرجة من العمق ثم نقوم خلال سبع سنوات بصرف ما يقارب ١٦ مليون دولار ، ١٥٪ منها صرفت على مسائل إدارية ، والباقي ، أي ١٢ مليون دولار أنفقت على حاجات لا حدود لها ، فكيف سيكون أثر هذا البرنامج إذاً؟ .

هنا أقول أن خطأً ما قد وقع ، إذ إنه كان من المفترض أن نبدأ بنظام صارم من الأولويات . لأنه ليس فقط الزراعة هي التي تهم المجتمع الريفي ، بل ضمن الزراعة هناك أنواع الزراعات والمحاصيل الزراعية التي لها الأثر الأكيد على الفئات الأشد فقراً . هذا النظام من الاولويات لم يتم العمل به . مع ذلك ، أنا أقول أن هذا البرنامج قد أنجز أكثر مما كان يمكن انجازه بهذا المبلغ الزهيد . فقد وصلت المياه إلى مئات من المستفيدين لم تكن موجودة لديهم أصلاً . وأقيمت مراكز إرشاد ومراكز صحية ، وربما أختلف هنا مع بعض الزملاء . فظاهرة اللجان ، على قدر ما رشح منها ، ربما من سلبيات ، تبقى إنجازاً بحد ذاته ، بما تمثله من إطار للتعاون الإنمائي يضم تجمّعاً من البشر ، حتى لو لم يكونوا مزارعين أو منتجين ، خصوصاً في ظل التركيبة السوسيولوجية التي تحكم هذه المنطقة .

وفي الوقت الذي لا أقلل فيه من حجم هذه الإنجازات ، أقول أن البرنامج أجهض منذ البداية لأنه لم يخضع لنظام صارم من الأولويات . فمبلغ ١٢ مليون دولار ، أو حتى ١٦ مليون دولار ، والذي يعتبر في واقع الحال مجرد فائدة يومين لخدمة الدين العام في لبنان ، قد صرف خلال سبع سنوات على منطقة يتواجد فيها ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف نسمة . المشكلة إذاً أن هذا النوع من التدخلات ، كمشروع التنمية الريفية ، لم يترجم تنمية فصلية ولم يحصل بالتالي جهد إنمائي حقيقي ، وإنما تدخلات لها طابع موضعي إنمائياً .

وإضافة إلى غياب المخطط الإنمائي الحقيقي الذي يحتوي على أولويات صارمة لم

يحصل جهد حقيقي للتقدم من أجل تحقيق نوع من الزواج ، ولو المؤقت ، بين الزراعة والصناعة .

كذلك لم نلجأ إلى طرح سلبيات عدم وجود إطار للأبعاد التكاملية الصحية بيننا وبين سوريا على الصعيد الزراعي . . ومع الإشارة إلى أن هذا الموضوع يحتاج نقاشه إلى ساعات طويلة ، أقول أنه يوجد مصالح زراعية مشتركة بين لبنان وسوريا ينبغي العمل على بلورتها . أما أن يستمر الوضع على ما هو عليه فذلك مضر ، على الأقل بالنسبة لفئة من المزارعين اللبنانيين ، وإن كان المستهلك اللبناني يستفيد من هذا الوضع كونه يحصل على السلعة ، أو الخدمة بسعر أرخص .

وبالطبع فان الدولة والتحيّز التاريخي والإهمال ، وكل المشاريع التي طرحها مجلس الإنماء والإعمار حول النمو المتوازن لم يتحقق منها إلا النذر اليسير . والوضع الماكرو ـ إقتصادي في البلد ، مع السياسات ، لم يكن عاملاً مساعداً .

فكرتي الأساسية هي أنه لا ينبغي أن نعوِّل كثيراً في حل مشاكل مثل البطالة والعمالة على الوظيفة العامة . فنحن متجهون نحو حجم دولة أصغر تحت ضغط الدين العام ومشكلة الفلسفة التي تسود سياسات كل الدول في هذه الحقبة من التاريخ . ولذلك لا بد من التفكير في خلق بيئة وحوافز للقطاع الخاص ، وبالتحديد الصغير منه ، تكفي لتشجيعه على الاستثمار والنمو . .

**يبقى ثلاثة أفكار أساسية قبل ختام التعقيب**

**الفكرة الأولى** تتعلق بالغموض الذي يلف موضوع ملكيَّة الحيازات . ففي هذا الاطار نجد أنه ، وعلى مستوى مؤتمرات دولية عديدة ، يجري تسويق فكرة تنظيم الملكية العقارية (Formalization) باعتبارها شكل من أشكال مكافحة الفقر ، لأننا بذلك نزود الفقير ، المالك وغير المالك ، طالما أن الملكيات غير مسجلة أصلاً ، بأصول تمكنه من الاقتراض واتخاذ المبادرة .

**الفكرة الثانية** : تتعلق بالبنى التحتية ، ودون الخوض في تفاصيلها ، فقط للإشارة

إلى ضرورتها كركائز لتنمية القطاع الخاص . وأنا هنا من غير المتحمّسين لفكرة إنشاء صناديق خاصة بالمناطق ، انطلاقاً من تجربتي في دراسة منطقة طرابلس القديمة وطرابلس المدينة بالتعاون مع البنك الدولي ، حيث تبين لي أن الفقر في الكثير من أحياء طرابلس ، وكذلك في جرود البترون ، وفي أجزاء من الشوف ، لا يقل عن الفقر الموجود في مناطق بعلبك ـ الهرمل . وهذا الوضع يفرض ضرورة التفكير بحل وطني شامل لهذه المسائل وليس تخصيص مؤسسة أو صندوق لكل منطقة .

**الفكرة الثالثة** : وهي تتعلق بموضوع التسليف ، إذ لا بد من تخصيص مناطق بعلبك ـ الهرمل بجزء من قروض التسليف التشجيعية ، مع استمرار توسيط المصارف ، وليس العائلات ، بمعنى أن لا يحضر ، إلى الجهة المعنية ، ممثل لكل عشيرة مع كذا مئة طلب تسليف . بل لا بد من تشجيع ومكافأة كل صاحب مشروع ذكي وقابل للحياة . وهذه القابلية تكون هي بحد ذاتها ضمانته للحصول على التسليف المناسب .

## تعقيب (٣)

**إبراهيم شاهين***

إن أبرز مظاهر الأزمة في منطقة بعلبك ـ الهرمل مع سياسات الدولة هي :

**أولاً** : تعاطي الدولة مع المنطقة بأقصى درجات اللاّمسؤولية والتهميش ، وكأن هذه المنطقة ليست من هذا الوطن .

**ثانياً** : إن الخدمات النادرة التي كانت تقدم للمنطقة إنما كانت تقدم إرضاءً لبعض الزعامات النافذة ولم تكن تقدم لتحقيق تنمية لجموع الناس .

**ثالثاً** : عدم ممارسة الرقابة الفعلية على تنفيذ المشاريع ، على قلتها ، بحيث إن بعض المشاريع الحيوية لا تمتلك الحد الأدنى من المواصفات الفنية . وإن بعض المشاريع توضع في مكان لا حاجة إليها فيه . كإقامة السواقي في أماكن لا مياه فيها ، وطرقات في نواحي منعزلة لا يسلكها أحد ، أي بمعنى تهريب المشاريع لفائدة بعض المتعهدين النفعيين .

**رابعاً** : عدم التوزيع العادل للمشاريع بين المناطق اللبنانية .

**خامساً** : عدم التنسيق بين الوزارات في تنفيذ المشاريع ، ما يسبب هدراً في المال العام .

**سادساً** : الغياب ، غياب المصالح والمؤسسات العامة المعنية بالمياه والزراعة والاستشفاء والضمان عن منطقة البقاع كلياً .

**سابعاً** : الإمعان في سياسة الإهمال بعدم تنفيذ مشاريع البنى التحتية في أغلب قرى وبلدان المنطقة ، خصوصاً مياه الشرب والصرف الصحي مما يعرِّض صحة المواطن للمخاطر .

---

* رئيس بلدية الهرمل .

**ثامناً** : إهمال القطاع الزراعي ، الذي يعتبر مصدر الدخل الأساسي للمنطقة ، والذي ترتبط به معيشة معظم أهالي المنطقة ، سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ومن مظاهر الإهمال لهذا القطاع ، عدم تبنّي الدولة أصلاً لهذاالقطاع كقطاع منتج ينبغي تطويره ليسهم في الدخل الوطني : وخير دليل على ذلك الموازنة الزهيدة المخصصة لوزارة الزراعة .

**تاسعاً** : عدم وجود مخطط توجيهي للزراعة في منطقة بعلبك ـ الهرمل يتناسب مع طبيعة ومناخ وموارد هذه المنطقة .

**عاشراً** : عدم الالتفات إلى الثروة الكبيرة والنعمة الهائلة التي خصّها الله بهذه المنطقة ، كنهر العاصي واليمونة ونبع اللبوة وغيرها الكثير ، فلَو أحسن استغلالها لكانت غيرت وجه المنطقة وجعلتها من المناطق الغنية . ولو كانت هناك متابعة جدية وصادقة لسد العاصي لكانت مناطق بعلبك ـ الهرمل من أهم المناطق الزراعية والبيئية والسياحية وحتى الصناعية ، بالنظر إلى إمكانية الإستفادة من توليد الطاقة الكهربائية . وكان المسؤولون يبررون تقصيرهم بدواعٍ سياسية واهيَّة . هذا إلى جانب عدم استغلال مياه الأمطار مما يسبب الكوارث للمزارع نتيجة للسيول المتكررة . .

**حادي عشر** : غياب الإرشاد الزراعي الرسمي عن القرى والبلدات البقاعية مما انعكس سلباً على نوعية الإنتاج وكلفته ، وبالتالي إعاقة تصديره .

**ثاني عشر** : إهمال الثروات الحرجية في المنطقة ، التي يصنّفها الخبراء من الأحراج الهامة بالنظر إلى نوعية الأشجار فيها وعمرها والتنوع الموجود . وقد تمثل هذا الإهمال بالغياب الكامل عن حماية هذه الثروة وعدم إيجاد القوانين وتنفيذها كذلك مما دفع الناس تحت ضغط الأوضاع المعيشية إلى القضاء على مساحات كبيرة من الأشجار وتعرّض المنطقة بالتالي للتصحّر الشديد مع العلم أن دول العالم تعقد المؤتمرات لمكافحة التصحر ، وآخرها قمة الارض في ريو دي جانيرو .

**ثالث عشر** : عدم الاهتمام بالقطاع السياحي ، وذلك بعدم إبراز المعالم السياحية

في المنطقة بالشكل المطلوب ، كقلعة بعلبك التي تعتبر من الآثار السياحية الهامة على الصعيد العالمي ، والتي تستقطب أعداداً كبيرة ، وقصر مار مارون وقصر المعلق ودوحة نبوخذ نصَّر وبريصا ، حيث أن هذه الآثار ترتبط بأحداث وشخصيات تاريخية كان لها دوراً بارزاً في مجريات الأحداث القديمة ، ما يدل على أهمية هذه المنطقة .

وفي النهاية يمكن القول أن أهل هذه المنطقة الذين ظلموا بالاهمال مرة بالدعاية الخبيثة التي أساءت إلي سمعتهم وأعطت صورة سيئة عن سلوكهم مرة أخرى ، هم طيبون ووطنيون إلى أبعد الحدود . وقد أثبتوا ذلك في مواطن كثيرة أهمها المساهمة في تحرير هذا الوطن من الاحتلال الإسرائيلي .

إذاً المطلوب من الدولة اعتماد سياسة متوازنة وعادلة تجاه المنطقة تراعي خصوصيتها لمعالجة الحرمان المزمن في مختلف المجالات واعتماد التخطيط في رسم السياسات والإبتعاد عن العشوائية والاستنساب في توزيع المشاريع على المناطق والقرى ، إضافة إلى تفعيل المتابعة والرقابة على المؤسسات التابعة للدولة ، وكذلك المشاريع المنفّذة وإيلاء القطاعات المنتجة أهمية استثنائية إلى جانب تعزيز اللامركزية الادارية وإعطاء صلاحيات استثنائية للبلديات ، خصوصاً التي برز دورها واضحاً في تحسين المنطقة خلال السنوات الأخيرة .

## مناقشات الجلسة الأولى

**أبو ياسر:** بصفتي أحد سكان بعلبك الهرمل ، وبوجود مشاركين من بيروت في هذا المؤتمر ، أود تصحيح الصورة المغلوطة عن عشائر البقاع باعتبارها عنصرية وقبلية ورجعية وأفرادها مشاغبون وعصابات لزراعة الحشيشة ، كما يحاول البعض تصويرها . فهذه العشائر هي من المسلمين الذين يحجّون بيت الله ويصومون ويصلّون . وهم موجودون في هذه المنطقة منذ أمد بعيد ويتمتعون بصفات الكرم . فنحن أول من أطاع وآخر من عصى . وكنا وما زلنا مع الدولة وندعوها إلى إقامة المخافر في المنطقة لتثبيت الأمن وإلقاء القبض على اللصوص إذا وجدوا ، علماً أن الحوادث في جرود الهرمل ليست كما يجري تضخيمها ، وهي ليست أكبر من تلك الحوادث التي تحصل في بقية المناطق اللبنانية .

**علي حطيط** (رئيس تجمع المهندسين المسلمين) : تحت عنوان «**العوامل والسياسات**» تحدثنا في هذه الحلقة عن الزراعة والمؤسّسات الإنمائية الرسمية التي يتضارب عملها واتجاهاتها في غالب الأحيان ، مما يؤثّر سلباً على التنمية التي قامت من أجلها . في الحقيقة إذا أردنا أن نبدأ بموضوع التنمية بمعزل عن العنصر البشري الإنساني ، فان بدايتنا ستكون خاطئة . فالاحصاءات التي قدمت في هذا المؤتمر تؤكد أن حوالي ٤٠ إلى ٥٠٪ من أهلنا ينزحون إلى المدن . فكيف يمكن أن تنجح التنمية في هذه الحال إذا لم يكن الإنسان مشارك أساسي فيها . ومن هنا علينا توحيد الرؤية حول أفضل السبل لتوفير أمن اقتصادي يعتمد على مجموعة من عوامل الأمان ، كالأمن الغذائي . فالإمام علي(ع) يقول «لو تمثل لي الفقر رجلاً لقتلته بسيفي هذا» ، وفي وضعنا

الاقتصادي المزري حالياً يصبح هم المرء التفتيش عن لقمة العيش التي يسد بها رمقه . أتصور أن المشكلة هي في وضع السياسات ، ولا نغالي إذا قلنا أن المدن الرئيسية تنمو على حساب القرى .

**عبد الرحيم شلحة:** أعتقد أن هذا المؤتمر يعتبر الرابع من نوعه الذي يعقد هذا العام في بعلبك تحت عنوان كيفية تنمية المنطقة ، ولكن حتى الآن لم نخرج بنتائج عملية لكيفية وضع خطة فعلية لتنمية جدية للمنطقة . يبقى أننا نحوّل هذه المؤتمرات إلى ما يشبه حائط مبكى . فاذا راقبنا معظم المحاضرات التي القيت نجد أنها تكرار لعرض الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تعيشها المنطقة . ولا يبدو من خلال أعمال المؤتمر أن الأمور سائرة في اتجاه وضع خطة فعلية وجدّية يضعها نواب المنطقة بدعم من الأهالي وتتبناها الحكومة .

إذ كان المفترض أن تتضمن الجلسة الأولى على الأقل مقترحات حل ، إلا أننا لم نسمع أي اقتراح بهذا الشأن ، باستثناء اقتراح الدكتور حمدان المتعلق بملكية الأراضي ، والذي يعتبر عنوان أساسي من عناوين تنمية المنطقة من خلال تحرير الأراضي .

وعلى صعيد آخر نلاحظ أن المؤتمر تحوَّل إلى ما يشبه محاكمة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية . وأنا أعتقد أن هذا العنوان أعطي أكثر ما يستحق من اهتمام ولا ينبغي أن يكون أساسياً في معالجاتنا حتى نركز عليه .

**د. أكرم مرتضى:** طالما أن المؤتمر إنمائي موسع للنهوض بمناطق بعلبك ـ الهرمل ، أود أن أطرح سؤالاً أساسياً حول دور البلديات التي تعتبر الحلقة الأولى في الانماء . كما أقترح توصية بضرورة العمل على إستعادة الدراسات الجدية التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية والتي صُرفت عليها أموال طائلة ، والعمل على الاستفادة من هذه الدراسات كنقطة انطلاق في أي مشروع انمائي يصار إلى تنفيذه في المنطقة ، حتى لا نضطر مرة أخرى لدفع أموال اضافية على دراسات جديدة . . .

**د. حسين الحاج حسن:** أسمح لنفسي كرئيس جلسة وكنائب عن المنطقة مهتم بموضوع برنامج التنمية الريفية ، أن أوضح أن هذه الجلسة ليست لتقويم نتائج هذا البرنامج ، وإنما يحق لها أن تقوّم سياسات الدول المانحة والأمم المتحدة تجاه المنطقة . وبذلك نحن لا نقوّم نتائج البرنامج بحد ذاته بقدر ما يهمنا تقويم البرامج الدولية وكيفية تعاطي المجتمع الدولي والحكومة اللبنانية مع هذه المناطق .

**د. أكرم مرتضى:** أعتقد أن المشكلة في مناطق بعلبك ـ الهرمل ، كما في بقية المناطق اللبنانية في أوضاع مشابهة ، ليست مشكلة جديدة ، وإنما تكمن أساساً في القوانين والأنظمة منذ عهد الانتداب الفرنسي . والحل الوحيد يكون بتغيير النظام السياسي في لبنان . وفي مقدمة هذا التغيير تعديل قانون الانتخاب ، بما في ذلك إعطاء الحق بالتصويت لمن هم دون ٢١ سنة من العمر ، والذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان المنطقة .

**أحد المشاركين:** قد لا يصح أن تصبح منطقة بعلبك ـ الهرمل منطقة خدماتية . كما ننبه إلى انحسار الأراضي الزراعية بسبب زيادة البناء العشوائي على هذه الأراضي . ونعتقد أن إنشاء مصنع زيت صويا أو زيت دوار الشمس يوفّر ملايين الدولارات على الشعب ويوفّر فرص العمل لأبناء المنطقة . ونشير إلى أن المئات من مزارع الدجاج مهملة بسبب عدم تنظيم عمليات الاستيراد في هذا المجال وحماية المزارع والمستهلك على السواء . وباعتباري عضواً في نقابة النحّالين في لبنان ، كنا طلبنا من عدة وزارات فرض قيود على استيراد العسل . وقد استجابت لنا الوزارات المعنية . والنتيجة كانت أنه بعد فرض الحكومة ضريبة قدرها ٨٠٠٠ ليرة على كيلو العسل المستورد تراجع الاستيراد ، المقدر ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ طن سنوياً ، بمعدل ٣٠ إلى ٤٠ طناً سنوياً . ما أفسح في المجال لزيادة الانتاج المحلي من العسل .

**أحد المشاركين:** أشكر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وجمعية جهاد البناء على الجهد المبذول لعقد هذا المؤتمر الذي ، وكما سبقت الإشارة ، ليس المؤتمر الأول

والوحيد الخاص بهذه المنطقة والمتعلق بنفس الموضوع . نسمع اقتراحات ومحاضرات وتوصيات ولكن من دون مردود فعلي وعملي ، مما يحملنا على الاعتقاد بالقول المأثور «فالج لا تعالج» . يبدو أننا لسنا في دولة ، بل في مزرعة تستوعب كل شيء إلا المشاريع الإنمائية التي يلزمها في واقع الأمر دولة .

فباستثناء مناطق محددة ، نجد أن معظم المناطق اللبنانية الأخرى تعيش على الفتات ، وخاصة مناطق بعلبك ـ الهرمل التي يأتيها بعض الموارد لكنها تسرق قبل أن تصل . وعندما يقول أحد المحاضرين ، وهو الاستاذ عدنان الحاج أن ما يقارب ٨٦٢ ألف دولار صرفت على المنطقة ، نتساءَل أين صرف هذا المبلغ الذي لم يظهر له أثر على الأرض .

لقد بتنا على قناعة أنه يستحيل أن تنمو هذه المنطقة طالما بقي واقع الجهاز الإداري للدولة على حاله . ونحن نحمل المسؤولية في ذلك لنواب المنطقة الذين لم يتقدموا طوال دورتين متتاليتين بمشروع إنمائي واحد وأصروا على تحقيقه . لكن يبدو أن النظام يحتوي النائب بعدما ينتخب ، ويؤمن له سيارة فخمة وراتباً محترماً . . .

هذا هو الواقع . والاستاذ (النائب) عاصم قانصو ، مع احترامنا له ، نجده يؤيد زيادة سعر البنزين ، ولكنه بالمقابل يعترض على تخفيض مخصصات النواب . . وكذلك أحمل المسؤولية لحزب الله في عدم تحريكه الشارع لانه يعتبر الوحيد المسيطر على هذا الشارع . فاذا قام الناس اليوم للتظاهر أو الاحتجاج من أجل تحقيق مطلب يكون تحرك الحزب خجولاً بشكل لا تجدي معه هذه المظاهرات نفعاً . وذلك بدل أن يتحرك مع الناس بقوة للحصول على مطالبها .

أكرر شكري لمنظمي هذا المؤتمر ، لا سيما مؤسسة جهاد البناء الذين يقدمون خدمات كبيرة لهذه المنطقة . ونتمنى أن يكون نواب المنطقة أكثر جدية في طرح مطالب أهل المنطقة .

**النائب د. حسين الحاج حسن:** أختم بكلمة موجزة للإشارة إلى عدة نقاط أساسية :

**أولاً** : إن أهمية هذه المؤتمرات تكمن في التواصل مع أوسع شريحة ممكنة من الفئات الاجتماعية حتى يصبح بالإمكان بلورة الأفكار وصياغتها في برامج محددة .

**وثانياً** : إننا كنواب وكحزب لدينا خطة وبرنامج ولا نتحرك من فراغ ، وكان باستطاعتنا التوقف عند نتائج مؤتمر إنمائي داخلي خاص بمناطق بعلبك الهرمل حصل منذ أربع أو خمس سنوات ونكتفي به . ولكننا فضّلنا أن ننطلق ، كما هو مفترض ، إلى مدى أوسع للمجتمع الأهلي .

**وثالث** هذه النقاط يتعلق بتوضيح بعض الحقائق ، إذ ليس صحيحاً أن حزب الله لم يقدم شيئاً خلال السنوات الثماني الماضية ، كما ألمح بعض المشاركين ، لقد سبق وقلت في مداخلتي أنه في مشكلة بعلبك ـ الهرمل يوجد شقين :

الأول شق خدماتي ، ولا أرى داعٍ في هذا المجال لسرد لائحة طويلة بالخدمات التي قدمناها كنواب في حزب الله . يكفيَ أن يسأل كل واحد في قريته أو بلدته ماذا حصل خلال هذه الفترة كي يعرف الحقيقة . ولا أقول إننا أنجزنا كل شيء ، فما زال ينتظرنا عمل كثير جداً ينبغي القيام به . وإن كان هناك عمل كثير أيضاً أنجز في المجالات الصحية والكهرباء والهاتف والطرقات والمياه والمجاري الصحية والري وقانون الضم والفرز . ولكن المعضلة تكمن في الشق الثاني ، أي الاقتصادي ، من المشكلة ، وتحديداً ما يتعلق بالزراعة التي تشغل حيزاً كبيراً في مواجهتنا للسياسة الاقتصادية الحكومية .

ومشكلة الزراعة في لبنان ، أيها الاخوة ، تعتبر مشكلة سياسية تكمن في صلب منهجية الحكومة . وقد تناولها الكثير من المشاركين في محاضراتهم ومداخلاتهم .

تبقى النقطة السياسية الأخيرة المتعلقة بتحريك الشارع ، كنت أتمنى تحميل مسؤولية عدم تحريكه لمن يملك زمام القرار في البلد ويعمل على إفشال هذه التحركات الشعبية ، كما حصل عندما استخدموا الجيش لمنع التظاهرة التي شاركنا فيها جنباً إلى جنب مع الاتحاد العمالي العام في ٢٨ و ٢٩ شباط ١٩٩٦ . وأود لفت الانتباه إلى أننا ، في مسألة تحريك الشارع ، كنا وما زلنا نحاول قراءة مصلحة الوطن ومصلحة المقاومة ، وكذلك إمكانية نجاح أي تحرك سياسي شعبي ، خصوصاً في ظل التشرذم الحاصل والمصالح المتقاطعة .

## الجلسة الثانية

# الخطوط العامة لسبل تجاوز الأزمة على الصعيد الاقتصادي

رئيس الجلسة: **الوزير ناصر السعيدي**

**المحاضرون:**

**أ. عبد الحليم فضل الله.**

**أ. سمير الشامي**

**د. نبيه غانم**

**د. يوسف الخليل**

## كلمة رئيس الجلسة الوزير الدكتور ناصر السعيدي

يشرفني أن أرحب في البداية بالقيمين على المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وعلى جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية لتنظيمهما هذا المؤتمر الإنمائي المخصص للنهوض بمنطقة بعلبك ـ الهرمل .

ويسرني أن أشارككم اليوم هذا المؤتمر المخصص لمنطقة بعلبك ـ الهرمل والبقاع الشمالي ، للبحث في الخطوط العامة لسبل تجاوز الأزمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والدخول إلى التنمية المستدامة . هذا المؤتمر ، يأتي بكم إلى إحدى أقدم المدن في العالم التي تتضمن أهم موقع تاريخي روماني قد تمت المحافظة عليه . وأذكر التاريخ الروماني حيث كانت بعلبك مركزاً تجارياً إقليمياً مهماً للتجارة بين آسيا والمتوسط وكان البقاع «سلة الخبز» للامبراطورية الرومانية .

### الوضع الإقتصادي ـ الإجتماعي في منطقة بعلبك ـ الهرمل

تتفشى حالة من الفقر المتزايد في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، بالرغم من الإمكانات الطبيعية الواسعة التي تتمتع بها هذه المنطقة والموارد البشرية والموقع الجغرافي ، ورغم الجهود المبذولة من قبل عدد من الجهات والمنظمات المعنية في الشؤون الإنمائية . ويعود ذلك إلى الحرمان المزمن والذي ساد هذه المنطقة بعد فترة التوقف عن الزراعات غير المشروعة وعدم وجود خطة وبرنامج انتقالي للاقتصاد المحلي ، وعدم الإيفاء بوعود المساعدة لاستبدال هذه الزراعات . فمنذ ذلك الحين تشهد المنطقة تراجعا ملحوظا في الاحتياجات الأساسية .

وتدل الإحصاءات المتوافرة لدى الـ UNDP (البرنامج الانمائي للامم المتحدة) أن الزراعة تؤمن الدخل الأساسي للعائلات ذات الدخل المتدني (حوالي ٢٧٪) ، يليها

الدخل من التجارة عموماً والصناعات اليدوية (٥ , ١٧٪) والبناء (١٥٪) وغيرها كالدخل من الوظائف العامة والتحاويل الخارجية . وهنا تكمن أهمية تحسين القطاع الزراعي بغية تحسين دخل الأسر وبالتالي رفع المستوى المعيشي .

وتشير هذه الإحصاءات إلى أن معدل الدخل الشهري للفرد الواحد في منطقة بعلبك ـ الهرمل يتراوح بين ٦٣ دولاراً و١٣٠ دولاراً أميركياً ، ومعدل عدد أفراد الأسرة يتراوح بين الـ ٥ و ٦ أشخاص . كما تشهد المنطقة توزيعاً غير عادل للدخل والثروة بحيث إن حوالي ١٠٪ من السكان يحصلون على أكثر من ٣٠٪ من الدخل .

كما أن المنطقة تشهد أعلى معدلات للبطالة والهجرة من لبنان .

بلغ مجموع الودائع في منطقة بعلبك ١٦٢ , ٢٨٧ مليون ليرة في حزيران ٢٠٠١ (مقابل ١١٥ , ١٤٩ مليوناً لعام ٢٠٠٠ و ٢٧٢ , ١٢٢ مليوناً لعام ١٩٩٩) ، و٥٥٤ , ٤٣٤ , ٣ مليوناً في محافظة البقاع (مقابل ٦٧٦ , ٢٨١ , ٣ مليوناً لعام ٢٠٠٠ و ٧٩٩ , ٨٩٠ , ٢ مليوناً لعام ١٩٩٩) ، إذ شكلت الودائع في منطقة بعلبك ٧٣ , ٤٪من مجموع الودائع في البقاع (مقابل ٥٤ , ٤٪ و ٢٣ , ٤٪ لعامي ٢٠٠٠ و١٩٩٩ على التوالي) ، و٢٨ , ٠٪ من ودائع مجموع المحافظات (مقابل ٢٧ , ٠٪ لعامي ٢٠٠٠ و ١٩٩٩ على التوالي) .

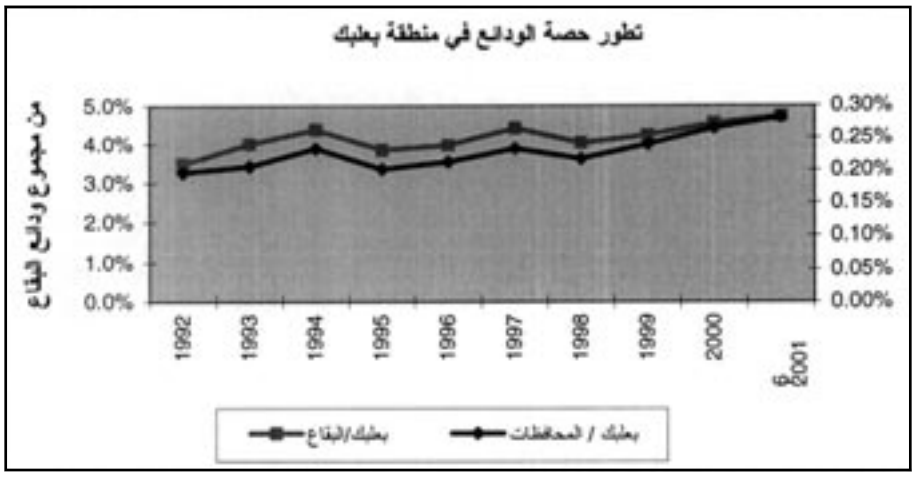

أما بالنسبة للتسليفات ، فقد بلغ مجموعها في منطقة بعلبك ٩٤١ , ٢٦ مليون ليرة في حزيران ٢٠٠١ (مقابل ٩٨٧ , ٣٠ مليوناً لعام ٢٠٠٠ و ٦٧١ , ٣٠ مليوناً لعام ١٩٩٩) ، و٧٩٨ , ٥٣٠ مليوناً في محافظة البقاع (مقابل ٧٣٧ , ٥٥٨ مليوناً لعام ٢٠٠٠ و ٧٩٩ , ٥٤٩ مليوناً لعام ١٩٩٩) ، إذ شكلت التسليفات في منطقة بعلبك ٠٨ , ٥٪ من مجموع التسليفات في البقاع (مقابل ٥٥ , ٥٪ لعامي ٢٠٠٠ و ١٩٩٩ على التوالي) ، و١٣ , ٠٪ من تسليفات مجموع المحافظات (نسبة مستقرة منذ عام ١٩٩٧) .

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة اللبنانية والمنظمات العالمية من حكومية وغير حكومية لتحسين الوضع في المنطقة ، وعلى سبيل المثال ، الإعفاءات الضريبية ودعم الفوائد على القروض الممنوحة للاستثمارات الزراعية والصناعية وغيرها من المساعدات المقدمة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مختلف المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية والخدمات العامة وخلق الوظائف (برنامج الدعم الإنمائي للأمم المتحدة لإنماء منطقة بعلبك ـ الهرمل الذي بلغت قيمته حوالي ٥ ملايين دولار أميركي) ، ما زالت منطقة بعلبك الهرمل تعاني من أزمة اقتصادية وإجتماعية خانقة تتطلب معالجة سريعة وفعالة .

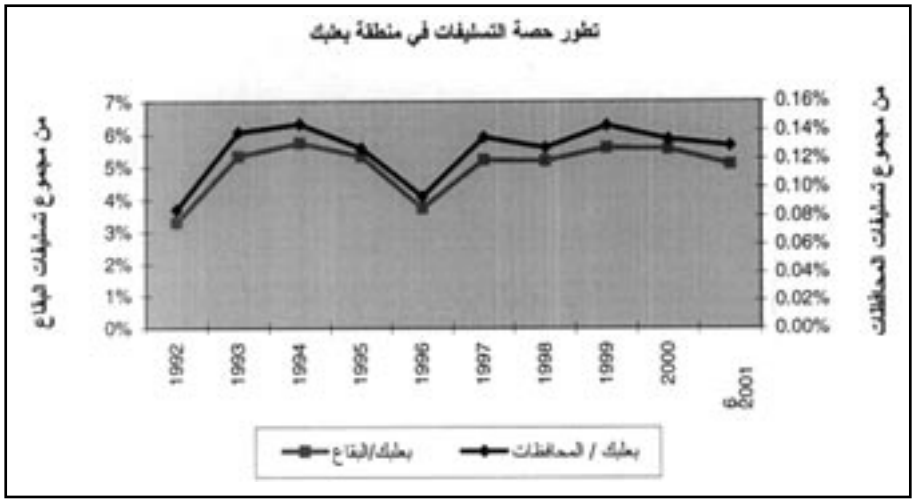

## إقتراحات، محاور وتوجيهات

من الواضح ، ومن خلال المؤشرات الاقتصادية التي استعرضناها آنفاً ، فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في منطقة بعلبك ـ الهرمل والبقاع الشمالي متأزمين . ومن البديهي أن تطور اقتصاد منطقة بعلبك ـ الهرمل والبقاع الشمالي مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وهنا بعض الاقتراحات :

ـ في ظل غياب الحجم المطلوب من المساعدات لإنماء المنطقة ، ينبغي علينا ، بهدف إطلاق العجلة الاقتصادية في المنطقة ، محاولة تحسين دخل الأسر من خلال تفعيل دور المرأة في العملية الإنمائية . فيمكن للمرأة أن تلعب دوراً رئيسياً في هذه العملية من خلال الدعم البشري المباشر الذي يمكن لها أن تقدمه في أسرتها إضافة إلى الدعم المادي من خلال عملها في الصناعات الصغيرة التي تعتمد اكثر على اليد العاملة منها عن رأس المال .

ـ الاستمرار في المطالبة بمزيد من الدعم والمساعدات من المنظمات والهيئات الدولية المعنية من خلال تأمين البنية التحتية الرئيسية (قنوات الري ، شق الطرقات ، إنشاء مصانع ، . . .) والتي تكلف مبالغ طائلة يعجز أهالي المنطقة عن تأمينها .

ـ التركيز على الصناعات الزراعية التي تؤمِّن الحلول لتصريف الإنتاج وتوزع استهلاكه على مدار السنة .

ـ تأمين المزيد من التسهيلات المصرفية والمالية بغية إفادة أكبر عدد ممكن منها .

ـ توسيع نطاق العمل والاستفادة من القروض الصغيرة .

ـ مشاركة القطاع الخاص في إيجاد الحلول وخدمات البنية التحتية ، مع التركيز على النشاطات السياحية .

ـ استمرار المناقشات بين الفعاليات والهيئات العاملة في المنطقة والمنظمات الحكومية غير الحكومية للتمكن من مواكبة التطورات المعيشية وتحديد الأولويات ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة ضمن الإمكانيات المتوافرة .

وأخيراً وليس آخراً نتطلع إلى مناقشات بناءة وهادفة وإلى اقتراحات ومقاربة حلول تبني الإنسان وتوصلنا إلى الإنماء المستدام والمتوازن في المناطق اللبنانية كافة .

## عدد فروع المصارف

| | بعلبك | محافظة البقاع | بعلبك / البقاع |
|---|---|---|---|
| 1992 | 4 | 43 | 9.30% |
| 1993 | 4 | 44 | 9.09% |
| 1994 | 4 | 43 | 9.30% |
| 1995 | 4 | 43 | 9.30% |
| 1996 | 5 | 44 | 11.36% |
| 1997 | 5 | 45 | 11.11% |
| 1998 | 6 | 46 | 13.04% |
| 1999 | 6 | 49 | 12.24% |
| 2000 | 6 | 49 | 12.24% |
| 6/2001* | 6 | 49 | 12.24% |

## الودائع المصرفية (ملايين الليرات)

| | بعلبك | محافظة البقاع | مجموع المحافظات | بعلبك / البقاع | بعلبك / المحافظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1992 | 23.791 | 681.685 | 12.102.829 | 3.49% | 0.20% |
| 1993 | 32.234 | 804.499 | 15.668.631 | 4.01% | 0.21% |
| 1994 | 46.025 | 1.049.703 | 19.679.273 | 4.38% | 0.23% |
| 1995 | 47.965 | 1.245.289 | 23.777.894 | 3.85% | 0.20% |
| 1996 | 64.237 | 1.616.718 | 30.163.485 | 3.97% | 0.21% |
| 1997 | 88.063 | 1.990.997 | 37.695.096 | 4.42% | 0.23% |
| 1998 | 98.765 | 2.448.354 | 45.334.468 | 4.03% | 0.22% |
| 1999 | 122.272 | 2.890.799 | 50.884.382 | 4.23% | 0.24% |
| 2000 | 149.115 | 3.281.676 | 56.191.762 | 4.54% | 0.27% |
| 6/2001* | 162.287 | 3.434.554 | 57.548.055 | 4.73% | 0.28% |

## التسليفات (ملايين الليرات)

| | بعلبك | محافظة البقاع | مجموع المحافظات | بعلبك / البقاع | بعلبك / المحافظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1992 | 3.259 | 98.654 | 3.854.472 | 3.30% | 0.08% |
| 1993 | 6.678 | 125.315 | 4.809.909 | 5.33% | 0.14% |
| 1994 | 9.288 | 161.878 | 6.434.628 | 5.74% | 0.14% |
| 1995 | 11.803 | 221.589 | 9.245.872 | 5.33% | 0.13% |
| 1996 | 10.590 | 181.863 | 11.309.144 | 3.74% | 0.09% |
| 1997 | 21.078 | 404.266 | 15.596.873 | 5.21% | 0.14% |
| 1998 | 23.939 | 461.698 | 18.737.399 | 5.18% | 0.13% |
| 1999 | 30.671 | 549.799 | 21.425.053 | 5.58% | 0.14% |
| 2000 | 30.987 | 558.737 | 23.187.723 | 5.55% | 0.13% |
| 6/2001* | 26.941 | 530.798 | 20.884.486 | 5.08% | 0.13% |

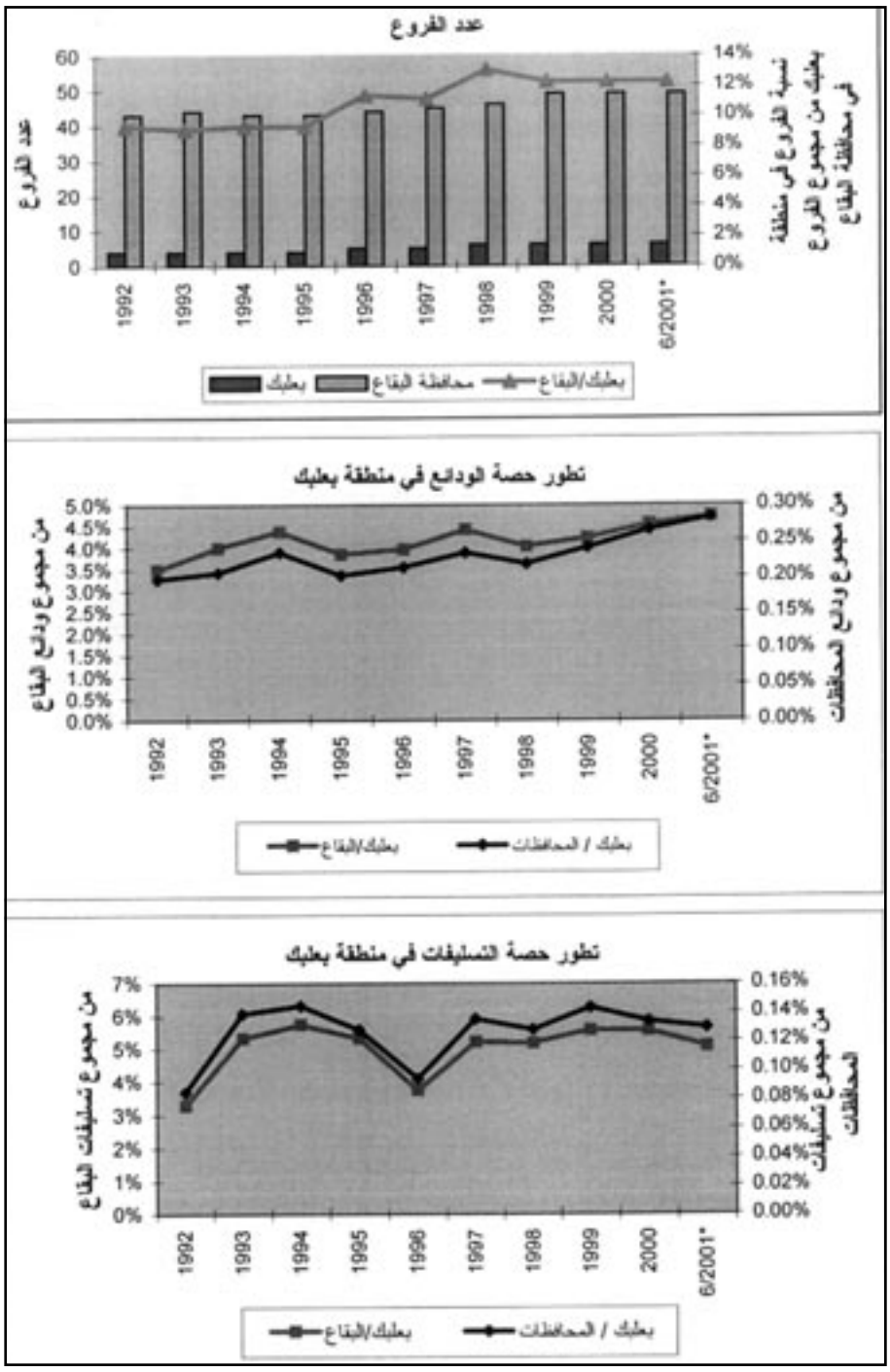
عدد الفروع
عدد الفروع
نسبة الفروع في منطقة بعلبك من مجموع الفروع في محافظة البقاع
بعلبك
محافظة البقاع
بعلبك/البقاع
تطور حصة الودائع في منطقة بعلبك
من مجموع ودائع البقاع
من مجموع ودائع المحافظات
بعلبك/البقاع
بعلبك / المحافظات
تطور حصة التسليفات في منطقة بعلبك
من مجموع تسليفات البقاع
من مجموع تسليفات المحافظات
بعلبك/البقاع
بعلبك / المحافظات

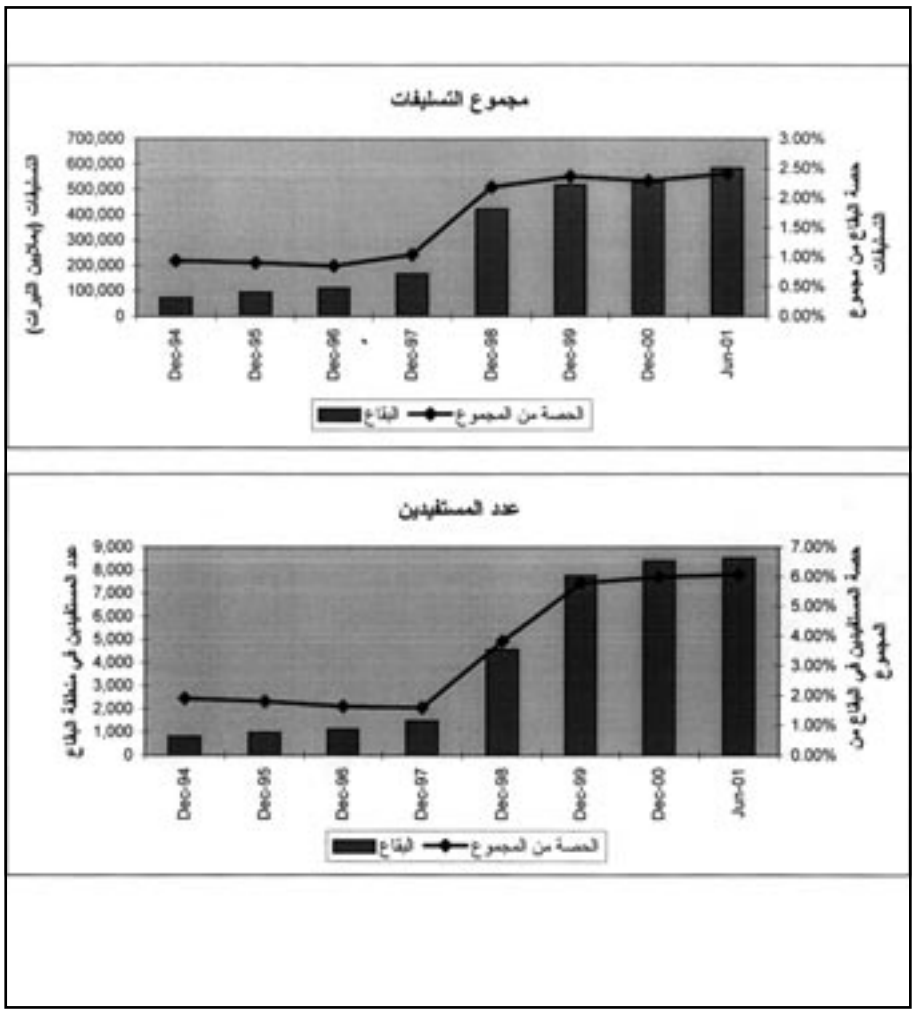


١ـ لمزيد من التفصيل : مراجعة صفحة الإنترنت العائدة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،
www.undp.orf.Ib/proframme/balanced/brd.htm

# الهياكل المؤسّسية اللازمة للنهوض،
# التنظيم المؤسّسي والبناء الإداري

**عبد الحليم فضل الله***

## مدخل

تقع أزمة بعلبك ـ الهرمل ، على تقاطع أزمات لبنانية عدّة ، لكنّها تعبّر عن أكثر وجوهها قسوة ، وأبهظها كلفة . ففي هذه المنطقة تلتقي اليوم صورتان للبنان ، صورة ماضي التمييز والتفاوت وسوء التوزيع ، وصورة المستقبل ، المطبوعة بالغموض ، وبالتوقّعات الرمادية ، وربما بمزيد من الإفقار والتراجع وسوء التدبير ، الذي لن يقف عند حدوده السابقة .

وتؤكد الظروف والملابسات المعروفة ، لعوامل الأزمة ، أن إنماء هذه المنطقة ، ليس شأناً من شؤون المبادرات الخاصة أو التقليدية ، ولا يمكن إيكالها الى قوى التنمية الذاتية ، أو إلى عوامل السوق ، بل يعتبر من وظائف الدولة الأصيلة ، وبنداً رئيسياً من بنود الوفاق الوطني ، الذي أعيد تأسيسه مع إتفاق الطائف ، وقد نص على أن اعتماد خطة إنمائية متوازنة وشاملة للبلاد ، قادرة على تطوير المناطق ، هو من مقومات الإستقرار الداخلي .

---

* نائب رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق .

إن تحسين الأداء الحكومي ، وتعميق قدرته على الإنجاز وتحقيق النتائج ، لا ينفك عن إعادة نظر جوهرية ، غير شكلية ، بدور الدولة ونمط تدخلاتها ، يتضافر مع تقويم جاد لطرق عمل القطاع الخاص ، قياساً على أنّ الأدائين ، العام والخاص ، متلازمان في التنمية ويتبادلان التأثر والتأثير ، ففي قاع الرؤية الحكومية ، في حرّكة الإقتصاد اللبناني ، يبرز القطاع الخاص والأهلي ، معياراً للنجاح والفشل ، ومدخلاً لاغنى عنه ، ومفتاحاً للنتائج . وفي دولة عالمثالثية ، لا تختفي الدولة عن استراتيجية القطاع الخاص ، ولا تغيب عن أذهان الفاعلين الإقتصاديين فيه ، بل إن دورها يتضخم مع توسع هامش الحرية وكلما انفلت السوق من عقاله ، لتشكل الظهير في الأزمات ، والمساند في الأوقات الحرجة ، وفي لحظات اختلال التوازن الكثيرة .

إعادة النظر الجوهرية تلك ، تمتد من عالم السياسات والبرامج الى عالم المفاهيم ، فالمؤسسات إنما تقوم بمهام وسيطة بين مرحلتين ، مرحلة أولى لنقُلْ أنها مرحلة فلسفيّة ، وفيها ترسم الوظائف النهائية ، وتوزّع الأدوار ، وتحدد الأهداف ، ومرحلة أخيرة هي مرحلة تحقيق النتائج وتفعيلها .

التجديد في لبنان ، لا بد وأن يطال أولاً المفاهيم والرؤى ، فتتحول التنمية لدى القائمين عليها من مجرد فرصة لتزخيم آليات التوزيع الريعي ، المعرّضة للتوقف مع جفاف ينابيع الريوع ، إلى أطر حيّة قائمة بذاتها ، قابلة للتجدد وصالحة للحياة . ولتتحوّل بالتالي في العقل الشعبي ، من غنيمة مؤقتة وفرصة عابرة ، الى مكاسب مقيمة ، تغدو المجتمعات المحلية إزاءها أكثر تطلباً وترقباً ، وليتحول العمل التنموي والتعاون بين الهيئات الخاصة والعامة الموجة به ، من مبادرات متفرقة الى استراتيجية بعيدة المدى . والنتائج معلقة ، على مدى نجاح هذا الإنتقال ، من مفهوم الخدمات ذات الريع السياسي والمالي قصير الأمد ، الى الرؤية التنموية بعيدة المدى .

سنحاول في هذه الورقة ، تحديد أنجع الوسائل لقيادة أنشطة النهوض بإنماء بعلبك ـ الهرمل ، والتنظيم المؤسسي الملائم للتخطيط والإشراف والتنفيذ ، وكذلك الإجراءات الكفيلة برفع جودة الأداء في الأجهزة الحكومية القائمة ، وسبل تحويل المشاركة الأهلية والخاصة الى عنصر مواكب يحفز التنمية ، لا إلى عنصر مقاوم لها .

## أولاً: دور الإدارة العامة في التنمية المحلية بين الكفاءة والتمثيل:

تعتبر الإدارة العامة ومؤسساتها ، من أهم عناصر التنمية المحلية ، فمن دونها ، يتعذر تنفيذ السياسات العامة وتحويل الإستراتيجيات الى خطط وبرامج ، في حين أن رفع مستوى أدائها هو الضمان الوحيد لإستمرارها وتوطد حضورها .

وكما أن هذه الإدارة هي من عوامل التغيير الإجتماعي / الإقتصادي ، فإنها أيضاً نتاج للبيئة ، وموطن لفرصها وتحدياتها ، وما لم ترسم الدولة حداً فاصلاً ـ لا حداً مانعاً ـ ما بين وظائفها الإجتماعية ومجتمعها الداخلي ، يستحيل عليها إتمام مهامها التنموية الأهم على أحسن وجه . فالمقصود ، توفير تفاعل مدروس مع البيئة ، يجنبها الوقوع تحت وطأة الضغط والإكراه ، الذي تمارسه جماعات الضغط في المجتمعات غير المنظمة ، وفي الآن عينه يحول بينها وبين النخبوية والإفراط في التمأسس ، ما قد يجعلها كياناً معزولاً ، يرسم لمجتمعه ما يضرب له من أمثال صالحة لمكان وزمان مختلفين .

بكلمة أخرى ، يدور الأمر بين خيارين متطرفين ، الكفاءة (الإدارية والمهنية) في جانب ، والتمثيل في جانب ثان ، مع أن بالإمكان إيجاد مزيج أمثل منهما . لكن إدارات التنمية في العالم الثالث ، غالباً ما انحازت عن معايير التمثيل الناجز والمتوازن لمجتمعاتها المحلية ، دون أن تغلّب جانب الكفاءة ، لولا ما تفرضه الحدود الدنيا اللازمة لتسيير السياسات العامة ، أو ما تلتزم به من متطلبات وشروط ، يكرسها التفاعل الذي لا مفر منه ، مع بقية العالم ، دوله الأكثر تقدماً ومؤسساته الدولية المتطلبة .

هنا نخلص الى إستنتاج آخر ، هو تلازم التمثيل مع الكفاءة . فإنفكاكهما ، كما في المثال اللبناني ، هو الذي أنتج في السابق وينتج اليوم ، بيروقراطية رديئة ، وأحياناً شريرة ، يمتزج فيها التباطؤ بالفساد والإهمال ، ويجعل للريع حصة كبرى ، حتى في أصغر موازنات التنمية المعلنة ، وهي على أي حال ، موازنات ضئيلة قياساً الى حجم موازنات الريع السافرة المعلنة . أما نسخة البيروقراطية التي اعقبت الحرب ، فتحمل في

طياتها أكثر من أي وقت مضى ، بذور تمجيد للسياسة ، وإحتكاماً مبالغاً فيه للقادة ، والزعماء ، وكبار المؤثّرين المحليين ، من دون توفير قنوات مشاركة مستمرة ومنظمة .

ولو توقّفنا قليلاً أمام مفهوم الإدارة العامة الكفوءة والممثّلة ، في التنمية ، لوجدناها مختلفة عما جرى الترويج له أو العمل بمقتضاه ، فالكفاءة لا يؤمّنها حقن الإدارة على نحو متواصل بمهارات من أنواع محددة ، بقدر ما تفترض وجود شبكات فاعلة مرنة قادرة على التصرف والمبادرة والتنفيذ ، مؤلفة من عناصر ذات قدرات ملائمة . الأعداد والنسب المئوية لا تعني وحدها شيئاً ، فيما تجدر المقارنة تكراراً بين حقول العمل وبين القائمين عليه ، بين الخطط والتوقعات وبين النتائج ، بين هذه الأخيرة وبين الأثمان .

أما التمثيل ، فلا يمت بصلة الى عملية تقسيم الإدارة الى حصص ، أو ردِّها الى جذرها البدائي المحلي ، لتقع لقمة سائغة في أفواه الفئات والطبقات والطوائف والقبائل ، أو تغدو مركزاً لتحريك المصالح المتفرقة . فوحدة الإدارة في التنمية هي القيد اللازم لإنجاح خطط توزيع الموارد ، وتعبئة الطاقات ، وإستجماع عناصر النجاح المادية والبشرية ، خصوصاً وإنها تقوم على مبدأي التضحية والمشاركة ، حيث يقع على عاتق أغنى المناطق وأكثرها نمواً ، التضحية بشطرٍ من مكاسبها لصالح تطوير أقل المناطق نمواً .

إن بناء الكيان الذاتي للإدارة العامة ، على نحو يكفل تمثيل المناطق والطبقات ، ويأخذ بقاعدتي الكفاءة والجدارة ، ويتقيد بسياسة مرنة وشفافة . يقلل من إحتمالات تحويل التنمية الى فرع آخر من فروع بيروقراطية خطرة ، تهدد التوازنات الداخلية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، وقد تصبح مع الزمن ، مركز سلطة قائم بنفسه ، يمكن تجيير قواه في أي إتجاه . وقد حدث أن قُدِّر لمن سيطر على الإدارة اللبنانية أو على قطاعات منها ، التحكم والقيادة ، فاكتسب سلطة فائضة ، وغدا النظام الإداري بين يديه عامل تهديم ، بدلاً من الحفاظ على المسؤولية المحلية والفردية .

تمثيل الإدارة العامة في لبنان ، لا يقتصر على الأجهزة التقليدية والموظفين ، كما هو المعتاد ، بل يتخطّاه الى المؤسسات العامة ، التي باتت جزءاً من تقليد لبناني طالما مزج بين السياسة والتنمية . وبخلاف تحفظات على تجربتها ، فإن المؤسسات العامة ، المناطقية / الوظيفية ، هي قسم فعلي من هيكلية التمثيل الإداري ، وذات وظيفة إقتصادية / إجتماعية حقيقية ، بل وملحة ، في إطار النموذج القائم إياه . ورغم التطبيقات الرديئة وفداحة الأخطاء وضعف التركيب المؤسساتي ، والإنتماء الى اجتماع سياسي/ إداري فاسد ، فإن المؤسسات العامة هذه ، كانت على الأقل بنداً أساسياً من بنود طمأنة المجتمعات المحلّية ، وتعزيز حضور الأرياف والأطراف في البرامج المركزية ، وتحقيق حد معقول من الإستقرار الإجتماعي .

الشرط السياسي حاضر أيضاً ، إنه عنصر مقوِّم وبان للإرادة اللازم توفرها ، لإنتخاب استراتيجيات حيّة وفعالة للتنمية ، لاسيما الريفية والطرفية . حيوية وفعالية التنمية ، تعني أيضاً المرونة والتكيف ، أي أن بالوسع تبديل السياسات في الوقت المناسب ، دون تعكير صفو البيئة المحيطة (لم يحصل ذلك في بعلبك ـ الهرمل ، بعد تعثر برنامج الأمم المتحدة ، وتراجع الأوضاع الإقتصادية ، حيث ظلت السياسات على حالها ، أو إنها تغيرت على نحو اقلق المجتمع الأهلي) .

إن تأمين مناخ سياسي مؤات للتنمية ، يعني فيما يعنيه تمرير المشاركة الأهلية من قنوات السياسة نفسها ، بحيثٍ يتم المواءمة ـ لا المطابقة ـ بين التمثيلين السياسي والإداري ، وبحيث تصبح الديموقراطية ، من الشروط الملحّة لإصلاح أمر التنمية وأمر الحياة العامة في آن .

فالإنماء هو قبل كل شيء تأسيس ذاتي ، يتطور ويتصاعد مع تزايد التزام القادة والمجتمع بتنفيذه ، أما الثورات وحركات الإحتجاج ، وتسارع وتيرة التسييس الإجتماعي ، فهو في حقيقة الأمر إشارة الى رغبة عميقة بالتغيير ، على عكس ما ذهب اليه برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك الهرمل UNIRDP ، من رؤية لا تخلو من عنصرية وروح تعالٍ ، عندما صنف مجتمع منطقة البقاع الشمالي

(في فقرة تشخيص / تحليل أزمة المنطقة) تحت عنوان «الاختلال في التوازن النفسي / العقلي والبحث عن حلول ما ورائية من قبل الشباب والطبقات شبه المثقفة» ورأى في النهضة السياسية في المنطقة التي تشير الى رغبة مشروعة بالمشاركة وتفعيل الدور على المستوى الوطني العام ، «ترعرعاً وإنتشاراً للأيديولوجيات المتطرفة» (١).

**ثانياً: المركزية واللامركزية والإنماء السياسي:**

ها قد بدأنا نميل إلى تفضيل اللامركزية كإطار تنموي إداري ، في إطار تفضيلات وطنية مدروسة . خصوصاً ، وأن المركزية البيروقراطية ، الخيار البديل ، طالما تحالفت في دول العالم الثالث ، مع الطبقات والفئات المهيمنة ، ومع قوى الاستبداد لتطيح بأهداف وحاجات الغالبية العظمى من السكان .

تظهر اللامركزية هنا ، جزءاً من ترتيب سياسي أكثر شمولاً ، يلحظ وجود حكومة حديثة ، أحزاب ممثلة وقاعدة شعبية قادرة على المساهمة في الحقل العام ومنظمات حكومية وغير حكومية تعمل لرفع مستوى المجتمع ، وتظهر أيضاً كجزء من ترتيبات جوهرية أخرى ، عبارة عن تنظيم مؤسسات الدولة ، وتوزيعها بين السلطتين المركزية واللامركزية ، و«التصفية السلمية للنظم الإقتصادية القديمة البالية ، التي تؤخر النمو السياسي والحضاري ، كالسيطرة الإقطاعية السياسية»(٢) .

المركزية المتشددة في المقابل ، وخصوصاً في الدول النامية ، هي الفلسفة الخاصة التي تستمد منها البيروقراطية الرديئة اسباب الحياةوالبقاء ، ورغم أن استخدام الأسلوب البيروقراطي وحده ، الذي يتجه من القمة الى القاعدة قد يحبط جهود التنمية (٣) ، فإن تعريض هذا المسار لحيثيات سياسية أو فئوية غير رشيدة ، يخرب تماماً البيئة المغذية لهذه الجهود ، والبيروقراطية لا ديموقراطية بطبعها ، تميل الى احتكار المعرفة التفصيلية ، ولا تفضل إشراك المجتمعات المحلية ، بما تعلم .

في الدعوة إلى الإنماء السياسي كفصل ثابت من فصول التنمية ، نشير الى ان ما يفسد خطط هذه الأخيرة ، ليست السياسة وحدها وإنما سياسة وضع هذه الخطط ،

فكل خطة تنموية ، تتطلع الى تحقيق نتائج سياسية ، أما دمج التخلف السياسي بها ، فسيسحب الهواء نهائياً من أشرعة مركب التنمية .

لا نقصد باللامركزية هنا ، إهمالاً لدور الدولة في التنمية ، بل تأكيداً على أهمية هذا الدور وتفعيلاً لتدخلاتها ، بخلاف التيارات الجديدة التي ترى الى تخفيض قوة الدولة الى أدنى حد ، وتجميع كل ما هنالك من قيود ، تعيق قدرتها على الحركة والمشاركة .

الفلسفة الليبرالية التي تحرك هذه التيارات ، تتطلع الى يوم تعلن فيه إنتصار السوق على الديموقراطية ، والتفوق الحاسم لقيم المنافسة على قيم العدالة . واستعداداً لهذا الخيار ، يعاد إحياء نزعة «الداروينية الإجتماعية» حيث البقاء للأصلح والتضحية بالمتعثرين والفاشلين إجراء صائب ، في سبيل تنصيب الأقوى .

استراتيجية التضحية من هنا ، ورسملة النتائج من هناك ، تسببت في تقويض مشاريع التنمية في العالم الثالث ، فمؤشرات النمو الباهر ، هي الهدف الساحر ، مهما طوى تحت أرقامة العامة ، من تفاوت وعذابات ومظالم إجتماعية خاصة .

أما في لبنان ، فلا يزال الظرف السياسي للّيبرالية ، متناقضاً ومفارقاً ، وتتجاذبه أطراف عديدة ، الى الحد الذي تبقى معه بارقة أمل ، فالشأن الإجتماعي على عشوائية إدارته ، ظل حتى الآن ، فقرة ثابتة في برامج أطراف عدة ، تحظى إلى اليوم بسيطرة لا بأس بها ، وتعبيراً عن مصالح فئات محددة مقتدرة . لكن من الملاحظ أن الفكر الإقتصادي «اللاتنموي» ، وحده المتبلور والمنظَّم ، والذي يحظى بأسباب التطور والتقدم ، ويبسط سيطرته يوماً بعد يوم ، بعد أن انقضى عهد الإنفجارات أو التفاعلات الإجتماعية ، التي تكوِّن الفرصة لمراجعات جذرية ، خارج إيقاع السوق وإملاءاته . وترى الليبرالية اللبنانية أن السياسة والمجتمع ، سلع اقتصادية ممتازة ، وعوامل مساعدة لحركة الرأسمال ، وبيئة لا مناص من التحكم بها ، لتسهيل استقرار الاحتكارات . فلا بد إذاً من إخضاع أهداف السياسة والمجتمع لقوانين الإقتصاد الباتَّه ، ولو أنها مدارة

بأصابع قلّة نالت حظوتها عرضاً وبتدبير وتخطيط ، بينما على الحلقة الاضعف المسارعة الى الخروج المهين من سباق المنافسة ، ونخشى ان يكون البقاع في عرف البعض أولى هذه الحلقات الأضعف .

## ثالثاً: البنية المؤسسيّة الموجِّهة لتدخّلات الدولة في التنمية:

لم ترسم الوظيفة الإقتصادية للبنان اتفاقاً ، بل استغرق تحديدها عقوداً أو قروناً ، تقلبت فيه بين الإنتاج الحرفي والزراعي ، وبين التجارة ، لكن صغر المساحة ، قياساً إلى شاطئ طويل نسبياً ، ذي موقع متوسطي ممتاز ، غلّب في نهاية المطاف مهام الوساطة والتبادل ، وكرّس المدن الساحلية مراكز استقطاب اقتصادي ، تولت في البداية دور الممر الداخلي ، لمنتجات الأرياف(٤) ، قبل أن تصبح ، بدءاً من القرن التاسع عشر ، إحدى دعائم اقتصاد مكشوف على خطّي الإستهلاك / الإستيراد ، والتصدير / الوساطة .

التبكير في فتح الأسواق اللبنانية أمام منتجات الدول المتقدمة ، لم يؤدِّ إلى كساد المواسم التصديرية ، والإضرار بالصناعات الحرفية فحسب ، وإنما عطل الوظائف الإقتصادية لمناطق بأكملها . ثم جاء الإنتداب الفرنسي فيما بعد ، ليشارك الظروف الإقتصادية المصاحبة للحرب العالمية الثانية ، في تأكيد النموذج الأقلّوي للإقتصاد اللبناني ، الذي مثلت ليبراليته المغرقة ، مصالح طبقة ضيقة ، ما لبثت أن غدت المصدر الرئيسي لمدّ الإدارة العامة والطوائف والمناطق ، بعناصرها وزعاماتها وإطاراتها .

وقد عكس التكوين الإداري للدولة اللبنانية هذه الحقائق ، فمركزة الأنشطة الإقتصادية في الوسط ، صاحبها تكتيل مؤسّساتي رديف في بقع محدّدة منه ، ليتضافر الإخلال المتعمد بالتوازن في توزيع الإنفاق والإستثمار الحكوميين ، مع دور اقتصادي يصلح أساساً لبيروت وما حولها ، في تشجيع القطاع الخاص على تفضيل بيروت والأقضية المجاورة لها ، وفي دعوة منظمات المجتمع الأهلي الى قصر أنشطتها التنموية على هذه الدائرة .

التركيب المؤسّساتي للدولة اللبنانية هو في الحقيقة ، تركيب إجتماعي ـ إقتصادي ـ سياسي ، قبل أن يكون تركيباً إدارياً . إنه حصيلة لخصائص البيئة العامة ، التي تطورت عبر فترة من الزمن طويلة نسبياً واوجدت لها موازين قوى ، وقد انتهت الى تكريس أصول لعبة غير علمية ، ينخرط فيها من يشاء ، لكن الفوز للأقوى . من هنا التواطؤ على إبقائها لعبة من غير شروط ، مفتوحة على كل الإحتمالات . ومن هنا أيضاً ، صياغة الإطار المؤسّساتي العام على نحو فريد بين الدول النامية ، على اختلاف أنظمتها الإقتصادية ، حيث اتصف البناء الإداري عموماً بالسلبية ، أو على الأقل ، بالحياد إزاء قضايا التنمية ، من خلال :

ـ عدم وجود سياسة إصلاحية في الإدارة ذات استراتيجيا مرتبطة بسياسة تنموية متكاملة

ـ عدم قابلية المؤسسات والبنى الإجتماعية ـ الإدارية القائمة على التكيّف السريع مع مستحدثات الإدارة .

ـ التناقض الظاهر ، بين الشكل التحديثي ، وبين مضمونها الذي يحفل بالتناقضات[٥] .

ـ المركزية الإدارية ، المترافقة مع تفكك في مراكز القرار السياسي ، إذْ تحوَّلت الإدارة مسرحاً للسياسيين ، في حين تفاقم إهمال المناطق الريفية والطرفية التي لا سبيل لمثليها الى مد نفوذهم نحو المركز . لقد بات التصنيف الجغرافي للمؤسسات العامة ، هو نفسه تصنيفها السياسي .

ـ التخلي المتزامن عن وظيفتي التخطيط والإحصاء وتكوين قواعد البيانات ، فتأكد الميل الى ترك لعبة الإقتصاد والتنمية حرّة الى الحد الذي لا تحمل فيه الاحتياجات التنموية على محمل الجد ، ويترك للسوق تقرير مصائر المجتمعات الداخلية .

## رابعاً: أجهزة التنمية الريفية:

جرى تكوين الإدارة اللبنانية إذاً ، في إطار مركزي واضح ، يعكس الرغبة في تكتيل القرار الإنمائي في أيدي القلة التي تنتهي اليها التسويات الداخلية ، ويستثنى من ذلك بعض المبادرات الإصلاحية في المرحلة الشهابية ، التي ذهبت أدراج الرياح ، يوم عزفت الزعامات النافذة عن مؤازرتها .

نجحت التجربة الشهابية ، في إدخال الإقتصاد اللبناني الى مرحلة التخطيط والبرمجة الإجتماعية / الإقتصادية ، إلا أن البناء المؤسساتي الذي جرى إفتراضه للتنمية المتوازنة ، لم يقيَّض له الإستمرار أو الفاعلية . وكذلك هو أمر الخطط التي لم تكمل أشواطها ، وعجزت تماماً عن تحقيق أهدافها ، لولا أنها تمكنت من إطلاق ورشة تطوير البنى التحتية في الأطراف . يسري ذلك مثلاً على مجلس التصميم والإنماء الإقتصادي (١٩٥٣) ، وزارة التصميم (١٩٥٨) ، مجلس الإنماء والإعمار الذي أنشئ فيما بعد وتحّول الى بديل للوزارات العاجزة ، ناهيك بالخطط : خطة بعثة إيرفد (وها هي المؤشرات الإجتماعية اليوم لا تختلف في البقاع الشمالي جوهرياً عما خرجت به أرقام هذه البعثة) الخطة الثلاثية ، خطة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، خطة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ . . .

أما مؤسسات وأجهزة التنمية الريفية ، فقد أقتصرت على عدد من المصالح المستقلة ، مثل : الإنعاش الإجتماعي ، المشروع الأخضر ، مكتب الإنتاج الحيواني ، والمصرف الوطني للإنماء الزراعي . وقد أثبتت هذه المؤسسات أنها تصلح فقط لتنفيذ مشروعات قطاعية مقرّرة ومموّلة ، دون أن تمثل بأي حال من الأحوال ، رافعة للتنمية ، أو تصلح حتى لإدارة أزمة .

في أعقاب الحرب جرى تحييد هذه المؤسسات والأجهزة ، عن المشاركة الملحوظة ، في جهود البناء والإعمار ، التي انتظمت شكلياً في سياق خطة معلنة ومعروفة ، اتصفت نسختها غير الرسمية ، بإلتواء معايير التنمية والتوزيع ، وبلا توازن قطاعي مناطقي فاضح ، حيث تدنَّى نصيب الفرد في الأرياف من نفقاتها المخططة ، إلى أقل

من ٧٠٪ من نصيب الفرد العام على المستوى الوطني ، في حين أن التوازن يقتضي قلب المعادلة .

لقد إقتصرت المعالجات ، في السابق نظرياً ، على إعادة تجميع إدارة التنمية الزراعية الريفية جزئياً في يد وزارة الزراعة ، أمّا عملياً فقد ظلت الوزارة عاجزة عن التقاط الزمام من أيدي المؤسسات الرديفة . وظلت المصالح المتناثرة في الوزارات الأخرى المحظوظة ، والتي تعنى بالشأن الريفي ، مستقلة عموماً عن أي رؤية موحدة للأرياف والزراعة ، مثل إدارة الري الموكلة لوزارة الموارد المائية والكهربائية ، الحركة التعاونية التي تقع تحت إدارة وزارة الإسكان والتعاونيات ، إدارة التبغ والتنباك التي تتعهدها وزارة المالية . . .

## خامساً : الإختلالات المؤسّسيَّة المعوِّقة لعملية التنمية:

ينطلق وضع تصوّر حول الهياكل المؤسسيَّة اللازمة للنهوض ببعلبك الهرمل ، من تحديد ، وتقويم مظاهر الإختلالات المؤسّسية القائمة ، والتي نستعرضها على الشكل التالي :

١ـ غياب استراتيجية تنموية متكاملة ، تفرد مكاناً للتنمية القطاعية أو المناطقية ، بل إن المتتبع للسياسات والبرامج الحكومية ، إن وجدت ، سيضنيه البحث عن إطار علمي ناظم للعلاقات الوظيفية / السياسية أثناء التخطيط والتنفيذ والرقابة على أنشطة التنمية .

يتبيّن من مراجعة البيانات الوزارية خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٩ حتى ١٩٩٨ ، غموض العناوين التنموية فيها ، الذي تضافر مع فقدان المناخ الإيجابي المساعد ، في عرقلة وضعها على طريق التطبيق . فالمشاركة الأهلية كانت في أدنى مستوياتها ، وحتى القوى السياسية والإجتماعية النافذة ، لم تدع الى المساهمة في صنع السياسة العامة ، وبلورة الإحتياجات ، وتحديد الأهداف وإقتراح الرؤية الإنمائية الملائمة للبيئة . ولا تزال البنية القانونية للإدارة العامة ، عاجزة عن إيجاد شراكة شاملة فعلية في إنجاز رؤية ملائمة كهذه .

٢ـ إخضاع منطقة بعلبك ـ الهرمل لمركزية مرفقية ، بخلاف ما هو سائد في مناطق أخرى . فقد فرض ضعف الإدارة الإستراتيجية المركزية للتنمية ، وفي غير تدبير مقصود ، نوعاً من اللامركزية المرفقية ، التي تمثّلت في مجلس الإنماء والإعمار ، مجلس المشاريع الإنشائية ، المؤسسات العامة ، المصالحّ المستقلة وغيرها . . . ورغم أن هذه الإدارات اللامركزية ، أصابتها أمراض الإدارة نفسها ، فقد أظهرت فعالية متقدمة نسبياً ، وتحولت الى مركز من مراكز الخبرة المتقدمة والنادرة داخل الدولة .

لكن السياسات التنموية ، سواء جرى التعبير عنها ببرامج أو قوانين أو بنود إنفاق في الموازنة العامة ، لن تكون فعالة أو تحقق أهدافها ، ما لم تجد مسارها التنفيذي المناسب ، وما لم تشترك المؤسسات والمرافق المركزية واللامركزية في سائر مراحل الإعداد والتنفيذ .

في البقاع الشمالي ، لم تثمر الإعتمادات عندما توفرت ، في تجهيز المنطقة للتنمية ، لأسباب لا تتعلق فقط بحجم الموارد المحوَّلة إليها ، بل بإدارات التنفيذ . فإيكال الأمر برمته للأجهزة المركزية ، أو الأجهزة اللامركزية الحصرية ، أفسد النتائج وأصاب المشروعات والبرامج بالقصور وعدم التكامل والإبطاء ، حيث تصل العملية الى خطواتها الإجرائية في المنطقة متثاقلة متراخية ، بعد أن تمتص إندفاعتها شبكات البيروقراطية والهدر .

أما وضع التنفيذ في عهدة المؤسسات العامة القائمة ، فأدى إلى تنميط خطواته ، وغالباً في قالب منسوخ عن الإجراءات الصالحة لبيروت والأقضية المتاخمة لها .

إن عدم توافر آلية مؤسساتية خاصة بالمنطقة أعاق إلى حد كبير استفادتها من السياسات والبرامج العامة الموجهة إليها . ومنع من تفعيل النتائج .

٣ـ سيادة المستوى المركزي في التخطيط المترافق مع تخبط الرؤية الإنمائية للحكومة ، في وقت كانت فيه الأطر التخطيطية الدائمة والمستقرة ، عرضة للتغيير بشكل دائم ، مع تغيرً الحكومات وتقلّب الأحوال السياسية ، مما حال دون وضع خطة

إنمائية شاملة(٦) . تحوَّل ذلك في نهاية المطاف إلى عرف له فلسفته ، عبّر عنه الرئيس الحريري مؤخراً ، برفضه البات للتخطيط ، باعتباره أحد خصائص الإقتصاد الموجَّه ، فيما كان يقصد أيضاً ، رفض برمجة السياسات ، أو إلزام الحكومة تحديد أهدافها العامة ، وآليات تحقيقها .

لقد عطَّلت مركزية التخطيط ، المنافع التي يمكن نيلها من اللامركزية الحصرية ، فالمؤسسات العامة باتت أكثر إمتثالاً من ذي قبل لخطط تفرض من أعلى ، أي من أجهزة قليلة الخبرة والكفاءة .

إستبعد ذلك أسلوب التخطيط التنموي عملياً ، وترك تقدير إحتياجات الأطراف ، تحت رحمة الموازنة العامة ، فباتت هذه ، الخطَّة الحكومية الوحيدة المعلنة ، التي تحمل كل أوزار الدولة وفلسفاتها وسياساتها ، لكنها أداة عاجزة عن التنمية ، لاسيما وأن إعدادها في لبنان خاضع لاعتبارات نقدية أولاً ومالية ثانياً ، وتتعرض لتجاذبات مستمرة ، مشتقة من توازنات اللحظة السياسية المؤقتة .

أما إعتماد الدولة لصيغة البرنامج ، بدلاً من الخطة ، فيخفي رغبة من إقرار رؤى عامة غير ملزمة ، كما هو حال برنامج التأهيل الإجتماعي ـ الإقتصادي لجنوب لبنان ، الذي وضع لتطوير المناطق المحرّرة .

هذا البرنامج ، نموذج صالح لصياغة التوقعات ، حول أية سياسة مستقبلية مماثلة تطبق في البقاع الشمالي ، فغياب الإطار المؤسسي الصالح للتنفيذ ، في ظل قصور المؤسسات العامة القائمة ، ومركزية الإعداد المعزول عن تقدير محلي ومباشر للإحتياجات ، وتحاشي الإلتزام الفعلي بمضمونه ، . . جعل منه وسيلة استرضاء مؤقت ، ووثيقة ذات دور عابر ، سرعان ما تطوى أوراقها ، بينما تتوسع تلك الممارسات التقليدية لتنمية شكليَّة ، أساسها كتل الإسمنت وأطنان الإسفلت ، وهياكل ترتفع دون أن تقوم لها قائمة .

٤ـ ترهُّل الهيئات القيادية ـ المركزية ، الراعية لشؤون التنمية الزراعية والريفية ،

وفي مقدمتها وزارة الزراعة ، التي تنال من الموازنات العامة ، ما لا يعادل موازنات تسيير كازينو لبنان ، فنسبة النصف بالمئة التي تنالها سنوياً من مجموع نفقات الموازنة ، أقل بكثير من إحتياجات هذا القطاع الحيوي لحوالي ربع اللبنانيين ، وأكثر من ٦٠٪ من أبناء المنطقة .

إن ضعف مالية الوزارة ، وترهُّل بنيتها ، وإتخامها بفوائض من الموظفين مع تعاقب العهود ، عطّل من جديد وظيفتها كمحفِّز وباعث للتنمية ، بينما وزارات أخرى كوزارة الأشغال المساهمة في تطوير التجهيزات البنيوية ، تأخرت كثيراً قبل توجيه اهتمام ملموس للمنطقة ، وعندما فعلت ، كان عهد التوسع في الإنفاق قد إنقضى ، وحين كانت تضرب في طول البقاع وعرضه ، على غير هدي خطة مرسومة ، أو تحت ضغط سياسي خاص هنا أو هناك ، كانت المشروعات الإنشائية الأكبر ، تعبر البقاع مطمئنة إلى مقاصدها البعيدة ، دون أن تستهدفه بالخصوص ، فيما أهدافها الفعلية خدمة وظيفة الإقتصاد اللبناني ، المتمركزة في الوسط ، والمتطلعة دائماً إلى ما وراء الحدود .

٥ـ قصور قواعد البيانات الخاصة بالمناطق ، وقد ظهر ذلك واضحاً في كل من : خطة النهوض الإقتصادي (١٩٩١) ، البرنامج العاجل لإعمار وتنمية مناطق جنوب لبنان (١٩٩٨) ، خطة التنمية الخماسية (١٩٩٩) .

هذا القصور ناجم كما هو معروف ، عن إهمال مؤسسات الإحصاء ، المتفرّع عن رفض منهج التخطيط . لكن المفارقات تزداد أثناء التنفيذ ، مع غياب التفاعل المباشر مع المناطق أثناء إعداد الصياغات الخاصة بمعالجة إحتياجاتها من قبل الهيئات المركزية . هذا إذا أغفلنا الانحرافات الإحصائية غير المبررة ، كما في المسح الزراعي الذي نفّذته وزارة الزراعة ، وأسفر عن نتائج فضائحية لأسباب فضائحية ، أو التشويهات المريبة في توصيف واقع أزمة مناطقية كأزمة بعلبك ـ الهرمل ، كما هو حال برنامج الأمم المتحدة المتكامل للتنمية الريفية ـ بعلبك ـ الهرمل .

٦ـ ضعف مستوى الإدارة المحلية ولا سيما في المناطق الأكثر حرماناً .

منع ذلك من توفير مُوازن مؤسّساتي معقول لمأزق الإدارة المركزية ، فالبلديات في البقاع الشمالي ، عاجزة عن تحريك أي مبادرة ذات معنى للنهوض ، فضلاً عن أن حضورها الفعلي في التنمية كان رمزياً نظراً إلى مركزية إتخاذ القرار . وفضلاً عن شح مواردها ، في منطقة هي الأكثر فقراً في لبنان (الواردات الفعلية تساوي فقط ٥٠٪ من الواردات المقدَّرة) . أما قدرتها على الإنجاز فلا تتعدى ٥٠٪ من البرامج المخططة أيضاً ، نظراً إلى ضعف الخبرات المتوافرة لها ، ناهيك بمصادرة بعض صلاحياتها من قبل مجالس ومؤسسات عامة ، ومن قبل السلطة المركزية .

ينطبق التحليل نفسه على المرافق العامة ، وهي وجه اللامركزية الآخر في لبنان ، لكن لجهة ترهُّل الهيكل الإداري لمعظمها ، وسوء متابعة سلطات الوصاية لها ، إلى جانب عدم مرونة النظام العام للمؤسّسات العامة في لبنان ، وعجزها في كثير من الأحيان عن تنفيذ برامج الأشغال الكبرى ، بالمواصفات الفنية والمالية المطلوبة ، الأمر الذي أدى الى انخفاض في مستوى خدماتها ، وتكبيدها الخزينة أحياناً لنفقات باهظة ، بحيث تحولت الى عبء يثقل كاهل الدولة بدلاً من أن تكون رديفاً أكثر تنظيماً وتقدماً لها . وقد أدى التشابه في صلاحيات بعض المؤسسات والمجالس (مثل مجلس الإنماء والإعمار ، مجلس الجنوب ، مجلس المشاريع الإنشائية سابقاً ، مجلس تنفيذ المشاريع الكبري لبيروت . . .) الى تضارب في الإداء ، وهدر وإنفاق مضاعف .

لا يعلن ذلك فشل خيار اللامركزية المرفقية ، أو يدعو الى التراجع عنها ، بل ينوه الى إعادة النظر بتجربتها ، لكن على أساس محورية دورها في التنمية المناطقية .

### سادساً: الأهداف التنموية العامة، للنهوض بالمنطقة:

قبل وضع تصوّر عام ، للإطار المؤسّسي المنظّم لتدخلات الدولة في المناطق بقصد إنمائها ، ينبغي أولاً ، رسم الخطوط العامة للأهداف ، التي يفترض بأي خطة استهدافها للنهوض بإقتصاد منطقة بعلبك ـ الهرمل .

ويمكن توجيه الإنتباه إلى التالي :

١ـ تحسين المستوى المعيشي وزيادة معدلات الدخل في المنطقة ، ليصل الى معدلاته الوطنية ، وهذا ما يتطلب استثمارات هائلة ، ومركّزة ، وطويلة الأمد ، نظراً لجسامة التفاوت بين المستويين المحلي والعام . فبينما يقدّر الدخل الفردي في منطقة بعلبك الهرمل بما يتراوح بين ٦٠٠ و١٠٠٠ دولار أميركي ، لا يقل معدَّله العام عن ٤٠٠٠ دولاراً أميركياً .

يتطلب ردم الهوة إذاً ، حجم توظيفات سنوي لا يقل عن نصف مليار دولار ، يمكن توزيعها بين القطاعين الخاص والعام ، مع أسبقية للأخير ما دام موكلاً إليه تأمين البيئة الإستثمارية الملائمة .

٢ـ تخفيض معدلات البطالة السافرة والمقنّعة ، التي تتضاعف مستوياتها في المنطقة عن سائر المناطق (حوالي ١٨٪ بطالة سافرة مقابل ٥ ,٨٪ على الصعيد الوطني العام) .

يقتضي ذلك ، نمطاً غير تقليدي من التنمية ، يرعى ويحرك أنشطة اقتصادية مولّدة لفرص العمل ، وقادرة على تشغيل اليد العاملة المحلية ، وحيث إن إنتظار النتائج يتطلب وقتاً ، ومن أجل تخفيف تكاليف وآلام الإنتظار ، ينبغي التخطيط لبرامج مؤقتة لامتصاص تفاقم البطالة مثل برامج أشغال عامة ،برامج قروض صغيرة ، برامج تدريب[٧] وهذه الأخيرة لا بد وأن تستمر إلى أمد كاف ، لتعزيز الموارد البشرية في المنطقة ، التي تتصف عمالتها عموماً بضعف التأهيل .

٣ـ إعادة تنظيم اقتصاد المنطقة على أسس وقواعد تكاملية تكفل تحسين الميزة التنافسية ، ومعالجة إرتفاع التكاليف بالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان المجاورة ، وتطوير إدارة القطاعات الإقتصادية المحلية ، وزيادة قدرتها على اجتذاب المهارات والموارد المتخصصة ، وعلى الحصول على التمويل بشروط مؤاتية وتكفل أيضاً تعزيز إمكانياتها في الوصول الى الأسواق .

٤ـ رفع مستوى التجهيز القطاعي ، لا سيما في الزراعة التي تمثل مصدر دخل لأكثر من ٦٠٪ من الأسر في المنطقة .

تطوير البنى الأساسية لهذا القطاع ، لا بد وأن يطال عناصر التنمية الثلاث : الجهاز البشري ، التمويل الملائم ، والإطار المؤسّساتي ، من غير إهمال للعناصر الأخرى المعروفة ، من قبيل : معالجة تفتت الحيازات ، وقضايا الضم والفرز ، الطرق والإنشاءات الزراعية ، المخططات التوجيهية وإستعمالات الأراضي . . .

٥ـ تحريك المجتمع المحلي نحو المشاركة في التنمية ، سواء من خلال مساندة أنشطة منظمات المجتمع الأهلي ، أو من خلال استنهاض العمل التعاوني وربط المزارعين خصوصاً بشبكة من التعاونيات متعددة الأغراض (تسويق ، شراء مدخلات ، تصنيع . . .) .

فالعمل الجماعي او التعاوني ، يزيد من قدرة الفاعلين الإقتصاديين المحليين على مواجهة الظروف والأزمات ، والأهم من ذلك ، يحسّن من مكانتهم أثناء التعامل مع الأجهزة الحكومية المركزية ، والبرامج الموجّهة للمنطقة ، ما يجعلهم اكثر قرباً من مراكز القرار التنموي ، وفي الوقت نفسه أكثر التفافاً حول خططه وبرامجه وإجراءاته .

٦ـ التنمية الإجتماعية ، التي تعني من جهة توافر قيم اقتصادية مساندة ذات سياقات تنموية ، من مثل إعادة الإعتبار لأنماط من العمل اليدوي ، ترشيد استهلاك الموارد ، منح أدوار ملائمة للشباب والمرأة ، مقاومة التحريض على العودة الى زراعة الممنوعات . . .

ويعني من جانب آخر مؤشرات إجتماعية في المنطقة ، قريبة من المؤشرات العامة ، أو على الأقل من المناطق الريفية المجاورة ، فهنالك هوَّة لا يمكن تجاهلها ، ولا تبررها فقط هشاشة المداخيل . ردم الهوة يقتضي تخفيض معدلات الفقر ، ومعالجة تخلّف التنمية البشرية عن سائر المناطق ، ورفع النسب المنخفضة لأولئك الذين يحصلون على خدمات عامة (مياه شفه ، تسهيلات صحية ، . . . .) ، ناهيك بالتعامل مع شح

التحويلات الحكومية للأفراد والأسر في المنطقة ، نظراً لإقتصار التوزيعات على فئات وقطاعات محدودة ، بحسب نظام الضمان الإجتماعي ، الذي لا يشمل غالبية العاملين في الزراعة ، ومعظم أصحاب المؤسسات الصغيرة و المحترفات .

٧ـ تعبئة الموارد المادية والبشرية في المنطقة ، وإستقطاب فئات واسعة من أطرها وكوادرها للمساهمة في تقرير مصير التنمية فيها .

سيفرض ذلك للمنطقة مزايا جديدة ، ويكرس لها خصائص بيئية أفضل ، مؤاتية للاستثمارين العام والخاص ، عوضاً عن ذلك التحالف المضمر بين الإهمال الرسمي ، والإحباط الأهلي / المحلي .

في بيئة متجددة ومتماسكة كهذه تتكوَّن حلقاتها المترابطة من : مؤسسات مرفقية لا مركزية ، برامج محلية ودوليةمقبولة ، أجهزة حكومية ناشطة ، قطاع خاص تعاوني ، بلديات ، منظمات أهلية مشاركة . . . في بيئة كهذه ، تغدو المنطقة مهيأة للإستفادة من الفرص الوطنية المتوافرة ، أو الممكن توافرها ، من مثل : خطة إنمائية شاملة ، تطوير وتحديث البنية المؤسساتية القانونية ، نمو إضافي في موجودات القطاع المصرفي مع طاقة تسليفية عالية ، قروض دولية تنتظر تأمين التمويل المحلي المقابل لها ، إستثمارات أجنبية متوسطة وطويلة المدى ، نشوء طبقة سياسية مستقلة عن شبكة المصالح والنفوذ القائمة ، تتمحور برامجها حول الإصلاح الإداري والتوازن في التنمية . . .

**سابعاً : إنماء منطقة بعلبك ـ الهرمل، الإطار المؤسّسي:**

تقودنا الأهداف التنموية ، المنوّه بها ، الى مزيد من الحرص والحذر حال بحثنا عن وسائل التنفيذ وسبله ، وربما أحالتنا الى الشروط نفسها ، المفروضة على نسق التنمية في لبنان ككل ، هذا الذي يقع على تقاطع خطوط كثيرة يتوغل معظمها عميقاً في نسيج الأزمات اللبنانية المختلفة ، حيث تتوثق الوشائج أكثر مما ينبغي بين قوس العناصر ، التي تشكل الشخصية الفريدة للبنان . ولربما توتر هذا القوس ، ليصبح

برنامجاً صغيراً للإغاثة وقفاً على توازنات وطنية حرجة ، أو إصلاح إداري شامل لا يتخلف عنه إصلاح سياسي . وربما تراخى القوس فتتواطأ المجتمعات اللبنانية على تجاهل متبادل ، ليحجب إفراط هذه إفراط تلك ، ويصبح مرذولاً الإقلال والإحتياط ، وتصير التنمية ، تنميات من نوع خاص ، تنسب الى عواصم محلية ، تتغير بتغير أربابها ، لكنها تعتاش على هذا الدم الساخن الذي ينساب من الموازنة العامة ، القلب النابض بسخاء .

إن البحث عن إطار ـ بل قل أطر ـ ملائمة لإنماء البقاع الشمالي ، لا بد وأن يجوز إذاً على بعض من شجون التنمية والإصلاح العامة في لبنان . من هنا نفترض التطرق الى ثلاثة مستويات : مستوى إداري عام ، يبحث في إعادة تنظيم تدخل الدولة في شؤون التنمية ، ومستوى قطاعي يتصل بمؤسسات الزراعة تحديداً ، ومستوى مناطقي ، وفيه محاولة لتحديد الركيزة المؤسسيَّة الصالحة لمنطقة بعلبك الهرمل نفسها .

**أ ـ تطوير إدارة التنمية وإصلاحها :**

ويفترض ذلك بإختصار التالي :

١ـ تحرير المراحل التنفيذية والإجرائية في البرامج التنموية ، من أسر السلطة المركزية ، بحيث يجري التخفيف من حدة تبعية قرارات التنمية المحلية ، لمواقع صنع القرار المركزي .

قد يكون ملائماً الحديث عن نقلة جادة ، من المركزية الحصرية الى اللامركزية الموسّعة ، حتى تشهد المناطق والأرياف تطوراً نوعياً في التعامل مع احتياجاتها وفهم متطلباتها . لكن ، فضلاً عن الممانعة السياسية المتوقَّعة ، ستمنع عقبات أخرى ، من تثمير اللامركزية في التنمية . فالموارد التي يمكن ان تستند عليها الإدارات المحلية في تنفيذ برامجها ، شحيحة في المناطق الأقل نمواً ، وغالباً ما تكون هذه اكثر إرتباطاً بالإدارات المركزية ، التي تقوم إزاءها بدور محوّل الفوائض من المناطق الغنية . وقس في ذلك على تجربة البلديات .

قد يكون التوسّع في تطبيق اللامركزية المرفقية ، بإتجاه تشييد مزيد من المؤسسات العامة الموكل اليها أمر إنماء مناطق متجانسة إقتصادياً وتنموياً ، أحد البدائل ، إذ يجمع بين مزايا اللامركزية ، التي تعمّق الترابط بين الإدارة والمجتمع المحلي ، وبين الخصائص المفترض توفيرها ، أثناء ادارة عملية التوزيع المتوازن للموارد ، بين المناطق .

٢ـ التخلي عن الليبرالية المفرطة ، التي تطبِّق في النموذج اللبناني وصاياها ، بتشدد يفوق ما هو معمول به في منابع موجاتها و فلسفاتها .

وبتعبير عملي ، الإنتقال الى مرحلة التخطيط الإقتصادي الذي لا يمس جوهر النظام الحر ، ما يسمح بإنتظام الفعاليات التنموية في سياق مدروس ومعلوم الغايات ، بخلاف هذه الفوضى من القرارات الإقتصادية المتضاربة ، فيما أدى الإقتصار على الموازنة ، كمظهر شبه يتيم للتخطيط ، الى جعل الأهداف الإجتماعية الإقتصادية/ التنموية متأخرة في الترتيب ، وملحقة بالأهداف المالية والنقدية .

المطلوب إذاً الخروج من سياسة التخطيط بالموازنة الى سياسة الخطة التنموية الشاملة .

٣ـ مع وجود دور لا يدحض للإدارة الحكومية في التخطيط والتنفيذ ، مهما اتسع نطاق اللامركزية المعمول به ، فإن الطموحات التي يمكن تعليقها على أي استراتيجية إنمائية ، ستصطدم بمعوقات ، أو تشوّهات الإدارة العامة ، والبيئة المؤسّساتية القانونية التي تحيط بها . من هنا يرتبط النجاح في تحقيق إنجازات على صعيد النهوض بالمناطق ، بمعالجة التالي :

ـ إصلاح الإدارة العامة ، الأمر الذي يعني : التنمية الإدارية ، مكافحة الفساد ، وإنقاذ الإدارة من أسر الزعامات السياسية .

ـ تجديد البناء التنظيمي للقطاع العام ، وهو اليوم أحد العوامل المعوّقة لحركة النشاط الحكومي ، وأحد أسباب تدني الكفاءة والفعالية في أداء الدولة لدورها الإنمائي .

ـ تطوير البنية القانونية ، بحيث تأخذ في الحسبان ، تقدم الحياة الإقتصادية ، والتطورات الفكرية والعلمية ، وتغير الحاجات التي تستوجب تغييراً في السياسات والأنظمة . وفيما يرتبط بالموضوع محل البحث ، لا بد من توفير تشريعات ونظم تساعد على : دعم الإنتاج المحلي ، خصوصاً الزراعي والحرفي ، تعزيز التنافسية ومكافحة الإحتكار ، تنظيم أسواق المنتجات الوطنية ، مراقبة الجودة ، تحفيز القطاع الخاص على تطوير التنظيم الداخلي لمؤسساته . . .

**ب ـ تطوير وتفعيل المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية ، المناط بها رعاية القطاع الزراعي ، والمناطق الريفية .**

لن نخوض هنا في شروط وحيثيات إصلاحها بقدر مانوّد التأكيد على محورية دورها في التنمية الريفية والزراعية ، فلو ظلت على أحوالها الراهنة ، لن يكون من الممكن توفير قيادة سليمة للتنمية إياها ، أو سيكون من المحتم التحوّل نحو هيئات رديفة .

من هذه المصالح والأجهزة نذكر وزارة الزراعة بمديرياتها الأربع : الدروس والتنسيق ، مديرية الموارد الزراعية ، مديرية الموارد الحيوانية ، مديرية التنمية الريفية والموارد الطبيعية ، وبالمصالح المستقلة المرتبطة بها : مكتب الفاكهة ، مكتب الحرير مكتب الإنتاج الحيواني ، مصلحة الأبحاث الزراعية ، المشروع الأخضر . وتعاني الوزارة من معضلات مزمنة ، تفوق ربما ما تعانيه الوزارات الأخرى ، لا سيما لجهة ضآلة حصتها من الموازنة ، وعدم قدرتها على إدارة موارد بشرية كفوءة رغم إزدحام مكاتبها بأعداد فائضة من المهندسين والفنيين .

هنالك أجهزة ومصالح أخرى ، تقوم بوظائف زراعية لكنها ملحقة بوزارات أخرى ، مثل : وزراة الموارد المائيةوالكهربائية التي تشرف على تنفيذ مشاريع الري ، وزارة المالية التي تشرف على السجل العقاري وإدارة حصر التبغ والتنباك ، وزارة الإقتصاد التي تشرف على مكتب الحبوب والشمندر السكري ، ووزارة الإسكان

والتعاونيات التي تشرف على التعاونيات ، والإتحاد الوطني للتسليف التعاوني . يضاف الى ذلك وزارة الشؤون الإجتماعية التي تشرف على إدارة الإنعاش الإجتماعي ومديرية التنمية الإجتماعية[٨] .

وفي صدد تطوير الأجهزة الموجة أمر التنمية الزراعية والريفية نشير الى التالي :

ـ ضرورة إستعادة وزارة الزراعة ، بعد انتشالها من عجزها ، المصالح والإدارات الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية ، من الوزارات الأخرى الملحقة بها ، من أجل إيجاد إطار مرجعي وحيد للبرامج الزراعية .

ـ من الأهمية بمكان ، إيلاء رعاية قصوى للقطاع التعاوني ، الذي لم يزد من حظوظه ، إنشاء وزارة للإسكان والتعاونيات ، بينما بقي فقط قناة لإجتذاب التمويل والحصول على التسليفات .

ـ ينبغي منح البلديات والأجهزة المحلية التابعة لها ، فرصتها الكاملة ، كي تساهم في تنمية المناطق ومن أجل تنشيط دورها في المجتمعات المحلية . وقد يقتصر الأمر على بضعة تشريعات أو مراسيم ، تخفف من حدة تبعيتها لسلطة الوصاية .

ـ توسيع دائرة عمل المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات كي تشمل الزراعة في منطقة البقاع .

**ج ـ التنظيم المؤسَّسي الملائم لإنماء بعلبك ـ الهرمل :**

بعد هذا الإستعراض المسهب ، نجد أن فقدان الهيكل المؤسّسي الملائم لتنفيذ برامج التنمية ، هو أحد وجوه أزمة البقاع الشمالي ، وفي الوقت نفسه يتبين لنا ، مدى الفراغ المؤسسي الذي تعاني منه المنطقة ، ما يضعها في أحسن الأحوال ، على أطراف الدورة المالية والإدارية العامة . وغالباً ما يجيء الحضور الإنمائي للدولة فيها عبر أضعف وأبطأ أجهزتها ، أو بدءاً من مشروعات لا تقع في رأس سلم الأولويات .

إنّ أي تنظيم مؤسسي مناسب ، يقتضي فيه مراعاة التالي :

١ـ **التمثيل** : بحيث يعكس هذا التنظيم على نحو دقيق وتام ، مصالح المنطقة وطموحات أبنائها ، وبحيث يلقى دعماً سياسياً قوياً يسهل عملية تعبئة الموارد وإندماج المجتمع المحلي في برامجه ومخططاته .

٢ـ **الفعالية والكفاءة** ، بما يتخطّى حتماً مستوياتها المسجلة ، في الإدارة العامة .

٣ـ **اللامركزية الإدارية والمرفقية** ، الملائمة لإنماء وتنشيط المناطق البعيدة عن المركز .

٤ـ **الإنماء المتوازن** ، الذي يكفل للمناطق نصيبها العادل ، ليس فقط قياساً الى احتياجاتها الراهنة ، وإنما أيضاً تعويضاً عن الفجوة التاريخية التي راكمتها في عهود متطاولة .

٥ـ **الإندماج في الخطة** ، أو الرؤية ، الوطنية الشاملة للإنماء .

٦ـ **توحيد مرجعية التنمية** في المنطقة على مختلف الصعد وفي كل القطاعات .

يفترض في التنظيم الذي يسعى الى تحقيق الأهداف التنموية وفي الوقت نفسه مراعاة هذه العناصر أن يتولى الوظائف والمهام التالية :

١ـ التخطيط للتنمية في إطار التوجهات أو الخطط الوطنية ، عبر وضع : مخطط عام للمنطقة ، مخططات قطاعية ، برامج وسياسات اجتماعية وإقتصادية موازية للسياسات العامة ومنبثقة عنها . . .

٢ـ تصميم المشاريع ، وبرمجة عمليات تنفيذها ، وإقتراح المشروعات الكبرى للمنطقة ، والإشراف عليها .

٣ـ التوفيق بين وظيفة إدارة وتنفيذ برامج النهوض بالمنطقة ، ووظيفة التنسيق بين الأجهزة والإدارات المركزية والمحلية الناشطة فيها ، ودفع جهودها نحو التكامل .

٤ـ القيام بمهام استشارية متنوعة للقطاع الخاص ولأجهزة القطاع العام .

٥ـ تنظيم الهياكل المحلية الملائمة لتنمية ورعاية المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة ، ووضع برامج محلية للتسليف الميسّر .

٦ـ إدارة شؤون تمويل التنمية ، في إطار برامج التمويل المحلية والدولية المقررة ، والإضطلاع بدور في توفير مصادر مالية جديدة .

٧ـ إعداد الدراسات ، بما فيها دراسات الجدوى الإقتصادية ، وتكوين قواعد البيانات ، وبناء الإحصاءات المساعدة على تقدير أوضاع المنطقة ومسح إحتياجاتها .

٨ ـ المساندة والدعم الإجتماعيين على كل الصعد وفي شتى المجالات ، سواء عبر بناء شبكات الأمان الإجتماعي المساعدة على إمتصاص النتائج الخطيرة للأزمة ، أو من خلال تقديم معونات مباشرة ، والتعويض عن الأضرار الناجمة عن المصاعب الإقتصادية والطبيعية .

وكي يتمكن التنظيم المؤسسي المنوّه به من تولّي وظائفه والقيام بمهامه ، لا بد وأن يجمع اليه الخصائص التالية :

ـ الإستقلال المالي والإداري ، الذي يؤهله اتخاذ القرارات الضرورية في الوقت والزمان المناسبين ، ويجعل منه مؤسسة قوية تكفل حسن سير الأعمال وتضمن تحقيق الأهداف .

ـ التركيز على المنطقة ، والتمركز فيها ، بحيث تتبع البرامج الموجهة إليها معايير متجانسة ، تتوافق مع ازمتها الخاصة ، بينما يخفض من فعالية التنفيذ ، تعريضه للآليات التنفيذية نفسها المطبقة في المناطق الأخرى ، والتي تعاطت مع مسائل تنموية من صنف آخر وفي ظروف إقتصادية مختلفة .

ـ التمتع بتركيب بنيوي حديث ، مرن غير بيروقراطي ، قليل الكلفة نسبياً ، ومعزول بعض الشيء عن أزمات الإدارة وأمراضها ، يخضع لسلطة وصاية ، إنما دون أن يتحول ضمنياً الى جهاز مركزي ، كما هو حال العديد من المؤسسات والمصالح المستقلة في لبنان ، ويستفيد من نظام استثنائي لإقرار المشاريع ، على أن يتمتع بحضور ميداني قوي .

ـ إتباع النموذج اللامركزي ، في الإدارة الداخلية ، قياساً الى تنوع ميادين النشاط

وتعدد حقول العمل ، والاختصاصات المطلوبة . بمعنى آخر اتباع أسلوب مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

تأسيساً على ما تقدم ، ثمة وضوح يولي أهمية متزايدة لخيار تشكيل مؤسسة عامة ، تُعنى حصراً بإنماء البقاع الشمالي ، لأسباب عديدة سبق ذكرها ، إنما نعيد التأكيد على الأسباب الآتية :

١ـ قصور أجهزة الإدارة المركزية ، مقابل الكفاءة العالية الواجب توفرها ، في قمة هرم القيادة التنموية . هذا القصور هو إداري وثقافي في الآن عينه . وينتظر تخطّيه ، خطوات حازمة غير متوقعة حتى الآن ، على صعيدي إصلاح الإدارة وتجديد مفاهيمها .

أما الأداء التقليدي المتثاقل زمنياً ، وغير المتسق تخطيطياً ، أو المترابط إجرائياً وميدانياً ، فلن يحرك ، تحت أي ظرف ، عجلة الإنماء في أوضاع معقدة ومتداخلة كالتي تعيشها المنطقة .

٢ـ المجالس القائمة ، كمجلس الإنماء والإعمار ، التي تتسع مهامها وصلاحياتها الى حد قد يخوّلها قيادة برامج تنمية شاملة ، تقع تجربتها تحت طائلة الثغرات التالية :

ـ في الوقت الذي أظهرت تفوقاً نسبياً في تنفيذ مشروعات البنى التحتية ، بدت عاجزة تماماً عن تفعيل النتائج إقتصادياً وإجتماعياً ، أو استدعاء مفاعيل تنموية تذكر لأنشطتها .

ـ ظهرت شديدة الإلتصاق بالإدارة المركزية ، وغير متطلّعة الى الاستفادة من استقلالها الإداري والمالي .

ـ عانت من أزمات الإدارة إيّاها ، وخصوصاً لجهة خضوعها للتجاذب السياسي .

ـ لم تبد إهتماماً ملحوظاً بالشأن الإجتماعي .

ـ بنيتها حديثة الى حد ما ، لكنها لم تسلم من الترهّل والبيروقراطية .

ـ نجحت في استقطاب الكفاءات ، رغم ذلك يسجل تفاوت واضح في المستوى العلمي ، والخبرة المهنية لأطرها .

ـ اتصف أداؤها طوال الوقت بتحيِّز مديني ملحوظ ، في الوقت الذي لم تصب نجاحاً يذكر في التنمية الريفية .

ـ كانت إدارتها للتمويل ، وتعبئة الموارد المحلية ، أقل من المتوقع ودون المستوى المأمول .

ـ غلَّبت الجانب التنفيذي في عملها على الجوانب التخطيطية والإستشارية .

٣ـ أظهرت التجارب السابقة أنّ الهيئات المتخصصة ، مناطقياً أو قطاعياً ، كانت فاعلة أكثر من سواها ، في تحقيق نتائج تنموية ، لا تقوم فقط على قاعدة الإنفاق/ الإمتصاص المتواصلين ، ربما لأنها الأقدر على التكيف مع البيئة ومن ثم تكييفها ، أو لأنها تحظى بدعم قوي من داخل مجتمعها المحلي ، المدني أو القطاعي ، أو لإستفادتها من مزيد من التخصص .

تلك المزايا لا تنفي عن تجربتها الإلتباس ، ولا ترفع عنها اتهامات كثيرة ، وفساد إداري ، تثبته وقائع دامغة . ومع ذلك تمكنت من ترك بصمات حيث نشطت .

أما ما نطمح اليه ، فإطار يتجاوز بأدائه كل هذه المثالب والعيوب ، يقوم في آن على الكفاءة والفاعلية والمصداقية ، ويوحي بالثقة للفاعلين المحليين وللشركاء .

## الهوامش:

(١) ـ Brief presentation of integrated regional development UNIRDP

(٢) ـ مهى سهيل المقدم ، **مقومات التنمية الإجتماعية وتحدياتها ـ تطبيقات على الريف اللبناني** ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ١٢٥

(٣) ـ المصدر نفسه ، ص ١٢٨

(٤) ـ لمزيد من الإيضاح : أحمد بعلبكي ، **محاولات في التنمية الريفية** ، دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص ١٣ ـ ١٥ .

(٥) ـ المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ، **التنظيم الإداري المحلي في لبنان** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٢ .

(٦) المصدر نفسه ص ١٠٢ .

(٧) ـ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، **الأزمة الإقتصادية ـ الإجتماعية في لبنان** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٣١٤ .

(٨) ـ أحمد بعلبكي ، **محاولات في التنمية الريفية** ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

# الإتفاقيات الزراعية وأثرها على البيئة التنافسية

سمير الشامي*

## أولاً ـ نبذة عن الاتفاقيات الزراعية بين لبنان والعالم الخارجي:

**١ ـ اتفاق التبادل التجاري بين سوريا ولبنان :**

**أ ـ الإتفاق الصناعي :**

وضع موضع التنفيذ بناءً على القرار ١٠٩٧/ ١ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٩٨ ، ويقضي بأن تستفيد المنتجات الصناعية اللبنانية والسورية المنشأ من تخفيض سنوي قدره ٢٥٪ من معدل الرسم الجمركي النافذ في ٣١ آب ١٩٩٨ حتى إلغائه بالكامل بعد أربع سنوات ، وقد بوشر العمل به اعتباراً من ١/ ١/ ١٩٩٩ .

**ب ـ الإتفاق الزراعي :**

تم توقيع الإتفاقية التجارية الزراعية في بداية شهر تشرين الأول ١٩٩٩ ، وهي تنص على إعفاء كامل السلع الزراعية المتبادلة ، باستثناء ٢١ سلعة أخضعت لتخفيض على رسومها ، وقد بلغ هذا التخفيض في ١/ ١٠/ ٢٠٠١ الـ ٧٠٪ على الرسوم المعمول بها .

وقّع هذه الإتفاقية كل من وزير الزراعة ووزير الاقتصاد ووزير المالية في كلا البلدين ، كما صدّقت من قبل حكومتي لبنان وسوريا ، وذلك في إطار اتفاقية التعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان المعمول بها سابقاً .

---

* مدير الثروة الزراعية في وزارة الزراعة .

### ٢ ـ البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري مع مصر:

وضع موضع التنفيذ بناء على القانون رقم ٤٨ ، وقد بوشر العمل به اعتباراً من ١/ ١/ ١٩٩٩ ، ويقضي بتبادل بعض السلع بدون أية رسوم جمركية خلال فترة معيّنة من السنة ، مما يعطي لبنان فرصة تصريف كميات من التفاح والإجّاص والكرز والعنب مقابل استيراد كميات من البطاطا والبصل والثوم في فترات محددة .

### ٣ ـ الإتفاقية الأردنية اللبنانية:

بموجب الإتفاقية التجارية العامة المعمول بها منذ العام ١٩٩٢ بين لبنان والمملكة الأردنية الهاشمية ، يحق لوزيرَي الزراعة في كلا البلدين وضع روزنامة زراعية مشتركة تحدد السلع التي تخضع للإعفاء الجمركي ، وعلى هذا فقد درج أن يعرض تعديل سنوي لهذه الروزنامة خلال شهر تموز يقوم من خلاله الفريقين بتقييم نتائج التبادل السابقة والتأكد من توازنها لصالح الطرفين .

ترتكز هذه الروزنامة على تصدير الفاكهة اللبنانية والبطاطا إلى الأردن مقابل استيراد الخضار الأردنية إلى لبنان .

### ٤ ـ إتفاقيات عربية أخرى:

تم في العام ١٩٩٩ إبرام عدة إتفاقيات تجارية عامة أهمها : الإتفاقية التجارية مع اليمن بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٩٩ واتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني مع العراق ، وقّعت في بغداد بتاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٩٩ ، ومن الملاحظ أن لبنان لم يستفد من هذه الاتفاقيات في مجال التبادل الزراعي ، فهي اتفاقيات عامة ولا تدخل في تحديد مجالات التعاون والتبادل .

### ٥ ـ إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:

إن إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يهدف إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة في منطقة المتوسط ، وقد شهد العام ٢٠٠٠ عدة محادثات بين الجانبين ، الأوروبي واللبناني حول النقاط العالقة في الاتفاقية واهمها : التحرير التدريجي للسلع الصناعية

والزراعية وأثرها على المالية العامة وعلى تنافسية القطاعات الإنتاجية اللبنانية ـ حقوق العمال والهجرة غير الشرعية ـ قواعد المنشأ ـ حماية لبنان لإنتاجه الزراعي والصناعي .

ونتيجة لهذه المحادثات توصَّل الجانبان إلى وضع تصوّر نهائي لهذا الإتفاق . كما تم مؤخراً تفويض وزير الاقتصاد والتجارة ، من قبل مجلس الوزراء ، التوقيع على الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي فور جهوزيته .

تجدر الإشارة إلى أن الشق الزراعي في هذا الإتفاق يقضي بالسماح بتصدير الفاكهة والبطاطا والسلع الصناعية الزراعية ، وإدراج الحمضيات ، التفاح ، العنب ، الإجّاص والبطاطا في لائحة السلع الزراعية التي خُصَّت ببعض المميزات عند تصديرها للمجموعة الأوروبية .

### ٦ ـ الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

في إطار سعي الحكومة اللبنانية خوض عملية اندماج لبنان الكلي في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف ، تقدم لبنان بطلب الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ٣٠ شباط ١٩٩٩ ، ونتيجة لذلك ، اكتسب لبنان صفة العضو المراقب في المنظمة ، وتم تشكيل فريق عمل للنظر في نظامه الخاص بالتجارة الخارجية ، للإشراف على إجراءاته للانضمام .

قرار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعكس قناعة الدولة اللبنانية باهمية هذه الخطوة ،لا سيما لجهة فتح الأسواق وزيادة التبادل التجاري ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وما يرافقه من نقل للخبرات والتكنولوجيا .

## ثانياً ـ الأطر التشريعية للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتيسير التبادل التجاري الزراعي:

**أ ـ من الناحية التشريعية :**

إن أهم التشريعات التي أقرت خلال العام ١٩٩٩ لتيسير التبادل التجاري الزراعي هو رفع القيود الإدارية واستبدالها برسوم جمركية (قرار رقم ٣ تاريخ

٢٩/ ٩/ ١٩٩٩) ، والمصادقة من قبل مجلس الوزراء على مختلف الاتفاقيات المعمول بها والتي ذكرناها سابقا .

**ب ـ من الناحية التنظيمية :**

تطبيق مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالتخفيضات المحددة والتي تبلغ ١٠٪ سنويا على الرسوم الجمركية (على دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) .

**ج ـ من الناحية الإدارية :**

الغاء كل ما يتعارض ونص اتفاقية التيسير العربية من قبل كافة الوزارات المعنية .

## ثالثاً ـ تقييم الإتفاقيات الحالية والآثار المترتبة عليها:

إن التوجه الأساسي لهذه الاتفاقيات لا يتخطّى إطار تحديد الكميات ونسبة التخفيضات الجمركية أو الفترات الزمنية والتخلص من الفوائض الإنتاجية عن طريق تصريفها إلى الجانب الآخر .

لذلك فان بعض هذه الاتفاقيات يواجه مشكلة عدم التوازن بسبب وجود فروقات كبيرة لصالح الجانب الآخر لجهة قيمة التبادل التجاري الزراعي (مصر) ، وبعضها الآخر يجد معارضة كبيرة من قبل المزارعين اللبنانيين بسبب إغراق السوق اللبنانية ببعض المنتجات وخاصة الخضرية وبأسعار منافسة للإنتاج المحلي ، مما يخلق جواً من عدم الثقة بالقطاع الزراعي وبالتالي يضعف الاستثمار فيه ويخفض من الرقعة الزراعية .

فيما يلي عرض لبعض الآثار المترتبة عن بعض هذه الاتفاقيات :

**أـ على صعيد البرنامج التنفيذي لإتفاقية التيسير العربي :**

إن أهم المشاكل التي يعاني منها لبنان نتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي هو عدم إمكانية زيادة صادراته إلى الدول الأعضاء ، رغم الانفتاح والغاء كامل البنود الإدارية

بين الدول العربية . ويعود ذلك لارتفاع كلفة إنتاجه بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى نتيجة للتباين بين النظم الاقتصادية والاجتماعية والمالية لهذه الدول ، خاصة في مجال التقديمات التي تخصصها هذه الدول للمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي ، في المقابل لا يلقى المزارع اللبناني أي دعم (قروض زراعية ، تقديمات اجتماعية ، . .) من هذا النوع .

إن إتفاقية التيسير لم تساعد لبنان على إيجاد أسواق عربية جديدة لمنتجاته الزراعية ، فما زالت عملية التبادل الزراعي تقتصر على الدول العربية التي عرفناها سابقا .

**ب ـ على صعيد اتفاق التبادل التجاري بين سوريا ولبنان :**

يتم إعداد دراسة خاصة حول التكامل الزراعي بين لبنان وسوريا ، يقوم بها فريق عمل مشترك (حدد نهاية هذا العام تاريخا لإنهائها) وبالتالي إظهار الميزة النسبية لكل سلعة في كلا البلدين .

تأتي هذه الدراسة نتيجة المخاوف من الانعكاسات السلبية لهذه الإتفاقية على المزارع اللبناني ، بسبب الفروقات الكبيرة في كلفة إنتاج السلع الزراعية بين البلدين ، وبالتالي إغراق السوق اللبنانية بالمنتجات الزراعية السورية وبأسعار جد منافسة .

**ج ـ على صعيد البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري مع مصر :**

يمكن للسوق المصري أن يستوعب كميات من المنتجات الزراعية اللبنانية تفوق ما نصدِّره حالياً ، بالرغم من ذلك فإن المصدِّر اللبناني غير قادر على زيادة صادراته ، ولو حتى بوجود إعفاء كامل للسلع اللبنانية من الرسوم الجمركية ، ويعود ذلك إلى تشديد الجانب المصري على اعتماد المواصفات والمقاييس بشكل دقيق على السلع ذات المصدر اللبناني (نتيجةعدم الثقة به) ، والتأخر في إجراء الفحوصات اللازمة لإدخال هذه السلع .

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية تتضمن لوائح سلبية يطبق عليها منع التبادل ، مما يتعارض ومضمون اتفاقية التيسير العربية .

**د ـ على صعيد الإتفاقية الأردنية اللبنانية :**

من أهم الانعكاسات السلبية لهذه الاتفاقية ، إغراق الأسواق بالخضار المحمية خلال شهري كانون الثاني وشباط منافسة بذلك الإنتاج اللبناني ، بينما يستوعب السوق الأردني الصادرات اللبنانية دون أي تأثير سلبي على المنتجات الأردنية .

كما تقوم السلطات الأردنية بفرض ضريبة دخل على المصدِّر اللبناني ، وذلك باعتماد التخمين العشوائي لسعر الطن المصدَّر ليفوق غالباً السعر الحقيقي لبيع هذا الطن ، مما يؤثر سلباً على حركة التبادل بين البلدين ، إضافة إلى التشدد في فرض المواصفات والمقاييس الأردنية واعتماد أي إخلال ولو بسيط بها حجة لرفض السلع اللبنانية وإتلافها في بعض الأحيان ، مما يسبب خسائر كبيرة على المصدِّر اللبناني .

**هـ ـ على صعيد الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية :**

لقد قطعنا شوطاً مهماً في إرساء الإطار المؤسّساتي لعملية الانضمام . فبعد حصول لبنان على صفة عضو مراقب في ١٤ نيسان ٢٠٠٠ قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية للإعداد لانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية ، مهمتها تحديد التحديات التي ستواجه لبنان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وسبل مواجهتها سواء عبر تحديث القوانين وتدريب الكوادر البشرية وبناء المؤسسات الكفيلة ليس فقط بمؤازرة عملية الانضمام بل أيضاً مواجهة استحقاقات ما بعد الانضمام .

لا بد من الإشارة أخيراً إلى عدد من النقاط الإيجابية المهمة المترتبة عن تطبيق هذه الاتفاقيات ، وأهمها :

ـ فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الزراعية اللبنانية ومنحها بعض الامتيازات .

ـ إنها تعمل على حث المزارع والمصدِّر لجهة تحسين نوعية السلع اللبنانية المنتجة وجودتها .

ـ توجّه المزارع نحو التخصصية في بعض الأصناف والزراعات الجديدة القابلة للتصدير كبديل للزراعات التقليدية التي يواجه صعوبة في تصريفها ،

ـ التوجّه نحو تصنيع المنتجات الحيوانية وإنشاء مصانع جديدة لامتصاص الفوائض الانتاجية .

ـ إلقاء الضوء على المشكلات التي تواجه تسويق المنتجات اللبنانية وتصديرها (مشاكل التعبئة والتوضيب والتبريد ، آثار المبيدات والأسمدة ، عدم احترام المواصفات والمقاييس المعتمدة ، عدم وجود قنوات تسويقية متخصصة ، إرتفاع كلفة الإنتاج . .) وطرحها بهدف إيجاد السبل الآيلة لحلها .

ـ خفض أسعار المنتجات الزراعية لصالح المستهلك اللبناني .

**رابعاً ـ المشاكل والمعوِّقات التي تجابه لبنان في إطار التجارة الزراعية والغذائية:**

إن أهم المشاكل التي تواجه لبنان في تصديره منتجاته الزراعية ، إرتفاع كلفة إنتاجها مقارنة مع الدول المجاورة وذلك بسبب ارتفاع كلفة : اليد العاملة (التي تصل في بعض المحاصيل حتى ٦٠٪ من إجمالي الكلفة) ـ إستثمار وضمان الأرض ـ مدخلات الإنتاج ـ الري . . ، هذا من ناحية ، أما من ناحية أخرى ، عدم المراقبة الفعالة على المنتجات المصدِّرة لجهة مطابقتها للمواصفات والمقاييس الخاصة بالبلدان المستوردة نظراً لعدم توافر الكوادر البشرية الفنية وافتقارنا إلى مراكز توضيب مناسبة وغياب شبه تام للقنوات التسويقية وللعمل التعاوني الزراعي .

كما تجدر الإشارة إلى المشاكل التي برزت من خلال تطبيق الإتفاقيات الثنائية الخاصة بالتبادل التجاري الزراعي فيما خص بعض السلع المتبادلة من حيث الفترة الزمنية ومنافستها للسلع المحلية لجهة السعر المنخفض مما يخلق حالة من الرفض لدى المزارع اللبناني .

وقد أضطر لبنان إلى اعتماد برنامج خاص بدعم الصادرات اللبنانية كغيره من

الدول المنافسة لنا ، والتي تقدم الدعم المباشر لمنتجاتها (عند التصدير) أو غير المباشر (تأمين مياه الري والمستلزمات الزراعية) ، ولذلك قامت الحكومة اللبنانية بتخصيص مبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية لبرنامج دعم الصادرات اللبنانية .

## خامساً ـ حركة التبادل التجارية الزراعية اللبنانية

### ١ ـ الصادرات اللبنانية:

#### ١ـ ١ واقع الصادرات اللبنانية الكلّية والزراعية :

شهدت قيمة الصادرات اللبنانية الكلية انخفاضا ملحوظاً خلال الأعوام الخمسةالمنصرمة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) ، وقدرت نسبة هذا الانخفاض بـ ٣٦٪ .

كما شهدت قيمة الصادرات الزراعية اللبنانية إنخفاضا ملحوظا خلال الفترة عينها قدرت نسبته بـ ٢٠٪ ، (حيث بلغت كميات الصادرات الزراعية في العام ٢٠٠٠ ، ما يقارب الـ ٣٧٧٩٢٤ طناً أي ما قيمته الـ ٢٠٢١٠٢ مليون ل .ل .)

شكل الانخفاض الحاصل في قيمة الصادرات الزراعية ٨٪ من إجمالي الانخفاض الذي طرأ على الصادرات اللبنانية الكلية ، مما يعني وجود تأثير طفيف لانخفاض الصادرات الزراعية على التغير الذي شهدته حركة التصدير العامة مقارنة بتأثير الصادرات غير الزراعية .

أما أهم عشر مجموعات سلعية زراعية مصدّرة (وفقا للنظام المنسّق) فهي :

* **من حيث القيمة** : فواكه وثمار صالحة للأكل (٢٦٪) ، التبغ (١٥٪) ، خضار ونباتات وجذور ودرنات صالحة للأكل (١٢٪) ، محضّرات غذائية متنوعة (٩٪) ، محضّرات خضار وثمار وفواكه (٨٪) ، مشروبات وسوائل كحولية (٧٪) ، سكّر ومصنوعات سكّرية (٥٪) ، كاكاو ومحضّراته (٣٪) ، بقايا ونفايات صناعات الأغذية وأغذية محضّرة للحيوانات (٢٪) ، محضّرات اساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب (١٪) .

* **من حيث الكمية** : فواكه وثمار صالحة للاكل (٤٨٪) ، خضار ونباتات وجذور ودرنات صالحة للأكل (٣٢٪) ، بقايا نفايات صناعات الأغذية وأغذية محضّرة للحيوانات (٤٪) ، محضّرات خضار وثمار وفواكه (٤٪) ، محضّرات غذائية متنوعة (٤٪) ، سكّر ومصنوعات سكّرية (٢٪) ، مشروبات وسوائل كحولية (٢٪) ، التبغ (١٪) ، منتجات مطاحن (١٪) ، شحوم ودهون وزيوت حيوانية (١٪) .

أما حول كيفية توزّع هذه الصادرات ، فتأتي على الشكل التالي :

* **من حيث القيمة** : ٢٦ , ٥٢٪ دول منطقة التجارة العربية الحرة ، ٩٩ , ١٪ باقي الدول العربية ، ٢٣ , ١٥٪ دول السوق الأوروبية المشتركة ، ٥٢ , ٣٠٪ دول أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية .

* **من حيث الكمية** : ٤٤ , ٨٧٪ دول منطقة التجارة العربية الحرة ، ٢٦ , ٠٪ باقي الدول العربية ، ٤٤ , ٢٪ دول السوق الأوروبية المشتركة ، ٤ , ٩٪ دول أخرى .

**١ ـ ٢ تطور حركة الصادرات الكليّة والزراعية من العام ١٩٩٨ حتى نهاية العام ٢٠٠٠ :**

**❖ مع الدول العربية:**

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث تطور قيمة وارداتها من المنتجات اللبنانية على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (السعودية ، قطر والجزائر) .

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (مصر ، الإمارات) .

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (سوريا ، ليبيا ، البحرين ، المغرب وجيبوتي) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ (اليمن ، السودان ، والكويت) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (الاردن ، العراق ، سلطنة عمان وموريتانيا) .

أما فيما يخص **الصادرات الزراعية اللبنانية** ، فيمكن تقسيم الدول العربية من حيث تطور قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية اللبنانية على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (سوريا ، البحرين) .

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (قطر ، الكويت) .

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (ليبيا ، الإمارات والجزائر) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (موريتانيا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (الأردن ، مصر ، سلطنة عمان ، المغرب) .

ـ دول حافظت على قيمة وارداتها الزراعية اللبنانية خلال عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ رغم الانخفاض الذي شهدته عام ١٩٩٩ (السعودية) .

ـ دول حافظت على القيمة ذاتها خلال الأعوام الثلاثة (اليمن) .

❖ **مع دول السوق الأوروبية المشتركة:**

يمكن تقسيم دول السوق الأوروبية المشتركة من حيث تطور قيمة وارداتها من المنتجات اللبنانية على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (بلجيكا) .

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (السويد ، إيرلندا ، الدانمارك ، النمسا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ ولكن فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (ايطاليا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (فرنسا ، ألمانيا ، إنكلترا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ لتعود إلى ذات المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (فنلندا ، هولندا ، اليونان) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (إسبانيا ، البرتغال) .

أما فيما يخص **الصادرات الزراعية اللبنانية** ، فيمكن تقسيم دول السوق الأوروبية المشتركة من حيث تطور قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية اللبنانية على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (إنكلترا) .

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (السويد ، الدانمارك ، اليونان ، النمسا ، وهولندا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ لتحافظ على المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (إيطاليا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة وارداتها من لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ لكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (ألمانيا ، بلجيكا ، إسبانيا ، البرتغال ، وإيرلندا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة وارداتها من لبنان (فرنسا) .

**٢ ـ الواردات اللبنانية:**

**٢ ـ ١ ـ واقع الواردات اللبنانية الكلّية والزراعية :**

شهدت قيمة الواردات اللبنانية الكلية انخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام الخمسة المنصرمة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) قدّرت نسبة هذا الإنخفاض بـ ٢١٪ (مقابل ٣٦٪ للصادرات) .

كما شهدت قيمة الواردات الزراعية اللبنانية الإجمالية انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة عينها قدرت نسبته بـ ٣٠٪ (مقابل ٢٠٪ للصادرات) ، حيث بلغت كميات الواردات الزراعية في العام ٢٠٠٠ ، ١٧٣١٣٧٥ طناً أي ما يعادل الـ ١٦٥٤٩٨٦ مليون ل .ل .

شكل الإنخفاض الحاصل في قيمة الواردات الزراعية اللبنانية ٢٧٪ (مقابل ٨٪ للصادرات) من إجمالي الإنخفاض الذي طرأ على الواردات اللبنانية الكلية ، مما يعني وجود تأثير ملحوظ لانخفاض الواردات الزراعية على التغير الذي شهدته حركة الإستيراد العامة مقارنة بتأثير الواردات غير الزراعية .

أما أهم عشر مجموعات سلعية زراعية مستوردة (وفقا للنظام المنسق) فهي :

* **من حيث القيمة** : التبغ (١٧٪) ، البان ومنتجات صناعة الألبان ، بيض طيور ، عسل طبيعي (١١٪) ، حيوانات حية (١٠٪) . حبوب (٨٪) ، خضار ونباتات وجذور ودرنات صالحة للأكل (٧٪) محضّرات غذائية متنوعة (٥٪) ، فواكه وثمار صالحة للأكل (٥٪) ، شحوم ودهون وزيوت نباتية أو حيوانية (٤٪) ، محضّرات لحوم وأسماك (٤٪) ، بن وشاي (٤٪) .

* **من حيث الكمية** : حبوب (٤٧٪) ، خضار ونباتات وجذور ودرنات صالحة للأكل (٩٪) ، بقايا ونفايات صناعات الأغذية وأغذية محضّرة للحيوانات (٨٪) ، حيوانات حيّة (٧٪) ، سكّر ومصنوعات سكّرية (٦٪) ، شحوم ودهون وزيوت نباتية أو حيوانية (٤٪) ، ألبان ومنتجات صناعة الألبان ، بيض طيور ، عسل طبيعي (٤٪) ، فواكه وثمار صالحة للأكل (٢٪) ، محضّرات اساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء (٢٪) ، محضّرات خضار ومحضّرات ثمار أو فواكه (٢٪) .

أما حول كيفية توزع هذه الواردات ، فتأتي على الشكل التالي :

* **من حيث القيمة** : ٧٣ , ١١٪ دول منطقة التجارة العربية الحرة ، ٤٦ , ١٪ باقي الدول العربية ، ٤٤٪ دول السوق الأوروبية المشتركة ، ٣٧ , ٤٢٪ دول أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية .

* **من حيث الكمية** : ٣٣ , ٩٪ دول منطقة التجارة العربية الحرة ، ٠٨ , ١٪ باقي الدول العربية ، ٤٩ , ٢٥٪ دول السوق الأوروبية المشتركة ، ١٥ , ٦٤٪ دول اخرى .

**٢ ـ ٢ ـ تطور حركة الواردات اللبنانية الكلّية والزراعية من العام ١٩٩٨ حتى نهاية العام ٢٠٠٠ :**

**❖ مع الدول العربية:**

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث تطور قيمة صادراتها إلى لبنان على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (اليمن) .

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (الأردن ، السودان) .

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة صادراتها إلى لبنان (سوريا ، السعودية ، ليبيا ، البحرين ، المغرب ، سلطنة عمان ، الكويت ، تونس) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ لكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (موريتانيا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة صادراتها إلى لبنان (مصر) .

ـ دول حافظت على نفس المستوى في قيمة صادراتها إلى لبنان (الإمارات) .

أما فيما يخص **الواردات الزراعية اللبنانية** ، فيمكن تقسيم الدول العربية من حيث تطور قيمة صادراتها من المنتجات الزراعية إلى لبنان على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (الأردن) .

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة صادراتها إلى لبنان (سوريا ، السعودية ، المغرب ، سلطنة عمان ، تونس ، البحرين) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ ولكن محافظة على المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (الإمارات ، الكويت ، موريتانيا واليمن) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود

وتنخفض في العام ٢٠٠٠ فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (السودان) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة صادراتها إلى لبنان (مصر) .

**❖ مع دول السوق الأوروبية المشتركة:**

يمكن تقسيم دول السوق الأوروبية المشتركة من حيث تطور قيمة صادراتها الإجمالية إلى لبنان على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وترتفع في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (هولندا) .

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة صادراتها إلى لبنان (إيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا ، إنكلترا ، إسبانيا ، بلجيكا ، السويد ، البرتغال ، لوكسمبورغ ، فنلندا ، الدانمارك ، النمسا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ ولكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (إيرلندا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة صادراتها إلى لبنان (اليونان) .

أما فيما يخص **واردات الزراعة اللبنانية** ، فيمكن تقسيم دول السوق الأوروبية المشتركة من حيث تطور قيمة صادراتها الزراعية إلى لبنان على الشكل التالي :

ـ دول شهدت انخفاضاً مستمراً في قيمة صادراتها إلى لبنان (ألمانيا ، إيطاليا ، إنكلترا ، بلجيكا ، اليونان ، فنلندا ، لوكسمبورغ ، السويد ، الدانمارك ، وهولندا) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ لكن دون المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (إسبانيا ، النمسا ، البرتغال) .

ـ دول شهدت ارتفاعاً في قيمة صادراتها إلى لبنان خلال العام ١٩٩٩ لتعود وتنخفض في العام ٢٠٠٠ فوق المستوى الذي عرفته في العام ١٩٩٨ (إيرلندا) .

## خاتمة:

في ظل التكتلات الاقتصادية الجديدة التي يشهدها العالم بهدف تحقيق تكامل اقتصادي شامل ، تفتقر الزراعة اللبنانية إلى وجود سياسة أو خطة زراعية واضحة وفعالة ضمن سياسة اقتصادية تنموية عامة تساعدنا على الإستفادة من مواردنا الطبيعية والبشرية بشكل مناسب للخروج من إطار تأمين الاكتفاء الذاتي المحلي والعمل ضمن مجموعة الدول العربية على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

فالاتفاقيات الثنائية العربية هي اتفاقيات مرحلية وقابلة للزوال بحلول العام ٢٠٠٧ (إلغاء جميع الرسوم الجمركية) ، ولضرورة التوصل إلى تحديد الميزة النسبية وتخصص كل دولة عربية في منتجات معينة تغذي بها مختلف الأسواق العربية (إنتاجية عالية ، نوعية متفوقة ، كلفة منخفضة) والعمل على تشجيعها ، وبالتالي التخلي عن الزراعات غير المجدية اقتصادياً والتي تستنزف الموارد الطبيعية لهذه الدولة (مياه ، تربة) أو الزراعات التي لا تتناسب وخصائصها المناخية ، فيما يمكن تشجيعها في دولة ثانية دون الوقوع في هذه المخاطر التي سيكون لها آثارها السلبية غير القابلة للمعالجة في المستقبل البعيد .

إن من أولويات لبنان هو الانضمام إلى الإتفاقيات التي تعقد على الصعيدين العربي والدولي ، ومن البديهي أن يؤدي أي اتفاق إلى نتائج إيجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية يجب العمل على تقليص تأثيراتها وإيجاد حلول لها ، وفي هذا الإطار جاءت الخطوات التي قامت بها الحكومة مؤخراً ، سواءً لجهة دعم الصادرات عن طريق الاستعانة بمؤسسات رقابة دولية من قبل «إيدال» للإشراف على توضيب وتعبئة السلع اللبنانية ومراقبة الجودة والنوعية ، مما يساعدنا على دخول الأسواق العربية والعالمية ويجدد الثقة بالصادرات اللبنانية ، أو لجهة عقد الإتفاقيات التجارية الزراعية الثنائية مع الدول العربية وغير العربية بهدف إيجاد أسواق جديدة للمنتجات اللبنانية .

# موارد المنطقة وإمكاناتها الطبيعية والبشرية والمالية والإقتصادية

**نبيه غانم** *

سنوزع مداخلتنا على أربعة محاور :

ـ **المحور الأول** : ويتناول الموارد الطبيعية .

ـ **المحور الثاني** : ويتناول الموارد المالية ،

ـ **المحور الثالث** : ويخصص للموارد البشرية .

ـ أما **المحور الرابع** : والأخير ، فسيتضمن محاولة الخروج بخلاصات لتفجير هذه الموارد والطاقات التي تزخر في قضائي بعلبك والهرمل .

## المحور الأول: الموارد الطبيعية:

### أولاً: الأراضي الزراعية

**١ـ المساحات الزراعية :**

تبلغ المساحة القابلة للزراعة في قضائي بعلبك ـ الهرمل ، وفقاً لاحصاءات وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية لسنة (٢٠٠٠) حوالي ٦٣٨,٧٦٢ دونماً منها (٧١٢٢٧ دونماً في قضاء الهرمل) وهي تشكل ٦٢٪

* أستاذ جامعي وباحث اقتصادي .

من المساحة القابلة للزراعة في البقاع (١٠٢٩٤٨١ دونماً) و ٧, ٢٥٪ في لبنان (٢٤٧٩٣٩٦ دونماً) . وتبلغ المساحة المروية منها ٢٦٨١٣٩ دونماً منها (٣٢٠٠٨٥ دونماً في قضاء الهرمل) ، وهي تشكل ٥٠٪ من المساحة المروية في البقاع (٥٣٦٦١٦) و ٧, ٢٦٪ في لبنان (١, ٠٤٠, ٠٨٧ دونماً) .

وهذا يعني بأن هنالك ٣٧٠٦٢٣ دونما ، غير مروي وموزع على الزراعات البعلية والمراعي والأراضي البور . وهي مساحة تقدر بحوالي ٥٨٪ من الأراضي القابلة للزراعة ، تشكل خزّاناً كبيراً لمزيد من الإنتاج الزراعي ، يمكن استثماره في ضوء حاجات البلاد الغذائية والتصنيع الغذائي والتصريف الخارجي ، خصوصاً إذا ما تضافرت الجهود بين الوزارات والإدارات ، لا سيما وزارة الزراعة (المشروع الأخضر) إضافة إلى المجتمع المدني ، للعمل على صيانة التربة واستصلاح الأراضي ، وفتح الطرق الزراعية ، علما بأن برنامج الأمم المتحدة وضع دراسات مفصّلة لخمس سنوات وبكلفة حوالي ٣٠ مليون دولار رفعها إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بنهاية سنة ٢٠٠٠ حول أعمال التشجير والتحريج وتحسين المراعي بما يغطي مساحة ٦٠ الف هكتار ، من جملة ٢٦٤٠٠٠ هكتار تتألف منها مساحة المنطقة وتنتفع بها جميع القرى (٧ آلاف عائلة تضم ٤٤٠٠٠ نسمة و ١١٥٠٠ عامل مؤقت و ٦٥٠٠ عامل دائم) ، وبما يزيد الرقعة المزروعة إلى حوالي ١٤٢٠٠٠ هكتار .

أما توزيع المساحات المزروعة حالياً على مختلف المزروعات فهو كالتالي :

(١) ٢٠٧٧٩٢ دونماً للحبوب (٦٩٪ من مساحة الحبوب في البقاع و ٤٠٪ في لبنان) .

(٢) ١٤٤١٠٧ دونمات للأشجار المثمرة (٦٦٪ من مساحة الأشجار المثمرة في البقاع و ٢, ٢٤٪ في لبنان) .

(٣) ١٣٣٨١ دونماً للزيتون (٣, ٤٢٪ من مساحة الزيتون في البقاع و ٤, ٢٪ في لبنان) .

(٤) ١٥١٨٦٩ دونماً للخضار (٣,٥٨٪ من مساحة الخضار في البقاع و ٨,٢٧٪ في لبنان) .

(٥) ٥٧٢٠٨ دونمات للزراعات الصناعية (٣٧٪ من مساحة الزراعات الصناعية في البقاع و ٢٣٪ في لبنان) .

**٢ـ طبيعة الأراضي الزراعية:**

لا تخفى على أحد الأهمية التي ترتديها طبيعة الأراضي الزراعية من النواحي الجغرافية والتوبولوجية والبيدولوجيّة والفيزيائية والكيميائية (إنحدار ـ تراكم الطبقات الجيولوجية بعمقها وعرضها ـ اللون ـ نسبة الكلس ـ نسبة نفاذ المياه ـ نسبة الصخور ـ إمكانية صرف المياه ـ الاستخدام الحالي ، وتصنيف قابلية الأرض للري ، المواد العضويّة ، المعادن الأساسية NPK . . .) ، في تحديد أنواع المزروعات وأنواع وكميات الأسمدة العضوية والكيماوية التي تحتاجها ، وهو ما يؤثر على تكلفتها ، بالإضافة إلى سقف الإنتاجية التي يمكن أن تبلغها ، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتحاليل البيدولوجية والفيزيائية التي يصعب تعديلها لتأتي متفقة مع طبيعة وأنواع تلك المزروعات .

وإذا كان لا بد من وضع خريطة تبيِّن طبيعة الأراضي الزراعية لمعرفة المزروعات الممكنة في سائر المناطق التي يتألف منها قضاءا بعلبك ـ الهرمل ، فان مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ، تمكنت خلال فترة ما قبل الحرب (١٩٦٠ ـ ١٩٧٢) من وضع خرائط لمناطق الهرمل القاع ، واليمونة ، والبقاع الأوسط . ويقتضي اليوم مدّها بالإعتمادات اللاّزمة لتشمل هذه الخرائط كافة المناطق التي سيتألف منها قضاءا بعلبك ـ الهرمل ، فضلا عن باقي المناطق اللبنانية الأخرى .

وفيما يلي بعض المعلومات عن طبيعة الأراضي الزراعية المتوفرة في أربع مناطق صغرى يتألف منها قضاءا بعلبك والهرمل .

**(١) منطقة وادي العاصي:**

**متوسط العلو** : ٧٠٠م

**حدودها** : سلسلة جبال لبنان الغربية غرباً ، سوريا شمالا ، وربى بلدة شعث جنوباً .

**التربة** : ترسبيّة بصورة عامة مع قشرة كلسية متماسكة يمكن تفتيتها بالوسائل الميكانيكية والزراعية المتوافرة .

إلا أن أواسط الوادي (القاع والهرمل) مكوّنة من ترسُّبات دلغانية .

وتشكل تربة صفراء صالحة لكافة المزروعات ، فيما تربة السفوح كلسيّة .

يقتضي اتخاذ بعض الإجراءات لتشجيع المراعي وتوسيع الرقعة الزراعية الخصبة .

**(٢) منطقة جنوبي وادي العاصي:**

ـ إنها المنطقة الممتدة من وادي العاصي باتجاه الجنوب وهي تقع في السهل بنسبة ٨٠٪ وفي المرتفعات بنسبة ٢٠٪ .

ـ التربة ترسُّبيّة دلغانية غنيّة وعميقة ، وتوجد في بعض الأماكن قشرة كلسية إضافة إلى أن تربة السفوح في هذه المنطقة كلسية .

ـ تتميز هذه المنطقة بالصقيع الربيعي وبالرياح الربيعية الحارة ممّا يؤثر على إزهار بعض الأشجار المثمرة وعلى إحداث جفاف في زراعة الحبوب الأمر الذي يتسبب بخفض انتاجها .

**(٣) منطقة عيناتا:**

ـ جباب الحمر ـ عيون إرغش ـ مرج حين ـ أعالي ووديان المنطقة الجبلية حتى الحدود السورية

ـ ترتفع هذه المنطقةحتى ٢٠٠٠م . وعرضها بين ١٢ ـ ١٨ كيلومتراً .

ـ مساحة الأراضي الزراعية حوالي ١٤٠٠٠ دونم نصفها مروي .

ـ التربة متنوعة كما المناخ .

الجانب الواقع في المنحدرات يتكوَّن من أرضٍ حمراء ، إضافة إلى قشرة كلسية قابلة للتفتت .

أما الجانب الواقع في قعر الأودية فتربته رملية ـ دلغانية .

**(٤) منطقة السلسلة الشرقية . شمالي شرقي بعلبك**

ـ ارتفاعها يتراوح بين ١٠٠٠ أو ٢٣٠٠ متر

ـ قليلة الخصوبة بسبب انجراف التربة

ـ تتميز بضآلة المصادر المائية .

**ثانياً: الثروة الحيوانية**

تقدر الثروة الحيوانية في قضائي بعلبك الهرمل بـ ٦٨١٩ حيازة حالية وممكنة ، أي ما نسبته ٦٨٪ من حيازات الثروة الحيوانية في البقاع و ١٤٪ في لبنان .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الحيازات منتجة باستمرار وبعضها الآخر متوقف عن الإنتاج كلياً أو جزئياً بسبب الركود الذي أصاب ويصيب القطاع الحيواني منذ سنوات ، وبصورة خاصة قطاع التربية الداجنة ، إضافة إلى أنه يمكن توسيع هذه الحيازات بنسبة كبيرة جداً في حال استثمار المراعي الطبيعية المتوافرة ، واتباع الدورة الزراعية بعد توسيع الرقعة المروية ، بهدف إدخال الزراعات العلفية على نطاق واسع ، وفي ضوء الحاجات الداخلية والإمكانات التصنيعية والتصديرية .

وتتوزع هذه الحيازات بحسب أنواع الطيور والمواشي كما يلي :

(١) ٥٤٦٦٤ حيازة تربية داجنة (أي ٤٠٪ من حيازات التربية الداجنة التقليدية في البقاع و ٤,٢٠٪ في لبنان) .

(٢) ١٨٧٠٣٩٤ بيّاضة (أي ٤٨٪ من عدد البيَّاضات في البقاع و ٤١٪ في لبنان) .

(٣) ١٠٤٠٧٣٢ فـروج لحم (أي ٣٨٪ مـن إنتـاج فـراريج اللحم في البـقـاع ، و ٣٠,٣٪ في لبنان) .

(٤) ٩٢٧٦ رأس بقــر (أي ٤٣٪ من رؤوس الأبقـار في البـقــاع ، و ١٢,٣٪ من رؤوس الأبقار في لبنان) .

(٥) ١٩٤٤٤٩ رأس غنـم (أي ٦٩٪ من قطيع الأغنام في البـقــاع و ٥١,٣٪ من قطيع الأغنام في لبنان) .

(٦) ١٢٣٤٧١ رأس ماعـز (أي ٥٩,٧٪ من قطيع الماعز في البقاع و ٢٨,٢٪ من قطيع الماعز في لبنان) .

(٧) وإذا مـا اعتبـرنا تربيـة النحل إحـدى فروع تـربية المواشي ، فـان قضـائي بعلبك والهـرمل ، يشتـمـلان على ١١١٩ منحـلاً (أي ٩٠٪ من منـاحل البـقـاع ، و١٦٪ من المناحل في لبنان) ، وتضم ١٨١٢٦ قـفيـراً ، (أي ٧٣,٥٪ من عـدد قـفـران البـقـاع و ١٣,٨٪ من عدد القفران في لبنان) .

## ثالثاً: الثروة المائية

### ١ـ المساحات المروية:

يتبين من آخـر إحصـاءات نشـرتها وزارة الطـاقة والميـاه أن المسـاحة المرويـة حاليـاً في قضائي بعلبك الهرمل هي كالتالي :

| | المساحة المروية بواسطة المياه السطحية (بالهكتار) | المساحة المروية بواسطة المياه الجوفية (بالهكتار) |
|---|---|---|
| قضاء بعلبك | ٨٥٣٣ | ٦٣٩٠ |
| قضاء الهرمل | ٢٦٦٣ | ٣٢٥ |
| **المجموع:** | **١١١٩٦** | **٦٧١٥** |

وهي موزعة على المناطق والقرى كما هو مبين في الجدول المرفق ، مع الإشارة إلى أن هذه المساحة لا تشتمل على الأراضي المستفيدة من الري الربيعي عن طريق السواقي والأنهر التي تجفّ قبل بداية فصل الصيف والتي تقدر بحوالي ٨٠٠٠ هكتار .

وإذا كان هناك تباين في المساحات المروية بين وزارة الطاقة والمياه (١٧٩١١٠ دونمات) ، ووزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (٢٦٨١٠٠ دونم) ، فإن ذلك يعزى في معظمه إلى التفاوت الزمني في وضعها (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠) إضافة إلى إحتساب المساحات المروية خلال فصل الربيع . وفي كل الأحوال لا بدّ من العمل على توسيع المساحات المروية في المستقبل القريب من خلال المشاريع المعدة لهذه الغاية من المصدرين التاليين :

(١) **الخطة العشرية التي أعدتها وزارة الطاقة** والتي خصت بها قضائي بعلبك والهرمل ، بمشاريع السدود التالية : (بكلفة ١١٠ ملايين دولار للدراسات والتنفيذ)

ـ **مشروع سدّ اليمونة للري** (طاقته ٣ , ١ مليون متر مكعب) .

ـ **مشروع سدّ يونين للري** (طاقته ٢٥ مليون متر مكعب) .

ـ **مشروع العاصي للري والشفة** (طاقته ٢٥ مليون متر مكعب) .

ـ **مشروع ماسا للري** (طاقته ٨ ملايين متر مكعب) .

**المجموع** : ٥ , ٥٩ مليون متر مكعب

وهي كمية من المياه من شأنها تأمين ري حوالي ٦٠ الف دونم .

(٢) **الخطة المرحلية للإنماء المناطقي والمشاريع المدروسة** التي رفعها مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك ـ الهرمل

وتشتمل على مشاريع السدود والبحيرات في عدد من قرى القضائين والتي تؤمّن وفقاً لتقديرات البرنامج ، ريّ ٥٦٦٧٦ دونماً جديداً تنتفع بها أكثر من ١٤٠٠ عائلة

من المزارعين تضم ما لا يقلّ عن ٨٥٠٠ نسمة ، وتوفر مصدر عمل لما يزيد عن ٧٥٠٠ عامل زراعي دائم إضافة إلى عدد من العمال المؤقَّتين (بكلفة ٣١ مليون دولار) .

ومن شأن هذه المشاريع إذا ما أنجزت في غضون ١٠ سنوات أن تضيف إلى المساحة المروية حاليا ، حوالي ١١٦ ألف دونم .

ولا بد من الإشارة إلى ضرورة تعميم استخدام طرق الري الحديثة (رش ، تنقيط) الذي من شأنه ، وبقطع النظر عن مضاعفة المساحة المروية من الوجهة النظرية ، أن يزيد هذه المساحة بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ بصورة إجمالية .

وهكذا فإن توسيع الرقعة المروية في ضوء المشاريع المذكورة ، والتأكيد على ضرورة استخدام طرق الري الحديثة ، سيساهم بنسبة كبيرة في زيادة استغلال الطاقة المائية لمنطقة بعلبك ـ الهرمل ، ورفع الحيف عن أبنائها ، وفتح آفاق جديدة من التنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يتطلب تعاون المجتمعين الرسمي والمدني ، وبخاصة التعاوني ، في استغلال هذه الموارد الجديدة .

**٢ـ المعطيات المناخية:**

**أ ـ الهواطل المطرية :**

تراوحت معدّلات الهواطل المطرية في عدد من القرى الممثلة لمنطقة بعلبك الهرمل ، وعلى امتداد أربعين سنة (من ١٩٣٢ إلى ١٩٧٢) ، بين ٢٠٠ و ٩٧٠ مليمتراً ، بما يظهر فوارق هامة ، مع الإشارة إلى أن هذه المعدّلات هي حصيلة الأمطار الهاطلة بين شهري أيار وتشرين الأول من كل سنة ، وإلى أنها ترتفع دائماً بارتفاع تلك القرى عن سطح البحر ، وبخاصة في السفوح الشرقية لسلسلة جبال لبنان الغربية ، مما ينعكس على أنواع المزروعات ، وتحديد تواريخ زرعها وحصادها أو قطافها ،

وفيما يلي المعدلات المشار إليها :

| البلدة | المعدل المطري السنوي |
|---|---|
| الهرمل | ٢٤٠٠ مليمتر |
| القاع | ٢٠٠ مليمتر |
| الفاكهة ـ رأس بعلبك | ٢١٠ مليمترات |
| عرسال | ٣٢٥ مليمتراً |
| اليمونة | ٩٧٠ مليمتراً |
| فلاوي | ٦٨٠ مليمتراً |
| شليفا | ٤٠٥ مليمترات |
| حوش الذهب | ٤٥٥ مليمتراً |
| بعلبك | ٤١٠ مليمترات |
| حوش سنيد | ٤٧٠ مليمتراً |

**ب ـ معدلات الحرارة :**

دلت المعدّلات المسجّلة بين سنتي ١٩٥٩ و ١٩٧٠ بأن الحرارة في عدد من القرى الممثلة لمنطقتي بعلبك ـ الهرمل تنخفض بصورة واضحة اعتباراً من شهر تشرين الثاني من كل سنة لتعود إلى الإرتفاع اعتباراً من شهر نيسان ، مع رطوبة منخفضة ، وذلك على النحو التالي :

مع الإشارة إلى أن هذه المعدّلات من شأنها أن تؤثر في طبيعة وأنواع المزروعات ، كما تؤثر في تحديد أوقات زرعها وحصادها أو قطافها .

| البلدة | درجة الحرارة القصوى | | درجة الحرارة الدنيا | |
|---|---|---|---|---|
| الفاكهة | + ٣٤ | تموز | ـ ٢,٨ | ك ٢ |
| اليمونة | +٣٦ | تموز | ـ ١٥,٨ | ك ٢ |
| فلاوي | + ٣٧ | تموز | ـ ١٥,٩ | ك ٢ |
| حوش الذهب | +٤٠ | تموز | ـ ٥,٥ | ك ٢ |
| بعلبك | + ٣٨ | آب | ـ ٥,٥ | ك ٢ |
| كفردان | + ٣٢ | آب | ـ ٠,٧ | ك ٢ |
| حوش سنيد | + ٣٦ | آب | ـ ٥,٤ | ك ٢ |

## المحور الثاني: الموارد المالية

باستثناء عدد ضئيل من كبار ومتوسطي المزارعين الذين تمكّنوا في الماضي من تكوين رأسمال ذاتي يسمح لهم بالتعامل مع المصارف ، يمكن التأكيد بأن الموارد المالية للسواد الأعظم من المزارعين تقتصر على بعض المداخيل الناتجة عن عدد محدود من الزراعات كالدخان ، والخضار ، والحبوب ، والكرمة ، والأشجار المثمرة الأخرى ، إضافة إلى مدخول واحد أو أكثر من أفراد العائلات الذين يعملون في الوظائف العامة ، وبخاصة التعليم والقوى المسلحة ، داخل المناطق وخارجها ، مما يتيح لهم مساعدة باقي أفراد العائلات لمواجهة أعبائهم المعيشية البسيطة .

أما بالنسبة للموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع والمبادرات الزراعية المنتجة وغيرها ، فأنها متواضعة جداً .

ونستعرض في ما يلي السبّل المتوافرة في المنطقة وحظوظ المزارعين في الإستفادة منها :

### (١) المصارف التجارية:

تعتبر نسبة روّاد المصارف التجارية من المزارعين ضئيلة جداً ، لسببين على الأقل . أولهما أن المزارعين يأنفون التعامل مع المصارف لعدم إلمامهم بالأصول المصرفية المعقدة ، وثانيهما ، أن المصارف تتطلب ضمانات عقارية ، يستحيل على معظم المزارعين تقديمها ، إما لعدم توفرها ، أو بسبب الأوضاع المحيطة بالملكية العقارية في هذه المنطقة ، سواء لجهة شيوعها ، أو لجهة توزعها وحاجتها إلى عملية ضمّ وفرز إجبارية .

### (٢) شركة «كفالات»:

لئن كانت هذه الشركة قد فتحت نافذة جديدة في جدار التسليف الكثيف ، فإن الحصول على قروض هذه الشركة يمرّ بالمصارف التجارية ويصطدم بحرصها على

تأمين الضمانات العقارية ، ممّا يعود بنا إلى صعوبة التعامل مع المصارف للأسباب المذكورة أعلاه .

**(٣) برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في بعلبك ـ الهرمل:**

قامت إدارة هذا البرنامج بمبادرة إيجابية في تمويل صغار المزارعين ، عن طريق ربط قروضها بالمصارف التجارية القليلة العدد في المنطقة ، بالإستناد إلى رأي لجان شعبية ممثلة لمختلف قرى المنطقة ، مما ساهم خلال السنوات الماضية ، في تأمين قروض موسمية ومتوسطة الأجل لعدد من المزارعين يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ سنوياً ، كما ساهم ، ولو بصورة متواضعة في حمل المزارعين على التوجه إلى المصارف وتعويدهم على التعامل معها . إلا أن ضآلة المبالغ المخصصة لهذه الغاية ، وعدم إمكانية زيادتها حتى الآن ، حال دون تعميمها بحسب الغاية التي رمت إليها إدارة البرنامج ، الأمر الذي حمل إدارة البرنامج على تقديم مشروع إلى دولة رئيس مجلس الوزراء في نهاية السنة الماضية ، يقضي بانشاء صندوق مشترك بالتعاون مع المصارف الخاصّة برأسمال ٢١,٥ مليون دولار ، تساهم الدولة فيه بـ ١٠ ملايين دولار ، يخصَّص للتسليف الريفي ودعم التسويق والتصنيع والتوضيب . وهذا الصندوق من شأنه تقديم الدعم المالي لحوالي ١٤٠٠٠ عائلة مزارعة ، و ٦٠ تعاونية أو شركة ، كما يؤمِّن العمل لما لا يقل عن ٤٢٠٠٠ مواطن ، والتمويل لمساحة تفوق ٨٤٠٠٠ هكتار .

**(٤) الشركات التجارية:**

تتراجع أهمية المساهمة التمويلية لهذه الشركات في تأمين مدخلات الإنتاج ، بسبب عجز المزارعين عن سداد الديون المترتبة عليهم ، والصعوبات التي تواجهها الشركات في تحصيل هذه الديون .

وعليه ، فإن تمويل المشاريع الإنتاجية ، من زراعية وغيرها ، يواجه صعوبات كبيرة منذ سنوات ، ممّا يحملنا على التأكيد على وجوب إصلاح الأوضاع المحيطة بالملكية

الزراعية من جهة ، وعلى التوجه ، من جهة ثانية إلى الصيغة التعاونية التي تتمتع بجدارة عالية إذا ما أحسن إنشاؤها ، وتنظيمها وتوعية قياداتها وأعضائها ، والإشراف على إداراتها من جانب المديرية العامة للتعاونيات ، في تمويل أنشطة متوسطي وصغار المزارعين ، من خلال المصارف التجارية ، وشركة كفالات في مرحلة انتقالية ، وفيما بعد ، من خلال تطوير هذه التعاونيات لتلعب دوراً إدخارياً من جهة ، وتسليفياً ، من جهة ثانية ، وذلك على غرار ما هو متبع في الدول المتقدمة ، وفي كثير من الدول النامية التي تستعين بهذه التعاونيات لتنفيذ خططها الإنمائية في القطاع الزراعي من خلال تسليف تعاوني قصير ومتوسط وطويل الأجل ، يرتدي الأشكال التالية :

ـ **التسليف البسيط والموسمي** : لشراء الأسمدة والأدوية والبذور وغيرها من المدخلات .

ـ **التسليف المراقب** : بإشراف الدوائر الإرشادية الرسمية ، ويهدف إلى تنفيذ برامج تضعها الدولة في إطار استراتيجيتها العامة .

ـ **التسليف التعاوني المتكامل** : الذي لا يكتفي بتأمين المدخلات والقروض ، بل يرمي إلى حفظ وتصنيع وتوضيب وتسويق الانتاج داخل البلاد وخارجها .

ومهما يكن حجم هذه التسليفات ، فان الموارد المالية الذاتية لن تكون كافية لإنماء قضائي بعلبك الهرمل ، ما لم تقم الدولة ، ليس فقط بتسريع عملية التسليف المحلي ، وإنما أيضاً باتخاذ مبادرات لن يستطيع المزارعون القيام بها ، وذلك بإقامة منشآت صناعية ـ زراعية ، بالمشاركة مع القطاع الخاص ، أو من خلال تحفيز الرساميل الخاصة في إقامتها ، عبر إعفاءات ضريبية معينة ، وتخفيض الفوائد ، وتوفير الضمانات الأمنية اللازمة .

## المحور الثالث: الموارد البشرية

تعتبر هذه الموارد من شروط التنمية الأساسية التي تنجح بتوفرها ، وتسقط حتما بغيابها ، مع الإشارة إلى أن لبنان عموماً ومنطقة بعلبك ـ الهرمل خصوصاً ، غنية بهذه الموارد ، شرط قيام الدولة ، كمرحلة أولى ، بعدد من الإجراءات والتشريعات التي من شأنها إشاعة الثقة ، وتعميم الوعي ، والوسائل المعرفيّة ، التي لا غنى عنها في تفجير طاقات هذه الموارد البشرية ، المتميزة بالجرأة والإقدام وتذليل المصاعب .

ولا يثّبطن من عزائمنا نسبة الهجرة بوجهيها الخارجي والداخلي ، التي منيت بها هذه المنطقة منذ ما قبل الحرب والمقدرة بحوالي ٣٠٪ من أبنائها بسبب الركود الاقتصادي ، وعدم تمكن المواطنين من تأمين وسائل العيش الكريم . فأبناء هذه المنطقة ، مشدودون إليها ، أينما وجدوا ، وهم على استعداد للعودة إليها ، فور توفر الأجواء الإنمائية فيها .كذلك ، فليس من المُحبط ما تشير إليه الأرقام التي أفضت إليها الدراسات الأخيرة ، ومنها المسح العام الذي قامت به وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة سنة ٢٠٠٠ ، بان ٥٨,٥٪ من المزارعين اللبنانيين تتجاوز أعمارهم الـ ٤٥ سنة ، فيما ١٣٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٥ سنة . وهي أرقام تظهر بان عنصر الشباب يميل إلى غير الأنشطة الزراعية ، إذ إن انصراف هؤلاء الشباب عن العمل الزراعي ، يعود بمعظم أسبابه الى تخلّف البيئة الإجتماعية ، وتردّي الأوضاع الاقتصادية القائمة بصورة رئيسية في هذه المنطقة على القطاع الزراعي ، بما لا يستجيب لطموحات شباب هذه المنطقة ، وأنهم سيعودون إلى هذا العمل ، فور تحسنّ الظروف المعيشية والاقتصادية بنتيجة تنفيذ خطة إنمائية علمية مدروسة .

أما الدرجات العلمية التي بلغها المزارعون في لبنان وفقاً لأرقام الدراسة المذكورة ، لئن كانت هي أيضا غير مشجعة ، بحيث إن نسبة المزارعين الأميين هي في حدود ١٥,٦٪ ونسبة الذين بالكاد يقرأون ويكتبون ، هي في حدود ٢٠,٥٪ ، ونسبة الذين بلغوا المستوى الابتدائي هي في حدود ٢٥٪ ، فإنه بمجرد اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى

توسيع رقعة الري ، وتحسين الإنتاجية ، وتأمين القروض ، وتصنيع وتصريف الإنتاج ، وارتفاع المداخيل ، ستقبل أرتال من المستويات العلمية الأعلى إلى العمل الزراعي ، سيّما وأن معظم العاملين في الأنشطة الأخرى ، لا يحسدون على مداخيلهم ولا على ظروف عملهم الصعب .

ومن الطبيعي ، ومن أجل رفع المستوى العلمي للعاملين في الزراعة ، إنشاء مدارس زراعية إبتدائية وتكميلية (نظرية وعملية) ، في كافة أنحاء المنطقة ، كما انه من المحفِّز على الاهتمام بالزراعة والصناعات المتصلة بها ، تطعيم البرامج الرسمية وحتى المستوى الثانوي ، بمادة جديدة حول العلوم الزراعية ، تعطى بمعدل ساعتين أسبوعياً ، ولا بدّ بأن يكون للعمل التعاوني في مختلف وجوهه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مساهمته الكبيرة في اجتذاب أعداد كبيرة من الشباب الذين لديهم أنشطة في قطاعات أخرى إلى القطاع الزراعي ومتفرعاته الصناعية والتجارية على اختلافها ، لا بصورة كلية وحسب ، وإنما أيضاً بنسب جزئية ، للذين لديهم أنشطة في قطاعات أخرى ، مع الإشارة إلى أن ٨ , ٣٣٪ من المزارعين اللبنانيين الحاليين ، لديهم أنشطة غير زراعية (٧ , ٨٪ في قطاع البناء ، و ٣ , ١١٪ في القطاع التجاري ، و ٦٪ في الإدارة العامة الخ . . .) .

يبقى أن نشير إلى أن الأرقام القليلة المتوافرة حول عدد الأيدي العاملة في الزراعة في قضائي بعلبك ـ الهرمل (نتائج الإحصاء الزراعي الرسمي لسنة ١٩٩٩) ، تؤكد بصورة واضحة أن المزارعين في هذين القضائين يستخدمون الأيدي العاملة العائلية ، التي تشكل ٥ , ١٦٪ من الأيدي العاملة العائلية في لبنان (٣٠٩٦٥ من أصل ١٨٧٤٤٤) فيما لا تتجاوز الأيدي العاملة المأجورة الدائمة نسبة ١٠٪ من نظيرتها في لبنان (٢٠٢٣ في بعلبك و ٢٦١ في الهرمل) .

## المحور الرابع: استثمار الموارد المتوفرة والممكنة

أيها السادة ،

هذا هو الواقع الانمائي في قضائي بعلبك الهرمل .

إنه واقع صعب تسببت به عوامل كثيرة من الإهمال المتراكم وغياب الخطط العملية ، إلى النمّو المتعثر ، والبطالة المتفاقمة ، وما تسببت به من هجرات داخلية وخارجية ، فجعلت من هذه المنطقة نموذجاً فاضحاً للفقر والعوز والحرمان ، هذا النموذج الذي بقي سائداً منذ الاستقلال ، باستثناء فترات متقطعة ، من الملفت أنها تزامنت مع غياب الدولة ، وانصراف المواطنين إلى بناء اقتصادهم على طريقتهم ، أياً كانت الإنتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة .

حَسْبُ هذه الندوة أنها تنهض للقيام بأحد الأدوار المنوطة طبيعياً بالدولة ، ساعية إلى إضاءة الطريق المؤدية إلى تنمية هذه المنطقة ، وسط عتمة الحرمان المحيط بها .

ولكن ما هي المساهمة التي دعينا إليها في هذا السبيل؟

أيها السادة ،

من موقعنا العلمي ، نحن لا نعترف بتنمية هذه المنطقة أو غيرها من المناطق بصورة مستقلة عن الكل اللبناني .

إن أية خطة إنمائية ترمي إلى استخدام الطاقات والموارد المتوافرة في هذه المنطقة ، تبقى عقيمة ، أو على الأقل عاجزة ، إذا لم تكن جزءاً من خطة إنمائية متكاملة . ذلك أن هذه المنطقة هي من مناطق هذا الوطن تتفاعل فيها سلباً ، وايجاباً ، وتخضع مثلها إلى قدر واحد ، من الخطأ ، كما حصل ، حتى الآن ، فصل واحدة منها عن الأخرى ، لأن أي تخلّف يصيب الواحدة ، ينعكس حتماً على المناطق الباقية . وهو أمر ، لا نقاش فيه ، بعد أن أصبحت العولمة ، المتسارعة الخطوات ، القاعدة الأساس ، لتنمية القرية الكونية ، فتهافتت الدول المتقدمة والنامية ، والكبيرة والصغيرة ، إلى الانضمام اليها .

قبل الكلام عن موارد هذه المنطقة وطاقاتها ، تمهيداً لتفجيرها برداً وسلاماً وازدهاراً ، نحن ننتظر من يجيبنا على السؤال التالي :

**ما هو موقع الزراعة والريف في ذهن المسؤول اللبناني، وبالتالي في الاستراتيجية الاقتصادية العامة للبلاد؟**

فاذا كانت هنالك رغبة في إحلال هذا القطاع في المكان الذي يتناسب مع موارده الطبيعية والبشرية والمالية ، يصبح بامكاننا أن نحدد الخطة الآيلة إلى إنماء منطقة بعلبك ـ الهرمل في الإطار الوطني العام .

ولنبدأ ، أولاً ، بمسح دقيق للأراضي الزراعية في هذه المنطقة ، المروية منها والبعلية ، فلا نكتفي بتحديد مساحاتها ، بل نذهب أبعد من ذلك ، إلى تحديد تركيبة للتربة البيولوجية وتصنيفها على أساس مدى صلاحيتها لمختلف الزراعات ، في ضوء الظروف المناخية ، وحجم المصادر المائية المختلفة بتجهيزاتها ، ووسائل جرّها ، وتوزيعها ، وطرق استخدامها ، وكل ذلك بهدف تحديد وتوزيع الزراعات التي يقتضي إدخالها ، على أنها من الزراعات التي تتمتع بالمزايا التفاضلية ، التي تتيح اعتمادها لإقامة التكامل مع الدول العربية ، وتستجيب لشروط المنافسة ، سواء في الأسواق الداخلية ، أو في الأسواق العربية والأجنبية .

وبعد ذلك ، لننتقل إلى تحديد حجم ونوع طلب الأسواق الخارجية المتاحة ، إضافة إلى تحديد طاقة الأسواق الداخلية الاستهلاكية على استيعاب السلع الزراعية في ضوء الاستحقاقات الاقليمية والدولية من جهة ، وارتفاع الطلب الداخلي على هذه السلع في تنمية النمو الديموغرافي وتطور أذواق المستهلكين ، من جهة ثانية ، من دون أن نهمل الصناعات الغذائية من أصل زراعي ، لاستيعاب فوائض إنتاجنا من جهة ، ولتلبية حاجة هذه الصناعات من السلع الزراعية ، من جهة ثانية مع الإشارة إلى أننا نصدِّر من السلع الزراعية ، طازجة أو مصنعة ، سنوياً ، بما قيمته ١٠٨ ملايين دولار ، ونستورد منها بما قيمته ١١٩٠ مليون دولار (إحصاءات ١٩٩٤) .

وبعد ذلك ، ومن خلال ما تبيّنه الدراسات حول حجم الطلب على منتوجاتنا الزراعية ، في جوانبه الخارجية والداخلية والتصنيعية ، نستطيع توجيه الانتاج الزراعي نحو السلع المطلوبة ، والتي تتمتع بها منطقة بعلبك ـ الهرمل بمزايا تفاضلية على المستويات الطبيعية والبشرية والمالية ، بما يكفل تصريفها في أسواق الغد المفتوحة من دون عوائق كبيرة .

إلاّ أن مثل هذه الخطة تستوجب القيام بالخطوات التالية :

(١) المباشرة بتحديد أنواع التربة ومدى صلاحيتها لمختلف الزراعات كما هو مبين أعلاه .

(٢) إجراء الأبحاث الزراعية حول الزراعات التي يجب اتباعها أو إدخالها ، إضافة إلى تجارب حقلية يشرف عليها مرشدون زراعيون أكفاء ، يرفدون المزارعين بالمعلومات الفنية والتكنولوجية اللازمة .

(٣) إنشاء مدارس زراعية في مختلف أنحاء المنطقة ، أو إضافة مادة حول العلوم الزراعية النظرية والتطبيقية ، في المدارس الابتدائية والتكميلية والثانوية بمعدل ساعتين أسبوعياً .

(٤) تعزيز التعاونيات الزراعية باعتبارها الجسر الذي لا بد منه لربط القمة بالقاعدة ، أي الإدارات الحكومية بجمهور المزارعين ، وهو الشرط الأساسي لأي عمل إنمائي منتج يتناول تمويل الإنتاج والحفظ والتصنيع والتسويق بما يعود لمصلحة المزارعين . ويبدأ ذلك بالقيام بحملة توعية تتناول المنضوين في التعاونيات ، وبخاصة رؤساء مجالس إداراتها ، ولجان مراقبة أعمالها ، فضلا عن إعادة إحياء وتزخيم الإدارة الرسمية المسؤولة عنها ، وتأهيل التعاونيات للاستفادة من شركة «كفالات» أو إحياء الدور الذي كان قد بدأ القيام به «**الاتحاد العام للتسليف التعاوني**» ، من أجل تأمين القروض اللازمة لأعضاء التعاونيات في مرحلة أولى ، وجمع المدخرات الريفية لتستخدم لمدّ المجتمع الريفي بالقروض اللازمة في مرحلة ثانية .

(٥) ـ تصحيح أوضاع الملكية الزراعية بإزالة المشاعات ، وإجراء الضم والفرز ، بما يسهّل استخدامها لضمان القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المطلوبة للإنتاج الزراعي وحفظه وتصنيعه ، بمساهمة التعاونيات الزراعية ، والمزارعين والمصدّرين والجهات الحكومية .

(٦) ـ وضع قانون مزارعة ينظم علاقات مالكي الأرض بمستثمريها ، ويفرض اتباع الدورات الزراعية المناسبة لكل تربة حفاظا على خصوبتها ، وتحسين إنتاجها كمّاً ونوعاً ، وتخفيض تكلفتها .

(٧) ـ إنشاء المؤسسة الوطنية للتسويق الزراعي ، ويكون من وظائفها توزيع الزراعات واستلام المحاصيل ، وتوضيبها ، وحفظها ، وتصنيعها وتسويقها ، في الداخل وفي الخارج ، من خلال شبكة توزيع داخلية ، وخارجية ، لا تقتصر على المراجع الرسمية في الدول المستوردة وإنما تشمل التعاونيات والأسواق والمؤسسات التجارية ، وبالإستناد إلى آخر ما وصلت إليه مقتضيات وأصول التسويق الحديثة .

ولا بد من التأكيد ختاماً ، بأن تجميع موارد منطقة بعلبك ـ الهرمل ، وتفجير إمكاناتها ، على النحو الذي بسطناه أعلاه ، لن يحصل بين ليلة وضحاها ، فهو قد يستغرق سنتين إلى خمس سنوات ، ولا بدّ بانتظار ذلك ، وبمواكبة الإعداد له ، من المبادرة إلى إتخاذ التدابير العاجلة التي من شأنها إخراج المواطنين من حال الاختناق الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي الذي وصلوا إليه ، دفعاً لأي سلوك نافر ومخالف للقوانين يسعى المسؤولون والواعون والمخلصون إلى تفاديه .

## إحصاءات حول القطاع الزراعي في قطاعَيّ بعلبك ـ الهرمل

**أولاً: توزيع الأرض القابلة للزراعة في بعلبك الهرمل:**

| | عدد المزارعين | المساحة بالدونم | المساحة المروية بالدونم | المساحة الزراعية |
|---|---|---|---|---|
| بعلبك | ١٨٨٤٦ | ٥٥٧,٥٣٥ | ٢٣٦,٠٥٤ | ١٥١٠٣ |
| الهرمل | ٢٩٧٩ | ٨١,٢٢٧ | ٣٢,٠٨٥ | ٦٤٠٦ |
| مجموع بعلبك ـ الهرمل | ٢١,٨٢٢ | ٦٣٨,٧٦٢ | ٢٦٨,١٣٩ | ٢١,٥٠٩ |
| البقاع | ٣٥١٤٦ | ١,٠٢٩,٤٨١ | ٥٣٦٦١٦ | ٢٢١٣٤ |
| لبنان | ١٩٤,٨٢٩ | ٢,٤٧٩,٣٩٦ | ١,٠٤٠,٠٨٧ | ٤٩,٩٤٨ |

**ثانياً: توزيع الزراعات الأساسية على الأراضي:**

| | حبوب | أشجار مثمرة | زيتون | زراعات صناعية | خضار |
|---|---|---|---|---|---|
| بعلبك | ١٧٢,٧٩١ | ١٣٧,٧٦٧ | ٨٩٩٦ | ٥٥,٦٤٩ | ١٢٣,٨٧٩ |
| الهرمل | ٣٥٠٠١ | ٦٣٤٠ | ٤٣٨٥ | ١٥٥٩ | ٢٧٩٩٠ |
| مجموع بعلبك ـ الهرمل | ٢٠٧,٧٩٢ | ١٤٤,١٠٧ | ١٣,٣٨١ | ٥٧,٢٠٨ | ١٥١,٨٦٩ |
| البقاع | ٢٩٧,٧٣٧ | ٢١٧,٥٦٩ | ٣١,٤٤٢ | ١٥٣,٢٣١ | ٢٥٩,٧٤٣ |
| لبنان | ٥١٨,٤٢٠ | ٥٩٥,١٤٧ | ٥٢٤,٢١٢ | ٢٤٧,٢٦٥ | ٤٥٢,٣٢٠ |

**ثالثاً: تربية النحل:**

| | عدد المربّين | عدد القفران |
|---|---|---|
| بعلبك | ٦٠٢ | ١١٣٠٠ |
| الهرمل | ٥١٧ | ٦٨٢٦ |
| مجموع بعلبك-الهرمل | ١,١١٩ | ١٨,١٢٦ |
| البقاع | ١٣١٨ | ٢٤٦٤٢ |
| لبنان | ٧٠٢٩ | ١٣١,٩٣٧ |

**رابعاً: تربية المواشي:**

| | عدد الحيازات | عدد الطيور في التربية التقليدية | عدد الطيور الممكن في تربية البيّاضات | عدد الطيور الممكن في تربية فروج اللحم |
|---|---|---|---|---|
| بعلبك | ١٩٣٥ | ٥٠١٤٩ | ١,٨٧٠,٦٦٤ | ١,٠٢٧,٧٠٢ |
| الهرمل | ٤٠٩ | ٤٥١٥ | ١٦٦٤٠ | ١٣,٠٣٠ |
| مجموع بعلبك-الهرمل | ٢٣٤٤ | ٥٤,٦٦٤ | ١,٨٨٧,٣٠٤ | ١,٠٤٠,٧٣٢ |
| البقاع | ٣,٤٤٥ | ١٣٥,٧٥١ | ٣,٨٨٨,٦٨٠ | ٢,٦١٤,٠٠٢ |
| لبنان | ٢٦,٦٣٠ | ١,٢٧٦,٦٤٥ | ٤,٥٤٨,٣٧٩ | ٩,٧٧٠,٨٥٠ |

**خامساً: تربية المواشي الأخرى:**

| | عدد الحيازات | عدد الأبقار | عدد قطعان الأغنام | عدد قطعان الماعز |
|---|---|---|---|---|
| بعلبك | ٣٥٦٣ | ٧٩٦١ | ١٧٨,٥٣٨ | ١٠٨,٤٧١ |
| الهرمل | ٩١٢ | ١٣١٥ | ١٥٩١١ | ١٥٠٠٠ |
| مجموع بعلبك ـ الهرمل | ٤٤٧٥ | ٩٢٧٦ | ١٩٤,٤٤٩ | ١٢٣,٤٧١ |
| البقاع | ٦٤٢٩ | ٢١٤٤٢ | ٢٧٨,٨٠٣ | ٢٠٦,٢٥٠ |
| لبنان | ٢٢,٥٨٩ | ٧٥,٨٧٤ | ٣٧٨,٠٠ | ٤٣٥,٩٦٥ |

**سادساً: توزيع الحيازات الزراعية نسبة لمساحاتها (في لبنان)**

| المساحة | عدد الحيازات |
|---|---|
| من دونم إلى ١٠ دونمات | ١٣٥٨٠٩ |
| من ١٠ إلى ٦٠ دونماً | ٤٦٩٧٠ |
| من ٦٠ إلى ١٥٠ دونماً | ٤٥٦١ |
| ١٥٠ دونماً وما فوق | ١٧٠١ |
| **المجموع** | **١٩٤٨٢٩** |

**سابعاً: توزيع المستثمرين على الفئات العمرية (في لبنان)**

| | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أقلّ من ٢٥ سنة | ٣١٣٥ | ٪١,٦ |
| ٣٤ـ٢٥ | ٢٢٦٨٩ | ٪١١,٦ |
| ٤٤ـ٣٥ | ٤١٢٥٤ | ٪٢١,٢ |
| ٥٤ـ٤٥ | ٤٢٢٩٠ | ٪٢١,٧ |
| ٦٤ـ٥٥ | ٤١٠١٥ | ٪٢١,١ |
| فوق ٦٥ سنة | ٤٣٨٨١ | ٪٢٢,٥ |
| شركات وأوقاف | ٥٦٥ | ٪٠,٣ |
| **المجموع** | **١٩٤,٨٢٩** | **٪١٠٠** |

**ثامناً: توزيع المستثمرين بحسب المستوى التعليمي (في لبنان)**

| درجة التعليم | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أميون | ٣٠٣٩١ | ٪١٥,٦ |
| يجيدون القراءة والكتابة | ٣٩٨٤٩ | ٪٢٠,٥ |
| مستوى إبتدائي | ٤٨٥٨٦ | ٪٢٤,٩ |
| مستوى تكميلي | ٣٥٧٩ | ٪١٨,٥ |
| مستوى ثانوي | ٢٢٣٤٧ | ٪١١,٥ |
| مستوى جامعي | ١٧١١٢ | ٪٨,٨ |
| شركات وأوقاف | ٥٦٥ | ٪٠,٣ |
| **المجموع** | **١٩٤,٨٢٩** | **٪١٠٠** |

**تاسعاً: المستثمرون الزراعيون الذين لديهم نشاطات في قطاعات اخرى:**

| نوع النشاطات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ليس لديهم أي نشاطات أخرى | ٦٥٩٣٩ | ٪٣٣,٨ |
| في قطاع الصيد | ٤٩٩ | ٪٠,٣ |
| في القطاع الصناعي | ٥٠٠٠ | ٪٢,٦ |
| في قطاع البناء والأشغال العامة | ١٦٨٨٧ | ٪٨,٧ |
| في القطاع التجاري | ٢١٩٨٦ | ٪١١,٣ |
| في المصارف والتأمين | ١٣٣١ | ٪٠,٧ |
| في التعليم | ٧٦٩٧ | ٪٤ |
| في الصحة | ١٩٣٥ | ٪١ |
| في القطاعات الأخرى المختلفة | ٧٣,٥٥٥ | ٪٣٧,٨ |

**عاشراً: توزيع الحيازات وفق وضعها القانوني:**

| | بالدونم | النسبة |
|---|---|---|
| الإستثمار المباشر | ١,٥٣٨,٣٠٥ | ٪٦٢ |
| بالإيجار | ٤٤٦,٣٩٨ | ٪١٨ |
| بالحصة | ٩٠,٦٤٠ | ٪٣,٧ |
| مؤقت | ٣٢٦,٨٢٩ | ٪١٣,٢ |
| بوضع اليد | ٧٧,٢٢٣ | ٪٣,١ |

حادي عشر: المساحة المروية نسبة لمصادر المياه، وطرق الري (في لبنان):

| المصدر | المساحة بالدونم | طريقة الري التقليدي | | طريقة الري بالرش | | طريقة الري بالتنقيط | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد قطع الأراضي | المساحة بالدونم | عدد قطع الأراضي | المساحة بالدونم | عدد قطع الأراضي | المساحة بالدونم |
| مياه سطحية | ٤٩٩٣٩٠ | ١١٥٠٨٠ | ٤٣٠٩٣٠ | ٣٤٥٩ | ٤٤٧٣ | ٤٣٧٤ | ٢٣٦٨٦ |
| مياه جوفية(آبار) | ٥٤٠٦٩٦ | ٢٨٢٤٨ | ٢٣٠٣٤٩ | ٦٦٤١ | ٢٤٥٦٥٣ | ٥٥٧٢ | ٦٤٦٩٤ |
| **المجموع** | **١٠٤٠٠٨٧** | **١٤٣٢٨** | **٦٦١,٢٧٩** | **١٠١٠٠** | **٢٩٠٤٢٦** | **٩٩٤٦** | **٨٨٣٨١** |

ثاني عشر: استخدام الآلات الزراعية (في لبنان):

| نوع الآلة | محرك كهربائي | محرك بواسطة المحروقات | مضخات رش | تراكتور وسط آلى كبير | تراكتور وسط آلى كبير | حصّادة | حلاّبة اوتوماتيكية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الحيازات | ١٢٤٧٤ | ٢٨٥٣٤ | ١٠٧٨٨٧ | ١٢٦٣٩٢ | ٢٣٣٩٦ | ٢٥١٣٥ | ١٠٣٩ |

ثالث عشر: نسبة المزارعين الذين يلجأون إلى القروض الزراعية (في لبنان):

| قروض موسمية | | قروض استثمارية زراعية | |
|---|---|---|---|
| عدد المزارعين | النسبة | عدد المزارعين | النسبة |
| ٢٣٢٤٥ | ٪١١,٩ | ١٨٣٣ | ٪٠,٩ |

# Inventaires des Superficies Irriguées au Liban (ha)

| Caza | Nom du périmètre | Superficie totale agricole | Superficie irriguée (eau de surface) | Superficie irriguée (eau souterraine) | Date de l'étude | Travaux à effectuer | Source |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Hermel | Hermel | - | 1700 | 325 | 07/94 BTD | - | > 20 forages<br>- Groupe Ras el Mal et Raissi<br>- 7 Stations de prmpage<br>- Groupe sourcier Jbab el Home et Vallée Oronte |
| Hermel | Jroud el Hermel - Al Massateb | - | 73 | - | 1/94 | 73 | - Ain el Wardé<br>- Ain el Kherbé<br>- Ain el Naasa el Tawilé<br>- Ain el Jezzine<br>- Ain el Jaouz Ouadi Samhat<br>- Ain el Tabour & réservoir de Kaikal |
| Hermel | Hermel | 830 | 690 | - | 1/94 Cadres | 240 | - Nabaa Ras el Mal<br>- Ain Bdita<br>- Ain el Jameh<br>- Nabaa el Raisst<br>- Ain elhda Achryé<br>- Ain el Houwé |
| Hermel | Marjhine | - | 200 | - | Amassian 71 | | |

# Inventaires des Superficies Irriguées au Liban (ha)

| Caza | Nom du périmétre | Superficie totale agricole | Superficie irriguée (eau de surface) | Superficie irriguée (eau souterraine) | Date de l'étude | Travaux à effectuer | Source |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Baalbeek | Laboué-Qaa-Nabi Osmane-El Ain-Ouadi Harbata- Zabboud-El Daoura-Jabboulé- Tall Soughra-El Bejjajé | 3675 | 1527 | 1527 | 1/94 Cadres | 1430 | - Laboué<br>- Souaika<br>- Rouaissé<br>- Matrafé |
| Baalbeek | Ras Baalbeek | - | 200 | - | Amassian 71 | | |
| Baalbeek | Jdeideh. Fakeha. Mrah Bekdache. Mrah El Ain | - | 600 | - | Amassian 71 | | |
| Baalbeek | Meqraq. Niqra | - | 650 | - | Amassian 71 | | |
| Baalbeek | Ain Akla. Rasm El Hadeth | - | 700 | - | Amassian 71 | | |
| Baalbeek | Amata | - | 150 | - | Amassian 71 | | |
| Baalbeek | Ouyoun Orgoch. Kamar Kabou. Nabha | - | 225 | - | Amassian 71 | | |

# Inventaires des Superficies Irriguées au Liban (ha)

| Caza | Nom du périmétre | Superficie totale agricole | Superficie irriguée (eau de surface) | Superficie irriguée (eau souterraine) | Date de l'étude | Travaux à effectuer | Source |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Baalbeek | Qaa | - | 10 | 2340 | 07/94 BTD | - | 330 forages. 16 stations de pompage |
| Baalbeek | Laboué - Fakha | - | 1910 | 260 | 07/94 BTD | - | - Ras Baalbeek<br>- El Fakha<br>- El Ain<br>- Groupe Sourcier de Laboué<br>- Sources locales |
| Baalbeek | Baalbeek - Younine | - | 1375 | 1900 | 07/94 BTD | - | - Ain Ahla<br>- Nabaa el Chaghour<br>- Nabaa Maqné<br>- Addous<br>- Ras el Ain<br>- Sources locales<br>- > 120 forages |
| Baalbeek | Deir el Ahmar | - | 1520 | 405 | 07/94 BTD | | > 100 forages<br>- Source de Nabha<br>Ouyoun Orghrch |
| Baalbeek | Bednayel | - | 500 | 200 | 95 | | Ormte |
| Baalbeek | Saraaine - Yahfoufa | - | 1060 | - | 95 | - | Puits privés<br>Nahr Yahfoufa |
| Baalbeek | Ouyoun Orgoch. Kamar Kabou. Nabha | - | 225 | - | Amassian 71 | | - Nabaa el Chaghour<br>- Nabaa el Fawara<br>- Nabaa el Zayzafoun<br>_ Ain el Teffaha<br>_ Ouyoun em Melhem<br>_ OuyOun el Ftiré<br>_ Ain el Mourra |

## بيان بالمساحات المروية في لبنان (هكتار)

| قضاء | اسم المنطقة | المساحة المروية (مياه جوفية) | المساحة المروية (مياه سطحية) | المساحة الزراعية الاجمالية | تاريخ الدراسة | أشغال ينبغي إنجازها | المصدر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهرمل | الهرمل | 325 | 1700 | - | 07/94 BTD | – | أكثر من ٢٠ حفرية<br>ـ مجموع رأس المال والريسه<br>ـ ٧ محطات ضخ<br>ـ مجموع ينابيع جباب الحمر ووادي العاصي |
| جرود الهرمل المصاطب | جرود الهرمل المصاطب | - | 73 | - | 1/94 | 73 | ـ عين الورده<br>ـ عين الخربه<br>ـ عين الناعسة الطويلة<br>ـ عين جرين<br>ـ عين الجوز وادي سمحات<br>ـ عين الطابور وخزان كيال |
| الهرمل | الهرمل | - | 690 | 830 | 1/94 Cadres | 240 | ـ بنع رأس المال<br>ـ عين بديتا<br>ـ عين الجامع<br>ـ نبع الريسه<br>ـ عين الإحدى عشرية<br>ـ عين الهوه |
| الهرمل | مرجحين | - | 200 | - | أماسيان 71 | | |

## بيان بالمساحات المروية في لبنان (هكتار)

| قضاء | اسم المنطقة | المساحة المروية (مياه جوفية) | المساحة المروية (مياه سطحية) | المساحة الزراعية الاجمالية | تاريخ الدراسة | أشغال ينبغي إنجازها | المصدر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بعلبك | اللبوة ـ القاع ـ النبي عثمان ـ العين ـ وادي حربتا ـ زبود الدورة ـ جبولا ـ تل صغرة ـ البجة | 1527 | 1527 | 3675 | 1/94 Cadres | 1430 | ـ لبوة ـ سويقة ـ رويسة ـ مطرفة |
| بعلبك | رأس بعلبك | - | 200 | - | Amassian 71 | | |
| بعلبك | جديده ـ الفاكهة ـ مراح بعلبك ـ مراح العين | - | 600 | - | Amassian 71 | | |
| بعلبك | مقراق ـ نقرا | - | 650 | - | Amassian 71 | | |
| بعلبك | عين عقله ـ رسم الحدث | - | 700 | - | Amassian 71 | | |
| بعلبك | عماتا | - | 150 | - | Amassian 71 | | |
| بعلبك | عيون ارغش ـ قمر قابو ـ نبحا | - | 225 | - | Amassian 71 | | |

## بيان بالمساحات المروية في لبنان (هكتار)

| قضاء | اسم المنطقة | المساحة المروية (مياه جوفية) | المساحة المروية (مياه سطحية) | المساحة الزراعية الاجمالية | تاريخ الدراسة | أشغال ينبغي إنجازها | المصدر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بعلبك | القاع | 2340 | 10 | - | 07/94 BTD | - | ٣٣٠ حفرية ـ ١٦ محطة ضخ |
| بعلبك | اللبوة ـ الفاكهة | 260 | 1910 | - | 07/94 BTD | - | رأس بعلبك ـ الفاكهة ـ العين مجموع ينابيع اللبوة ينابيع محلية |
| بعلبك | بعلبك ـ يونين | 1900 | 1375 | - | 07/94 BTD | | عين اهلا ـ نبع الشاغور ـ نبع مقنة ـ عدوس ـ رأس العين ـ ينابيع محلية ـ أكثر من ١٢٠ حفرية |
| بعلبك | دير الأحمر | 405 | 1520 | - | 07/94 BTD | | أكثر من ١٠٠ حفرية نبع نبحا ـ عيون ارغش |
| بعلبك | بدنايل | 200 | | 500 | 95 | | العاصي |
| بعلبك | سرعين ـ يحفوفا | 1060 | | - | 95 | | آبار خاصة ـ ضهر يحفوفا |
| بعلبك | عيون ارغش ـ قمر قابو ـ نبحا | 200 | | 2450 | 1/94 Cadres | 2040 | نبع الشاغور ـ نبع الفوارة ـ نبع زيزفون ـ نبع التفاحة ـ عيون أم ملحم ـ عيون الفيترة ـ عين المرة |

# التمويل الاستثماري الزراعي، الفرص والمعوقات

**يوسف الخليل***

تتكون الدورة الزراعية من مفاصل مختلفة ، تتفاعل فيما بينها وتتطور مع النمو الاقتصادي للوطن . وتتفاعل آليات التمويل والإقراض الزراعي فيما بينها ، وتتعاظم مع نمو القطاع وتحسُّن شروط التسويق فيه وزيادة الربح مع تخفيض نسبة المخاطر .

وتهتم الدول بشكل عام بالتسليف الزراعي لتأثيره الإيجابي على النمو الريفي والوطني ، ولصعوبة توافره في الاسواق العادية ، خاصة لصغار المزارعين . وللتسليف الزراعي خصائص تميزه عن غيره من التسليفات ، كنسبة وانواع المخاطر المتعلقة به والخارجة عن سيطرة المستثمر . وتزداد مشاكل التسليف بالنسبة لصغار الفلاحين ، خاصة في البلدان الفقيرة ، حيث لا تتوافر تسهيلات تأمين زراعية ، وحيث الحاجات الحياتية غالباً ما ترغم المستلف على تحويل جزء من قرضه لأمور استهلاكية .

يعتبر التسويق الزراعي من أهم عمليات الحلقة الزراعية ، إذ يتعلق بآلية بيع وتوزيع وإيصال المواد الزراعية ، من باب المنتج إلى طاولة المتسهلك . هذه الآلية تمر بمفاصل عديدة ، في أسواق الحسبة والوسطاء وشبكات التوزيع الداخلي والخارجي والتوضيب والتخزين ، حتى محلات الجملة والمفرق ، مروراً بالتصنيع الغذائي وشبكات المواصلات والطرق الريفية . ولتحسين مواقع الزراعة في كل من هذه

* أستاذ جامعي ، مدير العمليات المالية في مصرف لبنان .

المفاصل ، يتعين على السياسة الإنمائية الزراعية تفعيل آليات التسويق للوصول إلى تخفيض الكلفة النهائية للمنتوج الزراعي وتحسين نوعيته ، وبالتالي زيادة قدرته التنافسية في الداخل والخارج .

من هنا ، يجب ربط عملية التسويق الزراعي بصلب السياسة الزراعية الحكومية ، التي يكثر النقاش حولها في لبنان بين الحين والآخر وعند التطرق إلى موضوع الإنماء المتوازن ، أو مكافحة الفقر ، أو إيجاد مزروعات بديلة لزراعة المخدِّرات . ويمكن لسياسة زراعية ناجحة إن تحقق ايجابيات على أصعدة مختلفة :

أ ـ الأهداف الكلاسيكية ، كتحقيق مستوى أعلى من الأمن الغذائي ، أي رفع كمية السلع الغذائية المنتجة محلياً نسبة لما يستهلكه الشعب من الغذاء . ولبنان ما زال يستورد نحو ٨٥٪ من السلع الغذائية الأساسية التي يستهلكها محلياً .

ب ـ الأهداف المتعلقة بتحسين الميزان التجاري ، إن ذلك يتطلب زيادة القدرة على التصدير ، ورفع شأن الصادرات وتخفيض الواردات . فلبنان ما زال يستورد بمقدار ٨ إلى ١٠ أضعاف ما يصدِّر من السلع الزراعية .

ج ـ أما الأهداف الأكثر حداثة ، فتتعلق بتقليص التفاوت بين الريف والمدينة . وهذا أمر كثيراً ما عانت منه بلدان العالم الثالث . ففي لبنان مثلاً ، كان يقطن المدن في أوائل الخمسينات ٢٠٪ فقط من السكان ، وعشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ بات هناك ٦٠٪ من السكان يعيشون في المدن ، خاصة في العاصمة وضواحيها ، التي لم تستوعب هذا العدد الهائل ، فراحت تتمدد عشوائيا . ولا يمكن الحد من الهجرة الداخلية دون تأمين المستلزمات الأساسية للتنمية الزراعية ، وتحسين المستوى المعيشي في الريف ورفع مداخيل سكانه .

د ـ الأهداف المرتبطة بمكافحة الزراعات الممنوعة . من الملاحظ أن الحكومة اللبنانية حين تعاملت مع مكافحة هذه الزراعات ، اتجهت إلى الشق البوليسي دون الاهتمام بتأمين البدائل المقبولة ، اقتصادياً وإجتماعياً ، للمزارع اللبناني .

هـ ـ الأهداف المتعلقة بالتنوع القطاعي . فمن ناحية استراتيجية ، وفي ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة ، من الخطأ التركيز على قطاع اقتصادي واحد دون غيره من القطاعات الاقتصادية الرئيسية . (وينطبق مبدأ توزيع المخاطر على إدارة مشروع خاص كما على الوضع الاقتصادي الوطني عموما وعلى السياسة الإنمائية للوطن) .

أما التفعيل الزراعي ، فيجب مقاربته بقراءة وثيقة للمعطيات الداخلية والخارجية لإيجاد نقاط التمايز الفضلى للبنان ، والتركيز عليها من أجل زيادة الإنتاجية والربحية ، وبالتالي قدرة القطاع الزراعي على النهوض . خاصة أن لبنان يتمتع بعدة ميزات ومقوِّمات طبيعية وبشرية تعد بأداء زراعي أفضل ، منها :

**أ ـ التنوع المناخي والجغرافي:**

ـ يتمتع لبنان بمقومات مناخية وجغرافية متنوعة ، كسهوله الساحلية والداخلية ، بما فيها سهول عكار والبقاع والهرمل ، وجباله وغيرها . . . . الأمر الذي يتيح للبنان إنتاج سلع زراعية متنوعة ، بدءاً من السلع التقليدية التي يشتهر بها ، وصولاً إلى السلع الإستوائية .

**ب ـ وفرة المصادر المائية:**

ـ على الرغم من تميز لبنان بثروته المائية ، قياساً ببعض البلدان العربية المجاورة ، فان هذه الميزة تظل نسبية قياساً بأوروبا وتركيا . وطبيعة تدفُّق المياه في لبنان (الأمطار والثلوج) تجعله بلداً مثالياً لجمع المياه . فالأمطار تأتي غزيرة وفي موسم محدد ، وهذا يوفر القدرة على جمع المياه بطرق غير مكلفة . ولكن مع ذلك لا يستفيد لبنان إلا من نحو ثلث المياه السطحية ، في الوقت الذي تذهب ٥ مليارات م ٣ هدراً .

**ج ـ القدرة على الوصول إلى المعلومات السوقية التقنية:**

ـ هناك أربع جامعات في لبنان تعنى بالعلوم الزراعية ، إضافة إلى مراكز الدراسات الزراعية التابعة للدولة اللبنانية ، وإلى بعض مؤسسات القطاع الخاص . وتخرِّج هذه

المؤسسات مئات من الباحثين والمهندسين الزراعيين الملمِّين بالمعلومات والتقنيات الزراعية الحديثة . وهذا مصدر عملي وتقني غني متوافر أمام مشاريع التنمية الزراعية في لبنان وتحديثها .

**د ـ الإنفتاح التجاري على أسواق واعدة:**

ـ تخصصت الزراعة في لبنان تاريخيا بالتصدير إلى العالم العربي . وما يميز العالم العربي كسوق استهلاكية للسلع الزراعية ، هو المعدل المرتفع للنمو السكّاني ، عدا عن كون بعض أقطاره ، كأقطار الخليج ، تتوافر فيها الأموال ولديها قدرة شرائية كبيرة . فالشعب العربي يعتبر من أسرع الدول في العالم من حيث نموّه العددي ، وأول سلعة يمكن الحديث عنها لشعب ينمو ويتكاثر هي الغذاء ، خاصة وأن مجتمع منطقة الخليج العربي غير قادر على التخصص بالإنتاج الزراعي عامة ، مما سيزيد من استيراده للمواد الغذائية مستقبلاً . وهذا أمر يمكن للبنان أن يستفيد منه .

**هـ ـ خبرة المزارع اللبناني ومرونته وقدرته على العمل في إطار غير مدعوم:**

ـ ولهذه الميزة جوانب إيجابية وسلبية في الوقت نفسه . فالجانب الإيجابي منها هو مرونة المزارع اللبناني وخبرته . أما الجانب السلبي ، فالمزارع في لبنان هو من المزارعين القلائل في العالم الذين يعملون في إطار غير مدعوم من قبل دولتهم . وعلى الرغم من هذه الشروط الصعبة استطاع المزارع اللبناني الصمود والتكيف . وإذا تحدثنا عن ظروف جديدة ستعمل بها القطاعات الزراعية على الصعيد الدولي ، وبخاصة بعد الشروع بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، التي يفترض بموجبها أن يلغى الكثير من أوجه الدعم عن الزراعة ، وستفتح الحدود أمام التجارة الحرة ، فان لبنان سيكون الأخير على تلقّي هذه الإجراءات مقارنة بالبلدان التي اعتاد مزارعوها على دعم الدولة لهم .

ومقابل هذه الإمكانات التي تتوافر للقطاع الزراعي في لبنان ، يعاني هذا القطاع من مشاكل عدة :

أ ـ يعاني لبنان من **كلفة إنتاج** عالية ، مقارنة بالبلدان المحيطة ، وذلك على مستويات مختلفة ، بدءاً من كلفة الأرض الزراعية ، والمدخلات والتسليف واليد العاملة ، إلى خدمات التبريد والتخزين ، والخدمات التسويقية الأخرى . وذلك لأسباب عديدة تتعلق بتركيبة السوق اللبنانية ، والاحتكارات ، والشوائب السوقية العديدة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني . وتظهر مشكلة كلفة الإنتاج من خلال صعوبة منافسة السلع المحلية للسلع المستوردة ، والتي غالباً ما تكون مدعومة في بلدان المنشأ المحيطة وغير المحيطة بلبنان . ويأتي هذا الدعم تحت أشكال مختلفة كدعم المدخلات ، أو التسليف أو الإنتاج أو التعويض المادي المباشر لدخل المزارع ، كما هي الحال أكثر وأكثر في البلدان المنتسبة إلى منظمة التجارة العالمية .

ب ـ وتبقى **مشكلة التمويل** وهي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الزراعة في لبنان . ففي الوقت الذي يساهم قطاع الزراعة وتربية المواشي بـ ١٢٪ من الناتج المحلي اللبناني ، لا تتجاوز حصّة هذا القطاع من التسليف نسبة ٥ , ١٪ من التسليف الموجّه إلى الداخل ، يستفيد منها قلة ، بسبب التمركز الحاد لهيكلية التسليف في لبنان . إذ يستفيد أقل من ١٪ من المستلفين من ٥٠٪ من المبالغ المستلَفة ، ناهيك عن التمركز الجغرافي الذي يحرم مناطق شاسعة كمنطقة بعلبك الهرمل من أي تمويل يذكر ، مما يفرض على المزارع التوجه إلى مصادر تمويلية أخرى ، كشركات التسليف الزراعية والمرابين ، وبالتالي دفع فوائد باهظة على التسليف ، قدَّرتها دراسة «لمنظمة الفاو» عام ١٩٩٣ بـ ١٠٠٪ بالدولار الأميركي على المزارع المتوسط .

ج ـ ويعاني المزارع اللبناني بشكل أساسي من عدم ربط عملية إنتاجه الزراعي **بشبكة تسويق** فاعلة . فيقتصر نشاط المزارع على عملية الإنتاج من فلاحة ، وزراعة ، ورش أسمده ومبيدات ، وقطف ثمار ، ومن ثم انتظار من يأتي ويشتري المواسم ، فيحد من جرّاء ذلك من قدرته التفاوضية المسبقة من بداية عملية الزرع ، إذ يجبر على خيارين مرَّين : إما بيع المحصول بأسعار زهيدة وإما بوار موسمه . وغالباً ما لا يتمكن المزارع ، بعد قطف موسمه ، من التوجه إلى البرادات ، أو الاستفادة من تسهيلات

التخـزين الناجـعة ، وذلك بسبب عـدم استطاعـته الوصـول إلى التسليف المرحلي Bridge Financing لتأمين هذه التسهيلات .

د ـ ويخفض من قدرة المزارع التفاوضية أيضا ، **دور الوسيط** ومشاكل الحسَب . فـهناك عـدد قليل من الوسطاء ، يشـترون من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من مـحـصـولَ بعض السلع ، وهذا ما يعزز موقعهم الإحتكاري ويمكِّنهم من فرض فوائد باهظة وشروط التسعير والوزن ، لغير صالح المزارع المنفرد ، الذي لم ينجح حتى الآن بالانضمام إلى تعاونيات تسويقية ناجحة .

هـ ـ وتعد **تقلبات الأسعار** من مشاكل السوق الأساسية التي يواجهها القطاع الزراعي في لبنان . فيمكن للمزارع أن يدخل في مشروع زراعي على قاعدة أسعار مغرية له ، مع احتمال تغيّر الأسعار قبل نضوج الموسم وتسويقه مما يوقع المزارع بأزمات مأساوية .

ويمكن التخفيف من حدة التقلبات عند الدخول في التسويق التعاقدي . بحيث يكون هناك عقد بين المزارع والجهة الشارية ، سواء كانت شركة تصدير أم تاجراً كبيراً ، أو شركة تصنيع . وهذا التعاقد المستقبلي يخفف من عملية التذبذب بالأسعار ، ويخفف من مخاطر الزراعة ، ويسمح للمصارف والجهات الممولة التعاطي أكثر في مجالات التنمية الزراعية .

و ـ ويتزايد تأثير مشكلة انعدام التسويق التعاقدي على المزارع ، عند التذكير بضعف **خدمات البنية الداعمة** (التخزين ، التبريد ، الفرز ، التوضيب ، التصنيع والتعليب) وارتفاع أسعارها ، خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية سريعة التلف ، كالخوخ الذي يتلف نحو ثلث إنتاجه في لبنان بسبب عدم القدرة على تصنيعه .

ز ـ ويواجه المزارع ، إضافة إلى مخاطر تقلّبات الأسعار ، مخاطر الأمراض و**مخاطر تقلّب المناخ** عامة . من هنا نرى أن معظم دول العالم تتدخل بالزراعة وتدعمها ، لما تواجهه من مشاكل مرتبطة بعدم اليقين ، أكثر من القطاعات الأخرى ، بالإضافة إلى إيجابيات التنمية الزراعية التي سبق ذكرها .

ح ـ وتؤدي شركات المحاصيل الزراعية دوراً أساسياً في النشاط الزراعي ، وفي التحكّم بتوفير **المدخلات** للمزارع . إذ إن هناك في لبنان اثنتين أو ثلاث شركات أساسية تقوم إلى جانب بيعها المحاصيل الزراعية ، بدور المقرض الأساسي والمصدر شبه الوحيد للمعلومات الزراعية . وهذا ما يزيد من كلفة الإنتاج على المزارع اللبناني ، فيستخدم المزارع اللبناني من المبيدات الزراعية أكثر من حاجته بأضعاف . ففي منطقة العبدة في شمال لبنان أجريت تجربة اقتصرت على رش المبيدات للموسم أربع مرات ، وكان الناتج مضموناً بحدود ٨٠٪ ، في حين أن البيوت البلاستيكية ترش الموسم ١٥ مرة مع ضمان للموسم بحدود ٩٠٪ . مثالٌ آخر هو الليمون الذي يجب أن لا تتخطى كلفة رشه نسبة ٢٪ من مجمل كلفة الإنتاج ، بينما هي في حدود الـ ١٠٪ في لبنان . إن النقص في المعلومات الزراعية يؤدي إلى زيادة كلفة المنتوج الزراعي ، وبالتالي إلى إضعاف القدرة التنافسية للزراعة اللبنانية ، والقدرة التصديرية للإنتاج الوطني ، بالإضافة إلى المخاطر التي تكبدها على الصحة العامة والمياه الجوفية .

ويبقى التسويق الخارجي ، مع التصنيع الغذائي ، السبيلين الأنجحين لامتصاص الفائض من الإنتاج ، وتمكين القطاع الزراعي من عصرنته ، وتمكين القنوات السوقية الأمثل ، مما يخفف من مخاطر القطاع ويزيد من جاذبية الاستثمار فيه وبالتالي من فرص التمويل .

تمثل بداية التسعينات نقطة تحوّل دراماتيكية فيما يختص بالزراعة في لبنان عموماً ، وفي منطقة البقاع وبعلبك ـ الهرمل خصوصاً . فمن ناحية ، تزامنت نهاية الحرب مع إتلاف للزراعات الممنوعة في بعلبك ـ الهرمل ، ومع التحوّلات الأساسية في الخليج العربي عامة ، وفي العراق تحديداً من ناحية أخرى . فمنيت الزراعة اللبنانية بخسارتها سوق العراق ، وهو الذي كان يجتذب أكثر من ٤٠٪ من الصادرات الزراعية ، وبخسارة شبكة التوزيع للصادرات الزراعية اللبنانية ، والتي كانت مدارة من مصدِّرين فلسطينيين عامة . فخسارة الفلسطينيين لموقعهم في دول الخليج ، كان له التأثير الدراماتيكي على الصادرات الزراعية اللبنانية . وانخفض عدد معامل التوضيب

في هذه المنطقة (البقاع) من ٤٤ معملاً عام ١٩٨٩ إلى ثلاثة معامل في التسعينات .

وتبرز أهمية شبكات التسويق الخارجي وعلاقة المصدِّر اللبناني بها ، عند إدراك أن التصدير الزراعي يتم أساساً بالأمانة ، وليس من خلال الدفع المسبق أو الإعتمادات المستندية ، مما يوقع المصدِّر بمخاطر عدم استيفاء حقه عند التعامل مع شبكة تصدير غير مضمونة ، لا تمت له بصلة معرفة قوية .

ويعاني التسويق الخارجي من مشاكل تنظيمية أساسية ازدادت في التسعينات . فأكثر البلدان المستوردة للسلع الزراعية تفرض اليوم مواصفات محدّدة على السلع التي تستوردها ، سواءً من ناحية استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية التي تستعمل في عملية الإنتاج ، أو من ناحية شكل الثمرة وتقنيات التوضيب .

وقد بدأ لبنان مؤخراً بإدخال عمليات الرقابة على الإنتاج المصدَّر ، وبتأمين شهادات المنشأ ، لجهة صحة وسلامة السلع الزراعية وتضمُّنها الشروط والمواصفات المطلوبة في الأسواق المستوردة ، عبر شركات عالمية مختصة كشركات VERITAS & SGS & T.U.V .

غير أن الجهود المعمول بها حتى الآن تركز على دعم المصدِّر من ناحية تأمين أساسيات الجودة والنوعية ، دون الدخول في تفاصيل التسويق . فلا يزال لبنان بعيداً كل البعد عن تأمين المعلومات السوقية للمزارع والمصدِّر .

وهناك فرص أكيدة لتفعيل التسويق الزراعي ، بربطه بالتوقيت المناسب . فقد نجحت المغرب مثلاً ، بتصدير قوي للكلمنتين لأوروبا ، في شهري آذار ونيسان ، حين لا يكون الإنتاج الأوروبي قد أثمر بعد . ويمكن للبنان في هذا المجال الإستفادة من فرص تصدير العنب في شهر أيار حين يكون مطلوبا جداً في البلدان الأوروبية ، وخصوصاً فرنسا ، حيث يكون النقص عالياً . إذ يعفى حينها من أي رسوم جمركية (أشهر النقصان) ، عوضا عن محاولة تصدير العنب للأسواق الفرنسية في شهر آب ، وهو شهر فائض يخضع استيراد العنب خلاله لرسم نوعي قدره نصف دولار للكيلو الواحد . ويمكن لزراعة الكرز أيضا الاستفادة من التوقيت المناسب لتصديره للبلدان

الأوروبية أيضا في أشهر النقصان حيث يعتبر من السلع النادرة ، ويدفع ثمن استيراده مسبقا من خلال الاعتمادات المستندية . وكذلك يمكن الاستفادة من تصدير سلع أقل حساسية ، لبلدان أوروبا الشرقية في شهر نيسان كالبطاطا ، حيث لا يسمح المناخ هنالك بقطف البطاطا خلال شهري أيار وحزيران .

أما من ناحية الحلول ، فيجب الوقوف على ثلاثة أمور تعيق خطة الإنماء الزراعي في لبنان . **أول** هذه الأمور تنحّي الدولة التاريخي عن أمور التنمية في لبنان ، خصوصاً فيما يختص بالتنمية الريفية . **ثانيها** ، عجز الدولة عن مكافحة إغراق السوق الداخلي من سلع مدعومة في الخارج ، وتنظيم روزنامة زراعية دقيقة أو تفعيل سياسة جمركية ناجعة في أمور المنتوجات الزراعية عامة . أما **الأمر الثالث** ، فيتعلق بشرذمة القرار الزراعي في لبنان . فالرقابة الصحية على سبيل المثال منوطة بوزارة الصحة ، والرقابة على الأسعار بوزارة الاقتصاد ، وتصنيف الأراضي بالتنظيم المدني ، والعمل التعاوني بوزارة التعاونيات ، والعمالة الزراعية بوزارة العمل ، ودعم الزراعات بوزارة المالية .

يتطلب الإنماء الزراعي في الوطن هيكلية عصرية موحّدة تنوط بالامور الزراعية عامة ، وتؤمِّن المعلومات الكافية لتصويب التفعيل الخارجي .

ويمكن لهكذا جهاز أن ينكبّ في البداية على المناطق المنكوبة اقتصادياً كمنطقة بعلبك ـ الهرمل ، وغيرها من مناطق الأطراف من الشمال إلى الجنوب . وذلك لوجود الطابع الأولي المتعلق بالحاجة الماسة ، والسهولة والفعالية النسبية المتعلقة بمزايا البدء من الصفر .

إننا بحاجة إلى خطة ، تشمل مجمل مراحل الحلقة الزراعية ضمن رؤية اقتصادية شاملة ، ترسم الإطار الأمثل لربط عمليات الإنتاج والتصريف والدعم الحكومي مروراً بضرورات البنية التحتية من طرق زراعية وشبكات ري وتأمين خدمات البنية الداعمة ، من تخزين وتبريد ، وتفعيل الصناعات التحويلية وتشجيع البيع التعاقدي لإيجاد المناخ الأكثر ربحية الأقل مخاطر من الأوضاع السائدة ، مما يؤمن الأرضية الطيبة لجذب الإستثمارات عموماً والتسليف المصرفي خصوصاً .

## تعقيب (١)

**أمال كركي***

تعقيبي سيكون على مستويين : عام وخاص فعلى **المستوى العام** لا شك بوجود ضرورة لحصول توافق على مفهوم التنمية فيما يتعلق بلبنان . وفي هذا الإطار يعمل مجلس الإنماء والإعمار حالياً على التحضير لإصدار منشور يوضّح المقصود بهذا المفهوم ومعطياته ومكوناته . وفي غياب التخطيط اللاّمركزي ، الذي يعتبر مسألة أساسية عند الحديث عن التنمية المحلية أو التنمية المناطقية ، يوجد لدى مجلس الإنماء والإعمار مشروعان : **الأول** يسمى «**صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبنان**» ، والذي واكبه معالي الوزير السعيدي خلال المراحل التحضيرية له ، والمشروع **الثاني** هو «**مشروع التنمية الاجتماعية**» . وتنفيذ هذين المشروعين سينطلق بالاعتماد على المجتمعات المستهدفة ذاتها ، إما عبر هيئات وسيطة ، نسمّيها هيئات غير حكومية ، أو مؤسسات مالية أو جهات محلية فاعلة في المنطقة وتملك القدرة على تنفيذ البرامج المندرجة في إطار هذين المشروعين .

وأشير إلى أن «**مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبنان**» يحتوي على مكوّن أساسي يتمثل ببرنامج للإقراض ، يستهدف صغار المزارعين ، إضافة إلى مؤسسات محددة . وهذا التسليف سيتم عبر هيئات غير حكومية ، بالإضافة إلى مؤسسات مالية ، كالمصارف التي تملك تجربة في هذا المضمار ، نأمل تفعيلها بشكل أفضل .

إنني أشدد على ضرورة تنمية قدرات المؤسسات المحلية ، خصوصاً للفئات الموجودة في هذه المجتمعات ، بما فيها المرأة والشباب ، وذلك من خلال هذين المشروعين .

---

* منسِّقة برنامج التنمية الريفية المتكاملة لبعلبك ـ الهرمل في مجلس الإنماء والإعمار .

ما أود التشديد عليه ، على المستوى العام ، هو ضرورة اعتماد مقاربة متكاملة للتنمية أفقياً وعامودياً . وقد برزت من خلال مداخلات العديد من المشاركين ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسساتي والإطار التشريعي ، وأضيف إليهما التكامل القطاعي حتى نتمكن من إيجاد بيئة مؤاتية لما يسمى تنمية مناطقية .

أما على **المستوى الخاص** ، وفيما يتعلق ببرنامج التنمية الريفية ، الذي جرى نعيه من قبل العديد من المشاركين ، أقول أنه قد بدأ التحضير لانطلاقة جديدة ، لا أقول للبرنامج ذاته ، بل ربما لمشروع آخر يطال بعلبك ـ الهرمل ومناطق أخرى في لبنان ، بتوجيهات من دولة رئيس مجلس الوزراء ، وبلقاءات مكثفة مستقبلاً مع كل الأطراف المعنية بكل منطقة من هذه المناطق . لا شك أنه كان للبرنامج بعض الإنجازات ، كما كان يعتريه بعض الثغرات . والملاحظات التي أثيرت لا بد أنها ستؤخذ بعين الاعتبار حتى نستخلص منها الدروس لتجنّب الوقوع فيها مجدداً . والكل يعرف أن مجلس الإنماء والإعمار لديه حالياً برامج هي قيد التنفيذ بالنسبة للمنطقة (بعلبك ـ الهرمل) ، إلى جانب مشاريع أخرى كثيرة ما زالت قيد التحضير ، إن كان على صعيد المجلس أو بالتنسيق مع وزارات معنية كوزارات الزراعة والموارد والاشغال .

## تعقيب (٢)

**ابراهيم ترشيشي***

أردت أن أعـقِّب على الإتفـاقـيـات بين لبنان والدول العـربيـة ، ولبنان والسـوق الأوروبية ، وذلك لارتباط هذه الإتفاقيات بموضوع الزراعة مباشرة وتأثيرها على المزارع اللبناني .

إن الاتفاقيات بشكل عام هي ضرورية لنا كمزارعين ، خاصة إذا عرفنا ماذا نريد منها وماذا يهمنا أن نعطي للجانب الآخر . لأن كل اتفاقية سيكون فيها ربح أو خسارة لطرف من الأطراف . وهذا يتـوقف على اضطلاع المفاوض اللبناني بامـور الزراعـة وخفاياها ومشاكلها وكميات الإنتاج الفائضة وأوقات نضوجه والمساحة المزروعة . وهذا لم يتـوفّر للأسف لأن ذلك برأينا ، كنقابة فلاحين ومزارعين ، لا يتم إلا بقيام مسح شامل لجميع الأراضي اللبنانية الصالحة للزراعة . إذ بدون هذا المسح فإن كل التقديرات والاستنتاجات تبقى غير دقيقة ، وبالتالي لن يكون بيد المفاوض اللبناني المعلومات الصحيحة للمفاوضات لتوقيع هذه الإتفاقات . وإذا أخذنا كل اتفاق على حدة فإننا نرى ما يلي :

**أولاً : توقيع اتفاقية التيسير العربية تاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٩٩ .**

إن لبنان كان بغنى عن توقيع هذه الإتفاقية ، إذ إنه بعد مرور مدة من الزمن ستدخل كل المنتوجات الزراعية العربية إلى لبنان بدون أي جمارك أو رسوم . ونحن لا نستطيع أن نصدّر إليها أي شيء يذكر لغاية اليوم زيادة عما كنا نصدّره قبل التوقيع . وإننا منذ توقيع الإتفاقية لم يستفد لبنان منها ولا بأي شيء ، لا بل تعطلت كل

* رئيس نقابة مزارعي وفلاحي البقاع .

الاتفاقيات الموقعة مع الدول حالياً . خاصة وأن الكلفة عندنا في لبنان مرتفعة إلى ضعفي الكلفة في الدول الأخرى . مثل (المياه ، اليد العاملة ، ضمان الأرض وغيرها) . لهذا نطالب المسؤولين العودة عن هذه الإتفاقية ريثما يتهيأ المزارع لكلفة أقل ولنوعية متخصصة لأصناف لم تنتج بعد إلاّ في الظروف المناخية الموجودة عندنا .

**ثانياً : الإتفاق اللبناني المصري**

نقول أن هذا الإتفاق يضر بمصلحة مزارعي البقاع دون أن يكون لهم أي بند إيجابي لمصلحتهم ، إذ ، سمح بموجبه ادخال البطاطا والبصل والثوم وكلّها تنتج في هذه المنطقة . ولكن مع ذلك نحن مع هذا الاتفاق لأنه يسمح لنا بتصدير كميات كبيرة من التفاح إلى مصر . ولكن نطالب بتعديل الأوقات التي نستورد فيها هذه المواد الثلاث :

إستيراد البطاطا يبدأ في ١ شباط وينتهي في ٣١/ ٣

المفروض أن تبدأ في ١٥ شباط وينتهي في ٢٥/ ٣

البصل يبدأ في ١٥/ ٢/ وينتهي في ٣٠/ ٤

المفروض أن يبدأ في ١/ ١/ وينتهي في ١/ ٤

الثوم يبدأ في ١/ ١/ وينتهي في ١/ ٥

المفروض أن يبدأ في ١/ ٥ وينتهي في ١/ ٤

ويجب أن لا ننفي أننا نستورد من مصر الأرز والقطن ونحن لا ننتج هذه الأصناف .

**ثالثاً : الإتفاق مع الأردن :**

هذا الإتفاق يضر بمصلحة مزارعي الساحل ، ولكنه يفيد مزارعي منطقة البقاع وضروري لهم . لكن نطالب بأن يدخل المشمش ضمن الروزنامة وليكون البصل لتاريخ ١/ ١ بدل ٣١/ ١٠ .

**رابعاً : الاتفاق اللبناني السوري :**

إن هذا الاتفاق يغني كثيراً عن أمور التهريب التي كانت سائدة سابقاً .

وهذا الإتفاق ينظّم التبادل التجاري بطريقة شرعية ومنظمة ، ولكننا نطالب بالمعاملة بالمثل وتسهيلات أكثر لدخول المنتجات اللبنانية دون إجازة مسبقة .

**خامسا : الاتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة**

نطالب بتوقيع هذا الإتفاق مع إعطاء لبنان حق الأفضلية بالتعامل علماً أننا لغاية اليوم نستورد كل مستلزمات الزراعة من هذه السوق دون أن يكون لنا حق التصدير اليها ، علماً أن لبنان لا يزال على اللائحة السوداء بالنسبة إلى تصدير البطاطا منذ أكثر من إثنتي عشر عاماً مضت .

وأخيراً نقول أن هذه الإتفاقيات الثلاث تفيد الجانب اللبناني ولكن يجب أن يكون هناك من يسهر لتطبيقها وينفذها ، ولا تطبّق فقط علينا من الجانب الآخر ، حيث بضاعتنا تخضع لتوضيب معين ولنوعية ولمواصفات مزاجية أحياناً ، بينما عندنا من لا ينتبه إلى هذه الأمور . فاذا كان المسموح صنف البندورة مثلاً ، نرى الشاحنة نفسها محملة بالكيوي والأناناس وغيرها . إذا كانت الشاحنة تحمل ٣٠ طناً يتم احتسابها ١٠ أطنان ويتهرب المستورد من الجمارك المفروضة عليه لكمية ٣٠ طناً .

## تعقيب (٣)

**عبدو يبرودي***

تشكل دراسة الأستاذ عبد الحليم فضل الله الشاملة عن التنظيم المؤسسي والبناء الإداري للنهوض بمناطق بعلبك ـ الهرمل ، بما انطوت عليه من معطيات عامة وتحليل نظري موضوعي ، مدخلاً جيداً وضرورياً وإطاراً صالحاً لتحديد ما تحتاج إليه هذه المنطقة من تنظيم مؤسسي وإداري محلي من جهة ، ومرتبط بتنظيم مؤسسي وإداري وطني علمي وسليم وفعال من جهة أخرى . وكنت اتمنى لو أن الأستاذ فضل الله توسّع في دراسته واستثمر بشكل مفصّل جميع المعطيات التي تكلم عنها فيما يختص مباشرة بمنطقة بعلبك ـ الهرمل بالذات .

إن ما تعاني منه هذه المنطقة يكمن في خلل عام يعتري الاقتصاد اللبناني ككل . وهو خلل مزدوج على صعيد المناطق والقطاعات لصالح المدن الرئيسية والعاصمة ولصالح قطاعات الخدمات ، وعلى حساب كل من الزراعة والصناعة .

وفي الواقع لم تنل منطقة بعلبك ـ الهرمل نصيبها العادل من الخدمات العامة التي ترفع من مستوى معيشة أهلها ، وتؤدي إلى تنشيطها من الناحية الإنتاجية والسياحية ، وتحد من مستوى نزوح أهلها باتجاه المدن الرئيسية والعاصمة ومن إفقارها . ومن المهم جداً أن يكون لتلك المنطقة تنظيمها المؤسسي وبناؤها الإداري الخاص بها ، لأن ذلك يسمح لها بأن تجمع إلى جانب تقدير الاحتياجات المحلية ، الإمكانات التنظيمية والتنفيذية العملية والمباشرة ، التي تسمح لها بتقدير وتنفيذ الأشغال الضرورية بما تملك من إشراف كامل ووسائل تتيح لها تقدير جوانب العمل في الميدان وتحديد

---

* أستاذ جامعي .

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ، لأنها تكون على اتصال مباشر مع المنطقة ، ما يمكنها التعرف على الموارد المتوافرة والمتطلبات اللازمة لذلك .

وبالنسبة للموضوع التشريعي والإتفاقيات الزراعية وأثرها على القدرة التنافسية . . . يمكننا استخلاص ضعف القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي اللبناني ، إن في الأسواق المحلية أو في الأسواق الخارجية ، بسبب ارتفاع اكلاف الإنتاج . وكان من المهم جداً استكمال هذا الموضوع بتناول أهم الإجراءات التي تؤدي إلى خفض تلك الكلفة وجعل الإنتاج اللبناني قادراً على المنافسة . ومن تلك الإجراءات نذكر على سبيل المثال مسألتين أساسيتين :

**أولاً** : في موضوع تفادي ارتفاع كلفة إيجار الأراضي الزراعية ينبغي المحافظة على تلك الاراضي ، وخاصة المسطحة منها والعميقة التي تسمح بالمكننة ، في حين يحصر استخدامها فقط في الزراعة . إذ إن قسماً كبيراً من هذه الأراضي يستعمل بشكل متزايد للبناء وشق الطرقات في السهول الساحلية وفي البقاع الأوسط ، لا سيما في السنوات الأخيرة .

وهنا يجب إصدار تشريع ينص على خفض عامل الإستثمار في سهل البقاع ، بحيث يتم البناء على جوانب ، وليس في وسط السهل ، الذي تتضاءل مساحته باضطراد بسبب التوسع في البناء العشوائي .

**ثانياً** : في موضوع الري ، لا بد من زيادة المساحة المروية باستخدام الطرق الحديثة وبناء السدود ، وبشكل خاص بناء سد العاصي بشكل علمي وصحيح ، وحفر الآبار الارتوازية ، وإنشاء مراكز لتجميع مياه الشتاء ، والتأكيد على الإستعمال العقلاني والمدروس للموارد المائية ، وتأمين مستلزمات الإنتاج عن طريق التعاونيات الزراعية .

وعلى صعيد موارد المنطقة وإمكاناتها الطبيعية والبشرية والمالية والاقتصادية ، الأمر الذي تناوله الدكتور نبيه غانم ، فان هذا الموضوع جدير فعلاً بالانتباه والاهتمام من أجل فهم الواقع الاقتصادي والطبيعي للمنطقة والانطلاق منه لاستثمار الموارد

المتوفرة ، أو التي يمكن أن تتوفر ، في المنطقة ، في مشاريع محددة للانتاج الزراعي النباتي والحيواني الملائم ، وكذلك في التصنيع الغذائي ، مما يسمح بتحسين دخل المزارع ، وبالتالي رفع مستوى معيشة عائلته ، بما يساعد على الحد من النزوح والهجرة وإفراغ المنطقة من سكانها .

كل ذلك يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة بعلبك ـ الهرمل ، وفي إعادة التوازن السليم لهذه المنطقة بشكل خاص ، بحيث تشكل مثالاً يحتذى لإعادة التوازن المناطقي والقطاعي لبقية المناطق ، إن في الجنوب أو في الشمال أو في الجبل .

وفي الحقيقة ، فان مشكلة الزراعة في مناطق بعلبك ـ الهرمل ، هي بحد ذاتها مشكلة عدم الاهتمام أصلاً بالقطاع الزراعي على مستوى لبنان ككل منذ الاستقلال وحتى اليوم . والحجة دائماً هي اعتبار لبنان بلداً غير زراعي . وهذه لا أساس لها من الصحة لأن كل معطيات البلد الزراعي تتوفر في لبنان ، من مناخ وأراضٍ صالحة للزراعة . فالمسألة إذاً تتعلق بحسم الخيار إما باتجاه الاهتمام بالزراعة أو بعدمه .

ختاماً أشير إلى موضوع تنظيم السياحة في منطقة بعلبك ـ الهرمل نظراً لأهميته كونه يشكل مصدراً ممكناً لزيادة المداخيل ، وبالتالي المدخرات ، التي من شأنها الاسهام في تمويل المشاريع الزراعية ، بما فيها التصنيع الزراعي والحيواني .

**مداخلة ختامية لرئيس الجلسة د. ناصر السعيدي:**

يمكننا أن نستنتج عدة قضايا أرى من الضروري أن يتركز عليها اهتمام المؤتمر ، كأساس في وضع أية سياسات مستقبلية .

**أولاً** : إن موضوع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية يعتبر أمراً هاماً وأساسياً ، وذلك على مختلف الأصعدة ، بما فيها الري والتخزين والنقل والتبريد .

**ثانياً** : إن هذه المرحلة تفترض التركيز على الزراعات ذات القيمة المضافة العالمية حتى نتمكن من المنافسة ، وعلى الخصوص الزراعات التي يمكن أن تستخدم في التصنيع الزراعي .

**ثالثاً** : في موضوع الملكية والحقوق ، ومشروع الضم والفرز ، أذكر بهذا الشأن دراسة مهمة قام بها خبير اقتصادي كبير يدعى «**إيرنان دي سوتو**» الذي يركّز كثيراً على موضوع الملكية ، حيث أثبت أن الحقوق التي تترتب على موضوع الملكية مسألة حيوية في تسهيل التمويل والحصول على القروض . وأورد بهذا الشأن مثالاً يتعلق بدولة هايتي ، باعتبارها من أفقر الدول في العالم . فقد أجْرِي مسحٌ على الزراعات التي يقوم بها الفقراء في هذه الدولة ، في مدينة بورتو برانس ، وقد توصل القائمون على المسح إلى نتيجة مفادها أن الفقراء في أفقر دولة في العالم يملكون ثروات تقدر بسبعة مليارات دولار ، غير أن ملكيتهم هذه غير موثّقة ولا يملكون صكوكاً بهذه الحقوق ، وبالتالي يصعب نقلها والتصرف بها . ولذلك لم يكن باستطاعتهم الحصول على القروض .

**رابعاً** : لا بد من تخفيض المخاطر على المزارع ، لا سيما عن طريق الدولة عبر تفعيل الصادرات والتأكد من أن كل المواصفات تحترم .

وتندرج تحت هذا العنوان أيضاً مشكلة أساسية هادفة في هذا المجال . وللدلالة على مظاهر الخلل والنقص في مجال التمويل أتوقف عند بعض الأرقام التي ذكرها د . يوسف الخليل ، حيث نجد أن مجموع ودائع منطقة بعلبك من مجمل ودائع المصارف

في لبنان تمثل ٢٨ , ٠٪ مقابل ٠١٣ , ٠٪ من مجموع التسليفات ، وهذا الخلل يتجسد أيضاً بوجود ستة فروع للمصارف فقط في المنطقة . وهنا أنوّه بما ذكره د . يوسف بخصوص توحيد الجهود والسياسات في هذا المجال في جهاز متخصص بدل تشتتها بين وزارات وسياسات متعددة .

وإذا أردنا تلخيص أهم ما ورد في هذه الجلسة ، نلاحظ إشارات متعددة إلى وجود ثغرات وضعف في قدرتنا على التعامل مع التحديات ووضع برامج هادفة وواضحة تساعد المزارع ، وأي شخص آخر معني بالانماء في مناطق بعلبك ـ الهرمل . علماً أننا استطعنا في مجالات أخرى من مواجهة هذه التحديات ، ومثال على ذلك المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «**إيدال**» . لقد أنشأت هذه المؤسسة شباكاً واحداً لتمكين المستثمر من القيام باستثماراته في أي مكان من لبنان بعيداً عن البيروقراطية الإدارية . مما يطرح التساؤل : هل يمكن ، في خطوة مماثلة ، إيجاد شباك واحد أيضاً للمواضيع الإنمائية؟ وهنا أعتقد أن للبلديات دوراً هاماً ، وربما لمؤسسات أخرى معنية بالإنماء المناطقي .

واليوم يوجد عدد من البرامج ، ذكرت منها الأستاذة كركي «**صندوق التنمية الاجتماعي والاقتصادي**» ، والذي يشمل على ما أذكر حوالي ١٢ مليون دولار من القروض الصغيرة التي تناسب حاجات المنطقة . ولكن هناك برامج أخرى أيضاً ، منها «**برنامج تحديث الصناعة**» الذي وقّعه لبنان مع الإتحاد الأوروبي ، والذي يهدف إلى تأهيل الصناعة اللبنانية ومساعدتها للوصول إلى مستوى تنافسي . وربما ينبغي أن يكون لدينا أيضاً برنامج مماثل لتأهيل الزراعة والتصنيع الزراعي بما يمكنها من المنافسة ، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بالطبع إيجاباً على المداخيل والإنماء عموماً في المنطقة .

أعتقد أن ما ينقصنا ، وينبغي التركيز عليه ، هو تجميع الجهود المبعثرة على مستويات عدة ، كالهيئات الرسمية والحكومية والمنظمات والهيئات غير الحكومية على المستوى المحلي ، في صوت واحد وجهد واحد لتحقيق أهداف متفق عليها .

عندما دخلنا في مفاوضات مع عدة دول خلال السنوات السبع أو الثماني الماضية ، كنا نواجه مفاوضاً مستعداً ولديه كل الدراسات الهادفة والواضحة ، مما يعزز إمكانية التفاوض لديه ، في حين كنا نفتقد في كثير من الأحيان إلى الدراسات والاهداف الواضحة . . ولا شك أنه يوجد الوعي الكافي لدى الجميع لأخذ الدروس والعبر ، على الأقل كما اتضح من خلال هذا المؤتمر ، بأن مشاكل الفقر والبيئة والزراعة والصناعة والنشاطات الاقتصادية هي جوهرية في لبنان ، وتحتّم علينا أن نكون جميعاً يداً واحدة لمواجهتها ووضع برامج واضحة الأهداف لذلك ، ولديها القدرة على التمويل .

الجلسة الثالثة

# الخطوط العامة
# لسبل تجاوز الأزمة على الصعيد الإجتماعي

رئيس الجلسة: **الوزير السابق النائب أ. غازي زعيتر**

**المحاضرون:**

**ـ د. نجيب عيسى**

**ـ أ. خليل ماجد**

## كلمة رئيس الجلسة: النائب أ. غازي زعيتر

بداية لا بد لي باسمي وباسمكم من تقديم الشكر العميق للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وجمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية اللذين جهداً معاً لتوفير كل المناخات لإنجاح هذا المؤتمر .

إن اطلاعي على الأبحاث والدراسات التي يفترض أن يقدمها لنا حضرات الأساتذة الكرام المشاركين ، جعلني أكتفي بما تحتويه ، هذه الأبحاث والدراسات ، من غنى ، إن كان لجهة الإحصاءات أو لجهة تشخيص الواقع الزراعي في منطقة البقاع خصوصاً ولبنان عموماً . مع ذلك ، لا بد لي من كلمة موجزة للاستفادة من الوقت .

إذ بينما ازداد عدد سكان الأرض وتضاعف مرات ومرات ، أصبح كوكبنا الأخضر مهدداً بنضوب العديد من ثرواته الطبيعية ، الأمر الذي سيساهم في إشعال الحروب والصراعات في المستقبل . وسيكون مالكو هذه الثروات الأغنى والأقوى . ولا زلنا ، في بلدنا وفي منطقتنا نملك الكثير من هذه الثروات . ولكن بكل أسف نهدر هذه الثروات ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، دون الدخول في التفاصيل .

ولذلك نلاحظ أنه على امتداد السنين الماضية ، والحكومات المتعاقبة ، وحتى هذه اللحظة لم نجد أياً منها قد أقدم على رسم سياسة زراعية ، بل تكتفي بالاقوال والنظريات الرسمية .

إن لبنان أصبح من الدول التي تعتمد بنسبة كبيرة على هذا القطاع المهم ، أي القطاع الزراعي ، فكيف إذا علمنا أيضاً أن الاهتمام بهذا القطاع والاعتماد عليه ليس محصوراً بلبنان ، بل بالكرة الارضية أجمع . وبكل أسف نقول إننا حتى اليوم ما زلنا أمام صورة غير واضحة فيما يتعلق بالسياسة الزراعية في لبنان وما يرتبط بها من مناهج وخطط مستقبلية للقطاع الزراعي ، الذي يمكن أن يمثل أكثر من ٣٥٪ من إنتاج الدخل القومي اللبناني فيما لو استطعنا توفير عناصر تفعيل الإنتاج الزراعي .

# سوق العمل في منطقة بعلبك ـ الهرمل

## الخصائص والتحديات[1]

نجيب عيسى*

### ١ ـ السكان:

قدّر عدد سكّان منطقة بعلبك ـ الهرمل المقيمين بحوالي ٢٥٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٧ ، أي حوالي ٢,٦٪ من عدد السكان المقيمين في لبنان . ونقدر أن معدل النمو السنوي لهؤلاء أعلى من معدل النمو السنوي للسكان المقيمين في لبنان ككل بحيث يقل عن ٢٪ .

### ٢ـ القوة العاملة:

تتكون القوة العاملة من السكان المنخرطين فعلاً في نشاط إقتصادي (عاملين فعلاً) ومن العاطلين عن العمل . وقدرت قوة العمل هذه في منطقة بعلبك ـ الهرمل بحوالي ٧٢٩٠٨ أشخاص في عام ١٩٩٧ (حوالى ٣,٥٪ من مجموع القوة العاملة في لبنان)

---

(١) بداية لا بد من الإشارة إلى أن جميع الأرقام الواردة في هذه الورقة مصدرها إدارة الإحصاء المركزي ـ الجمهورية اللبنانية وتحديداً :

ـ الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧ .

ـ الأوضاع المعيشية للأسر في بعلبك ـ الهرمل ١٩٩٧ .

ـ القوى العاملة في لبنان عام ١٩٩٧ .

* خبير اقتصادي وأستاذ جامعي ، عضو الهيئة العلمية للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق .

ولا تشمل قوة العمل هذه القوة العاملة غير المقيمة بصورة دائمة (السورية خاصة) والتي ليس لدينا معطيات دقيقة حول حجمها .

### ٣ـ معدل النشاط الإقتصادي:

معدل النشاط الإقتصادي العام هو النسبة المئوية للقوة العاملة من مجموع السكان . وبذلك يكون هذا المعدّل ٢ , ٢٩٪ في منطقة بعلبك الهرمل في عام ١٩٩٧ ، وهو أدنى من معدل النشاط الإقتصادي العام في لبنان ككل والبالغ في العام نفسه نحو ٣٤٪ . وهناك معدل النشاط الصافي الذي هو عبارة عن النسبة المئوية للقوة العاملة من عدد السكان الذين هم في سن العمل (أي السكان من فئة الأعمار ١٥ ـ

**جدول ـ١ـ توزيع العاملين حسب المستوى التعليمي في منطقة بعلبك ـ الهرمل وفي لبنان ككل بالنسب المئوية، ١٩٩٧**

| المستوى التعليمي | بعلبك ـ الهرمل | لبنان |
|---|---|---|
| أمّي | ١١,٢ | ٧,٨ |
| يقرأ ويكتب | ١٢,٦ | ٨,٧ |
| إبتدائي | ٣٤,٧ | ٢٨,٧ |
| تكميلي | ٢٠,٩ | ٢١,١ |
| ثانوي | ١٢,٧ | ١٧,٤ |
| جامعي | ٥,٧ | ١٦,٢ |
| غير محدد | ٢,٣ | ٠٠ |
| **المجموع** | **١٠٠** | **١٠٠** |

٦٤عاماً) وقد بلغ المعدل المذكور حوالي ٤٥٪ في منطقة بعلبك ـ الهرمل . وهو أيضاً أدنى من المعدل نفسه على صعيد لبنان ككل البالغ نحو ٣ , ٤٩٪ .

### ٤ـ خصائص الناشطين إقتصادياً (العاملين فعلاً):

**أ ـ التوزيع حسب الجنس :**

تشكل الإناث حوالي ٥ , ١٠٪ من مجموع العاملين في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، في حين أن نسبتهن في مجموع العاملين في لبنان تبلغ حوالي ٦ , ٢١٪ .

**جدول ـ٢ـ توزيع العاملين في منطقة بعلبك ـ الهرمل وفي لبنان ككل حسب قطاع النشاط الإقتصادي ـ ١٩٩٧ بالنسب المئوية**

| قطاع النشاط الإقتصادي | بعلبك الهرمل | لبنان |
|---|---|---|
| الزراعة | ٢٦ | ٩ |
| الصناعة الإستخراجية | - | ٠,٤ |
| الصناعة التحويلية | ١٠ | ١٣,٧ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ١,٢ | ٠,٦ |
| البناء | ٩ | ١١,٢ |
| التجارة | ١٨,٥ | ٢٢,٣ |
| الفنادق والمطاعم | ١,٢ | ٢,٧ |
| النقل والإتصالات | ٦ | ٥,٣ |

**تابع جدول ـ٢ـ توزيع العاملين في منطقة بعلبك الهرمل وفي لبنان ككل حسب قطاع النشاط الإقتصادي ـ ١٩٩٧**

| | | |
|---|---|---|
| الوساطة المالية | ١,٥ | ٢,١ |
| خدمات المؤسسات | - | ٤ |
| الإدارة العامة | ١٥,٢ | ٨,٥ |
| التعليم | ٦,٧ | ٨,٦ |
| الصحة والعمل الإجتماعي | ٣,٣ | ٣,٣ |
| أنشطة خدمية أخرى | ١ | ٣,٤ |
| الخدمة المنزلية | - | ٤,٤ |
| غيره | - | ٠,٢ |
| **المجموع** | **١٠٠** | **١٠٠** |

**ب ـ التوزيع حسب المستوى التعليمي :**

بالنظر إلى الجدول رقم ١ نلاحظ بشكل عام إنخفاضاً واضحاً في المستوى التعليمي للقوة العاملة في منطقة بعلبك ـ الهرمل مقارنة بلبنان ككل : ٥٨,٥٪ من العاملين في المنطقة المذكورة هم في المستوى الإبتدائي وما دون ، مقابل ٤٥,٢٪ في لبنان ككل (أمّي ١١٪ مقابل ٧,٨٪ ، يقرأ ويكتب ١٢,٦٪ مقابل ٨,٧٪ إبتدائي ٣٤,٧٪ مقابل ٢٨,٧٪) . وفي حين نلاحظ أن النسب العائدة للمستوى التكميلي

متقاربة نلاحظ تفاوتاً كبيراً نسبياً في النسب العائدة للمستويات الأعلى : ٧ , ١٢٪ من العاملين في بعلبك ـ الهرمل هم من مستوى الثانوي مقابل ٤ , ١٧٪ فقط في المستوى الجامعي مقابل ، ٢ , ١٦٪ على الصعيد الوطني .

**ج ـ التوزيع حسب قطاع النشاط الإقتصادي :**

بالنظر إلى الجدول ـ٢ـ نلاحظ أن النشاطات الزراعية تستقطب في منطقة بعلبك الهرمل أكبر نسبة من السكان العاملين (نحو ٢٦٪ من العاملين في المنطقة مقابل ٩٪ فقط على صعيد لبنان ككل) . هذا في حين لا تشغل الصناعة بما فيها الكهرباء والغاز والمياه ، أكثر من ٢ , ١١٪ من العاملين ، مقابل ٧ , ١٤٪ في لبنان ككل . أما قطاع البناء فكان يشغل نحو ٩٪ من العاملين في المنطقة مقابل ٢ , ١١٪ في لبنان ككل . والباقي ، أي نحو ٥٤٪ من العاملين في المنطقة كانوا يعملون في نشاطات خدمية متفرقة مقابل حوالي ٦٥٪ على صعيد لبنان ككل . واللافت هنا هو إرتفاع نسبة العاملين في الإدارة العامة في منطقة بعلبك ـ الهرمل مقارنة بلبنان ككل (٢ , ١٥٪ مقابل ٥ , ٨٪) .

**د ـ التوزيع المهني :**

بالنظر إلى الجدول ـ٣ـ نخرج باستنتاجين رئيسيين :

**الإستنتاج الأول** ، أن التوزيع المهني للعاملين في منطقة الهرمل هو في بعض جوانبه انعكاس لتوزيعهم على قطاعات النشاط الإقتصادي . فارتفاع نسبة العاملين في الزراعة تنعكس في التوزيع المهني ارتفاعاً في نسبة المزارعين وعمال الزراعة المهرة وغير المهرة ، فهؤلاء يشكّلون نحو ٥ , ٢٥٪ من مجموع العاملين في المنطقة . كذلك فان ارتفاع نسبة العاملين في الإدارة العامة في المنطقة يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع نسبة المنخرطين في الجيش مقارنة بلبنان ككل . (٦ , ١٠٪ مقابل ٦ , ٣٪) .

أما **الإستنتاج الثاني** ، فهو انخفاض نسبة العاملين في المهن التي تتطلب مستويات تعليمية ومؤهلات وكفاءات مهنية عليا ومتوسطة . فهذه النسبة تصل إلى ٩ , ٢١٪

من العـاملين في منطقـة بعلبك ـ الـهـرمـل ، في حين أنهـا تزيد عن ١ , ٣٧٪ في لـبنان ككل (الكوادر العليـا ٩ , ٩٪ مـقـابـل ٣ , ١٢٪ ، الإخـتـصـاصـيـون ٨ , ٦٪ مـقـابل ٥ , ١٠٪ ، المهن الوسطى ٤ , ٣٪ مقابل ٣ , ٨٪ ، الموظفون الإداريون ٨ , ١٪ مقابل ٦٪) .

**جدول ـ٣ـ توزيع العاملين في منطقة بعلبك ـ الهرمل ولبنان حسب التصنيف المهني ـ بالنسب المئوية ـ ١٩٩٧**

| التصنيف المهني | بعلبك ـ الهرمل | لبنان |
|---|---|---|
| قوى الجيش | ١٠,٦ | ٣,٦ |
| كوادر عليا ومديرون | ٩,٩ | ١٢,٣ |
| إختصاصيون | ٦,٨ | ١٠,٥ |
| مهن وسطى | ٣,٤ | ٨,٣ |
| موظفون إداريون | ١,٨ | ٦ |
| عاملون في قطاع الخدمات وبائعون | ٧,٤ | ٩,٨ |
| مزارعون وعمال مهرة زراعيون | ١٧,٤ | ٤,٨ |
| عمال البناء والكسارات | ٨,٣ | ٢١,٦ |
| عمال الإنشاءات المعدنية والمهن الفنية والطباعة | ٨,٦ | |
| عاملون في تشغيل الآلات وسائقون | ٩,١ | ٨,٥ |
| عاملون غير مهرة في الخدمات | ٤,٢ | ١٤,٤ |
| عمال زراعيون غير مهرة | ٨,١ | |
| عمال غير مهرة آخرون | ٤,٥ | |
| **المجموع** | **١٠٠** | **١٠٠** |

**هـ ـ التوزيع حسب الوضع في المهنة :**

بالنظر إلى الجدول ـ٤ـ نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً لنسبة العاملين لحسابهم في منطقة بعلبك الهرمل (٢ , ٣٣٪) مقارنة بالنسبة نفسها على صعيد لبنان ككل (١ , ٢٥٪) . ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة المزارعين في المنطقة المعنية . بالمقابل نلاحظ انخفاض نسبة الأجراء (٨ , ٥٠٪ في بعلبك الهرمل و ٦٤٪ في لبنان ككل) . كذلك ترتفع فيها نسبة العاملين دون أجر (٨ , ٧٪ مقابل ٣ , ٢٪ على صعيد لبنان) .

**جدول ـ٤ـ توزيع العاملين في منطقة بعلبك ـ الهرمل ولبنان حسب الوضع في المهنة ـ بالنسب المئوية ـ ١٩٩٧**

| الوضع في المهنة | بعلبك ـ الهرمل | لبنان |
|---|---|---|
| يعمل لحسابه | ٣٣,٢ | ٢٥,١ |
| رب عمل | ٧,١ | ٧,٤ |
| مستخدم أو موظف شهري | ٣٨,١ | ٦٤ |
| مستخدم آخر | ١٢,٧ | |
| يساعد الأسرة أو الغير دون أجر | ٧,٨ | ٢,٣ |
| متمرن | | |
| غير محدد | ١ | ١ |
| **المجموع** | **١٠٠** | **١٠٠** |

**و ـ التوزيع حسب ديمومة العمل :**

بالنظر إلى الجدول ـ٥ـ نلاحظ انخفاض نسبة الذين يمارسون أعمالهم بشكل دائم في منطقة بعلبك ـ الهرمل . فهذه النسبة لا تتجاوز ٢ , ٦٨٪ في حين أنها ترتفع إلى ٤ , ٨٢٪ على صعيد لبنان ككل . وبالمقابل ترتفع نسبة الذين يمارسون أعمالاً موسمية وظرفية ومتقطعة في المنطقة المذكورة إلى الثلث تقريباً ، في حين أنها تبقى على المستوى الوطني في حدود ٥ , ١٧٪ (٦ , ٢١٪ يمارسون أعمالاً موسمية في المنطقة مقابل ٨ , ٥٪ في لبنان ككل) . ولا شك أن ارتفاع هذه النسبة الأخيرة هو على علاقة مباشرة بارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي .

**ز ـ التوزيع بين قطاع عام وقطاع خاص :**

تبلغ نسبة العاملين في القطاع العام حوالي ٢١٪ من مجموع العاملين في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز ٧ , ١٣٪ في لبنان ككل . وبالمقابل

**جدول ـ٥ـ توزيع العاملين في منطقة بعلبك ـ الهرمل ولبنان حسب ديمومة العمل ـ بالنسب المئوية ـ ١٩٩٧**

| ديمومة العمل | بعلبك ـ الهرمل | لبنان |
|---|---|---|
| عمل دائم | ٦٨,٢ | ٨٢,٤ |
| عمل موسمي | ٢١,٦ | ٥,٨ |
| عمل متقطع أو ظرفي | ١٠,٢ | ١١,٧ |
| غير محدد | ٠,١ | ٠,٠ |
| **المجموع** | ١٠٠ | ١٠٠ |

تبلغ نسبة العاملين في القطاع الخاص في المنطقة المذكورة حولي ٧٥٪ مقابل حوالي ٨٠٪ في لبنان ككل . أما القطاعات الأخرى (التعاونية والمشتركة) فلا تستقطب سوى ٤٪ من العاملين في المنطقة ، مقابل ٥ , ٦٪ في لبنان ككل .

**٥ ـ البطالة:**

قدر عدد العاطلين عن العمل في منطقة بعلبك ـ الهرمل في عام ١٩٩٧ بنحو ١١٦٦٧ عاطلاً عن العمل من أصل ٧٢٩٠٧ أشخاص هم مجموع قوة العمل في المنطقة . وبذلك تكون نسبة البطالة حوالي ١ , ١٦٪ من إجمالي قوة العمل . وهذه النسبة تقريباً هي ضعفيّ نسبة البطالة المقدَّرة في العام نفسه على مستوى لبنان ككل (حوالي ٥ , ٨٪) .

ونلاحظ أن نسبة البطالة في المنطقة المذكورة كانت عند الرجال العاملين أيضاً ضعفيّ ما كانت عليه عند النساء العاملات (٨ , ١٦ مقابل ٨٪) . بينما هي على مستوى لبنان ككل ٩ , ٨٪ عند الرجال و ٢ , ٧٪ عند النساء . ونلاحظ من الناحية الثانية أن نسبة البطالة ترتفع في المنطقة المعنية إلى ٤ , ٤٢٪ في فئة الأعمار ١٥ـ١٩ سنة وإلى ٢ , ٣٦٪ في فئة الأعمار ٢٠ـ٢٤ سن ،ة في حين أنها كانت على المستوى الوطني لفئتيّ الأعمار نفسها ٦ , ٢٨٪ و ٨ , ١٧٪ .

واللاّفت هنا أن الأرقام المتعلقة بنسبة البطالة حسب فئات الأعمار في منطقة بعلبك ـ الهرمل تشير إلى أن نسبة البطالة في فئة الأعمار ١٠ـ١٤ سنة تبلغ أيضاً ٤ , ٤٣٪ مما يشير إلى انتشار عمالة الأطفال على نطاق واسع في المنطقة ، وهذا ما تؤكده دراسات أخرى .

**٦ ـ نقص التشغيل:**

يقصد بنقص التشغيل بشكل عام ، سوء استخدام عنصر العمل . ويتمثل سوء استخدام العمل في ممارسة الإنسان لعمله بمستوى يقل عن مستوى معياري معين . ويميز عادة بين شكلين من نقص التشغيل :

١ـ نقص التشغيل السافر (أو البطالة الجزئية الظاهرة) ويظهر حين يكون الوقت الذي يمارس فيه الإنسان عمله أقل من وقت العمل المعتاد . وهذا الشكل يمكن قياسه .

٢ـ نقص التشغيل المستتر (أو البطالة الجزئية المستترة) ويلاحظ في حالات ثلاث :

ـ عدم الاستخدام الأمثل لمهارات الفرد وقدرته في مجال عمله .

ـ إنخفاض إنتاجية العامل الحدّية .

ـ عدم حصول الإنسان من عمله على دخل يتيح له إشباع حاجاته الأساسية . وهذا الشكل يصعب قياسه بشكل مباشر .

فيما يتعلق بالبطالة الجزئية السافرة ، سبق ورأينا (الجدول ـ٥ـ) أنها منتشرة في منطقة بعلبك ـ الهرمل على نطاق واسع نسبياً . فالذين يعملون بشكل موسمي أو ظرفي أو متقطع ، كانوا في عام ١٩٩٧ يشكّلون نحو ثلث العاملين في المنطقة المذكورة ، في حين أن هذه الفئة كانت تشكل حوالي ١٧٪ من العاملين في لبنان ككل .

أما فيما يتعلق بالبطالة الجزئية المستترة ، فلدينا عدد من المؤشرات التي تبين لنا بشكل غير مباشر مستوى إنتاجية العمل ومدى ما يتيحه الدخل المتأتي من العمل من إشباع لحاجات الإنسان الأساسية . وبهذا الخصوص نلاحظ أن مستوى الدخل الفردي السنوي من النشاط الرئيسي في القطاع الخاص في منطقة بعلبك ـ الهرمل كان يشكل في عام ١٩٩٩ أقل من ٧٥٪ من دخل الفرد السنوي من النشاط الرئيسي في لبنان ككل (٧,٥ ملايين ليرة مقابل ١٠,١ ملايين ليرة) .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار فقط الدخل الفردي السنوي من النشاط الرئيسي للأجير ، نلاحظ أنه لا يزيد عن ٥٩٣٦ ألف ليرة في المنطقة المذكورة ، أي نحو ٤٥٩ ألف ليرة في الشهر ، وينخفض إلى أقل من ٢٦٦ ألف ليرة للأجير في القطاع الزراعي ، بحيث يشكل نحو ٨٠٪ من دخل الأجير في القطاع الزراعي على مستوى لبنان ككل . أما دخل الأجير في القطاع الصناعي فيبلغ أقل من ٥٠٠ ألف ليرة في الشهر ويمثل نحو ٨٢٪ من دخل مثيله على مستوى لبنان ككل .

من ناحية ثانية نلاحظ أن متوسط دخل الأسرة الشهري يقل عن ٣٠٠ ألف ليرة عند ٢,١٢٪ من أسر المنطقة مقابل ٨,٥٪ في لبنان ككل . ويتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ ألف عند ٢,١٨٪ من الأسر (مقابل ١٣٪ في لبنان) ويتراوح بين ٥٠٠ و ٨٠٠ ألف عند ٦,٢٦٪ من الأسر (مقابل ٢١٪ في لبنان) أي أن ٥٧٪ من الأسر في منطقة بعلبك ـ الهرمل يقل دخلها عن ٨٠٠ ألف ليرة في الشهر مقابل ٤٠٪ في لبنان ويظهر في «**خارطة أحوال المعيشة في لبنان**» أن دليل أحوال المعيشة في قضاء الهرمل هو الأكثر تدنياً (بعد قضاء بنت جبيل) على صعيد الأقضية في لبنان ، حيث إن نسبة ٩,٦٥٪ من الأسر في هذا القضاء تعتبر درجة إشباعها للحاجات الأساسية متدنية ، من ضمنها ١,٢٦٪ من الأسر تعتبر درجة إشباعها لهذه الحاجات منخفضة جداً ، وبذلك يأتي هذا القضاء على رأس قائمة الأقضية اللبنانية من حيث ارتفاع نسبة الأسر التي تعتبر درجة إشباعها للحاجات الأساسية منخفضة جداً .

أما قضاء بعلبك فيأتي سادساً بين الأقضية اللبنانية من ناحية تدني دليل أحوال المعيشة فيه إذ إن ٢,٤٩٪ من أسره تعتبر درجة إشباعها للحاجات الأساسية متدنية ، من ضمنها ٤,١٢٪ منخفضة جداً .

### ٧ـ كيف تبدو سوق العمل في منطقة بعلبك ـ الهرمل في الوقت الحاضر

لا نعتقد أنه طاولت سوق العمل في هذه المنطقة منذ العام ١٩٩٧ تغييرات نوعية جوهرية ، إن كان لناحية العرض أم لناحية الطلب . لكن من المؤكد بالمقابل أن نسبة البطالة قد اتجهت نحو الارتفاع ومستوى معيشة غالبية القوى العاملة اتجه نحو الانخفاض .

#### أ ـ العرض والطلب من الناحية النوعية :

من المستبعد أن يكون قد طرأ تحسّن ملموس على صعيد المستويين التعليمي والمهاري للقوة العاملة في منطقة بعلبك ـ الهرمل . وعليه يمكن القول أن غالبية هذه القوة لا زالت في مستويات تعليمية متدنية (إبتدائي وما دون) ولا تتمتع بمؤهلات أو

كفاءات فنية معينة ، مما يجعلها تستمر في العمل في مهن لا تتطلب مهارات محددة . ومن ناحية ثانية فان قطاع الزراعة لا يزال يأتي على رأس القطاعات الاقتصادية المشغّلة للقوة العاملة في المنطقة ، يليه قطاع التجارة (الذي هو عبارة عن تجارة تجزئة) ثم قطاع الإدارة الحكومية (الجيش على وجه الخصوص) .

**ب ـ العرض والطلب من الناحية الكمّية :**

نتوقع أن تكون القوة العاملة في منطقة بعلبك ـ الهرمل قد زادت خلال السنوات القليلة الماضية بمعدل يتراوح بين ٢ و ٥ , ٢٪ سنوياً . وذلك نتيجة للنمو الديموغرافي من جهة وارتفاع معدل النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ، مما يجعل حجم القوة العاملة في هذه المنطقة في الوقت الحاضر حوالي ٨٠ ألف شخص ، تضاف إليهم قوة العمل الوافدة (السورية خصوصاً) والتي ليس لدينا معطيات حولها تخوّلنا تقدير حجمها ولو بشكل تقريبي . هذا من ناحية العرض . أما من ناحية الطلب ، فلا يمكن أن نتوقع أن تكون قد حصلت زيادة على هذا الصعيد . فمن الواضح أن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان تعمل على تقليص الطلب على القوة العاملة في جميع أرجاء لبنان مما يجعل امكانية انتقال قسم من القوة العاملة في بعلبك ـ الهرمل إلى العمل في أماكن أخرى في لبنان (بيروت والضواحي خصوصاً) ضئيلة ، إن لم تكن معدومة . أما الهجرة إلى الخارج فلا نعتقد أنها زادت كثيراً في السنوات القليلة الماضية بالنسبة لأبناء المنطقة .

وعليه ، نتوقع أن تكون نسبة البطالة الكلية التي كانت في عام ١٩٩٧ حوالى ١ , ١٦٪ من القوة العاملة في المنطقة ، قد ارتفعت بشكل ملموس ، إن لم نقل بشكل كبير .

أما البطالة الجزئية ففي أحسن الأحوال تكون قد بقيت في المستوى الذي كانت عليه في السنة المذكورة (نحو ثلث القوة العاملة) .

وإذا أضفنا إلى معدلات البطالة الكلية والجزئية هذه مفاعيل سياسة الحكومة

الحالية على الصعيد المالي ، خصوصاً لناحية زيادة الضرائب غير المباشرة وإرتفاع أسعار الخدمات الأساسية (الصحية والتعليمية والنقل) ، فلا نكون قد جانبنا الصواب إذا قلنا أن المستوى العام للمداخيل في المنطقة المعنية (وكما هو الحال في جميع المناطق اللبنانية) قد أصبح عاجزاً أكثر عن تأمين مستوى معيشة لائق للقوة العاملة وأن دائرة الفقر فيها قد اتسعت وتعمقت في آن .

**٨ ـ التحدي الرئيسي الذي يجب مواجهته على صعيد سوق العمل:**

المعطيات التي سبق عرضها تقودنا إلى الاستنتاج بأن التحدي الرئيسي المفروض على صعيد سوق العمل في منطقة بعلبك ـ الهرمل يتلخص من جهة بايجاد فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المتفشية ، وتشغيل أفواج الشباب الوافدة سنوياً إلى سوق العمل في المنطقة ، على أن تكون فرص العمل هذه مجزية ، بمعنى أن تؤمن لأصحابها مداخيل تكفل لهم حداً أدنى من العيش الكريم ، ومن جهة ثانية زيادة إنتاجية العاملين حالياً بحيث يحصلون هم أيضاً على هذا الحد الأدنى من العيش الكريم .

على أساس أن حجم القوة العاملة في المنطقة هو الآن في حدود ٨٠ ألف مشتغل ، وبافتراض أن القوة العاملة تزيد بمعدل يتراوح بين ٢ و ٥ , ٢٪ سنوياً ، وأن نسبة البطالة تتراوح بين ١٦ , ٥ و ٢٠٪ ، نتوقع أن يكون عدد العاطلين عن العمل حالياً يتراوح ما بين ١٣٢٠٠ و ١٦ ألف شخص ، ونتوقع أن يكون عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنويا يتراوح ما بين ١٦٠٠ و ٢٠٠٠ طالب عمل . هذا يعني أنه يجب إيجاد ما بين ٣٠٠٠ و ٣٦٠٠ فرصة عمل سنوياً في حال كان الهدف امتصاص البطالة خلال عشر سنوات ، ويزيد هذا العدد إلى ما بين ٤٢٥٠ و ٥٢٠٠ فرصة عمل في حال كان الهدف امتصاص البطالة في مدة خمس سنوات .

**٩ـ كيف يمكن مواجهة هذا التحدي:**

صحيح أن التحدي المطروح على صعيد سوق العمل في منطقة بعلبك ـ الهرمل هو نفسه مطروح أيضاً على صعيد سوق العمل في لبنان ككل ، وأن العناصر الرئيسية

للمواجهة على هذين الصعيدين هي نفسها ، ولا يمكن عملياً مواجهة أحد التحدِّيين دون مواجهة الآخر . ولكن من الصحيح أيضاً أن المشكلة المطروحة في منطقة بعلبك ـ الهرمل هي أكثر حدة وأن لهذه المنطقة خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية التي تفرض نفسها على بعض جوانب المواجهة ، مما يبرر معالجة مستقلة لمشكلة التشغيل في المنطقة المذكورة .

من جهتنا سنكتفي بمحاولة تحديد الإطار العام لهذه المعالجة ، أي تناول الخطوط العريضة لما يمكن اتخاذه من إجراءات من ناحيتي العرض والطلب من أجل النهوض بأوضاع القوة العاملة في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، آخذين بعين الاعتبار خصوصية هذه المنطقة . ذلك أنه سبق وأتيحت لنا الفرصة في مناسبة سابقة لتناول مسألة التشغيل على صعيد لبنان ككل[1] . هذا بالإضافة إلى أن الكثير من المواضيع التي ستتناولها أوراق أخرى في هذا المؤتمر تدخل بشكل أو بآخر في إطار معالجة مسألة التشغيل .

**أ ـ المعالجة من ناحية العرض :**

ـ بالرغم من أننا لا نملك معطيات محددة حول حجم العمالة الوافدة من الخارج إلى المنطقة (العمالة السورية) ومدى منافستها للعمالة المحلية ، يمكن القول بشكل عام أن اعتماد سياسة واضحة وحازمة تنظم أوضاع هذه العمالة (التي تمارس ضغطاً على الأجور نحو الانخفاض) ، من شأنه أن يساهم في تحسين أوضاع العمالة المحلية .

ـ بالمقابل لا يمكن الرهان على انخفاض النمو الطبيعي للسكان من أجل تقليص عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، وذلك لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل . لأن هؤلاء هم من الذين ولدوا خلال الخمسة عشر سنة الماضية .

ـ ولا يبدو أنه يمكن الرهان في المدى المنظور على هجرة كثيفة للقوة العاملة ، سواء إلى خارج المنطقة داخل لبنان ، بسبب تراجع النمو الاقتصادي في لبنان . أو إلى خارج لبنان بسبب الاتجاه إلى تشديد القيود على الهجرة أكثر فأكثر من قبل بلدان الاستقبال .

ـ لا شك أن العمل المكثف على تنمية الموارد البشرية في المنطقة ، لناحية رفع

مستواها الصحي والتعليمي وتزويدها بالكفاءات والمؤهلات الفنية والمهارية ، من شأنه أن يحسّن من إنتاجية القوة العاملة . لكن الجهود التي قد تبذل في هذا المجال لا تؤتي ثمارها سريعاً على صعيد تحسين الإنتاجية . والأهم من ذلك هو أن تنمية الموارد البشرية لا تحل مشكلة البطالة في المنطقة بشكل تلقائي . لأن تزايد أعداد العاطلين عن العمل لا يبدو أنه ناتج في الوقت الحاضر عن خلل نوعي في عملية العرض والطلب في سوق العمل . أي أن هذه السوق لا تعبّر عن طلب غير مشبع على يد عاملة تتمتع بمواصفات فنية ومهارات غير متوافرة على الصعيد المحلي . وهذا الواقع يحد أيضاً في الوقت الحاضر من جدوى برامج التدريب السريعة لمكافحة البطالة وتحسين مستوى إنتاجية العمل .

إذن ، ليس من جدوى للجهود التي يمكن أن تبذل في مجال رفع المستوى التعليمي والفني والمهاري للقوة العاملة (تنمية الموارد البشرية) إلا في حال ارتبطت هذه الجهود بخطط لتنمية القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل المجزية .

**ب ـ المعالجة من ناحية الطلب :**

إنطلاقاً من المعطيات الخاصة بمنطقة بعلبك ـ الهرمل والمتمثلة بشكل رئيسي بتوفر الأراضي الزراعية والمياه والمعالم السياحية ، فان أي خطة لتنمية القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل المجزية يجب أن تتمحور حول تنمية ثلاثة قطاعات رئيسية : قطاع الزراعة بما فيه تربية الماشية ، قطاع الصناعات الزراعية والغذائية ، وقطاع السياحة .

ـ لا شك أن حركة ناشطة على صعيد استصلاح الأراضي (والمساحات التي يمكن استصلاحها في المنطقة تبدو كبيرة) من شأنه أن يخلق مباشرة فرص عمل جديدة . لكن ما يمكن تحقيقه على صعيد تحسين إنتاجية العمل الزراعي يبدو أهم بكثير ، ليس فقط بسبب ما ينتج عن ذلك من تحسين في مستوى معيشة العاملين في الزراعة ، بل وأيضاً لفرص العمل الوفيرة التي يمكن أن تساهم زيادة الإنتاجية في خلقها في مجالات أخرى غير الزراعة ، سواء عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات

المختلفة ، أو عن طريق توفير المدخلات (الموارد الأولية والوسيطة) للكثير من الصناعات وفي مقدمتها الصناعات الزراعية والغذائية .

ـ لكن هناك شروط لتحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاجية الزراعية وأهمها :

* الإستغلال الأمثل لموارد المنطقة المائية (سدود ، بحيرات ، برك) .

* إدخال طرق الاستغلال الزراعي الحديثة على نطاق واسع .

* قيام مراكز البحوث الزراعية التطبيقية التي توجه نحو مزروعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية .

* إصلاح عقاري (ضم وفرز) يجعل الحيازة الزراعية في حجم مناسب .

* إستحداث مراكز للارشاد الزراعي .

في هذا الاطار أو السياق تبرز الأهمية البالغة لعملية التكوين المهني للمزارعين وخصوصاً للوافدين الجدد إلى سوق العمل من الشباب ، من خلال برامج للتأهيل والتدريب في مجالات تجيب على حاجات محددة في إطار خطة التنمية الزراعية : استعمال الوسائل الحديثة للري ، المكننة الزراعية ، الطرق الحديثة لتربية الماشية والعناية البيطرية . . .

ومع زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة يصبح توسّع قطاع الصناعات الزراعية والغذائية في المنطقة ممكناً . لكن هناك أيضاً شروط لكي يصبح هذا التوسع حقيقة واقعة . وأهمها :

* أن يكون هنالك ترابط بين التخطيط لتشجيع زراعات معينة والتخطيط لتشجيع الصناعات الزراعية والغذائية .

---

(١) نجيب عيسى : «سياسة التشغيل والموارد البشرية» في «**الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية في لبنان ، نحو استراتيجية متكاملة لسياسات بديلة**» المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ـ بيروت ١٩٩٩ .

* أن تتوفر لهذه الصناعات البنى التحتية اللازمة من كهرباء ومياه وشبكة مواصلات واتصالات . . . ألخ لكي تتجمع في مناطق محددة (مناطق صناعية) تؤمن لها بعض الوفورات (وفورات الحجم وفورات جانبية) .

* أن تتوفر للصناعات المعنية حزمة متكاملة من إجراءات الدعم والاسناد من النواحي الفنية والتكنولوجية والإدارية والقانونية والتشريعية (حاضنات الأعمال)

* أن تتوفر لها إمكانية التسليف الميسَّر .

في هذا السياق يكون لبرامج التكوين المهني الصناعي الفائدة المرجوة منها ، أي أن برامج التأهيل والتدريب تأتي لتجيب على حاجات صناعات محددة قائمة أو في طور البناء . وفي هذا الاطار تكتسب برامج التدريب على إقامة المشاريع الخاصة وادارتها أهمية استثنائية .

ـ هذه الشروط التي يجب أن تتوفّر لنمو الصناعات الزراعية والغذائية هي بمعظمها الشروط التي يجب أن تتوفّر لنمو القطاع السياحي في المنطقة والنشاطات المرتبطة به : فنادق ، مطاعم ، أسواق لتصريف المنتجات الحرفية المحلية (الألبسة والمفروشات الشعبية التقليدية ، التحف . . .) ، محلات تجارية بالقرب من المواقع السياحية والأثرية .

إن النمو الذي تحققه هذه القطاعات الثلاثة ، بما سينتج عنه من زيادة متواصلة في حجم الطلب الكلي وحجم المنتجات الوسيطة ، سيشكل ولا شك قاعدة لحركة نمو في المنطقة أكثر زخماً واتساعاً تجر معها نمو العديد من النشاطات الصناعية والخدمية الأخرى الخالقة بدورها للمزيد من فرص العمل المجزية .

**١٠ـ من المسؤول عن مواجهة التحدي؟:**

في اقتصادات السوق ، ومنها الاقتصاد اللبناني ، يكون القطاع الخاص هو المسؤول الرئيسي والمباشر عن عمليات الاستثمار والانتاج في قطاع السلع والخدمات

التجارية ومن ضمنها القطاعات الثلاثة التي جرى التركيز عليها فيما تقدم . لكن من المتفق عليه أن القطاع الخاص لا يمكن أن يضطلع بمهمته هذه دون دعم واسناد من السلطات العامة (الدولة) . وعموماً بمقدار ما يكون القطاع الخاص ضعيفاً ، بمقدار ما يكون حجم الدعم والاسناد المطلوبين له كبيراً . وهذا هو الواقع في منطقة بعلبك ـ الهرمل .

دون الدخول في تفاصيل مجالات الدعم والاسناد المطلوبين للقطاع الخاص في هذه المنطقة ، تكفي الإشارة إلى أن هذه المجالات تتمثل عموماً بالشروط التي ذكرنا أن توفيرها ضروري لتنمية قطاعات الإنتاج الرئيسية في المنطقة (إقامة وتطوير البنى التحتية المادية ، إتاحة الوصول إلى مصادر التمويل الميسَّر ، تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتأهيل والتدريب والإرشاد ، تقديم الخدمات الفنية والإدارية والقانونية . . . . ألخ) . من المعلوم أن الدولة هي التي كانت مطالبة عادة بإمداد القطاع الخاص بمقومات الدعم والإسناد هذه . لكننا نلاحظ أن الأمور تسير حالياً (في ظل العولمة) باتجاه المزيد من تقليص تدخلات الدولة المركزية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تدخلها في المجالات التي ذكرناها ، وإلقاء العبء الأكبر منها على عاتق القطاع الخاص نفسه والمنظمات الأهلية والسلطات المحلية .

المشكلة في لبنان أن أزمته عامة وشاملة لا تطاول فقط مالية الدولة وإدارتها ومؤسساتها السياسية بل تمتد لتشمل القطاع الخاص والمنظمات الأهلية والسلطات المحلية . . .

بمعنى آخر لا نرى أنه يمكن أن يكون هنالك بداية لحل هذه المشكلة قبل أن تبلغ هذه الأزمة حدودها القصوى .

# البرامج العاجلة لحماية المزارعين
# وإستيعاب النتائج الإجتماعية للأزمة

**خليل ماجد** *

## المقدمة

إن الحديث عن أهمية القطاع الزراعي ، على الصعيدين الوطني والإقتصادي ، أصبح من البديهيات ؛ ولا نأتي بجديد إذا قلنا بأن هذا القطاع يستوي بأهميته ، إن لم يزد ، مع باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى ؛ وعليه لا نرى موجباً للغوص في تفصيل هذه الأهمية ، بل نكتفي لإظهارها بالقول : إن هذا القطاع قد رافق وجود الإنسان منذ القدم مشكّلاً له مصدر عيشه وحياته .

إن أهمية هذا القطاع يعني بالضرورة أهمية العاملين فيه ، ويعني أيضاً وجوب إيلائهم ما يستحقون من عناية تساعدهم على تأمين إنسانيتهم عبر تأمين حقوقهم ورغد عيشهم واستقرارهم في مجتمع أعطوه ما عندهم من جهد وعرق بسخاء .

لا نأتي بجديد أيضاً ، إذا قلنا بأن المجتمع الزراعي لم يعط حتى تاريخه ما يستحق من رعاية وحماية أسوة ببقية القطاعات ؛ وهذا الأمر عائد إلى ظروف وأسباب متعددة لا مجال لتكرارها . ونرى الفائدة كل الفائدة في تكريس كل الجهود لتلافي التقصير الحاصل وتجاوزه كي نصل ، وبأسرع ما يمكن ، إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح ، عن طريق إرساء قواعد وتوفير النصوص والأحكام التي تنظم وضعية العاملين في هذا

---

* مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

القطاع من جهة وتوفير كفالة المجتمع للمخاطر والمصاعب الحياتية التي يتعرّضون إليها ويعيشون تحت وطأتها من جهة أخرى .

وعليه فإن بحثنا اليوم لموضوع العاملين في القطاع الزراعي وتأمين الحماية الإجتماعية لهم عن طريق إخضاعهم جميعاً ، بكل فئاتهم ، لقانونَي العمل والضمان الاجتماعي يوجب تناوله عبر :

* دراسة وضعية العاملين في القطاع الزراعي في لبنان لجهة تحديد فئات الزراعيين وتقدير حجم العاملين في كل منها .

* دراسة وضعية العاملين في القطاع الزراعي من خلال النصوص والتشريعات .

* البرامج العاجلة لحماية المزارعين واستيعاب النتائج الاجتماعية للأزمة .

## أولاً: وضعية العاملين في القطاع الزراعي في لبنان لناحية فئاتهم وحجمهم:

يستوجب ، بحث وضعية العاملين في القطاع الزراعي وتحديد فئات العاملين في الزراعة ومن ثم التعرّف إلى حجم العاملين في كل منها :

### ١ـ فئات العاملين في القطاع الزراعي:

يمكن تحديد فئات العاملين في هذا القطاع وفقاً لنوع عملهم وطريقة تشغيلهم وذلك على أساس :

*** العامل الزراعي الدائم:**

يتميز باستمرارية عمله طالما لا تحول العوامل الطبيعية دون عمله في الحقول ، وذلك لقاء أجر شهري أو يومي عند صاحب عمل واحد (معدل فترة العمل تقريباً عشرة أشهر في السنة) .

*** العامل الزراعي المؤقت:**

يتميز عمله بالظرفية وبالمؤقت ويكون عند صاحب عمل واحد أو أكثر (عامل زراعي موسمي ، متنقّل ، ظرفي ، إلخ . . .) .

* **المحاصص:**

يتميز عمله بأنه يمكن أن يعمل وحده أو مع أفراد عائلته في أرض لا يملكها وذلك بموجب اتفاق أو عقد مع مالك الرقبة لقاء قسم من الإنتاج .

* **المزارع الصغير:**

يتميز عمله بأنه يعمل مع أفراد عائلته في أغلب الأحيان في أرض يملكها ، بحيث يشكل إنتاجها مورد رزقه الأساسي ، وقد يعمل ظرفياً عند صاحب عمل أو مزارع آخر .

* **المساعد العائلي :**

يمكن أن يكون الزوجة أو أحد الأصول أو أحد الفروع ، ويكون عملهم كمساعدين في أرض صاحب الحيازة الزراعية بدون أجر محدد .

* **صاحب العمل :**

وهو صاحب المؤسسة أو الحيازة الزراعية والذي يستعين بشكل منتظم بالعمل المأجور ، ونخص بالذكر المؤسسات الزراعية الكبيرة . .

## ٢. تقدير عدد العاملين في القطاع الزراعي:

التقديرات التي سنوردها تستند إلى تقرير تمَّ وضعه من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في شهر آب ١٩٧٣ ، لدى بحثه موضوع ضمان الزراعيين . ونشير إلى أن هذا التقرير يعتمد في تقديراته التي يظهرها الجدول التالي على المصادر التالية :

* الإحصاء بالعيِّنة ، الصادر عن مديرية الإحصاء المركزي في عام ١٩٧٢ .

* دراسات وإحصائيات وزارة الزراعة .

* دراسات واستقصاءات مختلفة أجراها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ،

**التقديرات المرجّحة لتوزيع القوى العاملة في القطاع الزراعي حتى تاريخه:**

| نوع المهنة الزراعية | السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٧٠ | ١٩٧٤ | ١٩٧٦ | ١٩٧٨ | ١٩٨٠و٢٠٠٠ |
| عمال زراعيون دائمون | ٨٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٤٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ |
| عمال زراعيون مؤقتون | ٢٦٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | ٢١٠٠٠ |
| محاصصون | ٥٠٠٠ | ٤٥٠٠ | ٤٠٠٠ | ٣٥٠٠ | ٣٠٠٠ |
| مساعدون عائليون | ٢٥٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ | ٢١٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| مزارعون صغار | ٣٤٠٠٠ | ٣٣٠٠٠ | ٣٢٠٠٠ | ٣١٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |
| أصحاب عمل | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| عمال أجانب | ٧٥٠٠٠ | ٧٥٠٠٠ | ٧٠٠٠٠ | ٦٥٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ |
| **المجموع العام** | ١٨٣٠٠٠ | ١٨٠٥٠٠ | ١٧٤٠٠٠ | ١٦٧٥٠٠ | ١٦١٠٠٠ |

أدت إلى إعادة النظر في بعض الأرقام الصادرة عن مديرية الإحصاء المركزي .

يشير التقرير أيضاً بهذا الصدد إلى أنه انطلاقاً من وضعية المجتمع الزراعي والظروف القاسية التي رافقته في ظل الأحداث الأمنية ، فإن الرقم التقديري الوارد عن عام ١٩٨٠ يمكن اعتماده حالياً باعتبار أنه ، بالرغم من تطور عدد السكان في لبنان ، نرى نزوحاً دائماً وكثيفاً من الريف نحو المدينة ، وبالتالي يمكن الأخذ بالأرقام التقديرية الواردة عن العام المذكور كأساس للوقوف على حجم اليد العاملة في هذا القطاع .

**ثانياً: وضعية العاملين في القطاع الزراعي من خلال النصوص والتشريعات:**

**١ـ على الصعيد الدولي :**

إن أولى الخطوات على صعيد الحماية والتأمينات الاجتماعية ترافقت في نشأتها مع قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . إن التطور

الاقتصادي الذي رافق الثورة الصناعية أدى إلى بروز حاجات اجتماعية كثيرة لمجتمع العمل كان من نتيجته بروز الحاجة إلى ضمان اجتماعي يكرِّس حقوق الأفراد في تقديمات عديدة تقيهم إلى حد ما الحاجة والعوز والفقر .

وعليه فقد كرَّس الفصل الثاني من البيان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العاشر من كانون الأول ١٩٤٨ نصاً يعطي بموجبه «لكل انسان ، بصفته عضواً لمجتمع ، الحق في الضمان الاجتماعي» . وهذا الأمر تأكد في الكثير من المواثيق الدولية لا سيما الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، حيث إن لبنان عضو مؤسس وفاعل فيها وتتجلى بالاتفاقيات والتوصيات الصادرة التي نوجزها :

**أ ـ الإتفاقيات:**

* الإتفاقية رقم ١٢ تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٢١ (التعويض عن إصابات العمل في الزراعة) وقد تضمنت وجوب أن يتعهد كل عضو يصدِّق هذه الإتفاقية بأن يعمم على عمال الزراعة الاستفادة بالقوانين واللوائح الخاصة بتعويض ضحايا الإصابات الناشئة بسبب العمل أو أثناء تأديته .

* الإتفاقية رقم ٢٥ تاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٢٧ (التأمين الصحي لعمال الزراعة) وقد تضمنت واجب كل عضو يصدّق هذه الإتفاقية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء نظام للتأمين الصحي الإجباري وأن يكون نظام التأمين الصحي الإجباري ضد المرض ويسري على جميع العمال والمستخدمين ، مع حق كل عضو النص في تشريعاته على استثناءات في الخضوع يراها ضرورية .

* الإتفاقية رقم ٣٦ تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٣٢ (التأمين الإجباري ضد الشيخوخة للأشخاص المشتغلين في المشروعات الزراعية) ، وقد تضمنت واجب كل عضو يصدّق هذه الإتفاقية إنشاء نظام للتأمين الإجباري ضد الشيخوخة والإبقاء عليه إن وجد .

* الإتفاقية رقم ٣٨ تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٣٢ (التأمين الإجباري ضد العجز لعمال

المؤسسات الزراعية) وقد تضمنت واجب كل عضو يصدّق هذه الإتفاقية إنشاء نظام للتأمين الإجباري ضد العجز أو الإبقاء عليه إن وجد .

* الإتفاقية رقم ٤٠ تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٣٣ (التأمين الإجباري ضد الوفاة للأشخاص المشتغلين في المشروعات الزراعية) وقد تضمنت واجب كل عضو يصدِّق هذه الإتفاقية إنشاء نظام تأمين إجباري ضد الوفاة أو الإبقاء عليه إن وجد .

* الإتفاقية رقم ١٠٢ تاريخ ٤/ ٦/ ١٩٥٢ (الحد الأدنى للضمان الاجتماعي) وقد تضمنت ضرورة شمول التأمين الإلزامي جميع الحالات التي يكون فيها المؤمَّن عليه غير قادر على كسب رزقه بسبب عجزه عن العمل ، أو عند الوفاة تاركاً عائلة ، أو في كل الحالات التي تفوق قدرته على مجابهتها والتي هي غير معطاة من جهة أخرى .

**ب ـ التوصيات :**

يقابل هذه الإتفاقيات المذكورة توصيات دولية صدرت عن منظمة العمل الدولية تتناول معظم الموضوعات التي تناولتها الإتفاقيات ، ونوردها باختصار استكمالاً للفائدة :

* التوصية رقم ١١ تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٢١ تتعلق بالوقاية من البطالة في الزراعة .

* التوصية رقم ١٢ تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٢١ تتعلق بحماية النساء المشتغلات في الزراعة قبل الوضع وبعده .

* التوصية رقم ١٧ تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٢١ تتعلق بالتأمين الاجتماعي في الزراعة .

**٢ ـ على الصعيد الوطني:**

نشير ، بادئ ذي بدء ، إلى أن استثناء التشريع الرئيسي لعلاقات العمل ، (قانون العمل اللبناني) من أحكامه بموجب المادة السابعة منه أربع فئات ، منها فئة العاملين في

القطاع الزراعي لأسباب لا نرى ضرورة لذكرها وتفصيلها ، قد انعكس سلباً على وضعية العاملين في هذا القطاع بحيث أصبح معها إبقاء العاملين في هذا القطاع خاضعين من حيث المبدأ لأحكام قانون الموجبات والعقود واستثناء لبعض القوانين التي تضمنت نصوصاً صريحة لهذا الخضوع .

وعليه نرى من المفيد القيام برحلة قانونية ، ولو بصورة موجزة ، عبر القوانين والأحكام الصادرة حتى تاريخه لنتبين من خلالها وضعية العاملين في القطاع الزراعي على صعيد ما يتوفر لهم من ضمانات وتأمينات اجتماعية .

**أ ـ قانون الموجبات والعقود :**

(الصادر والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٣٢ ، على أن يبدأ العمل به بعد مرور ثلاثين شهراً على نشره ، أي اعتباراً من ١١/ ١٠/ ١٩٣٤) .

تناول هذا القانون موضوع تنظيم عقد العمل الفردي وما يمكن توفيره لكلا الطرفين من حقوق وواجبات في الكتاب الخامس منه (المواد ٦٢٤ ـ ٦٥٦) تحت عنوان إجارة الخدمة أو عقد الاستخدام . وتأسيساً على التعريف الوارد في المادة ٦٢٤ الفقرة (١) لعقد الاستخدام فإن أحكام هذا القانون تطال العاملين في القطاع الزراعي والذين يتّصفون بالأجراء ، أي المرتبطين بعقد استخدام أو عقد عمل .

إن نظرة سريعة إلى ما تضمنته هذه الأحكام توضح لنا مدى الحماية البسيطة والتقديمات الزهيدة التي توفرها لفئات الأشخاص المشمولين ؛ وحيث أظهرت التطورات ، التي حصلت فيما بعد ، عدم كفايتها مما أوجب استحداث قوانين جديدة أكثر جدية وشمولية طالت العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء العاملين في القطاع الزراعي مما يعني إبقاء هؤلاء خاضعين لأحكام قانون الموجبات والعقود .

**ب ـ قوانين الحد الأدنى للأجور وغلاءات المعيشة والتعويضات العائلية :**

إن القوانين التي صدرت والتي تعنى بهذه الموضوعات ، شملت بأحكامها جميع الأجراء العاملين في القطاع الخاص والعام باستثناء بعضهم . ويأتي في طليعة هذا الاستثناء أجراء القطاع الزراعي .

كما يبدو هذا الأمر غريباً ، حيث تُغيب شريحة كبيرة وهامة من أجراء مجتمع العمل بدون أي تبرير من الإستفادة من حدود دنيا لمداخيل وتقديمات يفترض أن تسود كامل مجتمع العمال كي يستطيع تأمين الحدود الدنيا لقوته وحياته .

**ج ـ قانون طوارئ العمل :**

منذ ٤ أيار ١٩٤٣ صدر قانون طوارئ العمل الذي تبنّى مبدأ المسؤولية المبنية على المخاطر بدلاً من المسؤولية التعاقدية أو التقصيرية التي كانت تطبق سابقاً في ظل قانون الموجبات والعقود ؛ بمعنى أن هذا القانون قد رتّب المسؤولية على صاحب العمل وألزمه بالتعويض عن الأضرار الجسدية أو بمناسبة العمل أيضاً .

ما يهمنا الوقوف عنده هو أن الأجراء العاملين في القطاع الزراعي بقوا خارج نطاق أحكام هذا القانون ، بمعنى أنهم بقوا خاضعين في علاقتهم لهذه الجهة لأحكام وقواعد القانون المدني .

بقي هذا الإستثناء والحيف واقعاً على فئة الأجراء العاملين في القطاع الزراعي حتى تاريخ صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٦ تاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٨٣ الذي قضى بإلغاء أحكام المرسوم الاشتراعي القديم رقم ٢٥/ ٤٣ وإحلال أحكام جديدة توسع نطاق التطبيق لتشمل جميع الإصابات المفاجئة الناجمة عن عامل خارجي ، التي تلحق بأجير مرتبط بعقد استخدام بمفهوم المادة ٦٢٤ فقرتها الأولى من قانون الموجبات والعقود ؛ وعليه فإن قانون طوارئ العمل الجديد ومنذ تاريخ صدوره في ١٦/ ٩/ ١٩٨٣ أصبح يرعى فئة الأجراء العاملين في القطاع الزراعي .

تجدر الملاحظة بهذا الصدد إلى أن قانون الضمان الاجتماعي الصادر بموجب المرسوم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦/ ٩/ ١٩٦٣ يطال بأحكامه التي تضمنَّها فيما خص فرع طوارئ العمل والأمراض المهنية جميع المضمونين ، سواء كانوا من فئة الأشخاص الخاضعين لقانون العمل أم لا ، وبالتالي فإن أية فئة من فئات الأجراء الزراعيين التي تخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي تكون بطبيعة الحال مشمولة بفرع طوارئ

العمل والأمراض المهنية . علماً بأن هذا الفرع ما زال نصوصاً لم يكتب لها التطبيق الفعلي حتى تاريخه .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إدارة الصندوق أعدت مشروع النظام الداخلي لهذا الفرع ومشاريع المراسيم اللازمة وهي تنتظر قرار الحكومة للبدء في التنفيذ .

**د ـ قانون الضمان الاجتماعي :**

أعتمد المشترع اللبناني ، على صعيدي خضوع الأشخاص الذين يشملهم والتقديمات التي يوفرها لهم ، سياسة مرحلية في التطبيق ؛ فنص على مراحل ثلاث تبدأ الأولى بعد ثمانية عشر شهراً على الأكثر من تاريخ نشر قانون الضمان في الجريدة الرسمية ، أي ابتداء من ٣٠ أيلول ١٩٦٣ ، والثانية بعد سنتين على الأكثر من تاريخ وضع الفرع الأخير في المرحلة الأولى موضع التنفيذ ، والثالثة بعد سنتين على الأقل من تاريخ وضع المرحلة الثانية موضع التنفيذ .

وبموجب هذه المرحلية في التطبيق ، تخضع لأحكام الضمان الاجتماعي في المرحلة الأولى فئات معينة من الأشخاص ممن لا يعملون في الزراعة ، وتخضع له في مرحلته الثانية فئات أخرى من العاملين في الزراعة ، على أن يطبق على من بقي خارج حكمه في مرحلة ثالثة . وقد خوّل القانون مجلس الوزراء أن يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل وإنهاء مجلس الإدارة التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ كل فرع من فروع الضمان ، علماً أن الضمان الاجتماعي في لبنان يشتمل على أربعة فروع هي : ضمان المرض والأمومة ـ ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية ـ نظام التقديمات العائلية والتعليمية ـ نظام تعويض نهاية الخدمة .

**ونشير بهذا الصدد إلى ملاحظات عدّة منها :**

**الأولى** : تتجلى بالخروج على سياسة المراحل التي نص عليها قانون الضمان الاجتماعي عبر القانون رقم ٨/ ٧٤ الصادر بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٧٤ بحيث أُخضعَ اللبنانيون العاملون في القطاع الزراعي لأحكام قانون الضمان الاجتماعي في بعض ، أو في جميع فروعه .

ويجري وضع كل فرع موضع التنفيذ تباعاً ، في جميع المحافظات أو في محافظة أو أكثر ، وعلى جميع الفئات ، أو على فئة أو أكثر وفقاً لشروط تحدد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل وإنهاء مجلس إدارة الصندوق وتُلغى جميع النصوص المخالفة . تطبيقاً لأحكام القانون أعلاه صدر المرسوم رقم ٧٧٥٧ تاريخ ٧/ ٥/ ١٩٧٤ وقضى بتطبيق مجمل الفروع المذكورة في المادة السابعة من قانون الضمان الاجتماعي والموضوعة موضع التنفيذ على الأجراء اللبنانيين الدائمين الذين يعملون في مؤسسة زراعية ضمن أراضي الجمهورية اللبنانية وذلك اعتباراً من أول تموز ١٩٧٤ بالنسبة لفرعي التعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وكذلك بالنسبة لاستحقاق تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة ومن أول نيسان ١٩٧٤ بالنسبة لاستحقاق اشتراكات فرع ضمان المرض والأمومة .

**الثانية** : تتجلى بالتعديل الأخير الذي طرأ على أحكام المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي بموجب القانون رقم ١٦/ ٧٥ تاريخ ١١ نيسان ١٩٧٥ ، بحيث كرّس من جهة ما أوردّه القانون ٨/ ٧٤ والمرسوم التطبيقي له ٧٧٥٧/ ٧٤ ؛ وكذلك أدخل نصّاً يعطي الصندوق إمكانية إخضاع أي فئة من فئات الأشخاص اللبنانيين الذين تبيّن ضرورة إخضاعهم منذ المرحلة الأولى وذلك بموجب مرسوم يتّخذه مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل وإنهاء مجلس الإدارة .

**الثالثة** : تتجلى بالفروع التي تم وضعها موضع التنفيذ حتى تاريخه وهي :

* فرع نظام تعويض نهاية الخدمة ، حيث عيّن الأول من أيار ١٩٦٥ موعداً للبدء بتنفيذه .

* فرع نظام التعويضات العائلية ، حيث عيّن الأول من تشرين الثاني ١٩٦٥ موعداً للبدء بتنفيذه .

* فرع نظام ضمان المرض والأمومة ، حيث عيّن الأول من تشرين الثاني ١٩٧٠ موعداً لاستحقاق الإشتراكات والأول من شباط موعداً لاستحقاق التقديمات .

أما الفرع الرابع ، ونعني به ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية ، فإنه لم يوضع

حتى تاريخه موضع التنفيذ ، ويعتقد أن هذا التأخير يعود بأسبابه إلى الأوضاع التي عاشتها البلاد منذ عام ١٩٧٥ .

وعليه ، وبالاستناد إلى أحكام المادة التاسعة بعد تعديلها بموجب القانون ١٦/ ٧٥ ، فإن ميدان تطبيق الضمان الاجتماعي أصبح يشمل فئات كثيرة ومنها فقط فئة الأجراء الدائمين العاملين في المؤسسات الزراعية دون باقي الفئات الأخرى العاملة في القطاع الزراعي والتي سبق أن ألمحنا إليها في بداية هذا البحث ؛ علماً بأن خضوع الأجراء الدائمين العاملين في المؤسسات الزراعية يشمل كافة الفروع المطبقة حتى تاريخه .

**الرابعة** : تتجلى بالفسحة التي أحدثها القانون ١٦/ ٧٥ المعدِّل للمادة التاسعة كما ألمحنا بحيث أصبح بالإمكان إخضاع أية فئة نرى أنها جديرة بالرعاية ، وذلك دون حاجة لاتباع سياسة المراحل أو اللجوء إلى استصدار قانون ، بل يكفي استصدار مرسوم عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل وإنهاء مجلس إدارة الصندوق .

وعليه فإنه أصبح بالإمكان التعاطي مع باقي فئات العاملين في القطاع الزراعي ، عدا الأجراء الدائمين ، على هذا الأساس لأن هذه الفئات بمعظمها ولا شك جديرة بالرعاية الاجتماعية لجهة توفير التقديمات بمختلف وجوهها وأنواعها . ولا نغالي إذا قلنا بأنه إذا كان هناك من أولويات في الرعاية بالنسبة لمختلف فئات الشعب اللبناني فإن العاملين في القطاع الزراعي يأتون في المرتبة الأولى .

**الخامسة** : تتجلى بأنواع وقيمة التقديمات التي يوفرها الضمان الاجتماعي بمختلف فروعه للخاضعين لأحكامه حالياً ومنهم الأجراء اللبنانيين الدائمين العاملين في المؤسسات الزراعية أو للأشخاص والفئات الأخرى التي سوف يتم إخضاعهم كما أسلفنا الذكر .

يُستنتج مما تقدم أن فئة الأجراء الزراعيين اللبنانيين الدائمين هي الفئة الوحيدة

المشمولة بالحماية الاجتماعية دون باقي الفئات العاملة في القطاع الزراعي (الأجراء الزراعيون المؤقتون والموسميون ـ الأجراء الزراعيون غير المرتبطين بصاحب عمل معين ـ المزارعون) .

وقد بلغ عدد المؤسسات الزراعية المسجلة في الصندوق بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠١ (٥٩٥ مؤسسة منها ١٠ مؤسسات شهرية (تستخدم أكثر من عشرة أجراء) و٥٨٥ مؤسسة فصيلة (تستخدم أقل من عشرة أجراء) وبلغ عدد الأجراء العاملين فيها والمسجلين في الصندوق ٩١٤ أجيراً وفقاً للتفصيل المبين في الجدول أدناه والذي يبين تطور عدد المؤسسات المسجلة والأجراء العاملين فيها من عام ١٩٩٤ وحتى ٢٨/ ٩/ ٢٠٠١ .

| عدد المؤسسات الزراعية | | | عدد الأجراء اللبنانيين الدائمين العاملين في المؤسسات الزراعية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنة | شهرية | فصلية | المجموع | شهرية | فصلية | المجموع |
| ١٩٩٤ | ٧ | ٥٤١ | ٥٤٨ | ١٤٩ | ٦٨١ | ٧٣٠ |
| ١٩٩٥ | ٨ | ٥٤٧ | ٥٥٥ | ١٦١ | ٦٨٢ | ٨٣٣ |
| ١٩٩٦ | ٨ | ٥٥٨ | ٥٦٦ | ٢٧٢ | ١١٠٧ | ١٣٧٩ |
| ١٩٩٧ | ٩ | ٥٦٤ | ٥٧٣ | ١٧٣ | ٦٧٥ | ٨٤٨ |
| ١٩٩٨ | ٩ | ٥٤٨ | ٥٥٧ | ١٦٦ | ٦٧١ | ٨٣٧ |
| ١٩٩٩ | ١٠ | ٥٦٢ | ٥٧٢ | ١٦٩ | ٦٨٥ | ٨٥٤ |
| ٢٠٠٠ | ٩ | ٥٨٥ | ٥٩٤ | ١٦٥ | ٧٢٣ | ٨٨٨ |
| ٢٠٠١ حتى ٢٠٠١/٩/٢٨ | ١٠ | ٥٨٥ | ٥٩٥ | ١٨١ | ٧٣٣ | ٩١٤ |

**ثالثاً: البرامج العاجلة لحماية المزارعين واستيعاب النتائج الإجتماعية للأزمة:**

نستخلص من هذه الجولة السريعة في بحثنا المتعلق بموضوع العاملين في القطاع الزراعي والضمانات الاجتماعية بعض الملاحظات التي تشكل عينات من ملاحظات أكثر وأشمل يمكن أن يثيرها طرح مثل هذا الموضوع بالمقارنة مع ما هو معمول به في البلدان المتقدمة ومع النصوص الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تبنَّتها وأصدرتها منظمة العمل الدولية .

**ومن الملاحظات :**

١ـ إن مجتمع العاملين في القطاع الزراعي يحتاج إلى الرعاية بصورة عامة إن لجهة تنظيم علائق العمل أم لجهة توفير التقديمات بمختلف صورها وأنواعها .

٢ـ إن التعديلات الأخيرة لبعض تشريعاتنا ، والتي سمحت بتطبيق بعض الأحكام القانونية على وضعية الأجراء العاملين في القطاع الزراعي :

* لجهة طوارئ العمل ـ المرسوم الاشتراعي ١٣٦/ ٨٣ .

* لجهة شمول الضمان الاجتماعي لفئة الأجراء الدائمين فقط ـ قانون ٨/ ٧٤ والمرسوم رقم ٧٧٥٧ تاريخ ٧/ ٥/ ١٩٧٤ .

* لجهة إمكانية قيام عقود عمل جماعية ـ القانون الصادر بالمرسوم ١٧٣٨٦/ ٦٤ .

* لجهة شمول اختصاص مجالس العمل التحكيمية نزاعاتهم التعاقدية ـ القانون الصادر بالمرسوم ٣٥٧٢/ ٨٠ .

هي كلها غير كافية ، حيث تحتاج هذه الفئة إلى رعاية أفضل أسوة بباقي الفئات في بقية القطاعات ، خصوصاً ما يتعلق بالتنظيم القانوني للعمل من جهة وبتوفير التقديمات الاجتماعية من جهة أخرى .

٣ـ إن توفير التقديمات التي ألمحنا إليها يجب أن تعمّ المجتمع الزراعي بجميع فئاته

وطوائفه وليس فقط الأجراء الدائمين منهم ، لأن واقع هذا المجتمع جدير بالرعاية كما سبق وأشرنا إلى هذا الأمر .

طبعاً إن توفير هذه التقديمات للمجتمع الزراعي ، يعني وجوب إخضاعه لأحكام قانون الضمان الاجتماعي ، وهذا الأمر يتطلب العمل الدؤوب لتحقيقه بالرغم من الصعوبات والمشاكل التي تعترضه والتي تتمثل بالدرجة الأولى بخصائص كل مهنة زراعية وطبيعة العمل فيها حيث يتطلب الأمر دراسات في العمق تمكِّن من وضع نصوص ملائمة تكفل سهولة التطبيق وسلامة النتائج .

إن موضوع الزراعة والزراعيين هو موضع اهتمام لجنة الزراعة والسياحة النيابية ، إذ أعدَّت مجموعة من التوجهات العامة لتنمية الزراعة اللبنانية[1] ومنها التوجه العام العاشر المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمزارعين والذي تفرَّع عنه ثلاثة توجهات فرعية وهي :

* التوجه رقم ١ـ إدخال المزارعين في الضمان الصحي .

* التوجه رقم ٢ـ وضع قانون للعمالة الزراعية مواز لقانون العمل .

* التوجه رقم ٣ـ إنشاء صندوق لتعويض المزارعين من جراء الكوارث الطبيعية (مرفق ربطاً بالتوجه العام العاشرـ ملحق رقم ١) .

إن حماية المزارعين واستيعاب النتائج الاجتماعية للأزمة يستوجب منا وضع البرامج العاجلة لتأمين هذه الحماية وتنفيذها بالسرعة القصوى ومنها :

١ـ إخضاع الأجراء العاملين في الزراعة لأحكام قانون العمل اللبناني .

٢ـ إخضاع جميع العاملين في القطاع الزراعي لأحكام قانون الضمان الإجتماعي .

---

١ ـ نشرت في مجلة الحياة النيابية ، عدد حزيران ٢٠٠١ ، من صفحة ٥٢ إلى ٧٦ .

٣ـ وضع فرع طوارئ العمل والأمراض المهنية موضع التنفيذ .

**١ـ إخضاع الأجراء العاملين في الزراعة لأحكام قانون العمل اللبناني:**

إن أحكام المادة ٧ من قانون العمل اللبناني قد استثنت الأجراء العاملين في الزراعة ، وبالتالي فهم خاضعون لأحكام قانون الموجبات والعقود .

ونرى أنه لم يعد من الجائز الاستمرار في استثنائهم من الخضوع لأحكام قانون العمل اللبناني نظراً لكون هذا الإستثناء :

* لا يأتلف وأحكام الدستور الذي يعتبر بأن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم . . . ، على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل .

* يحرم فئة كبيرة من مجتمع العمل اللبناني ، من حقوق ومكاسب يتمتع بها غيرها من الفئات في قطاعات أخرى .

مع الإشارة إلى أن هذا الاستثناء يتعارض وأحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية وعن منظمة العمل العربية ، حيث إن لبنان عضو فاعل فيهما ، التي نصت على وجوب توفير تنظيم قانوني لعمل العمال الزراعيين وكذلك على توفير تقديمات اجتماعية تكفل لهم حدوداً دنيا من العيش وذلك أسوة بغيرهم من العمال في باقي القطاعات .

وبما أن بعض التشريعات التي صدرت في مجال التشريعات العمالية ومنها :

* القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٧٣٨٦/ ٦٤ (عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم) .

* قانون رقم ٨/ ٧٤ (خضوع العمال الزراعيين الدائمين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي) .

* القانون الصادر بالمرسوم ٣٥٧٢/ ٨٠ (النظر بنزاعات العمل الفردية والنزاعات

الناشئة عن قانون الضمان الاجتماعي) .

* المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٦/ ٨٣ (طوارئ العمل) .

قد شملت بأحكامها الأجراء الزراعيين إسوة بغيرهم في بقية القطاعات .

وحيث إن هذا الاستثناء أدى إلى حرمان هذه الفئة من العمال ردحاً من الزمن من حقوق ومكاسب وهم أكثر الفئات حاجة إليها .

لذلك يقتضي العمل وبأقصى سرعة على وضع النصوص القانونية الآيلة إلى إخضاعهم إلى قانون العمل اللبناني . علماً أنه سبق لنا أن وضعنا مشروع قانون معجل بتعديل المادة السابعة من القانون المذكور بحيث تلغى أحكام الفقرة الثانية منها التي تستثني الأجراء الزراعيين من الخضوع لأحكام قانون العمل اللبناني .

(مرفق ربطاً بمشروع القانون المذكور مع أسبابه الموجبة ـ ملحق رقم ٢) .

**٢ ـ إخضاع جميع العاملين في القطاع الزراعي لأحكام قانون الضمان الاجتماعي:**

إن أحكام القانون رقم ٨/ ٧٤ تاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٧٤ نصت على إخضاع اللبنانيين العاملين في القطاع الزراعي لأحكام قانون الضمان الاجتماعي في بعض أو في جميع فروعه .

ويجري وضع كل فرع موضع التنفيذ تباعاً ، في جميع المحافظات أو في محافظة أو أكثر ، وعلى جميع الفئات أو على فئة أو أكثر وفقاً لشروط تُحدد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل وإنهاء مجلس إدارة الصندوق .

واستناداً إلى القانون المذكور صدر المرسوم رقم ٧٧٥٧ تاريخ ٧/ ٥/ ١٩٧٤ الذي قضى بتطبيق مجمل الفروع المذكورة في المادة السابعة من قانون الضمان الاجتماعي والموضوعة موضع التنفيذ على الأجراء اللبنانيين الدائمين الذين يعملون في مؤسسة زراعية ضمن أراضي الجمهورية اللبنانية وذلك اعتباراً من أول تموز بالنسبة لفرعي التعويضات العائلية ونهاية الخدمة ، وكذلك بالنسبة لاستحقاق تقديمات فرع المرض

والأمومة ومن أول نيسان ١٩٧٤ بالنسبة لاستحقاق الاشتراكات للفرع الأخير المذكور .

وعليه بقي خارج نطاق الخضوع الأجراء الزراعيين المؤقتين والموسميين والأجراء الزراعيين غير المرتبطين بصاحب عمل معين والمزارعين أصحاب المشاريع الزراعية.

لذلك نتمنى على الحكومة الكريمة استصدار المراسيم اللازمة لإخضاع بقية الفئات العاملة في القطاع الزراعي إما جميعاً دفعة واحدة أو تباعاً وفقاً للأولوية والحاجة إلى الخضوع والاستفادة من تقديمات الصندوق .

**٣ـ وضع فرع طوارئ العمل والأمراض المهنية موضع التنفيذ :**

أفرد قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦/ ٩/ ١٩٦٣ والمعدَّل بالمرسوم الاشتراعي ١١٦/ ٧٧ تاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٧٧ في الباب الثاني منه أحكاماً تتعلق بفرع ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية . ويتبين من خلال هذه النصوص :

أـ أن هذه التشريعات قد أحدثت تغييراً أساسياً في مفهوم المسؤولية ، حيث نقلتها من صفتها الشخصانية إلى صفتها الاجتماعية إدراكاً منها كما هو حال معظم التشريعات الحديثة ، لأن المجتمع بالنهاية هو المستفيد من جهود أبنائه وعليه تحمُّل تبعات ما يصيبهم من أذى نتيجة قيامهم بأعمالهم إلى جانب أن المجتمع يبقى أكثر قدرة وملاءة من الأشخاص على تحمل مثل هذه الأعباء .

ب ـ أن هذه التشريعات قد أخذت بالمفاهيم الحديثة عند تعريفها للطارئ الذي يصيب المضمون أثناء أو بمناسبة القيام بعمله . كما طبقت نفس الأحكام المتعلقة بالطوارئ على الأمراض المهنية .

ج ـ أن هذه التشريعات قد وفّرت تقديمات مهمة في ميدان ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية فتناولت :

* العناية الطبية للمصاب .

* التعويض عن العجز المؤقت عن العمل .

* معاش العجز أو التعويض المقطوع في حال العجز الدائم الكلي أو الجزئي .

* معاش أصحاب الحق وتعويض نفقات الدفن في حال وفاة المصاب المضمون .

إن مراجعة دقيقة للأحكام الواردة ضمن الباب الثاني من قانون الضمان الاجتماعي يتضح من خلالها أن هذه النصوص ، في حال وضعها موضع التنفيذ تشكل قفزة نوعية في ميدان الضمانات الاجتماعية . وهي بدون شك تتماشى مع أكثر التشريعات تطوراً في هذا المجال .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أحكام المادة ٢٨ من قانون الضمان الاجتماعي نصت على أن يُحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العمل وإنهاء مجلس إدارة الصندوق تاريخ بدء العمل بهذا الفرع وشروطه التطبيقية .

لذلك فإننا ندعو الحكومة إلى استصدار هذا المرسوم التطبيقي . علماً أن إدارة الصندوق قد جهَّزت نفسها لمواجهة هذاالاستحقاق فأعدَّت مشروع النظام الداخلي لهذا الفرع والجداول المتعلقة بنسب العجز الدائم عن طوارئ العمل وجداول مفصلة عن الأمراض المهنية ، وكذلك مشاريع المراسيم اللازمة للتنفيذ . كما عملت على تدريب بعض مستخدميها من خلال دورات تدريبية في فرنسا .

**الخاتمة:**

يمكن القول أنه لو تجاوزنا موضوع الخضوع وشمول الضمان الاجتماعي لمختلف فئات العاملين في القطاع الزراعي ، يبقى السؤال مطروحاً لجهة : هل أن ما هو عليه الضمان الاجتماعي في لبنان وما يوفره للخاضعين لأحكامه كافياً ويتناسب ولو

بالمستوى الأدنى لما يهدف إليه نظام الضمان الاجتماعي على صعيدي الوطن والمواطن؟

إن الجواب عن هذا التساؤل يفتح المجال لمحاضرة جديدة ، بل لمحاضرات . ونكتفي بهذا الصدد أن نشير إلى بعض الاستنتاجات التي هي بنظرنا من البديهيات التي لا تحتاج إلى نقاش أو جدل ومنها :

* إن الضمان الاجتماعي في لبنان ما زال في بداية الطريق ، حيث ما زال يقتصر على بعض التعويضات والمساعدات التي لا تفي بالغرض .

* أننا ما زلنا بعيدين عن مفهوم الضمان الاجتماعي الذي يعني بالدرجة الأولى كفالة المجتمع لأبنائه في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية بما يوفر إرساء قواعد الأمن الاجتماعي .

* أن النصوص التي تضمَّنها قانون الضمان الاجتماعي اللبناني تحتاج إلى تطوير وتعديل وإلى استحداث نصوص جديدة تسمح مستقبلاً لهذا القانون بأن يكون على مستوى تلبية حاجات مجتمع العمل بما فيه المجتمع الزراعي وذلك على كافة الصعد ، إن لجهة شموليته أم لجهة توسيع وتطوير تقديماته (تقاعد ، بطالة ، تقديمات اجتماعية . . .) .

وعليه ، وبالرغم من كل ما تقدم فإن لبنان قد خطا الخطوة الأولى كما أسلفنا بالرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها ، في مجال الضمان الاجتماعي ، كما خطا أيضاً خطوة أخرى تجلت في شمولية نظام الضمان لفئة الأجراء الدائمين العاملين في المؤسسات الزراعية وفي إفساح المجال أمام إخضاع فئات أخرى في هذا القطاع بسهولة ومنذ المرحلة الأولى . وأننا نرى في هذه الخطوات المتواضعة بداية جيدة نأمل تطويرها وتعميقها كمَّاً ونوعاً كي يصبح المواطن بشكل عام ، والمواطن العامل في القطاع الزراعي بشكل خاص ، يشعر بأنه ينتمي إلى وطن يكفله ويؤمِّنه حاضراً ومستقبلاً .

**ملحق رقم ١**

# التوجه العام العاشر
# الرعاية الإجتماعية للمزارعين

**المسألة:**

العاملون في الزراعة ، من مزارعين ومالكين وعمال ووسطاء ، لا يتمتعون ـ في غالبية الحالات ـ بأية رعاية اجتماعية أو عناية رسمية ، لا في حياتهم اليومية ولا عندما تواجه محاصيلهم مخاطر الكوارث الطبيعية . ويولّد هذا الوضع شعوراً وحالة من القلق الدائم لدى المزارع . لذلك سعى المزارعون باستمرار للإنتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي ، وبخاصة فرع الضمان الصحي ، معتبرين أن هذا الانتساب يحل مشكلة أساسية اجتماعية واقتصادية ، تنعكس حالياً سلباً على كلفة إنتاجهم ونمط حياتهم . وقد أوصت لجنة الزراعة والسياحة النيابية في لبنان بضرورة اعتماد التوجيهات التالية لرعاية المزارعين :

**التوجيهات الفرعية:**

* **توجه رقم ١ـ** إدخال المزارعين في الضمان الصحي .
* **توجه رقم ٢ـ** وضع قانون للعمالة الزراعية مواز لقانون العمل .
* **توجه رقم ٣ـ** إنشاء صندوق لتعويض المزارعين من جراء الكوارث الطبيعية .

**توجه رقم ١ـ إدخال المزارعين في الضمان الصحي:**

وردت في هذا المجال عدة معايير لتعميم انتساب المزارعين إلى الضمان الصحي وهي :

ـ ضرورة أن يستفيد من الضمان الصحي المزارعون الملاكون والمستأجرون والعمال الزراعيون اللبنانيون .

ـ ضرورة تحديد هوية المزارع أولاً قبل انتسابه إلى الضمان الصحي .

ـ إجراء إحصاء ميداني عام لتحديد أعداد وفئات الانتساب إلى الضمان الصحي .

ـ الانتساب إلى التعاونيات والنقابات الزراعية أو على الأقل التعريف عن المزارع من خلال الاقامة في الريف .

ـ أن لا يكون للمنتسب أي دخل سوى دخل الزراعة .

**توجه رقم ٢ـ وضع قانون للعمالة الزراعية مواز لقانون العمل ، في المعايير في هذا المجال :**

* وضع قانون للعمالة الزراعية مواز لقانون العمل ، يحدد شروط العمل الزراعي وحقوق وواجبات أرباب العمل والعمال الزراعيين .

* تثقيف العاملين في الزراعة لزيادة الانتاج والانتاجية .

**توجه رقم ٣ـ إنشاء صندوق لتعويض المزارعين من جراء الكورث الطبيعية :**

* إنشاء صندوق للتعويض عن الخسائر التي تلحق بالمزارعين من جراء الكوارث الطبيعية (الفيضانات ، الجفاف ، تفشي الأمراض) .

* التأمين على المحاصيل الزراعية عبر شركات التأمين ضد الكوارث الطبيعية .

## ملحق رقم ٢

## مشروع قانون معجل

## يرمي إلى تعديل أحكام المادة السابعة من قانون العمل اللبناني

**المادة الأولى** : تعدل أحكام المادة السابعة من قانون العمل اللبناني لجهة إلغاء الفقرة(٢) منها بحيث يصبح نصها كما يلي :

**المادة ٧** : يُستثنى من أحكام هذا القانون :

١ـ الخدم في بيوت الأفراد .

٢ـ المؤسسات التي لا يشتغل فيها إلا أعضاء العائلة تحت إدارة الأب أو الأم أو الوصي .

٣ـ الإدارات الحكومية والهيئات البلدية فيما يتعلق بالمستخدمين والأجراء المداومين والمؤقتين الذي لا يشملهم نظام الموظفين .

**المادة الثانية** : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

### الأسباب الموجبة

نصت المادة السابعة من قانون العمل اللبناني الصادر في ٢٣ أيلول سنة ١٩٤٣ على :

المادة٧ : يستثنى من أحكام هذا القانون :

١ـ الخدم في بيوت الأفراد .

٢ـ النقابات الزراعية التي لا علاقة لها بالتجارة والصناعة . وهذه النقابات سيوضع لها تشريع خاص .

٣ـ المؤسسات التي لا يشتغل فيها إلا أعضاء العائلة تحت إدارة الأب أو الأم أو الوصي.

٤ـ الإدارات الحكومية والهيئات البلدية فيما يتعلق بالمستخدمين والأجراء المداومين والمؤقتين الذين لا يشملهم نظام الموظفين ، وسيوضع لهم تشريع خاص .

حيث إنه لم يعد من الجائز الاستمرار في استثناء الأجراء العاملين في القطاع الزراعي في لبنان من الخضوع لأحكام قانون العمل اللبناني نظراً لكون هذا الاستثناء :

* لا يأتلف وأحكام الدستور الذي يعتبر بأن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية ، تقوم . . . ، على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل .

*يحرم فئة كبيرة من مجتمع العمل اللبناني ، من حقوق ومكاسب ، يتمتّع بها غيرها من الفئات في قطاعات أخرى ، يربو تعدادها ، مع عائلاتها على ثلث تعداد الشعب اللبناني ، هذا عدا عن أهمية موقعها في سلم الإنتاج الاقتصادي .

وحيث إن الاستمرار في هذا الاستثناء يتعارض وأحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية وعن منظمة العمل العربية ، حيث إن لبنان عضو فاعل فيهما ، والتي نصت على وجوب توفير تنظيم قانوني لعمل العمال الزراعيين ، وكذلك على توفير تقديمات اجتماعية تكفل لهم حدوداً دنيا من العيش وذلك أسوة بغيرهم من العمال في باقي القطاعات .

وحيث إن الاستمرار في هذا الاستثناء أيضاً يعني الإبقاء على إخضاع أجراء القطاع الزراعي لأحكام قانون الموجبات والعقود الباب الخامس (المواد ٦٢٤ حتى ٦٥٦) المختص بعقد العمل أو عقد الاستخدام ، حيث إن بعض التشريعات التي صدرت مؤخراً في مجال التشريعات الاجتماعية ومنها :

* القانون الصادر بالمرسوم ١٧٣٨٦/ ٦٤ (عقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم) .

* قانون ٨/ ٧٤ (خضوع العمال الزراعيين الدائمين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي) .

* القانون الصادر بالمرسوم ٣٥٧٢/ ٨٠ (النظر بنزاعات العمل الفردية والنزاعات الناشئة عن قانون الضمان الاجتماعي) .

* المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٦/ ٨٣ (طوارئ العمل) .

قد شملت بأحكامها الأجراء الزراعيين أسوة بغيرهم في بقية القطاعات .

وحيث إنه والحالة ما تقدم ، أصبح لزاماً إلغاء الاستثناء الذي أدّى إلى حرمان هذه الفئة من العمال ردحاً من الزمن من حقوق ومكاسب هم أكثر الفئات حاجة إليها ، وأعنى بذلك حرمانهم من أن تشملهم قواعد وأحكام قانون العمل الكفيلة بتنظيم عقود العمل ضمن إطار يحفظ للأجير حداً أدنى من الحقوق .

لذلك ، جرى وضع مشروع قانون يقضي بتعديل المادة السابعة من قانون العمل اللبناني ، بحيث تلغى أحكام الفقرة الثانية منها التي تستثني الأجراء الزراعيين من الخضوع لأحكام قانون العمل اللبناني .

## تعقيب (١)

**حاتم بودية***

يتناول مؤتَمرُنَا هذا عناوينَ ومحاورَ حولَ النهوض الإنمائي الموسَّع بمنطَقة بعلبك ـ الهرمل . وقد أجمعَ المحاضرونَ الأعزاءَ أن هذه المنطقة تعاني الحرمان منذ عقود طويلة (إن على مستوى الخدَمات أو على مستوى الرعاية والدعم) .

وهناك فعلاً نقصٌ حادٌ في الخدمات على مستوى البنى التحتية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والسياحية إلخ . وهذا الإهمالُ المزمنُ انعكس بكل ما يحملُ من سلبيات على الواقع الإنمائي في المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وزراعياً وصناعياً وسياحياً . والمحورُ الذي أريدُ أن أعقِّبَ عليه هو الخطوطُ العامةُ لسبل تجاوز الأزمة على الصعيد الإجتماعي فأقول :

أولاً : يجب علينا أن نلقي تحيةَ إكبار وإجلال لأهل هذه المنطقة المحرومة لثقتهم بأنفسهم ولصبرهم وانضباطيتهم وقيمهم العلياً رغمَ كلِّ المعاناة ولعطائهم المستمر لتحرير وإعزاز هذا الوطن .

ثانياً : عاملُ الثقة الذي فقده المزارع بمهنته والذي سيعودُ سلباً على إنتاجيته وبالتالي على إنتاجية الوطن .

والسببُ في ذلك يعودُ إلى :

**١ـ المشاكلُ المتراكمة التي عصفت بالمزارعين وهي على سبيل المثال لا الحصر :**

أ ـ عدم تأمين الزراعة البديلة التي وعدوا بها

* عالم دين ، مسؤول وحدة العمل الإجتماعي لمنطقة البقاع في حزب الله .

ب ـ مشاكل التسويق الزراعي وعدم وضع رزنامة زراعية واضحة من المعنيين بهذا الشأن والمسؤولين عنها .

ج ـ عدمُ توفير الدعم بكل أشكاله للمزارع .

د ـ الحاجةُ إلى برامج توجيهية وارشادية تطور في نوعية الانتاج وتخفف من الكلفة .

هـ ـ عدمُ وجود تعاونيات قادرة للتخفيف عن كاهل المزارع لتصريف انتاجه . وعدم وجود برادات حافظة للانتاج . ومعامل تعليب .

و ـ عدم وجود سياسة واضحة تدعم المزارعين في المنطقة .

ز ـ شق الطرقات الزراعية وتأمين السدود والمياه .

**٢ـ المشكلة الصحية :**

تؤكد دراسة إدارة الاحصاء المركزي حول الأوضاع المعيشية في عام ١٩٩٧ نسبة المضمونين صحياً في لبنان تبلغ ٨ , ٤١٪ من مجموع السكان ويتوزعون على الشكل التالي :

٢ , ١٥٪ مضمونون في الصندوق الوطني الاجتماعي .

١ , ١٣٪ مضمونون في تعاونية الموظفين .

٧ , ٨٪ مضمونون على نفقتهم لدى شركات التأمين الخاصة .

٩ , ١٪ على نفقة رب العمل

٩ , ٢٪ يستفيدون من بوليصة تأمين مجانية .

كما تجدر الإشارة إلى أنه بين جميع الفئات المهنية وحدَهُم المزارعون (بإستثناء مزارعي التبغ) لا يستفيدون من أي ضمان صحي . ولذا نؤكد على ضرورة تعديل القانون لمادة الضمان الصحي لتشمل المزارعين بكل مراتبهم .

٣ـ ورد في الدراسات أن محافظة البقاع تضم ٥٢٪ من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة في لبنان ، ويعتمد ما بين ٧٠ إلى ٨٥٪ من سكانها على الإنتاج الزراعي .

وإن المقيمين في منطقتي بعلبك ـ الهرمل يبلغ حوالي ٢٥٠ ألف نسمة . أمام هذه الإحصاءات ومع غياب المؤسّسة الخاصة والدولة عن الاهتمام والدعم ألا ترون معي أنه من الضروري إنشاء مجلس إنماء خاص لبعلبك ـ الهرمل يقوم بإنهاضها وبتفعيل الوضع الاجتماعي فيها .

## تعقيب (٢)

**إبراهيم ربيز***

### (اقتراحات عملية لرفع مدخول المزارع عبر تحسين الإرشاد الزراعي)

إن نسبة الخسائر في الإنتاج هي ما بين ٣٠ إلى ٩٠٪ من محصول الخضار والفاكهة والأزهار ، في المرحلة بين القطاف ووصول المحصول إلى المستهلك . هذه الخسائر تقع في مرحلة زمنية مدتها قد تكون بضع ساعات فقط بعد القطاف إلى بضعة أيام (لأكثرية المحاصيل) وإلى بضعة اسابيع لبضعة محاصيل فقط .

لذلك ، فإن كل محاولات الإرشاد الحقلي التي تحسّن نتائج استعمال المبيدات أو الأسمدة أو الرّي لا تؤدي إلى رفع ملموس لدخل المزارع ، نظراً للنسبة العالية من تلف الإنتاج بعد الحصاد .

١ـ إن تكنولوجيا ما بعد الحصاد Postharvest Technology هي الضرورة الاولى التي يجب توفرها للمزارع لرفع مدخوله . لأنه **أولاً** قد حفظ النوعية العالية لمحصوله (وهو من يأتي بأسعار مربحة) **وثانياً** لانه قد استطاع المحافظة على كمية أكبر من المحصول **وثالثاً** لانه حفظ محصوله لمدة أطول ونوعية أعلى وهذا أيضاً يحفظ مدخول المزارع .

٢ـ خلوّ البرامج التعليمية والإرشادية (في كليات الزراعة الجامعية والوزارة ومؤسسة تشجيع الاستثمار IDAL في برنامجها (Export Plus) من اختصاصيين في تكنولوجيا ما بعد الحصاد ، بينما التركيز هو على المواد الكلاسيكية العلمية ، والتي هي ليست العائق الأكبر في تحسين مدخول المزارع اللبناني اليوم .

---

* أستاذ جامعي .

٣ـ توجيه المزارع نحو زراعة الأصناف (Variety) التي هي مطلوبة في اسواق محدَّدة ، حيث يأتي الصنف بأعلى الأسعار ، ثم تصنيف الانتاج (Sortiug & grading) بحيث يحدد الخبير ما يتوجه نحو الأسواق الداخلية أو الخارجية ، أو الصالحة للحفظ طويلاً (Cold storage) ومن ثم مراقبة إدارة البراد لكي تحفظ النوعية لأطول مدة ممكنة . Proper management of the cold storage facility

٤ـ ربط الانتاج بحاجات الصناعات الغذائية Agro-food industry وتشجيع نقل المعلومات والمحصول بين المزارع والصناعي لإنتاج يزيد من قيمة المحصول Value added product وكذلك لإعطاء الصناعي المواد الأولية التي يحتاجها حقاً لكي ينافس عالمياً بجودة انتاجه وسعره التنافسي .

٥ـ وقف إجراء الدراسات الزراعية التي يجريها خبراء أجانب يأتون إلى لبنان لأول مرة في حياتهم ، حيث يتم تحديد زياراتهم وما يرون أو لا يرون من قبل لبنانيين هم أنفسهم لا يعتاشون من الزراعة (فيكون الخبير الاجنبي هو المستفيد الوحيد من الدراسة ! !) . والاشتراط على أية مؤسسة أجنبية تأتي لإعطاء المشورة الزراعية ، إن يضم فريقها خبراء لبنانيين لهم خبرة في الأسواق الدولية والعلوم في البلدان المتقدمة . ان هكذا خبير لبناني بإمكانه الذهاب إلى المصادر الحقيقية لكل موضوع زراعي في لبنان ، ومن ثم تقديم اقتراحات لها إمكانية التطبيق نظراً لمعرفته ورؤيته الحقيقية لظروف السوق اللبنانية وكيفية ترابطها بالواقع الحقلي والإجتماعي والإقليمي .

# القسم الثاني

# السياسات القطاعية

## الجلسة الرابعة

# النهوض باوضاع الزراعة

رئيس الجلسة **النائب د. مروان فارس**

**المحاضرون:**

**- أ. فادي قمير**

**- م. محمد شمص**

**- د. رياض سعادة**

## كلمة رئيس الجلسة النائب د. مراون فارس

أود بداية أن أتوجّه بالشكر للمركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ، كما أشكر مؤسّسة جهاد البناء على الدعوة لعقد هذا المؤتمر الإنمائي للنهوض بمنطقة بعلبك ـ الهرمل .

لقد عانت هذه المنطقة كثيراً من البنية الاقتصادية التاريخية للبنان ، ذلك أن هذه البنية التي يقوم عليها النظام السياسي في لبنان هي بحد ذاتها غير قابلة للاستقرار . وعدم الاستقرار السياسي يتكئ إلى عدم استقرار اقتصادي . فتطور قطاع الخدمات على حساب القطاعين الأساسيين : الزراعة والصناعة مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية لبنان السياسية ، أو بشكل أدق بالدور الذي أُعطي للبنان عند إنشائه ، إن مسألة تأخر القطاع الزراعي في لبنان ليست مسألة اعتيادية بسيطة ، فعدم الثبات في النظام الاقتصادي يؤدي إلى عدم ثبات في النظام السياسي ، والنظام السياسي الذي قام بموجب تسوية ١٩٤٣ ما يزال هو هو نظاماً سياسياً غير مستقر لأنه يعتمد على نظام اقتصادي مضطرب .

وتكتسب هذه المسألة أهمية بالغة ، في بداية القرن الحادي والعشرين ، حيث يجري رسم صورة القرن بكامله ، أي صورة القرن التي رسمت لدقائق عشر في مجلس الأمن الدولي بصدور القرار ١٣٧٣ ، والذي يفسح في المجال أمام النظام العالمي الواحد كي يبسط سيطرته عبر الحروب والنزاعات ، فهذا القرار يعتمد في رسم صورة العصر ، وبصورة أساسية على إنشاء قوة عسكرية للتدخل في أية لحظة من اللحظات تحت عنوان اسمه «**مقاومة الإرهاب**» وعلى تشريع كل صنوف التدخل ، بما

فيها التدخل في الحسابات المصرفية لأية دولة ولأية منظمة أو جهة من الجهات .

إن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وثيقة لدرجة أسمح لنفسي بموجبها أن أقدّم هذه المداخلة السريعة لأن هذا المؤتمر الذي نحن بصدده يأتي في وقت عصيب جداً يقتضي تعزيز القطاع الزراعي ، لأن التلاعب بالحياة المالية والمصرفية للشعوب أصبح أمراً مستباحاً بموجب القرارات الدولية . المسألة أيها السادة خطيرة للغاية مما يدفع بنا وبالنظام السياسي ، وبالوضعية الاجتماعية والاقتصادية القائمة في لبنان وبالحكومة أن تتجه لتعزيز الزراعة والصناعة ، لأن ذلك يعني توفير الاستقلال السياسي في لبنان . ونحن في حال من الصراع المستمر مع العدو الصهيوني ، فلا يمكننا مواجهة هذا العدو . وكل هذه الحروب ، التي بدأت بعض معالمها تظهر هنا وهناك بصورة مباشرة وغير مباشرة ، إنما تهدد إستقلال لبنان وسيادته على نفسه .

هذا المؤتمر في منطقة البقاع ، وفي منطقة بعلبك ـ الهرمل بشكل خاص ، يأتي في وقت يرفع فيه التحدي بوجهنا ، إنكم أيها السادة معدو هذا اللقاء تواجهون التحدي ، أنتم الذين دخلتم تحدي المقاومة وانتصرتم ، ننتصر بكم وننجح معاً من أجل مستقبل أفضل لنا ولكم وشكراً .

# المياه والري،
# الموارد والمشروعات الممكنة والمطروحة

**فادي قمير***

يدل هذا المؤتمر على مدى الاهتمام الذي يوليه الكثيرون من المختصين والمهتمين والسياسيين من أبناء منطقة بعلبك الهرمل وخارجها للبحث عن الحلول الاقتصادية الناجعة للنهوض بهذه المنطقة ومكافحة الآفات الاجتماعية الكبرى التي تهددها كالنزوح والبطالة والفقر .

وكلنا يعلم أن النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يميز هذه المنطقة هو الزراعة . وقد كانت المنتجات الزراعية اللبنانية الأكثر رواجاً وطلباً في كافة الأسواق العربية في الستينات .

وعصفت الأحداث في لبنان ، الأمر الذي أوقف عجلة النمو والتطور فيه ، بل ردته عدة دورات سريعة إلى الوراء في حين كانت هذه الدول المحيطة تخطو بسرعة قياسية نحو تعزيز إنتاجها المحلي كماً ونوعاً . ونتيجة الأحداث تدهورت البنى التحتية عامة والزراعية بشكل خاص ، مما أثر سلباً على نوعية المنتجات اللبنانية وجعل الأسواق تضيق أمام البضائع في الخارج لتتسع على حسابها في الداخل المساحات المزروعة بالممنوعات .

وبعدما وضعت الحرب أوزارها التزمت منطقة بعلبك ـ الهرمل قرار وقف زراعة

* مدير عام التجهيز المائي ، وزارة الطاقة والمياه .

الممنوعات على أمل الحصول على البدائل ، ولكنها انتظرت عدة سنوات دون جدوى .

وإن مزارعي الممنوعات اتجهوا نحو هذه الزراعات ليس حباً بها ، بل ملاذاً يوفر لهم حياةً كريمةً في ظل عدم توفر البنى التحتية الزراعية التي تسمح لهم باستغلال أراضيهم بما هو شرعي .

وقد بينت التقارير الدولية أيضاً أن مردود الزراعات التقليدية المروية بالنسبة للمزارع أعلى منه من الزراعات الممنوعة .

ونحن نعلم جيداً أن المناطق التي كانت تزرع بالممنوعات هي بغالبيتها جردية أو بعلية .

وقد بدأت الوزارة منذ العام ١٩٩٧ بإحصاء مواردها المائية عن طريق كيلها وهي بطبيعة الحال مرتبطة بالهواطل والأمطار .

وتبين لنا أن سوء توزيع الهواطل في الزمان والمكان يحتّم بذل جهود كبيرة للحصول على أرقام وقياسات دقيقة ، وإن هذه القياسات تعطي فكرة عن حجم وتوزيع الموارد السطحية على مدار السنة .

فالمعدل السنوي للينابيع المنتشرة على السلسلة الغربية لمنطقة بعلبك ـ الهرمل هي :

| | |
|---|---|
| نهر العاصي | حوالي ٤٢٠ مليون م٣ |
| عين الشمالي | ٢ مليون م٣ |
| مرجحين | ٦ ملايين م٣ |
| عيون أرغش | ٦ ملايين م٣ |
| عين الغوار | ١ مليون م٣ |
| عين القبوة | ٢ مليون م٣ |
| عين القمر | ٣ ملايين م٣ |
| عيناتا | ٢ مليون م٣ |
| اليمونة | ٦٣ مليون م٣ |
| المجموع العام | ٥٠٥ مليون م٣ |

أما المعدل السنوي للينابيع المنتشرة على السلسلة الشرقية لمنطقة بعلبك الهرمل فهي :

| | |
|---|---|
| رأس بعلبك | ٢ مليون م٣ |
| الفاكهة | ٣ ملايين م٣ |
| العين | ١ مليون م٣ |
| نبع الرعيان | ١٠ ملايين م٣ |
| نبع اللجوج | ٣ ملايين |
| واللبوة | ٣٩ مليون م٣ |
| يونين | ٢ مليون م٣ |
| نحلة | ٢ مليون م٣ |
| رأس العين | ١٦ مليون م٣ |
| عيون أهلا (رسم الحدث) | ٣ ملايين م٣ |
| المجموع العام | ٨١ مليون م٣ |

وبالنسبة للعين الزرقا على نهر العاصي فهي بمعدل ٣٣٠ مليون م٣ والمعدل العام لنهر العاصي هو حوالي ٤٢٠ مليون م٣ .

إن هذه المعدَّلات تتعلق فقط بالينابيع ولا تتضمن المياه الجوفية والسيول . وإن هذه المعدلات تتأرجح وفقاً لمعدل الأمطار ، وقد تنخفض إلى نسبة ٥٠٪ إلى أن تجف بعض الينابيع كلياً في فترة الشحائح ، وخاصة ما شهدناه خلال الأربع سنوات الماضية .

أمام هذا الواقع غير المستقر للثروة المائية يجدر بنا النظر بمسؤولية والعمل والتخطيط لتخفيف الهدر الحاصل بالموارد المائية والعمل على المحافظة عليها وترشيد استغلالها ، خاصة من قبل القطاع الأكثر إستغلالاً وهو الري .

ومن هذا المنطلق عمدت الدولة إلى البدء بتأهيل المناطق المروية وتحديثها في لبنان وخاصة في بعلبك ـ الهرمل وقد شملت هذه الحملة جميع الينابيع والأنهر .

* فقد موَّل البنك الدولي مشروع ري اليمونة الذي شارف على النهاية . وقد

شمل بلدات شليفا ، بتدعي ، دير الأحمر ، بوداي ، فلاوي ، السعيدي . . . بالإضافة إلى مشروع ري اللبوة والبلدات المجاورة كالعين والنبي عثمان وجبولة وزبود وصبوبا . كذلك مشروع ري سهل مرجحين . يبلغ مجموع هذه القروض ١٠ ملايين دولار أميركي . أما المساحة المروية الإجمالية فهي حوالي ٦٧٥٠ هكتاراً .

* وقد لحظ البروتوكول المالي اللبناني الفرنسي تأهيل ثلاث مساحات مروية في المنطقة وهي : الفاكهة ، الرعيان (عرسال) ووادي نحلة . ولكن ما إن انتهت الدراسة اللازمة من قبل الخبراء الفرنسيين حتى سقطت المشاريع الثلاثة من البروتوكول بمرور المهلة المحددة لاستعمال القرض . وستقوم وزارة الطاقة والمياه بادراجها لاحقاً في موازناتها المقبلة . وتبلغ قيمتها مليوني دولار ، أما المساحة المروية الإجمالية فهي حوالي ٩٠٠ هكتار .

* وقام برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في بعلبك ـ الهرمل بتأهيل وتحديث مشروع ري سهل شعث ـ رسم الحدث بقيمة ٨٠٠ ألف دولار . أما المساحة المروية الإجمالية فهي حوالي ٥٥٠ هكتاراً ، وتقوم الوزارة حالياً باستكمال الشبكة الفرعية بالإضافة إلى تأهيل بعض أقسام الأقنية في وادي نحلة .

* وقد قامت بعض السفارات والمنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع الوزارة والجمعيات الأهلية بتأهيل بعض شبكات الري في بعض المناطق وحفر الآبار وتجهيزها وإنشاء البرك الجبلية .

* وأجرت الوزارة مناقصة لتلزيم أشغال تأهيل شبكة ري رأس بعلبك والوقف والهوة في الهرمل بقيمة ١,١ مليار ليرة لبنانية لري حوالي ٤٥٠ هكتاراً .

* المساهمة بحفر بحيرة جبلية في بلدة بتدعي سعة ١٢٠ ألف م٣ .

* كذلك قامت الوزارة بالعديد من المشاريع خلال السنوات السبع الماضية كحصر نبع الفاكهة وتأهيل شبكات ري بعلبك (رأس العين) وحفر آبار وشبكة ري في بلدة العين وتنفيذ المرحلة الأولى من قناة ري القاع وتأهيل شبكة ري رأس بعلبك وكمية

كبيرة من أقنية الري في جرود الهرمل ومناطق مختلفة .

* كذلك قامت الوزارة بالعديد من الدراسات المتعلقة باستغلال الموارد المائية المتاحة كمشروع العاصي الذي أرسى قاعدة رئيسية لإتفاقية تقاسم المياه مع الجمهورية العربية السورية .

* وقد أعلنت الوزارة مؤخراً عن مناقصة لتلزيم بحيرة اليمونة سعة ٥ , ١ مليون م٣ بالإضافة إلى تلزيم الدراسة التنفيذية لسد سباط .

**وبعد هذا العرض السريع لما أنجزناه حتى الآن يسرّنا أن نعرض عليكم المشاريع المستقبلية التي نقوم بإعدادها لتنفيذها من خلال الموازنات القادمة :**

* تقوم الوزارة حالياً بتحضير دفتر الشروط الخاص بالدراسة التنفيذية لإنشاء سد على نهر العاصي ، وخط جر بالجاذبية لري ١٢٠٠ هكتار في سهل الهرمل .

* تقوم الوزارة أيضاً بتحضير مشروع تغذية اصطناعية للمائدة المائية الجوفية من أجل تعويضها عن الإستغلال الجائر لها والناتج عن انتشار العديد من الآبار بصورة غير علمية .

وستبدأ هذه التغذية من خلال سلسلة من الآبار في منطقة رأس العين ـ بعلبك وفي منطقة اليمونة .

* كذلك ستقوم المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية بتأهيل وتحديث شبكات الري في العديد من المناطق :

١ـ تأهيل شبكة ري حام ومعربون .

٢ـ تأهيل شبكة ري حوشباي .

٣ـ استكمال تأهيل شبكة ري نحلة .

٤ـ استكمال تأهيل شبكة ري شعت ـ رسم الحدث .

٥ـ تأهيل شبكة ري الفاكهة .

٦ـ استكمال تأهيل قناة الجر الرئيسية والأقنية الفرعية للقاع من نبع اللبوة .

٧ـ تأهيل أقنية ري مرسل وعيناتا وعيون أرغش .

وتهدف هذه المشاريع للحد من الهدر الحاصل على شبكات الري واستغلال الموارد المائية المتاحة بالشكل الأمثل ورفع كفاءة شبكات التوزيع .

**أما المصادر التي يمكن توفيرها إضافة إلى ما ورد :**

١ـ بناء السدود والبرك التي تساعد على تخزين الجريان الشتوي والليلي للينابيع وحفظ مياه السيول ، الأمر الذي يخفف من أضرارها التي اعتادت عليها المنطقة .

٢ـ التخطيط لاستغلال الموارد المائية التي ستنتج عن محطات المعالجة .

٣ـ استكمال تأهيل شبكات الري .

٤ـ دراسة المخزون الجوفي من المياه لتأمين حسن استغلاله في فترة الشحائح وضمان التوازن الهيدرولوجي ما بين قدرة السحب وسعة التخزين .

ونتيجة التجربة والخبرة المستنتجة من خلال تحديث وتأهيل هذه المشاريع وجدت الإدارة نفسها بحاجتها إلى مواكبة تشريعية لتطوير القوانين والمراسيم التي تسمح لها بتوسيع حركتها في هذا الاتجاه .

ومن أجل هذه الغاية يجب العمل على إجراء الدراسات التفصيلية للموارد المائية المتاحة على مقياس أدق يبيّن مواطن الضعف والخلل وتصدر على ضوئها التعديلات والمراسيم والقوانين . ومن هذه المراسيم والتشريعات :

١ـ استصدار المراسيم اللازمة لتحديد حرم الينابيع بغية حمايتها من التعديات والجفاف والتلوث ، وفقاً لدراسة علمية دقيقة .

٢ـ تتمتع بعض الحيازات قانوناً بحقوق الري من الينابيع التي تعلوها . وما ينتج

عن عملية تحديث مشاريع الري اتساع المساحات المروية لتشمل حيازات بعلية ، الأمر الذي يرتّب حقوقاً جديدة على المياه لهذه الحيازات . مما يستدعي سن قوانين جديدة تعطي الإدارة حرية حركة أوسع في هذا الإطار .

٣ـ إن تحديث الشبكات الحالية وتحويلها إلى شبكات ري حديثة بالأقنية أو بالقساطل يؤدي إلى اختلال برامج التوزيع أو ساعات الري مما ينتج عنه نزاعات وخلافات بين المزارعين فيما بينهم .

٤ـ إن المشاريع التي أُهلت ستسلم إلى مصلحة المياه الإقليمية التي ستقوم بإدارتها وتشغيلها وصيانتها ، الأمر الذي يستتبع دراسة تعرفة اقتصادية وشعبية من شأنها تسهيل وتشجيع الجباية . وهذا لن يتم قبل إنشاء وتكليف مصالح المياه وفقاً لقانون المياه رقم ١٢١ .

وفي النهاية ، فإن ما يتوافر لدينا من موارد مائية في هذه المنطقة ، على الرغم من غناها تبقى دون الحاجات . ويجب العمل على كافة الصعد من أجل ترشيد استغلال المياه في عملية الري . وما يمكن عمله على سبيل الذكر لا الحصر :

أ ـ تعزيز دور الإرشاد الزراعي في مساعدة المزارع على الانتقال إلى زراعات أقل استهلاكاً للمياه . خاصة وأننا نلحظ مع زيادة استيراد قطعان البقر الحلوب وتشجيع المربين لها زيادة في المساحة المزروعة بالذرة والعلفيات العالية الاستهلاك لمياه الري . هذا بالاضافة إلى الشمندر والبطاطا والبطيخ والبندورة ، ومؤخراً القطن . . . وكذلك العمل على تشجيعهم على زراعة الأشجار المثمرة والكرمة والزيتون . . . الأمر الذي يخفض استهلاك الهكتار من ١٠ آلاف م٣ إلى ٤ آلاف م٣ . بالإضافة إلى إرشاد المزارعين على الري التكميلي في فصل الشتاء والربيع .

ب ـ تهيئة متكاملة للأحواض الصبابة من خلال قيام المشروع الأخضر بأشغال حفظ المياه والتربة ، والتي تشكل حلاً جذرياً لمخاطر السيول ، بالإضافة إلى الإستمرار بدعم وتشجيع إنشاء البرك التلّية .

وفي الختام نأمل أن يكون هذا العرض قد أعطى فكرة عن الوضع الحقيقي للمياه في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، وبالتالي ضرورة إنشاء السدود . وهذا الوضع يختلف عن النظرة المشرقة التي اعتاد عليها الناس في الخارج . ومما لا شك فيه أننا سنجد أنفسنا ، وفي وقت ليس بالبعيد ، مضطرين إلى البحث عن موارد مائية غير تقليدية .

والمياه كمصدر للحياة تحتاج لأن يحافظ عليها . فهي لا تقدَّر بثمن ، أو بالأحرى ثمنها يفوق كل تصور ، إنما الاستفادة منها وخدمتها تتطلب كلفة ، يجب تحمّلها ، إذا أردنا أن نحصل عليها بكميات كافية ونوعية جيدة .

# ضم وفرز الحيازات الزراعية
# وإستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر

**محمد شمص***

بلغ تقلُّص دور القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني مؤخراً حداً متدنياً لا يجوز تجاهله عند وضع أي برنامج لإعادة إعمار لبنان ، لا سيما وإن عدم إنماء هذا القطاع بشكل متوازن مع سائر القطاعات سوف يؤثر سلباً على الإنماء الشامل للإقتصاد اللبناني ، وسوف يؤدي إلى مضاعفة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي يرزح تحتها البلد عامة ومنطقة بعلبك ـ الهرمل خاصة .

هذا الواقع يدعو الدولة للتدخل سريعاً لتطوير القطاع الزراعي وإيجاد الحلول المناسبة للحؤول دون تفاقم الأمور والوصول بالبلاد إلى نقطة اللاّ رجوع .

وقد نبّه علماء دول حوض البحر المتوسط إلى تقدم التصحُّر نحو بلادهم مما أوجب على هذا الدول وضع الخطط العلمية للحفاظ على مياهها وترشيد استعمالها في القطاعات المختلفة . ومعلوم أن دول المنطقة تعصف بها الخلافات على حقوقها في استعمال مياه الأنهر التي تشترك أكثر من دولة في حق الاستعمال .

بدورها شعرت الحكومة اللبنانية بأهمية المحافظة على التربة ومياه الأمطار منذ أوائل الستينات ، فأنشأت مكتب تنفيذ المشروع الأخضر ، وأوكلت اليه مهمة الحفاظ على التربة والمياه بالأساليب والطرق العلمية المدروسة .

---

* ممثل المشروع الأخضر .

وساعد المشروع الأخضر فيما يسمى «إستصلاح الأراضي» وإنشاء الجلول ، وكذلك ساعد فيما يسمى «أعمالاً تكميلية» من بناء جدران دعم ونصوب مثمرة وبناء الخزانات الإسمنتية والترابية وغير ذلك . كما أنشأ الطرق الزراعية لتأمين وتسهيل وصول المزارعين إلى أراضيهم .

إن الأعمال التي قام بها المشروع الأخضر يشهد له فيها وبالإنجازات التي نفذها . ولكن ما كان يصلح القيام به خلال فترة معينة لم يعد في نظري صالحاً للمتابعة به في وقتنا الحاضر لأن علم حفظ المياه والحفاظ على التربة ومكافحة التصحّر تطور وتقدم نحو طرق جديدة آخذه بعين الإعتبار العوامل التالية :

* خفض كلفة أعمال حفظ المياه والمحافظة على التربة .
* المحافظة على البيئة .
* المحافظة على طوبوغرافية الأرض وجمالها .
* المحافظة على الغطاء النباتي وتنوّعه .
* المحافظة على التربة السطحية الغنية بالمواد العضوية والغذائية ومياه الأمطار والسيول والإستفادة منها حيث أمكن (عرسال مثلا) ، لتخزينها في باطن الأرض بدلاً من تركها تجرف التربة وتلحق الضرر بالحقول والمزروعات .

إن عناصر الإنتاج الأساسية ثلاثة : الإنسان ، الأرض ورأس المال . وتأتي الإدارة لتحضن هذه العناصر بإجراءات مختلفة وفقا لتوفر كلفة وقيمة كل منها ، بحيث يكون الناتج في حالته المثلى . وهذه العناصر متلازمة ومترابطة ولا يمكن الإستغناء عن أحدها على حساب الباقي . ولكن في هذا التقرير سوف التزم بتوضيح واقع عنصر الأرض ومشاكله كما أنني سوف أتقدم بمقترحات لحل كل هذه المشاكل وتحرير ذلك العنصر .

## واقع ملكية الأرض

خلال فترة الإنتداب الفرنسي ، وبالتحديد في العقد الثالث ، قامت السلطات بمسح معظم الأراضي اللبنانية ، وعمدت إلى تسجيلها لمالكيها ، فنتج عن ذلك خرائط

المساحة التي تبين حدود كل عقار ، وسندات الملكية التي تثبت مساحة وملاكي كل عقار . فأصبح كل مالك بحوزته ملكية للعقار أو للجزء في العقار . وكان الهدف من عملية المسح تلك :

أ ـ تثبيت الملكية لأصحابها .

ب ـ إجراء أعمال التسوية ، ومسح وإعلان حقوق الملكية للكافَّة .

ج ـ تسهيل عمليات الإنتفاع والاستغلال والتصرّف (بيع ، شراء ، توريث ، توصية وهبة الخ . .) في الأرض .

الأمر الذي يساعد المالك في استعمال ملكيته للعقار في شؤونه الإقتصادية والإستثمارية والتجارية وغيرها . وكانت المصارف تركز بشكل أساسي على ثبوت الملكية للتعاطي مع أصحابها في عمليات الإقتراض التي كانت تعتمد على قيمة العقار ورهنه وفقاً لقوانين محددة وواضحة . وقد إستفاد من هذا الواقع الملاكّون أصحاب العقارات الواقعة في/ أو بالقرب من العاصمة أو المدن الكبرى . أما المزارعون أصحاب العقارات البعيدة عن المدن ، وخاصة منطقة بعلبك ـ الهرمل فكان واقعهم يختلف إختلافاً كبيراً عن غيرهم من باقي الملاكين .

## خلاصة الواقع الراهن

**أولاً** : المزارع مالك العقار البعيد عن المدن لم يكن يتعاطى مع المصارف لجهله بخلفية التعامل معها ، ولأن المصارف المتمركزة في المدن لم تكن تتعاطى مع أمثال هؤلاء الملاّكين ، وخاصة صغار المزارعين منهم . من هنا كان المزارع في القرى النائية ، ومنها بشكل خاص قرى منطقة بعلبك ـ الهرمل وعكار ، فإن كان بحاجة إلى أي مبلغ من المال كان عليه إما أن يذهب إلى قريبه أو صديقه ليقترض ذلك المال بدون فائدة وفي حال التعذر كان عليه أن يلجأ إلى المرابي ، التاجر أو الوسيط الذي كان يفرض عليه فائدة تساوي أضعاف فائدة المصارف التجارية . إذن المزارع أو الملاك في القرى النائية لم يكن يشعر بالحاجة إلى إستخدام أرضه في سبيل الإقتراض .

**ثانياً** : في حال وفاة الأب مالك العقار ، كان الورثة يكتفون بتقسيم الأرض فيما

بينهم رضائياً وليس قانونياً (لدى الدوائر العقارية) دون الشعور بالحاجة إلى إجراء عملية الإنتقال ودفع الرسوم المطلوبة لتسجيل الإرث كل على إسمه ، الأمر الذي أدى إلى بقاء الملكية على أسم الأب الذي أصبح في تاريخنا الحالي يمثل الجد أو جد الأب وأصبح الورثة أبناء عم أو أبناء عم العم وأعدادهم أصبحت بالمئات .

**ثالثاً** : نظراً للرسوم الباهظة التي تترتب على عملية حصر الإرث والإنتقال لأعداد كبيرة من الورثة ، أصبحت عملية البيع والشراء بين المزارعين تتم بموجب «حجة» تكتب بحضور وتوقيع شاهدين ومصادقة مختار القرية على صحة التوقيع الأمر الذي أدى إلى مشاكل عقارية فيما بين بعض المزارعين مع الإشارة إلى أن مالك العقار بموجب «الحجة» لا يستطيع أن يتقدم بطلب رخصة لبناء مسكن له على ذلك العقار لأن الملكية غير مستوفية الشروط ، وبالتالي فإن مثل هكذا مالك يكون مضطراً لمخالفة القانون وبناء مسكنه بدون رخصة رسمية فيلجأ الدرك إلى كتابة محضر ضبط بحقه وينتهي الأمر بمخالفة أبدية ، وكذلك الحال بالنسبة للورثة الكثر ، وهي حالة عامة وشائعة جداً .

**رابعاً** : أن تشتت وتقزم ، وتباعد ، وتجزئة ، وتفتيت الملكية دفع بعض المزارعين للتنادي والإتفاق على طلب إجراء عملية «ضم وفرز» لأراضيهم من قبل السلطات المختصة . وبالرغم من مضي عقود على تقديم طلباتهم تلك لم تقم الحكومة بإنجاز الإجراءات الضرورية لذلك ، مع الإشارة هنا إلى أنه كلما طال الوقت كلما زاد الأمر تعقيداً وتكلفة ويؤدي ذلك إلى خلق خلافات ومشاكل بين ملاكّي العقارات .

**خامساً** : هناك بعض الأراضي لا تزال غير ممسوحة ولا يزال تحديد العقار يكتب عليه «يحده من الشرق ساقية كذا ومن الغرب طريق كذا ومن الشمال عقار كذا» وهذه الأراضي بحاجة ماسة إلى إنهاء أعمال التسوية والمسح مثل بعض أراضي «حور تعلا» و «بريتال» في قضاء بعلبك وغيرها من القرى .

**سادساً** : هناك عقارات كبيرة جداً لا تزال ملكيتها مثبتة بالقيراط وتحتاج إلي عملية ضم وفرز كما هي الحال في منطقة القاع . وكذلك هنالك بعض العقارات أنجزت

عملية الفرز بشكل جزئي وحددت الملكية والمساحات ولكن لم توضع تلك الحدود والتقسيمات على الخرائط كما هي الحال في سهل الهرمل .

### الإنعكاسات السلبية على المزارعين

إن هذا الواقع لا يمكن أن يسمح بوضع أي مخطط تنموي لرفع مستوى الإنتاج ورفع مستوى الدخل الاقتصادي ، خصوصاً إذا أدركنا بأن مثل هذه المشاكل تشمل ما يزيد عن (٨٠٪) ثمانين في المايّة من أراضي منطقة بعلبك ـ الهرمل ، وربما تشمل أراضي الريف اللبناني بمعظمه . فلا يمكن للملاكّين الإستفادة من أي «مصرف وطني للإنماء الزراعي» كونهم لن يكون بمقدورهم تقديم المستندات المطلوبة للحصول على القرض ، وكذلك الحال فيما يتعلق بصندوق الإسكان وغيره من الصناديق التي يمكن ان تقدم مساعدة أو قرض لبناء مسكن . حتى المشروع الأخضر لم يعد باستطاعته مساعدة المزارعين الذين لا يثبتون ملكيتهم بموجب إفادة عقارية مرفقة بإقرار من الشركاء في العقار . مثلاً يسمح لأحد هؤلاء الشركاء بإستصلاح حصته . والحصول على ذلك الإقرار ليس بالأمر السهل نظراً لتعدد الشركاء ولعدم إجراء عملية حصر الإرث وإنتقال الملكية ، الأمر الذي يؤدي إلى أبعاد المشروع الأخضر عن غايته في مساعدة المزارعين الصغار لإستصلاح أراضيهم في المناطق النائية .

من هنا نرى لزوم التعاطي مع مشروع «تثبيت الملكية» بجدِّية وإلحاح وبسرعة تتلاءم مع طرح معالي وزير الزراعة بالشروع في خطة زراعية لتنمية هذا القطاع ، الذي لا يساهم حقيقة سوى بحوالي ١٠٪ من الناتج القومي ، ولكن الصحيح أيضا هو أن هذا القطاع يحضن حوالي ٤٢٪ من اليد العاملة اللبنانية ، فضلاً عن أن هذا القطاع يمثل أسلوب معيشة وطريقة حياة لأكثر من ٧٠٪ من اللبنانيين في الوقت الذي يحوز على نسبة أقل من ١٪ من موازنة الدولة . هذه النسبة التي إذا لم تضع الحكومة خطة لتثبيتها أو تثبيت جزء كبير منها في الريف اللبناني لأجبرت قسما كبيراً منهم على النزوح إلى المدن ، خصوصاً العاصمة بيروت لتعيد تكوين أحزمة ،وليس حزاماً واحداً ، من الفقر والبؤس . وكلنا يعلم كلفة المتطلبات الخدماتية لمثل تلك الأحزمة .

## إقتراحات لحل المشاكل العقارية

إننا نرى بان «مشروع تثبيت الملكية» يجب أن يحظى بالأولوية نظراً لأن المواطن المالك في الريف لم يعد بامكانه حلَّ مشكلة تصفية الملكية وإجراء عملية الانتقال نظراً للرسوم الباهظة التي يجب أن يدفعها ، وبالتالي فانه سوف لن يستطيع إجراء أي اعمال يمكن أن تفيد خزينة الدولة لا في الوقت الحاضر ولا حتى في المستقبل ، بل سوف تكون عبئا على الخزينة . بينما لو ساعدت الدولة على حل الموضوع لأصبح هذا المالك محرراً للقيام بأعمال إقتصادية وتجارية وإنتاجية تساعد في رفع الناتج القومي من جهة وفي زيادة دخل الخزينة بضرائب مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى . أما عن كيفية مساعدة الدولة في حل المشاكل الآنفة الذكر فإنني أتقدم بالمقترحات التالية :

**أولاً** : السماح لفترة ثلاث سنوات للمالك في الأراضي الريفية كي يتمكن من القيام بعملية حصر الإرث والإنتقال وتصفية التركة والبيع من شقيقه أو ابن عمه أو أي من شركائه في العقار مقابل رسم رمزي للدونم الواحد ، على أن يحدد هذا الرسم بشكل واضح وفقاً للموقع أو لتصنيف الأراضي منعاً لأية مساومة .

**ثانياً** : السماح للمالكين أصحاب العقارات المجاورة لبعضها بإجراء عملية المقايضة لقاء رسم رمزي مساو للرسم المحدد في الفقرة السابقة ، وذلك بهدف إجراء «عملية الضم والدمج والتوحيد» التي تساعد في تجميع الأراضي المفتتة كي يصبح إنتاجها أوفر ربحاً .

**ثالثاً** : الإسراع في إنجاز عملية الضم والفرز في القرى التي تقدمت بطلب من السلطات المختصة منذ أمد طويل .

**رابعاً** : إنهاء مسح الأراضي التي قامت الدولة بمسحها مسحاً «غير نهائي» والمباشرة بمسح الأراضي التي لا تزال حتى تاريخه غير ممسوحة ، وذلك بإرسال فرق مساحة وتسوية بإشراف قضاة عدل لهذه الغاية .

# التسويق الزراعي والزراعات
# الأكثر ملاءمة لمناطق بعلبك ـ الهرمل

رياض فؤاد سعاده *

تشكّل عملية تسويق المحاصيل الزراعية ، المرحلة الأخيرة من نشاط المزارع ، حيث يقطف ثمن مجهوده ، متمنياً أن يفوق مردود بيع إنتاجه المصاريف التي ترّتبت على هذا الإنتاج ، تاركاً ربحاً كافياً ، يسدّ به حاجاته ويتيح له العيش بكرامة .

وقد تطّور مفهوم تسويق المحاصيل الزراعية خلال القرن الماضي ، حتى أصبح عملية مترابطة العناصر متكاملة المراحل ، تتّبع قواعد علمية حديثة تطرأ عليها تغييرات مستمرة .

وقد برز لبنان منذ ثلاثينات القرن الماضي ، كأحد أهم مصادر المنتجات الزراعية الطازجة في المشرق ، واشتهرت الفاكهة اللبنانية في جميع أسواق المنطقة وتبعتها الخضار وبعض المنتجات المصنّعة الأخرى .

وفي زمن فقدان الذاكرة واعتماد الحلول المستوردة المعلّبة ، غالباً ما تكون نتائجها عقيمة ، نرى مناسباً العودة إلى تجاربنا وخبراتنا الماضية ، بهدف الإفادة منها قبل تحليل الأزمة الحاضرة وطرح الحلول ومنها ما يناسب منطقة بعلبك الهرمل .

---

* خبير في الإقتصاد الزراعي .

## ١ـ جولة تحليلية في تاريخ تسويق المحاصيل الزراعية اللبنانية

١ـ١ مرحلة الثلاثينات حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي

* شكّلت الامتيازات الاستعمارية الفرنسية (Préférences Coloniales) إطاراً اقتصادياً تفضيلياً خاصاً بالبلدان الخاضعة للاستعمار الفرنسي ، انطلقت من خلاله صادرات الحمضيات اللبنانية إلى فرنسا بواسطة البواخر المجهّزة بالتهوئة ، وازدهرت حتى أواخر الخمسينات .

ـ وحتى العام ١٩٤٨ ، كان هناك منافسة لبنانية/ فلسطينية في مجال الحمضيات ، إلى حين حصول المقاطعة العربية لإسرائيل فتعززت صادرات الحمضيات اللبنانية وازدهر تصدير التفاحيات اللبنانية .

١ـ٢ مرحلة النهضة الاقتصادية البترولية (في الخليج في الستينات والسبعينات) .

شهد فَتْح أسواق الخليج أمام الفواكه والخضار اللبنانية وتيرة متسارعة وبكميات متزايدة .

كذلك شهدت الأسواق القديمة التقليدية : سوريا والعراق ومصر ازدياد في الطلب للفاكهة اللبنانية ، وازدياد عدد الأصناف المصدّرة

ومما لا شك فيه أن عنصر السياحة والاصطياف يعتبر أهم عامل نشر وترويج للمنتجات اللبنانية ، حيث يستطيب الزائر العربي الفاكهة والخضار اللذيذة في ربوع لبنان الخلاّبة ويعود إلى دياره حاملاً بذاكرته جميع هذه المزايا وطالباً منتجاتها ، وهنا قد نتساءل : من يتولى تنظيم عملية التصدير؟ ، إنه مكتب الفاكهة ، الذي يتولى عمليات تنظيم النشاطات المتعلقة بتصدير الثمار اللبنانية ومشتقاتها ، بما في ذلك شراؤها وبيعها ، حفظها وتبريدها ، توضيبها وتعبئتها وتصديرها ونقلها وصناعة تحويلها والعهد إلى مؤسسات أخرى بتنفيذ الصفقات التي يعقدها .

١ـ٣ مرحلة النمو السريع والتطّور العميق في بلدان المنطقة وفي العالم (من

الثمانينات وحتى يومنا هذا) وبينما كان لبنان يقتتل ويفشل تحت ويلات الحرب في عملية إعمار قطاعاته المنتجة ، كانت المنافسة تتنامى من الدول المجاورة ، لا سيما في مجال :

ـ الحمضيات : من مصر وتركيا وسوريا . والتفاحيات : من تركيا ، وحتى سوريا . والخضار والمحاصيل الحقلية : من مصر وتركيا وسوريا .

لا بل إن بعض الدول التي كانت سوقاً تقليدية للبنان حققت اكتفاءاً ذاتياً ، كالسعودية ومعظم دول الخليج . وإذ تسببت حرب الخليج عام ١٩٩٠ في انقطاع أحد أهم الأسواق اللبنانية في العراق ، فإن ظاهرة العولمة وفتح الأسواق ساهمت في تعرّض المنتجات اللبنانية لمنافسة شديدة حتى داخل السوق المحلي . ومن أبرز مصادر المنافسة نجد :

التفاح من الولايات المتحدة وفرنسا ، والعنب والفواكه المختلفة من التشيلي ، والحمضيات من بلدان المغرب ومصر وتركيا ، والتفاحيات من فرنسا ، والدواجن من فرنسا وأوروبا .

## ٢ـ أزمة تسويق المحاصيل الزراعية

### ٢ـ١ معادلة تسويق المحاصيل الزراعية في لبنان

وهي تتمثل في التكامل بين السوق المحلية والتصدير ، وضرورة التوازن بينهما لتفادي الأزمات . فبعد تلبية حاجة الاستهلاك الداخلي ، وعندما يمتص التصدير فائض الإنتاج ، تتمّ عملية تسويق المحاصيل الزراعية بشكل سليم وبدون أزمات .

### ٢ـ٢ عناصر معادلة تسويق المحاصيل الزراعية اللبنانية

* حجم ونوعية الإنتاج اللبناني من المحاصيل الزراعية .
* حجم الإستهلاك المحلّي .
* مستوى الأسعار في الأسواق الداخلية .

* الأصناف المنتجة في لبنان وملاءمتها مع الطلب في الأسواق الخارجية .

* مستوى الأسعار في الأسواق الخارجية .

* قوانين وأنظمة التسويق المعتمدة في السوق المحلية اللبنانية وعند التصدير .

* الإمكانات التقنية واللوجستية الموضوعة بتصرف القنوات اللبنانية للتسويق (داخلي وخارجي) .

* ترقّب ودرس الأسواق (استشعار عن بعد) الداخلية والخارجية الخاصة بلبنان بالشكل الصحيح والكامل .

**٢-٣ أسباب الأزمة:**

هناك عدة أسباب لأزمة التسويق :

* غياب إطار قانوني ينظّم ويضبط ويراقب عملية التسويق (يؤدي إلى هدر مزرٍ وإلى عمليات غش فاحشة) .

* ضعف (وحتى غياب) الإمكانات التقنية واللوجستية الحديثة :

- تقنيات استعمال مستلزمات الإنتاج .

- تقنيات الجني ومكننتها الحديثة .

- تقنيات النقل الداخلي والخارجي .

- تقنيات الفرز والتوضيب .

- تقنيات الحفظ والتبريد .

* ضعف في الاحتراف التقني والإداري لدى قنوات التسويق .

- اطّلاع فرعي على تطوّر التقنيات .

- جهل وتجاهل قوانين وأنظمة التسويق .

ـ أسلوب إداري متخلّف .

* جهل الأسواق بسبب غياب جهاز رسمي للدراسات الشاملة والمتواصلة تشكّل أسواق المنتجات الزراعية شبكة مترابطة متكاملة يؤدي جهل عناصرها إلى فشل التعامل معها مما يلحق خسائر كبيرة يتحملها المزارع .

**٢ـ٤ واقع الأزمة:**

يمكن تلخيص الأزمة بعناوين عدة أبرزها :

* ركود في كمية ونوعية الإنتاج

* عدم التمكن من عرض أصناف ، جودة ونوعية ، عبوّات وتوضيب ، تتلاءم مع أنظمة ومتطلبات الأسواق الخارجية .

* زيادة ملفتة في سعر كلفة الإنتاج مما يؤدي إلى فقدان عنصر التنافسية لدى المنتجات اللبنانية .

* إفلاس معظم القنوات التقليدية وعدم استبدالها بقنوات حديثة ناجحة

ـ أسلوب التعامل قبل ١٩٩٢ ، من خلال المراهنة على التدني المستمر لسعر صرف الليرة .

إلاّ أن ضبط سعر صرف الليرة أطاح بقطاع المصدّرين . وما زال الوضع منذ عام ١٩٩٢ ، يراوح مكانه دون نهوض ولا تحديث .

* غياب الجهات الرسمية عن الساحة رغم قيامها أخيراً بعملية إنقاذية ناقصة (Export plus) .

إغلاق مكتب الفاكهة لم يستبدل بتنظيم آخر . تدخّل الدولة جزئي ، مؤقت ومحدود لا يرتبط برؤية واضحة ولا بسياسة مدروسة لتسويق المنتجات الزراعية

* حقيقة وضع الأسواق الداخلية

يشكّل البيع بالامانة النظام الوحيد المتّبع والمقبول وهو غير خاضع لأية رقابة . ويؤدي هذا الواقع إلى الإفساح في المجال لعمليّات غشّ واسعة وفاحشة ، يقوم بها تجار أسواق الخضار ويعاني منها المزارع من دون أن تتوافر له أية وسيلة للدفاع عن مصالحه . يضاف إلى ذلك أن غياب أي ضابط نوعي لجودة المنتجات الزراعية ولتوضيبها ، يتجسد في فوضى عارمة تجد الاسواق في رعايتها واستمرارها مصلحة لها كي لا يصار إلى وضع أي نظام قابل للتطبيق والرقابة من شأنه إعاقة تصرّفها وضبطها . ومما يثير العجب أن الدولة اللبنانية لم تشعر حتى العام ٢٠٠١ ، بالحاجة إلى إصدار تشريع في حقل تسويق المنتجات الزراعية في السوق المحلي . ويخضع المنتجون والمستهلكون لأعراف قديمة تجاوزها الزمن وتخالف أبسط قواعد الحق والعدالة .

### ❖ حقيقة وضع أسواق التصدير

عند التصدير ، يتحوّل المزارع إلى عنصر خاضع لمشيئة الشركات التي تحدد الأسعار بطريقة تستفيد وحدها من تلاعبها ، فيما يتحمّل المزارع وحده كل النتائج السلبيّة الناجمة عن تصدير إنتاجه . يضاف إلى ذلك التأخير المتعمّد من قبل الشركات في تسديد ما يتوجب عليها إلى المزارعين (من ستة إلى ١٢ شهراً) ، من دون تعداد حالات الإفلاس الإحتيالي التي تحرم المزارعين من قسم كبير من مداخيلهم ، فيما يتوارى المصدِّرون عن الأنظار دون إنزال العقوبة بهم .

كنا اشرنا منذ العام ١٩٩٢ ، إلى أن هذا القطاع التجاري قد منيّ بحالة من الإفلاس العام جرَّاء المضاربات التي اعتاد المصدّرون القيام بها حيث كانوا يسددون مشترياتهم إلى المزارع بالليرة اللبنانية ، فيما كانوا يتعاملون بالدولار الأميركي لدى التصدير . لكن التقلبات التي وقعت في العام ١٩٩٢ في سعر صرف الليرة ، شكلت ضربة قاضية لمجمل هؤلاء المضاربين . وحيث لم تتوافر منذ ذاك الحين لهذا القطاع أية خطة نهوض ، فقد أمسى في حالة شبه تصفية . فالتصدير الذي كان يمثل أحد النشاطات الأكثر قيمة في الإنتاج الزراعي اللبناني (بين ١٩٣٢ و ١٩٨٢) ، وكان

يلعب الدور الأساسي كعامل توازن في تسويق المنتجات الزراعية ، لم يعد يضطلع بمهماته ويحرم القطاع الزراعي من أسواق تصريف حيوية .

### ٣ ـ الحلول

لا خروج من الأزمة المستعصية إلا بوضع خطة شاملة متكاملة تهدف إلى إنقاذ الزراعة وتنميتها ، تعتمد المبادئ الأربعة التالية في مجالي إنتاج المحاصيل وتسويقها :

**٣ ـ ١ إنتاج المحاصيل الزراعية من خلال رؤيا تسويقية :**

أي البحث عن المحاصيل التي يمكن إنتاجها وبيعها مع تأمين أعلى مردود وفق الأصناف المطلوبة والمواصفات الدقيقة التي تفرضها الأسواق .

ومن ثم درس واعتماد التقنيات الزراعية والأساليب التسويقية التي تضمن إنتاج وعرض ما يطلبه المستهلك .

٣ـ٢ التوجه نحو نظام تضامنيّ متكامل بين جميع الأطراف المعنّية حيث يقوم التعاون بين مؤسسات مستلزمات الإنتاج الزراعي ، والمزارعين ، وقنوات التسويق ، وشركات التوضيب والتخزين والنقل ، بشكل يضمن نجاح عمليتي الإنتاج والتسويق .

٣ـ٣ إشراك جميع المعنيين بعمليتي التخطيط والتنفيذ وحثّ مفاتيح كلّ فئة معنيّة على تحديد الأهداف الواقعية وعلى وضع الإستراتيجيات التي ستضمن بلوغ هذه الأهداف والقيام بالنشاطات التي ستنمّي القطاع الزراعي .

٣ـ٤ تفعيل المؤازرة الحكومية من خلال اهتمام جدّي لوزارة الزراعة بالتنسيق مع غيرها من الوزارات المعنية (اقتصاد ، موارد مائية ، صحة ، خارجية ، مال) للقيام بعمليتي التخطيط والتنفيذ بهدف تأدية المهام المنوطة بها على صعيد الأبحاث العلمية ، والإرشاد الزراعي ، والإعلام ، والمفاوضات الدولية ، وتحديث القوانين والأنظمة ، وتأمين التسليف الزراعي وكل ما يسهّل نشاطات الإنتاج والتسويق .

### ٤ ـ الزراعات الأكثر مُلاءمة لمنطقة بعلبك . الهرمل

شهد الماضي الزراعي عدة تجارب لم يكتب لها النجاح ، ومنها :

* زراعة دوار الشمس وفول الصويا : تجربة المشروع الأخضر .

* زراعة الزعفران : تجارب فردية متفردة .

* تجارب زراعة الخضار في القاع .

* زراعة القطن .

* تجربة زراعة التوت لتغذية دود القزّ : برنامج الأمم المتحدة .

* تجربة زراعة القمح : برنامج الأمم المتحدة .

* تجربة زراعة بذار البطاطا : برنامج الأمم المتحدة .

إن فشل هذه التجارب رغم توفر العناصر الطبيعية اللاّزمة لنجاحها يعود إلى عدة أسباب أبرزها ما يلي :

* غياب الرؤية التسويقية عن خطة إدخال هذه الزراعات وتجربتها .

فالموضوع ليس فقط بالتأكد أن العوامل الطبيعية واعتماد تقنيات ملائمة تضمن إنتاجية مقبولة ، بل هو ربط محاصيل الزراعات الجديدة بأسواق تضمن تصريفها بشكل متزايد ومستديم .

* غياب ضمانات تشجّع المزارع على اعتماد هذه الزراعات الجديدة . وهذه الضمانات تتجسدّ بنظام متكامل يؤمن :

ـ الإحاطة الإرشادية ومواكبة كل المراحل

ـ الدعم المادي (تسليف ومستلزمات) والمعنوي (ندوات وتجييش نفساني)

ـ ضمان تصريف الإنتاج بأسعار معلنة مسبقاً ، تُدفع عند الجني .

ومما لا شك فيه أن انعدام الجدّية لدى المسؤولين في التعاطي مع هذه المسألة الحيوية لتنمية منطقة بعلبك ـ الهرمل ، يعتبر من الأسباب الرئيسية للفشل أيضاً .

إن أي طرح أو توجيه خاص بانتاج المحاصيل لا يعتمد رؤية تسويقية ، يكون خاطئاً ومنقوصاً وفاشلاً .

لذلك لا يمكن الانتظار من محاضر ، مهما عَلا شأنه ومهما ازدادت خبرته ، أن يشير إلى الزراعات الأكثر ملاءمة وأن يطرح خطة إدخالها إلى المنطقة وترويجها دون العودة إلى ما سبق من طرحٍ لحلٍ شاملٍ متكامل مبني على المبادئ الأربعة .

نؤكد أن الزراعات الأكثر ملاءمة هي فقط ، التي ستحظى ، عاجلاً أم آجلاً ، بدراسة جدّية ومعّمقة ضمن هذه المبادئ .

**٥ ـ الخلاصة:**

حتى هذا التاريخ ما زال الجهل والتجاهل والتجهيل ، سيّد موقف المسؤولين عن القطاع الزراعي في لبنان عموماً وفي منطقة بعلبك ـ الهرمل خصوصاً . وتدفع المتَّحدات الريفية اليوم ثمناً غالياً لغياب خطة تنموية تنهض بالزراعة وتعيد مجتمعها إلى مركزه كعنصر أساسي من مكوّنات الوطن .

أما منطقة بعلبك ـ الهرمل المهملة تقليدياً ، فهي مدعوة للعب دور أساسي في بناء الأمن والاستقرار في بلدنا ، وإذا استمر تجاهل الدولة على النمط الذي عشناه خلال العقود الماضية ، فلا يستغربنَّ أحدٌ أن يتحوّل شعبها الطيّب والكريم إلى شعب غاضب وثائر .

وإذا كان لي ملاحظة في الختام أوجهها إلى إخواني في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، هي أن دينامية الحلّ يجب أن تصدر من المنطقة نفسها وألا تنتظروا حركة من الخارج (لبنانية أم أجنبية) ، فعلى سكان بعلبك ـ الهرمل تقع مسؤولية إطلاق النهضة وتغذية استمراريتها . عندها فقط يمكن تأمين الخطط التنموية وتمويلها .

## تعقيب (١)

**ميشال غانم***

أتحدث اليوم عن جانب من الموضوع الزراعي لم يتطرق اليه أحد في هذا المؤتمر ، وهو دور الجامعات في لبنان ، وربما دور الأبحاث العلمية في التنمية والنهوض بأوضاع الزراعة اللبنانية . مطالباً ما تتهم الجامعات اللبنانية ومراكز الأبحاث بالتقصير في موضوع النهوض بالزراعة اللبنانية . إن التفوق العلمي ينزع اليوم أكثر فأكثر إلى أن يقاس فقط بمقياس الفعالية . وتنزع الفعالية بد ورها إلى أن تقاس بمقياس درجة ملاءمة التعليم والبحث الجامعي لحاجات المجتمع . وينتج من ذلك أن التعليم بنظر البعض يهدف فقط إلى تزويد المتعلم بالمعلومات التي سيضعها موضع التطبيق في إطار ممارسته لمهنته والتي من شأنها أن تعدّه ليصبح عنصراً فاعلاً في نظام مجتمع التكنولوجيا والاقتصاد ، مهملاً المعلومات غير النفعية التي من شأن اكتسابها أن يسهم في تطوير طاقات التنمية الشاملة وأن يشرع أمامه مجالاً واسعاً من الإمكانات . ولم يعد الواقع الحالي يفسح في المجال عملياً إلا للأبحاث التطبيقية التي توصي بها الشركات في الوقت الذي تذوي فيه تدريجياً الأبحاث في العلوم الأساسية والتفكير النظري والسعي إلى تحقيق التكامل بين المعرفة في الاختصاصات المختلفة ، وخصوصاً الزراعة ، بغية صناعة رؤية مركّبة وموحدة للوضع . فاذا اقتصر دور الجامعة فقط على إعداد خريجين عملانيين والقيام بأبحاث بناءً على طلبات محددة فانها ستتعرض مهما كانت مجلية لخطر أن تتحوَّل شركة بين سائر المؤسسات . وبهذا المنظور سوف يقتصر دور الجامعة ، كما عبّر عنه أحد علماء الاجتماع الفرنسيين ، على أن تكون

* ممثل لكلية الزراعة في الجامعة اليسوعية .

حافزاً بين الحوافز الأخرى ، ومسرعاً بين المسرّعات الأخرى ، وموقعاً بين سائر المواقع للانتقال . وستعمل على الجبهات كلها وستخترقها الجبهات كلها وستغدو زوبعة في قلب الزوابع ، لا بل لن تكون حتى مركزاً لتلك التحولات . وغنيٌّ عن البيان هنا أنني لا أقصد نفي أن أول اهتمامات كل جامعة وكل مركز أبحاث أن يكون منصّباً على الإصغاء إلى حاجات المجتمع الذي يقوم بين ظهرانيه وأن تكيّف بقدر الحاجة تعليمها وأبحاثها وفق المتطلبات المختلفة للمجتمع وتأمين فرص العمل لخريجيها . ولكن هذا الهدف لا يستنفد غاياتها كلها . فليست الجامعة أو مركز الأبحاث بنظري وحسب عنصراً محركاً في آلية عمل المجتمع ، بل هي أيضاً الموقع الذي يتم فيه تقييم أحوال هذا المجتمع وحاجاته . وبتعبير آخر فان غاياتها أن تمارس على المجتمع وظيفة نقدية ومعيارية يوجهها المبدأ الناظم الذي ينص على إنسانية الإنسان وضرورة التنمية . إن الزراعة في منطقتنا تعاني ، كما تعلمون ، دون حاجة إلى تكرار ذلك ، من مشاكل عديدة ومعقدة . وكل ما قاله الأساتذة من قبلي من دون شك ، إن لناحية المياه والري أو إستصلاح الاراضي ومكافحة التصحّر ، أم لجهة البحث عن زراعات ملائمة وتسويقها ، أو بما يتعلق بالبحث العلمي ، فهو مهم بدون شك ولكن كل هذه الامور لن تنفع وحدها دون تنسيق واضح لصياغة رؤية موحدة متعددة الجوانب . علينا أيها الأخوة أن نتخطى عقدة الضحية الأبدية التي تكبّلنا وأن نكون شركاء فاعلين وحقيقيين في بناء رؤية واضحة جديدة لأية زراعة لبنانية نريد وضمن اقتصاد ، ربما يتوجه لأن يكون اقتصاد المعرفة يوماً بعد يوم .

أعتقد أنه يجب علينا أن ننتقل إلى الفعل بدل الاكتفاء بردات الفعل المبعثرة ، وربما على جامعاتنا اللبنانية اليوم الاضطلاع أكثر بدورها مع مراكز الأبحاث وبالتنسيق المستمر مع كل القطاعات . ولكي نتخطى أمراً مهماً كي تصبح مشاريع البحث الزراعية التنموية كموضوع المناخ ودراسته ، وموضوع الري وترشيد استعمال المياه ، والبحث عن زراعات بديلة ذات قيمة مضافة عالية ، كالعكبّر أو الزعفران ، ومشاريع أخرى كثيرة . أملنا أن يتخطى الموضوع اليوم حجم المؤتمر سبعة وثمانية محاضرات

إلى أن ينتقل كي يصبح همّاً يومياً واسلوب عمل وطريقة حياة .

إن حجم المسؤولية كبير جداً لبناء اقتصاد الغد وتنميته وتطوير منطقة بعلبك الهرمل التي عانت من الاهمال الكبير وتطوير الزراعة فيها . إن هذا الهم كبير جداً من دون شك ، ولكن غير مستحيل ، لأن الأمر اليوم بأيدينا للتوجه بالزراعة فعلاً إلى زراعة مستدامة لا تتعرض كما تعرضت في الثلاثينات ، حين كانت مزدهرة ، وفي الخمسينات لنكسة كالتي تعرض لها أيضاً في التسعينات ومازالت . إذاً نحن عرفنا فعلاً كيف نقوم بمشاريع تنموية فاعلة أيضاً وحقيقية وشاملة مستفيدين من فرص التمويل المتاحة ، والتي صدِّر الكثير منها في السابق ، أعتقد بشكل حازم أن التنمية وحدها هي الطريق الأسلم للتوجه بعالمنا اليوم وبمنطقة بعلبك ـ الهرمل على الأخص إلى منطقة وعالم أكثر سلاماً وعدلاً .

## تعقيب (٢)

**سعيد خير الله***

### أولاً: تعقيب على مداخلة الدكتور رياض سعادة

بالإجمال هي مداخلة قيمة جداً . إذ تضع الأصبع على الجرح ـ لدَّي تعليقات بسيطة بالحديث عن تنظيم مكتب الفاكهة ، أشير أن مجلس إدارة هذا المكتب هو من غير الموظفين الحكوميين ، أما المراقبون فموظفون حكوميون . المراقبة مزاجية لا تخضع لقوانين معينة على أسس علمية . كثيراً ما تدخَّل مسؤول كبير آمراً بتصدير صناعة أوقفها المراقب لعدم صلاحيتها . المراقب يخضع لأوامر المسؤولين .

نريد مكتب فاكهة من نوع آخر خارج تماماً عن سلطة الدولة له قوانين واضحة وصريحة تتناسب مع متطلبات أسواق التصدير .

وبالنسبة لأزمة المحاصيل وعناصر تأمين المعادلة نأسف للقول أن أية واحدة منها غير مؤمنة في لبنان . هذه الإحصاءات من الصعب والمكلف أن تؤمنها الدولة . والأفضل أن تناط بالتعاونيات التخصصية التي يجب أن ترى النور بدلاً من تعاونية القرية التي لا فائدة لها أو أنها محدودة الفائدة .

وفي مجال التسويق لا أرى تراجعاً في كمية المحصول ونوعيته عند المحلّي . النوعية تتدنى في البضاعة المعروضة للإستهلاك . أما سعر الكلفة فقد إرتفع قليلاً بالنسبة للمنتوج السوري والأردني والمصري ، ولكنه لا يزال بالنسبة للفاكهة والخضار أدنى بكثير من قبرص وإسرائيل وأوروبا . المهم أن نعرف نوع البضاعة ومتى وكيف نوصلها إلى أسواق أوروبا .

---

* خبير زراعي .

أما في الحلول فإنني أوافق على اقتراحاتكم ١٠٠٪ شرط أن يأتي التنفيذ شاملاً وكاملاً لا مجتزءاً . إذا أصدرت وزارة الزراعة قانوناً للتوضيب ومراقبة تنفيذه مرتبط بوزارة أخرى تتقاعس عن مهمتها أو تسيّسها ، فما الجدوى من القانون .

وبالنسبة للزراعات الأكثر ملاءمة فإن كل زراعة تصنيعية كدوار الشمس والقطن وغيرها تعتبر فاسدة بالنسبة للبنان . هذه تزرع في مساحات شاسعة تسهل طوبوغرافية الأرض المكنّنة المتطورة التي يجب أن تعمل بحدود لا تقل عن ٨٥٪ وتحل محل اليد العاملة فتنخفض الكلفة .

مع ذلك فإن اليد العاملة في لبنان لا تزال رخيصة جداً بالنسبة لأوروبا . وعلينا الإعتماد على الزراعات التي يمكن تصديرها وتدخل فيها اليد العاملة بجزء كبير على ما يعرف بزراعات العائلة .

على المزارع اللبناني ، نظراً لصغر الملكية أن يحصل على مردود لا يقل عن ٣٠٠ دولار من الدونم في البقاع (عدا البطاطا والبطيخ والزراعات الشتوية) و٦٠٠ دولار وما فوق في الجبل والجنوب . التبغ يعطي هذا الرقم أو أكثر ، نأمل أن يعطي الزعفران نفس المردود .

إنتاج البندورة سيكون له مردود جيد . مناخ المنطقة الممتدة من الهرمل وحتى الجزيرة السورية مروراً بحمص وحماه وغيرهما ملائم جداً لهذا الغرض . تقنية إنتاج البندورة عالية ومعقدة . إنتاجنا الحالي لبعضها في سوريا ولبنان بدائي ومتدني النوعية .

من ذلك القطن والقمح في سوريا فنوعيتهما ممتازة . يجب التفكير بهذا الإنتاج واقترح إنشاء شركة سورية ـ لبنانية قطاع خاص وإن نبدأ بالتجارب اللازمة بعد التأكد من الجدوى .

شركة «هازيرا» الإسرائيلية نشأت في أوائل الخمسينات وأصبحت عالمية ولها أصناف عديدة مستنبطة ومسجلة بإسمها .

## ثانياً: تعقيب على مداخلة الأستاذ محمد شمص

إن الضم هو أحد الأمور المهمة في تحسين وضع الزراعة ، إذ يحل إحدى عقد استثمار الأرض وهي تفكك الملكية ، يسهل إدارتها ليس مخففاً الكلفة فقط ، بل أحياناً قالباً الوضع من مشروع فاسد أو قليل الجدوى إلى مشروع ناجح ، محيياً الأرض التي بارت ، وما أكثرها ، خصوصاً في محافظتي الجبل والجنوب . ومن العناصر الأخرى هناك :

المسح وتصنيف الأراضي والطرقات الزراعية وإستثمار الأرض وإعادة النظر في الملكية الزراعية .

بعض هذه الأمور مرعيٌ بقوانين وبعضها الآخر ليست له قوانين ومن الواجب استحداثها . القانون الحالي للضم كثير وغير ملزم تطبقة الدولة إذا طلب منها ذلك . يجب استصدار قانون يلزم الضم حيث تتواجد قطع كثيرة تقل مساحتها عن كذا متر مربع ـ هذا الرقم يحدد بعد دراسة معمَّقة للواقع الإقتصادي الإجتماعي ، على أن يلحظ هذا القانون شق طرقات زراعية لا يقل عرضها عن ثلاثة أمتار ولا يزيد عن خمسة . كما ويلحظ أيضاً مكاناً لمعالجة النفايات لكل قرية أو لعدة قرى صغيرة .

بعد إتمام خريطة الضم تحسب مساحة الطرقات المستحدثة ومكب النفايات فتحدد نسبتها من مجموع الأرض وقسمة نفس النسبة من مجموع ملكية الفرد .

الضم الإلزامي سيخلق مشاكل عديدة بين المزارعين إذ إن كل شخص سيدّعي أن أرضه هي الأحسن ، لذلك أحيلكم إلى كتاب «**تحسين وضع الزراعة في لبنان**» الذي قدم عدة حلول تخضع لقواعد علمية لتفادي هذه المشاكل (راجع ص ٣٠ و ٣٩ و ٤٧) .

## مداخلة للسيد رفلة دبانة

أود التركيز على بعض المسائل المحددة إسهاماً في إغناء المحاضرات القيمة التي ألقيت اليوم ، وخاصة منها محاضرة الدكتور رياض سعادة ، التي اشتملت على واقعية مؤلمة ومفرحة في آن . مؤلمة لأنها ذكّرتنا بواقعنا التعيس ، ومفرحة لانها قدمت لنا أفكاراً عملية جداً .

من هذه المسائل الاعتماد على التراث ، على قاعدة «ما حك جلدك مثل ظفرك» . فمن المهم أن لا ننتظر المساعدات الخارجية التي طالما وعدنا بها ولم تأت بغالبيتها . فلا بد من الاعتماد على أنفسنا أولاً والمساعدات تأتي تلقائياً بعد ذلك .

المسألة الاخرى ، هي عبارة عن اقتراح أقدّمه إلى مؤسسة جهاد البناء كي تقيم مدرسة ثانوية زراعية ، حيث البقاع كله يفتقر إلى مثل هذه المدرسة . لدينا الكثير من المهندسين والجامعات اللائقة ، ولكن لا نجد المزارع المتعلم الكفوء . ونأمل أن تضاف هكذا مدرسة إلى مجموع المشاريع المفيدة التي تقوم بها مؤسسة جهاد البناء في المنطقة . إذ من المهم أن يتعلم شباب الارياف مبادئ الزراعة الحديثة بدل الاكتفاء بالموروث من الأهل في هذا المجال ، ومن الضروري أن يكتسبوا اللغات ، لأن الانفتاح على العالم أصبح حاجة ماسة ، واللغة تمكنهم من اقتباس الخبرات العالمية عبر مختلف وسائل الاتصال بما فيها الإنترنيت .

من المسائل أيضاً ، مشروع «اكسبورت بلاس» (Export plus) الذي يعتبر مشروعاً حيوياً ومفيداً لزراعات الفواكه والخضار اللبنانية ، من حيث تمكينها من استعادة سمعتها الجيدة في العالم ، أتمنى على «ايدال» المشرفة على هذا المشروع ، الاهتمام بترويج الانتاج و Nعادة تجديد البساتين . يكفي أن تخصص هذه المؤسسة جزءاً بسيطاً من أموال المشروع المقدرة بنحو ٣٠ مليون دولار ، لتجديد الزراعات بدل أن يذهب المبلغ كله للمصدِّرين . لانه من دون تجديد الزراعات من المستبعد أن يستمر مشروع دعم الصادرات بطريقة ناجحة .

المسألة الاخيرة ، إن مبدأ التصدير بالأمانة المعتمد في مجال التصدير عموماً ، يتسبب بخسارة الكثير من المصدِّرين لاموالهم بسبب عدم تمكنهم من تتبع سير بضاعتهم . وبامكان «**ايدال**» ، في هذا المجال ، إيجاد مكاتب في الأسواق المهمة للبنان ، تتولى استلام الإنتاج اللبناني وتحافظ عليه وتبيعه بطريقة أمينة تعيد الأموال لأصحابها .

## الجلسة الخامسة

# النهوض بأوضاع قطاع الإنتاج الحيواني

رئيس الجلسة **النائب د. ابراهيم بيان**

**المحاضرون:**

- **د. فوّاق سليمان**
- **م. محمد الخنساء**
- **د. محمد فران**

## كلمة رئيس الجلسة النائب الدكتور إبراهيم بيان

أيها الأخوة ، قديماً ، ومنذ نحو ٣٠٠ سنة ، تحدّث الكاتب المسرحي الفرنسي موليير بما معناه أنه طالما الإنسان معرّض للأمراض فالطبيب بخير . فطالما الأمراض أزلية وأبدية فلا خوف إذاً على الطبيب من الفاقة والفقر والحاجة . وطالما أن الظلم من شيم النفوس ، كما قال المتنبي ، والمشاكل تتكاثر وتتناثر هنا وهناك ، هذا بظلمه لذاك ، وهذا يقتل ذاك ، فان المحامي بخير ، كما قال موليير أيضاً . وهنا يحضرنا كيف قتل هابيل قابيل ، وكيف يقتل هابول الأميركي كابول في أفغانستان . فالقصة ما زالت كما هي منذ الأزل .

وفي هذا السياق بالذات يندرج تساؤلي واستغرابي في آن ، إذ طالما أن غريزة حب البقاء تعتبر الغريزة الأهم بالنسبة لكل الكائنات ، وفي مقدمها الإنسان ، الذي هو بحاجة إلى لقمة العيش لتغذية هذه الغريزة ، وطالما أن عالم الحيوان ، الداجن وغير الداجن يعتبر ركيزة أساسية في هذه التركيبة الأبدية والأزلية ، فكيف يتعرض إذاً للفقر والعوز من كانت له علاقة بتربية الدواجن الضرورية لتغذية الناس الذين يتكاثرون؟ . والجواب على هذا التساؤل ربما يكمن بوجود تقصير من المجتمع بشقيه الأهلي والرسمي .

# تربية المواشي في بعلبك ـ الهرمل،
# الواقع وأطر التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطويرها

فوّاق سليمان*

## مقدمة

تعتبر الزراعة من الدعائم الأساسية في الاقتصاد الوطني اللبناني إذ تسهم بحوالي ١١ـ١٢٪ من الناتج المحلي وتؤمن الدخل لحوالي ٢٥٪ من السكان . هذا وتوفر الزراعة للمستهلك اللبناني جزءاً من احتياجاته الغذائية .

تقدم الثروة الحيوانية في لبنان دعماً لتطور الاقتصاد الزراعي ، حيث يساهم القطاع الحيواني بحوالي ثلث قيمة الإنتاج الزراعي . إن لبنان يستورد الكثير من احتياجاته الغذائية ، وخاصة المنتجات الحيوانية مثل الحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء والأسماك . إذ لا يوفر الإنتاج المحلي أكثر من ٣٠٪ من هذه الاحتياجات .

إن تنمية الثروة الحيوانية بتشجيع استثمار الأموال في هذا القطاع ، هو ضرورة وطنية من أجل تغطية الطلب المتزايد على منتجاتها والحفاظ على الاقتصاد الوطني للاستفادة منه في تطوير وإنماء مناطق عانت الكثير من الإهمال والحرمان .

* أستاذ جامعي .

# الثروة الحيوانية: تربية المواشي

## الواقع

يستورد لبنان حوالي ٧٠٪ من المنتجات الحيوانية (باستثناء الدواجن) ومشتقاتها ، إذ قدرت قيمة هذه الواردات السنوية (الحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء) بحوالي ٣٢٥ مليون دولار أميركي .

يقدر العدد الحالي للحيوانات في لبنان بحوالي ٦٥ـ٧٥ الف رأس بقر (أبقار لحم وحليب) ، و ٣٥٠ـ٣٧٥ الف رأس غنم ، وحوالي ٤٠٠ـ٤١٠ آلاف رأس ماعز موزعة بين المحافظات كما هو وارد في الجدولين رقم (١)و(٢) .

**الجدول رقم (١):**

**تقدير الأعداد والنسب وإنتاج الماشية الحلوب السنوي في المحافظات اللبنانية**

| النوع | مجموع العدد (ألف رأس) | النسب المئوية (٪) | | | | كمية الحليب المنتج (الف طن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | البقاع | الشمال | جبل لبنان | الجنوب والنبطية | |
| أبقار | ٣٠ | ٣٣ | ٢٩ | ١٦ | ٢٢ | ١٥٠ |
| أغنام | ٢٠٠ | ٧٥ | ١٠ | ٥ | ١٠ | ٢٥ |
| ماعز | ٢٠٠ | ٤٩ | ١٥ | ١٣ | ٢٣ | ٣٠ |

**الجدول رقم (٢): الأعداد المقدّرة لحيوانات اللحم وكمية اللحوم المنتجة سنويا في لبنان**

| النوع | العدد (ألف رأس) | كمية اللحوم المنتجة (ألف طن) |
|---|---|---|
| أبقار | ٣٥ | ١٤ |
| أغنام | ١٥٠ | ٧ |
| ماعز | ٢٠٠ | ٦,٥ |

يعتمد لبنان على الاستيراد لسد النقص في المنتجات الحيوانية ، فهو يستورد سنوياً حوالي ٦٠ـ٦٥ ألف طن من اللحوم الحمراء ، وحوالي ٤٠٠ـ٤٢٥ ألف طن من الحليب ومشتقاته . وهكذا فان هذه الفجوة الغذائية تترك المجال واسعاً لتطوير قطاع تربية المواشي .

إن نجاح مشاريع تربية المواشي يعتمد على حسن استغلال الحيوان الملائم ذات المردود الاقتصادي وعلى الإشراف والادارة الجيدة ، إضافة إلى تأمين الأعلاف بكميات وافرة ونوعية جيدة كونها تشكل حوالي ٦٠ـ٧٠٪ من الكلفة اليومية للإنتاج .

إمكانات إنتاج الأعلاف في بعلبك ـ الهرمل

**تتأمن الأعلاف عادة عن طريق :**

* الزراعات العلفية .
* الزراعات التقليدية والنباتات على الأراضي البور .
* مخلفات الصناعات الغذائية .
* المراعي .
* الاستيراد .

يبين الجدول رقم (٣) مساحة الأراضي التي يمكن استعمالها واستغلالها في الزراعة أو لإنتاج الأعلاف في منطقة بعلبك ـ الهرمل .

تحسب قدرة الأراضي الزراعية الإنتاجية السنوية من الأعلاف على الأسس التالية :

* **الأراضي المروية** : ١٥ـ٢٠ طن أعلاف جافة بالهكتار (أي ٣ وحدات حيوانية) .
* **الأراضي البعلية** : ٢ـ٣ طن أعلاف جافة بالهكتار (أي نصف وحدة حيوانية) .
* المراعي في بعلبك ـ الهرمل : ٨٠ـ١٠٠ هكتار لكل وحدة حيوانية .

**الجدول رقم (٣):**

**التوزيع التقديري لمساحات الأراضي الزراعية بالهكتار في منطقة بعلبك ـ الهرمل**

| القضاء | المساحة المخصصة للزراعة | | | الغابات والاحراج | المراعي |
|---|---|---|---|---|---|
| | بعلية | مروية | محمية | | |
| بعلبك | ٤٧,٦٠٠ | ٢٦,٠٠٠ | ٥٥ | ١٣,٦٠٠ | ١٣٧,٠٠٠ |
| الهرمل | ٦,٤٠٠ | ٤,٨٠٠ | ٥ | ١١,٧٠٠ | ٣٠,٥٠٠ |
| المجموع | ٥٤,٠٠٠ | ٣٠,٨٠٠ | ٦٠ | ٢٥,٣٠٠ | ١٦٧,٥٠٠ |

إن استغلال قسم من هذه الأراضي الزراعية في زراعة الأعلاف في منطقة بعلبك ـ الهرمل سوف يؤمن لمزارعي هذه المنطقة مردوداً قد تتجاوز قيمته الخمسون مليون دولار أميركي سنوياً . هذا بالإضافة إلى زيادة فرص العمل وتخفيض كلفة الإنتاج وزيادة الدخل وبالتالي تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي لأبناء هذه المنطقة .

بناء على ما تقدم فان إمكانات تربية الماشية في منطقة بعلبك ـ الهرمل يمكن أن تتوجه بالدرجة الاولى نحو تربية الأبقار الحلوب كونها ذات جدوى اقتصادية عالية ومن ثم الأغنام والماعز .

## المعوقات الأساسية لتطور تربية المواشي في بعلبك ـ الهرمل

إن بعض هذه المعوقات هي :

ـ نقص الطرق الزراعية .

ـ قلة أو عدم توافر رأس المال .

ـ عدم الاستغلال الصحيح للمصادر الطبيعية .

ـ التمسك بالزراعات التقليدية .

ـ عدم الاستفادة من وسائل التربية والخبرات الحديثة .

ـ النقص في تصنيع المنتجات الحيوانية وحفظها .

ـ الكلفة المرتفعة للإنتاج .

ـ إنعدام الثقة بالعمل التعاوني

**دور القطاع العام في تطوير تربية المواشي في بعلبك ـ الهرمل:**

على القطاع العام أن يوفر العوامل التالية للمساهمة في تطوير هذا القطاع في منطقة بعلبك ـ الهرمل :

ـ إستصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية .

ـ تسهيل وتأمين الاستفادة من المصادر الطبيعية (إنشاء برك لجمع المياه ومد شبكات الري) .

ـ حفر الآبار الارتوازية لزيارة المساحة المروية .

ـ تأمين التسليف الزراعي .

ـ تفعيل الإرشاد الزراعي وإجراء دورات تدريبية للمزارعين (إنتاج الأعلاف ، تربية المواشي والاعتناء بها الخ . .) .

ـ تسهيل الاستثمار الصناعي المتعلق بالإنتاج الحيواني

ـ تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بتطوير قطاع تربية المواشي والأعلاف

ـ التأكيد على الصحة الحيوانية والعناية بالمواشي وتأمين وسائل التأصيل الحديثة .

ـ تكرير المياه المبتذلة لاستعمالها في الري .

ـ تخفيض كلفة الكهرباء والمحروقات المستعملة في هذا القطاع .

ـ تأمين مراكز جمع الحليب وإنشاء المسالخ .

ـ المساعدة في تأمين الأسواق عن طريق البلديات أو المجمعات السياحية والدراسية

**دور القطاع الخاص في تطوير تربية المواشي في بعلبك ـ الهرمل:**

على القطاع الخاص ومربِّي المواشي أن يستغلوا العوامل التالية لتطوير قطاع تربية المواشي :

ـ حضور الدورات التدريبية المتعلقة بهذا القطاع .

ـ إستبدال الزراعات التقليدية قليلة المردود بالزراعات العلفية .

ـ الإنخراط في العمل التعاوني .

ـ إستعمال المخلفات والبقايا الغذائية في تصنيع الأعلاف .

ـ تصنيع وتسويق وحفظ المنتجات الحيوانية

ـ إعتماد المكننة الزراعية ، بواسطة التعاونيات ، لخفض كلفة الإنتاج .

ـ إعتماد الزراعات العلفية في الدورات الزراعية .

ـ إعتماد وسائل الري الحديثة لزيادة الإنتاج .

ـ إعتماد نتائج الأبحاث لتحسين وسائل الإنتاج .

**الخلاصة:**

مما تقدم يتبين أن إمكانات تطوير قطاع تربية المواشي في منطقة بعلبك ـ الهرمل متوفرة إذا ما تم التعاون بين القطاعين العام والخاص . إن هذا التعاون سيساهم في سد الفجوة الغذائية ويدعم الاقتصاد الوطني ويحسّن الوضع المعيشي والاقتصادي لأبناء هذه المنطقة .

# تربية الأسماك والنحل

# الواقع وإمكانيات التطوير

محمّد الخنساء*

**مقدمة:**

يعتبر قطاعي تربية النحل وتربية الأسماك النهرية قطاعين صغيرين نسبيا بالمقارنة مع القطاعات الأساسية الزراعية الأخرى في لبنان ، لكنهما يمتلكان ميزات مشتركة أهمها أنهما يشكّلان مصدر دخل للعديد من العائلات اللبنانية ، كما أنهما مصدران لأنواع من الأغذية البشرية عالية الجودة .

## أولاً: النحل

تطورت تربية النحل في السنوات الخمسين الماضية واشتهر العسل اللبناني بجودته ، وتزداد سنوياً أعداد المربّين الذين يقبلون على تربية النحل ومن كل الفئات الاجتماعية . وإذا كان قطاع تربية النحل منتشراً في كل المناطق اللبنانية ، إذ نادرا ما تجد بلدة أو قرية ليس فيها نحّال أو أكثر ، فإن قطاع تربية الأسماك النهرية تمركز بشكل كبير في منطقة البقاع ، وخصوصاً على ضفاف نهر العاصي في الهرمل .

ويمكن القول أن القطاعين تجمعهما نقاط كثيرة أهمها تطورهما بفعل المبادرة الفردية وغياب الاهتمام الرسمي بهما بالشكل المطلوب . والمشاكل التي تواجه كل قطاع عديدة ومتنوعة ، وقد عملت مؤسسة جهاد البناء ، في السنوات الإثنتي عشرة

* مهندس زراعي ، مدير مركز السيد عباس الموسوي(قده) للتنمية والإرشاد الزراعي .

الماضية ، إلى جانب مؤسسات غير حكومية أخرى على الاهتمام بهذين القطاعين لأهميتهما الكامنة . فأقامت الدورات التدريبية والندوات وأرسلت مهندسيها وخبراءها إلى النحّالين ومربّي الأسماك من أجل توجيههم إلى الأساليب الحديثة والاقتصادية في تربية النحل والاستفادة من منتجاته ، وفي تربية السمك وأصول بناء البرك والتغذية ومعالجة الأمراض . وقد شارك العديد من النحّالين من مختلف المناطق اللبنانية في هذه الندوات والدورات ، وشارك مربو الأسماك من الهرمل واليمونة ونحلة في البقاع في دورات متخصصة حاضر فيها خبراء على مستوى عال في مجال الإنتاج والإدارة والتسويق . وقد مكنت هذه النشاطات المؤسسة من الإطلاع بشكل جيد على أوضاع المربين في القطاعين ومشاكلهم وآمالهم . وسوف نحاول في هذه الورقة تقديم واقع تربية النحل وتربية سمك الترويت في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، بالأرقام ، وسوف نعرض لأهم المشاكل الموجودة والحلول الممكنة .

## الأرقام الإحصائية حول النحل في لبنان

أظهرت آخر الإحصاءات التي أجرتها وزارة الزراعة اللبنانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) بأنه في عام ١٩٩٩ كان هناك ٦٠٢ من الأشخاص يمارسون تربية النحل في قضاء بعلبك و ٥١٧ شخصاً في قضاء الهرمل ، أي ما مجموعة ١١١٩ مربي نحل في القضاءَين أو ما نسبته حوالي ٨٥٪ من مجموع مربي النحل في محافظة البقاع وحوالي ١٦٪ من مجموع مربي النحل في كل لبنان . وقد امتلك نحّالو قضاء بعلبك ١١,٣٠٠ قفير في حين اقتنى نحالو قضاء الهرمل في العام المذكور ٦,٨٢٨ قفيراً أي ما مجموعة ١٨١٢٨ قفير نحل في القضاءين وهو ما يشكل ٧٣,٥٪ من عدد القفران الموجودة في محافظة البقاع و١٣,٧٪ من عدد القفران في لبنان .

تشير الإحصاءات المنشورة إلى أنه في عام ١٩٩٩ بلغ معدل إنتاج القفير الواحد في لبنان ١٤,٢ كلغ . إلا أنه في دراسة أولية أجراها مركز الشهيد السيّد عباس

الموسوي(قده) للتنمية والإرشاد الزراعي على عينة من ٢٥٧ مربي نحل من مختلف الفئات والقرى تبيّن أن ٣ , ٧٢٪ من النحالين ينتجون ما بين ١ـ٥ كلغ من القفير الواحد سنوياً بينما بلغت نسبة الذين ينتجون بين ٥ـ١٠ كلغ سنوياً من العسل في القفير الواحد حوالي ٧ , ١٨٪ ولم تتعدّ نسبة الذين ينتجون أكثر من ١٠ كلغ في القفير الواحد ٩٪ من النحالين في العينة .

إن هذا الانخفاض الكبير في معدلات الإنتاج في منطقة بعلبك الهرمل وراء ه العديد من المشاكل التي يواجهها القطاع كما تبين لاحقاً في بحث المشاكل والحلول ، وتشير إحصاءات وزارة الزراعة أيضاً إلى أن لبنان أنتج في عام ١٩٩٩ حوالي ١٦٧٦ طناً من العسل بقيمة حوالي الثلاثين مليار ليرة لبنانية (بمعدل سعر هو ١٨١٠٠ ل .ل للكلغ الواحد من العسل) . وأنه استورد ٣٩٣ طناً من العسل الأجنبي بقيمة مليار وثمانمئة واثنان وتسعون مليون ليرة لبنانية (بمعدل ٤٨١٤ ل .ل للكلغ الواحد) . كما أنه صدّر سبعة أطنان من العسل الوطني بما قيمته إثنان وخمسون مليون ليرة لبنانية .

وأفادت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية أن لبنان احتل المركز الثامن بين الدول العربية المستوردة للعسل من حيث الكمية في العام ١٩٩٨ ، والمركز الثالث بين الدول العربية المصدّرة للعسل بعد المملكة العربية السعودية ودولة

**جدول رقم ١: توزيع عدد مربي وقفران النحل في بعلبك ـ الهرمل قياساً إلى البقاع ولبنان**

| القضاء | أعداد مربي النحل | البقاع٪ | لبنان٪ | أعداد قفران النحل | البقاع٪ | لبنان٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بعلبك | ٦٠٢ | ٤٥,٧ | ٨,٥٦ | ١١٣٠٠ | ٤٥,٨ | ٨,٥ |
| الهرمل | ٥١٧ | ٣٩,٢ | ٧,٣ | ٦٨٢٨ | ٢٧,٧ | ٥,٢ |
| **المجموع** | **١١١٩** | **٨٤,٩** | **١٥,٩** | **١٨١٢٨** | **٧٣,٥** | **١٣,٧** |

**جدول رقم ٢: النسبة المئوية لمربي النحل بحسب إنتاجيتهم (كلغ عسل / قفير)**

| وزن القفير | النسبة المئوية |
|---|---|
| ١-٥ كلغ / القفير | ٧٢,٣ |
| ٥-١٠ كلغ / القفير | ١٨,٧ |
| ١٠-٢٠ كلغ / القفير | ٩٪ |

الإمارات العربية المتحدة ، علماً أن الأخيرتين هما على رأس قائمة الدول المستوردة للعسل مما يرجّح كون ما يصدرونه هو إعادة تصدير لما يستوردونه من العسل خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير الملائمة نسبياً لإنتاج العسل في البلدين ، وبالتالي يمكن اعتبار لبنان هو المصدر العربي الأول للعسل .

**استخدامات العسل ومنتجات الخلية الأخرى وتأثيرها على مستقبل القطاع**

**١- العسل Honey :**

لعب العسل ، ومنذ أقدم العصور دور مادة التحلية (sweetner) الأساسية للإنسان . ولدوره هذا تطورت تربية النحل ، خاصة في القرون الأخيرة . وعلى المستوى العالمي ، سيبقى لهذا الدور التأثير الأساسي في تجارة واستهلاك هذه المادة . وقد استطاع سكّر القصب منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن يقلل من أهمية العسل كمادة تحلية . وفي السبعينات من القرن الماضي ظهرت بدائل شبيهة بالعسل نتيجة للتطورات التكنولوجية في مجال الصناعات الغذائية والزراعية مثل شراب الذرة عالي المحتوى من الفركتوز والذي تم استبدال العسل به في العديد من الاستخدامات . كذلك كان لظهور المحلي الاصطناعي الأسبارتام Aspartam في

الثمانينات نفس الدور في تخفيض استهلاك العسل كمادة تحلية . وقد كان انخفاض أسعار المحليات الثلاثة المذكورة مقارنة مع العسل السبب الأساسي في عملية التخلي عن العسل .

والسبب الثاني من حيث الأهمية هو استقرار العرض من المواد الثلاث ، وهو أمر في غاية الأهمية للصناعات التي تعتمد على مواد التحلية.

بناءً على ما تقدم ، إضافة إلى إرتفاع أسعار العسل في لبنان مقارنة مع السوق العالمية بشكل كبير ، نرى أن إمكانيات التعاطي مع مادة العسل في بلدنا كمادة محلية هو في غير محله . وإنما يجب التركيز على الصفات الغذائية المميزة لهذه المادة في حياتنا وأنماط استهلاكنا الغذائي . ويجب العمل على إبراز العسل كمادة ذات فوائد صحية تنتج بطريقة طبيعية (أو عضوية) . وهذا الجهد هو ما سوف يبرر بشكل كبير السعر المرتفع نسبياً للعسل اللبناني . وسوف نعرض لاحقاً لخطة مقترحة لتحقيق ما ذكرناه .

### ٢ـ حبوب اللقاح Pollen:

حبوب اللقاح هي الخلايا الذكرية في أزهار النبات المسؤولة عن تلقيح الأعضاء الأنثوية في الأزهار لإنتاج البذار والثمار . وتعتبر حبوب اللقاح إحدى أهم المنتجات الرئيسية لخلايا النحل إذا أحسن جمعها وتسويقها . وهي ذات قيمة غذائية عالية إذ تحتوي على نسب عالية من البروتين والمعادن والفيتامينات لا تتوافر في أكثر المواد الغذائية المستهلكة .

تحتوي كمية من حبوب اللقاح على ٧٥٪ أقل من الدهون مقارنة مع نفس الكمية من لحم العجل . وكمية معدن الحديد من حبوب اللقاح هي سبع مرات ونصف أكثر منها في لحم العجل . كما أن لحبوب اللقاح فوائد طبية في معالجة مشاكل البروستات والحماية من الآثار الجانبية للتعرض لأشعة X-Ray واستعادة النشاط والقوة البدنية والجنسية .

واستعمالاته الأساسية عالمياً هي في تغذية الإنسان والنحل (في فترات الحاجة) ويدخل أيضاً في التركيبات العلفية للدواجن والأسماك . وتتراوح الأسعار العالمية لحبوب اللقاح بين ٤و١٥دولار/ كلغ .

وهو يباع للاستهلاك البشري بشكل كبسولات دوائية ، أو ممزوجاً مع العسل ، أو بشكل ألواح شوكولا أو حلوى .

وفي لبنان بشكل عام ، فإن إنتاج وإستهلاك حبوب اللقاح ما زال ضئيلاً . وفي بعلبك ـ الهرمل لا ينتج على مستوى تجاري (للبيع) . ونحن نرى بأنه يجب العمل على نشر أو زيادة استهلاك هذه المادة القيمة مما يستتبع ازدياد الطلب وبالتالي الإنتاج علماً أن إنتاجه سهل ولا يحتاج سوى إلى مصيدة خاصة به . ويمكن وأن يصبح مردود بيع حبوب اللقاح عاملاً أساسياً في ربحية مشاريع تربية النحل .

**٣ـ العِكبِر Propolis:**

هو صمغ راتينجي ومصدر نباتي يلتقطه النحل فيثبت به النخاريب ويسد الشقوق ويستر الجيف في الخلايا (معجم الشهابي) وينتج تجارياً بواسطة أدوات خاصة توضع داخل القفير وتحتوي على شقوق يقوم النحل بملئها بالعكبر . ويستعمل في التغذية ومواد التجميل والصابون والشامبو والعلكة ومعاجين الأسنان وغيرها . كما أظهرت بعض الدراسات أن له أثر فعال في زيادة أوزان الدواجن في حال إضافته إلى علفها . يتراوح سعره بين ٦و٢٦$/ كلغ بحسب العرض والطلب . ولا ينتج العكبر في لبنان بكميات تجارية ولكن إمكانيات إنتاجه كبيرة إذا ما تأمنت له الأسواق .

**٤ ـ شمع النحل Beeswax:**

وهو من منتجات الخلية الأساسية ومادة شمعية لونها مائل إلى الصفرة يستعملها النحل في بناء النخاريب . واستعمالاته الأساسية توجد في صناعة مواد التجميل والشموع وصناعة الأساسيات الشمعية لقفران النحل ، وله استعمالات صناعية

أخرى . تتراوح أسعاره عالمياً بين ٢و٣ دولارات/ كلغ . ويتراوح سعر الأساسيات الشمعية في لبنان بين ٦و١٠دولارات/ كلغ بحسب المصدر المستورد منه . ويلجأ بعض النحّالين اللبنانيين إلى تحويل بقايا الشمع في القفران وأغطية النخاريب بعد فرز العسل وأقراص الشمع السوداء إلى أساسيات شمعية بعد تذويبها وتصفيتها . إلا أنه لا يوجد إنتاج تجاري للأساسيات الشمعية . ويعتمد لبنان على استيراد هذه الأساسيات من الخارج . تعمل مؤسسة جهاد البناء على إيجاد مركزين لتذويب الشمع وكبس الأساسيات الشمعية في الجنوب والبقاع لمساعدة المربين على الاستفادة من إنتاج الشمع في مناحلهم بشكل أفضل .

**٥ ـ سمّ النحل Bec Venon:**

وهي المادة السامة التي يفرزها النحل من غدد خاصة في العاملات أو الملكة وتضعها من خلال آلة العقص لديها في جسم الإنسان أو الحيوان المهاجم . ومع أن الإنسان أدرك أهمية هذه المادة في علاجات عدة ، إلا أنه في الأربعين سنة الماضية ازدادت أهميتها نظراً لتوفرها بشكل أوسع نسبياً بعد اكتشاف طرق عدة لاستخراجها . أكثر ما يستعمل سم النحل في علاج حالات الروماتيزم ، ويبقى استخدام سم النحل محدوداً بسبب عدم اهتمام الطب الغربي بإجراء البحوث اللازمة لاكتشاف أسرار هذه المادة وإمكانياتها .

يتراوح سعر الغرام الواحد بين ١٠٠و٢٠٠دولار . وإمكانيات إنتاجه في لبنان متوفرة نظرياً ، إلا أن شبه انعدام الطلب المحلي عليه يحول دون الاعتماد عليه كمنتج رئيسي لخلية النحل .

**٦ ـ الهلام الملكي (أو الغذاء الملكي) Royal jelly:**

وهو إفرازات غددية في النحل توضع في نخاريب بيوت الملكات لتغذية يرقات الملكات به . وقد اختلفت مصادر البحث في تقييم أهمية الهلام الملكي غذائياً وصحياً . إلا أن استعماله في لبنان كمقوٍ جنسي ومنشط عام أخذ في التزايد في

السنوات الماضية . لذا فإن إمكانيات الاستفادة الاقتصادية للنحال من الهلام الملكي تبدو كبيرة إذا أحسن استخراجه وتسويقه .

وتتراوح أسعار الهلام الملكي في لبنان بين ٣و٥ دولارات للغرام الواحد بالمفرق علماً أن سعره في الولايات المتحدة هو حوالي ربع دولار أمريكي .

**٧ ـ قفران النحل البالغ:**

يشكل بيع قفران وطرود النحل مصدراً مهماً لدخل مربي النحل في لبنان . ويزداد الاتجاه لبيع النحل من قبل المربين في فترات انخفاض إنتاج العسل لتعويض الخسائر .

ويتراوح سعر القفير البالغ (١٠ براويز) بين ١٠٠و١٢٥ دولاراً بحسب الموسم ، ويتراوح سعر طرد النحل بين ٤٠ و٦٠ دولاراً بحسب العرض والطلب .

**المشاكل الأساسية التي تواجه مربي النحل في بعلبك ـ الهرمل**

يواجه النحّالون في منطقة بعلبك ـ الهرمل مشاكل وعقبات عديدة ، بعض منها يتشاركون فيها مع بقية نحّالي لبنان والبعض الآخر ينفردون به . وأهم المشاكل والعقبات هي التالية :

١ـ الاعتماد على الخبرات الشخصية التي غالباً ما تكون محدودة في تربية النحل وعدم الأخذ بالمبادئ الحديثة المبنية على الدراسات العلمية . وهذا يصح خاصةً في مجالات الآفات والأمراض التي تصيب النحل ، التغذية والتشتية وتربية الملكات .

٢ـ المناخ القاسي نسبياً الذي يميز هذه المنطقة حيث الشتاء القارس والصيف شديد الحرارة يحدّان من قدرة النحل على جمع الكميات الاقتصادية من العسل . ويواجه نحالو المنطقة خسائر سنوية بسبب موت القفران الأقل قوة في فصل الشتاء .

٣ـ سيادة الأصل السيافي في قفران النحالين في المنطقة وهو أصل شديد الشراسة وقليل الإنتاجية مقارنة مع الأصول الأخرى من النحل . وعلى الرغم من شهرة هذا الأصل في مقاومة الظروف البيئية الصعبة ، إلا أن قلة إنتاجيته لا تبرر هذه الميزة .

والطبع الشرس لهذا الأصل يجعل النحال أقل رغبة في معاينة القفران بشكل دوري مما يزيد من مخاطر إصابتها بالآفات والأمراض قبل أن يتخلى النحال عن معالجتها .

٤ـ الاستعمال العشوائي للمبيدات الزراعية في المنطقة الذي تودي أحياناً بقفران ومناحل كاملة .

٥ـ إنخفاض المصادر الرحيقية بسبب الرعي الجائر وانحسار مساحات الغابات ، ومؤخراً بسبب موجة الجفاف التي تضرب المنطقة منذ حوالي العشر سنوات .

٦ـ ارتفاع أسعار العسل نسبياً (٢٠ـ٣٠ دولار للكلغ الواحد) مما يعيق تسويقه . وفي رأينا أن هذا الارتفاع مرتبط بشكل أساسي بقلة الإنتاج لدى المربين .

٧ـ التشكيك في نوعية العسل من قبل المستهلك والناجم عن محاولات الغش التي يقوم بها بعض المهندسين في قطاع تربية النحل وبيع العسل . وهذا يساهم إسهاماً كبيراً في انخفاض إقبال المستهلكين على شراء العسل كما يساهم بشكل غير مباشر في زيادة أسعار مبيع العسل في المنطقة ، إذ إن العسل ذو السعر المرتفع يوحي بالثقة في لبنان .

٨ـ العرف القائم ببيع العسل بشهده وليس مفرزاً كما هو الحال في المناطق الأخرى في لبنان . ومعلوم أن النحل يستهلك كميات كبيرة من العسل لإنتاج كلغ واحد من الشمع . لذا فإن بيع البراويز الشمعية يعتبر خسارة في اقتصاديات القفير . وكذلك في العسل بشهده ، لا يلقى الإقبال من قبل العديد من المستهلكين وخاصة فئة الأطفال واليافعين .

٩ـ عدم انتظام النحالين في أجسام تعاونية ونقابية بالشكل المطلوب ، وهذه ظاهرة تمتد إلى كل المزارعين في المنطقة . مع العلم أن المنطقة لديها تعاونية ونقابة للنحالين نشطتين نسبياً ، إلا أن قناعة النحالين في العمل التعاوني والنقابي لا تزال ضعيفة .

## الحلول المقترحة لقطاع تربية النحل في منطقة بعلبك ـ الهرمل

لقد تطرقنا إلى أهم المشاكل التي تواجه قطاع تربية النحل في منطقة بعلبك ـ الهرمل بإيجاز ، وذلك لأننا رأينا أن لا فائدة في إطالة الشرح عن العقبات والمشاكل ، وخصوصاً أن معظمها أصبح من المسلَّمات عند المهتمين بهذا القطاع . وعوضاً عن ذلك سوف نحاول التفصيل أكثر في اقتراحات الحلول . كما حال العقبات والمشاكل ، فإن الحلول لها جانب يتصل بوضع قطاع تربية النحل على مستوى بلدنا لبنان ، ووجه آخر يتعلق بخصائص منطقة بعلبك ـ الهرمل . وأهم الحلول المقترحة هي التالية :

**١ـ إعطاء قطاع تربية النحل في لبنان الاهتمام والتقدير** الذي يستحقه من قبل المسؤولين الرسميين عن الزراعة اللبنانية ، فالنحالون أكثر من سبعة آلاف ، تؤمّن تربية النحل لمعظمهم جزءاً مهماً من دخل عائلاتهم . ومع تقديم العناية اللازمة لهؤلاء المربين ، يمكن أن يصبحوا مربين محترفين يشكل دخلهم من تربية النحل المصدر الرئيسي لإعالة عائلاتهم . كما أن هؤلاء السبعة آلاف يمكن أن يصبحوا أربعة عشر ألفاً أو واحد وعشرون ألف مربي نحل ، وطبيعة لبنان وحجم سوقه يسمحان بذلك . فلا تزال حصة الفرد في لبنان من العسل كمعدل هي أقل من ١ كلغ للفرد الواحد . إن قطاع تربية نحل حديث ومزدهر يمكن أن يؤمن فرص عمل للمزارعين في بعلبك ـ الهرمل ، في كل لبنان . بالإضافة إلى ذلك ، فأهمية النحل للقطاع الزراعي من خلال التلقيح للأزهار يفوق أهميته من حيث حجم إنتاج العسل . كما أصبح معروفاً ، فإن مردود تلقيح الأزهار للقطاع الزراعي يتراوح بين ٤٩ إلى ١٦٣ ضعفاً قيمة منتجات القفران . أي مقابل كل دولار يجنيه النحل من قفير تستفيد الزراعة ما بين ٤٩ـ١٦٣ دولار من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعية هذا الإنتاج وتنمية المراعي والغابات والحياة البرية عبرها .

بناءً على هذا فإن إعطاء الاعتبار اللازم لقطاع تربية النحل يستلزم قراراً على

المستوى الحكومي . وهذا الأمر سوف يساعد في الحلول التي سنذكرها بعد قليل . ويمكن أن تكون بداية هذا الإجراء بتشكيل «**مكتب العسل الوطني**» أو «**لجنة قطاع النحل الوطنية**» أو غيرهما من الأسماء التي تعني إنشاء هيئة وطنية والاهتمام بشؤون قطاع تربية النحل والترويج للعسل ومنتجات الخلية الأخرى . وهو طلب غير جديد للعديد من نقابات وتعاونيات النحالين في لبنان .

**٢ـ إنشاء جمعية تعاونية / أو نقابة للنحّالين** في منطقة بعلبك ـ الهرمل تعمل على تأطير أكبر عدد من النحالين في المنطقة من أجل تعزيز واقعهم وزيادة خبرتهم وعلومهم حول تربية النحل وتكون من مهامها التالي :

* تعزيز أواصر التعاون مع الجمعيات التعاونية ونقابات النحالين في لبنان التي تعمل على مستوى المناطق وعلى مستوى لبنان وكل ذلك من أجل توحيد الرؤيا والمطالب المتعلقة بقطاع تربية النحل .

* العمل على إستفادة أعضائها من الخدمات الإرشادية والتقنية التي تقدمها الهيئات الرسمية والأهلية .

* أن تكون مرجعية موثوقة من الناس بالنسبة لخلو العسل المنتج في المنطقة من الغش وتعطي شهادات في نوعية العسل .

**٣ـ إدخال تربية النحل في اهتمامات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الحكومية** ، وكذلك الأبحاث التي تجريها المؤسسات الخاصة من جامعات ومؤسسات أهلية وغيرها . وهذا أمر بالغ الأهمية ، إذ لا تطوير لقطاع النحل من دون أبحاث جادة . ومع الأسف لطالما لجأ النحالون اللبنانيون إلى الخبراء الأجانب لحل المشاكل الفنية التي تعترضهم ، وخصوصاً في علاج مشكلة الفاروا التي أصابت النحل أواخر الثمانينات من القرن الماضي وغيرها من المشاكل والعقبات التي سبقت والتي تلت مشكلة الفاروا . وهذا الأمر يحتاج إلى قرار حكومي على مستوى وزارة الزراعة لتجهيز مختبرات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية بالطاقة والخبراء والمعدات اللازمة ،

وكذلك يتعين عليها حث الجامعات العلمية على إعطاء موضوع النحل أهمية كبرى في أبحاثها .

**٤ـ التوجيه والإرشاد** : تحتاج مهنة تربية النحل إلى التوجيه والإرشاد كما أي مهنة زراعية أخرى . وتمتاز تربية النحل بأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفهم طبيعة وطبائع النحل ، فكلما كنت تعرف أكثر عنها كلما زاد إنتاجك من القفران . والإرشاد الزراعي هو صلة الوصل بين مراكز الأبحاث والمزارعين في أبسط تعريف للإرشاد الزراعي . وحالة الإرشاد الزراعي على المستوى الحكومي هو بحكم الغائب منذ اندلاع الحرب الداخلية اللبنانية بالرغم من المحاولات التي بذلها بعض المخلصين في وزارة الزراعة من أجل النهوض بهذه العملية الهامة جداً . وفي العقود المنصرمة ، كانت عمليات الإرشاد في مجال تربية النحل تتم بالطرق التالية :

* **من خلال تجار لوازم تربية النحل** : وهذه ظاهرة ترسخت في السنوات الماضية ،حيث يقوم كثير من بائعي لوازم تربية النحل بتزويد النحالين بالأدوية والمعدات الجديدة بالإضافة إلى المعلومات الحديثة حول تربية النحل شفهياً أو من خلال تعميم الكراسات والكتب المتعلقة بالموضوع .

* **النحالين الخبراء** : إذ دائماً ما نجد نحالين مبتدئين يلجأون إلى أصحاب الخبرة في تربية النحل وهم منتشرون في كافة المناطق اللبنانية للاستفادة من خبراتهم وتوصياتهم .

* **التعاونيات والنقابات الزراعية** : وهي تقدم المعلومات الجديدة والإرشاد من خلال الندوات والدورات والمؤتمرات التي تعقدها حيث تستضيف فيها خبراء محليين وأجانب . وكذلك من خلال إصدار النشرات والمجلات الدورية .

* **الهيئات الأهلية** : وهي جمعيات أهلية وحزبية وهيئات دينية تعمل على نشر المعلومات حول تربية النحل من خلال الندوات والدورات بشكل رئيسي .

ولكن ما ذكرناه لا يكفي للنهوض بمهام الإرشاد الزراعي في مجال تربية النحل

بالشكل المطلوب إذ لا بد أن تكون للأجهزة الرسمية المعنية دور في نشر المعلومات ومراقبة القفران والأسواق وضبط المخالفات على مستوى غش العسل وتلوثه بالمبيدات المستعملة وضبط التهريب ومراقبة انتشار الأوبئة التي تصيب النحل والمساعدة في الأبحاث العلمية وغيرها مما يعرفه المسؤولون ، ولكن الأمر يحتاج إلى تكرار .

٥ ـ **تعزيز مراعي النحل** : وهي خطوة تحتاج إلى خطة متكاملة يشارك فيها القطاع العام (وزارة الزراعة ، وزارة البيئة ، البلديات ، . . .) القطاع الخاص (النحالون وجمعياتهم ، والجمعيات البيئية ، . . .) من أجل تعزيز مصادر الرحيق للنحل من أشجار وشجيرات ونباتات رحيقية ، وذلك من خلال العناوين الرئيسية التالية :

* **حماية وتعزيز الغابات والمراعي** : وذلك عبر سن القوانين التي تمنع قطع الغابات وتحافظ عليها بالعناية اللازمة وتمنع الرعي الجائر من قبل الماعز والأغنام . وكذلك عبر إنشاء غابات ومحميات جديدة في كل المناطق و إعادة تأهيل المراعي المندثرة . وهي أعمال تمارس في الكثير من دول العالم وأهدافها أكبر من تأمين الرحيق للنحل فقط .

* **المحافظة على المساحات الخضراء في المناطق السكنية** : إذ إننا نشهد اندثارها من بعض القرى الكبيرة .

* **إكثار المشاتل الرسمية والخاصة للأشجار والنباتات الرحيقية** : مثل الكينا والأكاسيا والروبينيا وغيرها وتعميم استعمالها في مشاريع التشجير للطرق والساحات العامة وأماكن العبادة والأوقاف ، وكذلك في الحدائق العامة والخاصة .

٦ـ **تعزيز صفات النحل اللبناني** : ونحن نعلم أن بعض النحالين اللبنانيين يتفاخرون بصفات النحل عندنا من حيث إنتاجيته ومقاومته للظروف الطبيعية القاسية والأمراض وغيره . ولكن ليس كل النحل اللبناني بهذه الصفات ، لا بل إن أغلبية النحل في لبنان هو من النوع السيقاني المشهور بشراسته مما ينعكس على إنتاجيته ، لذا لا بد من إيجاد برنامج وطني تكون للأبحاث العلمية الزراعية دور أساسي فيه من أجل اختيار selection لأصناف النحل اللبناني ذي الصفات المطلوبة ، ولا أقول بإدخال أصناف

أجنبية من نحل إيطالي وكورنيولي أو غيره ، بل أقول باختيار السلالات من النحل اللبناني ذي الصفات المطلوبة من الهدوء في الطباع وكثرة الجني والإنتاج ومقاومة الأمراض والتأقلم مع ظروف المنطقة المناخية وعدم الميل للتطريد وغيره من الصفات المستحبة في النحل ، ومن ثم تعميم هذه السلالات الجيدة على النحالين اللبنانيين ، وهذا الأمر لا يكلف الكثير وهو أساسي لتنمية قطاع تربية النحل .

**٧ـ الحد من مخاطر المبيدات الزراعية** : وعلى الرغم من عدم وجود دراسات دقيقة وواضحة لتأثير استخدام المبيدات الزراعية في البساتين والحقول على النحل ، فإنه يمكن القول أن ما من نحال إلا وقاسى من موت بعض قفرانه جراء التسمم من المبيدات الزراعية ، وهذا موضوع يجب العمل عليه بجدية وبطريقة علمية لأنه لا يمكن الاستغناء عن استعمال المبيدات الزراعية ، لذا لا بد من ترشيد استعمالها وكذلك لا بد من إدارة النحل بشكل يقيه مخاطر المبيدات . والخطوات الأساسية المفروض تعميمها على المزارعين ومربي النحل هي التالية :

* عدم رش المبيدات الزراعية على المحاصيل والبساتين عندما تكون في حال الإزهار ، وهذه ممارسة ممنوعة بغض النظر عن وجود النحل أم لا ، وفي حال تم رش مبيد على الأزهار في حقل قريب من النحل يجب على النحال منع النحل من الخروج من القفران .

* توجيه المزارعين إلى عدم السماح بانحراف رذاذ المبيدات بواسطة الهواء أثناء الرش خارج الحقل المفروض رشه ، خصوصاً إذا كان هناك نحل قريب من الحقل .

* استعمال المبيدات غير المؤذية للنحل ما أمكن ، واختيار التركيبات الأقل إيذاءً للنحل (مثلاً المبيدات على شكل بودرة هي الأكثر إيذاءً للنحل) .

* الرش في أوقات المساء عندما يكون النحل داخل القفران إذا أمكن .

## ثانياً: الأسماك

**الأرقام الإحصائية لقطاع الأسماك في لبنان :**

قدرت الإحصاءات التي قامت بها وزارة الزراعة بالتعاون مع الفاو والتي نشرت ، أواخر العام ٢٠٠٠ ، كمية الأسماك المنتجة في لبنان في العام ١٩٩٩ بحوالي ٤٢٠٠ طن موزعة كالتالي :

- ١٤٠٠ طن في الشمال .
- ١٣٠٠ طن في بيروت وجبل لبنان .
- ١٥٠٠ طن في الجنوب .

وهذه الكميات هي أسماك بحرية تنتجها المراكب اللبنانية التي تعمل على طول شواطئ لبنان . وتقدر الإحصاءات المذكورة قيمة هذه الكميات المنتجة بحوالي ٣٧ مليار ليرة لبنانية . وتشير إلى أن البقاع يمتاز بإنتاج الأسماك النهرية بشكل شبه حصري . إذ إنه يحتوي على ١٠٨ محطات لتربية أسماك الترويت ، مئة منها على ضفاف نهر العاصي والثمانية الباقية في بلدة عنجر ، ولم يشمل الإحصاء بعض المزارع في بلدة اليمونة . وقد بلغت إنتاجية هذه المزارع عام ١٩٩٧ حوالي ٤٠٠ طن بالسنة ، لكنها انخفضت عام ١٩٩٩ إلى ٢٥٠ طناً بقيمة حوالي ١٥ مليار ليرة لبنانية . ويستورد لبنان من أجل هذه التربية حوالي عشرة ملايين بيضة سمك ترويت سنوياً ، أغلبها من الدانمارك وألمانيا والسويد وإيطاليا .

ولا تغطي الكميات المنتجة محلياً سوى حوالي ١٨٪ من الاستهلاك اللبناني المحلي . ويسد النقص باستيراد كميات كبيرة من الأسماك كما هو مبين في الجدول أدناه :

وبحسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٨ ، فقد جاء لبنان في المرتبة الثامنة عشرة بين الدول العربية في إنتاج الأسماك وفي المرتبة الخامسة في استيرادها .

| واردات الأسماك | ١٩٩٧ | | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية (طن) | القيمة مليار (ل.ل) | الكمية (طن) | القيمة مليار (ل.ل) | الكمية (طن) | القيمة مليار (ل.ل) |
| أسماك طازجة، مبردة ومجمدة | ٩٦٢٨ | ٤٠,٣ | ٩٣٩١ | ٤٠,٧ | ١٠٤٨٠ | ٤٢,٤ |
| أسماك معلّبة | ٤٤٢٩ | ٢١,٩ | ٥٢٢٠ | ٢٦,٠ | ٥١٥٥ | ٢٤,٣ |
| **المجموع** | **١٤٠٥٧** | **٦٢,٢** | **١٤٦١١** | **٦٦,٧** | **١٥٦٣٥** | **٦٦,٧** |

## المشاكل التي تواجه قطاع تربية الأسماك في بعلبك ـ الهرمل:

على الرغم أن تربية الأسماك Aquaculture هي تربية واسعة تشمل أصنافاً عديدة ، منها ما يرعى في المياه العذبة ومنها ما يربى في المياه المالحة . وعلى الرغم من إيماننا بأن هذه التربية الواسعة والمتعددة يمكن أن تطبق في لبنان في مختلف المناطق ساحلاً وجبلاً وبقاعاً ، فإن الإحصاءات المذكورة أعلاه تبين أن تربية الأسماك في لبنان محصورة بشكل كامل كلياً في تربية أسماك الترويت في المياه العذبة . وتتركز جغرافياً في محافظة البقاع ، وخصوصاً على ضفاف نهر العاصي في بلدة الهرمل . لذا سوف نقتصر على عرض المشاكل التي تواجه هذا القطاع ، بالتحديد مع الأمل أن يتم لاحقاً البحث جدياً ، وبطريقة علمية ، في الإمكانيات الكبيرة لتربية الأسماك في لبنان .

ويمكنني القول أنه في السنوات القليلة الماضية ، اهتمت مؤسسة جهاد البناء بقطاع تربية أسماك الترويت في العاصي بشكل مكثّف ، إذ إنه ، من خلال التعاون مع المعنيين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، استقدمت المؤسسة عدة خبراء إيرانيين مختصين في مجال تربية الترويت وأقامت دورات متخصصة للمربين في الهرمل واليمونة وأجرت مسوحات أولية لإمكانية تربية الأسماك في عدة مناطق من قضائي بعلبك ـ الهرمل ، ومن أهم النتائج التي توصّل إليها الخبراء أن مياه نهر العاصي تعتبر مناسبة لتربية

أسماك الترويت ، كما عقدت ندوات متعددة لبحث المشاكل التي تواجه هذا القطاع على المستوى الإنتاجي والتسويقي . ولا يزال هذا الجهد بحاجة لمتابعة مركزة ، ولكننا اليوم نستطيع تلخيص المشاكل الأساسية التي تواجه قطاع تربية أسماك الترويت بالتالية :

**١ـ المشاكل المتعلقة بالتسويق:**

* **تفضيل المستهلك اللبناني للأسماك البحرية** : فالكثير من المستهلكين يفضّلون نكهة الأسماك البحرية ويفضلونها على الأسماك النهرية ، كما أنهم يفضلونها غذائياً لاحتوائها بشكل أكبر نسبياً على مادة اليود . وهذا ينعكس انخفاضاً في الطلب على سمك الترويت وبالتالي انخفاضاً في الأسعار المدفوعة لها .

* **بعد مراكز الإنتاج عن الأسواق الاستهلاكية الكبيرة** : إذ إن معظم الإنتاج موجود على ضفاف العاصي الذي يبعد عن العاصمة بيروت أكثر من ١٦٠ كلم مما يسبب صعوبات في النقل والتبريد .

* **عدم القدرة على التصدير والتصنيع** : وذلك لعدم توفر التسهيلات اللوجستية اللازمة ، على الرغم من أن الترويت في البلدان العربية المجاورة يعتبر من الأطعمة المطلوبة (سوريا مثلاً) ، وعلى الرغم من أن لبنان يستهلك كميات كبيرة من الأسماك المعلبة كما ذكر في الإحصاءات أعلاه .

* **انخفاض أسعار الأسماك المجلدة المستوردة** : فكثير منها يدخل لبنان بأسعار إغراقية ومتوفرة في الأسواق بشكل واسع مما يؤثر على الأسعار المدفوعة للترويت .

**٢ ـ المشاكل المتعلقة بالإنتاج:**

* **انخفاض الإنتاجية** : وذلك عائد لأسباب عدة أهمها :

١ـ إنخفاض القدرة التسويقية بسبب ضعف الطلب .

٢ـ قلة الخبرة في الإنتاج لدى الكثير من المربين ، خاصة في مجالي التغذية

ومعالجة الأمراض مما يسبب حالات موت لأعداد من الأسماك المرباة .

٣ـ عدم ملاءمة الأحواض المنشأة منذ فترة طويلة مع الأساليب الحديثة في تربية سمك الترويت .

٤ـ إنعدام التمويل لمشاريع تربية الأسماك من قبل القطاع الخاص والعام على حدٍ سواء .

* **إرتفاع كلفة الإنتاج** : وذلك أن معظم المدخلات الرئيسية لإنتاج الأسماك مثل البيض والأعلاف مستوردة من الخارج ، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية في المتر المربع من الأحواض مقارنة مع الأساليب الحديثة للتربية .

**الحلول المطروحة:**

يمكن إبراز أهم الحلول المقترحة لتطوير تربية سمك الترويت في منطقة العاصي على الشكل التالي :

١ـ إيلاء هذا القطاع الاهتمام الذي يستحقه من قبل الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية التي تهتم بشؤون التنمية . فقد نما هذا القطاع في السنوات الماضية بالمبادرة الفردية لأصحاب مزارع تربية الأسماك ، ولكن أي تطوير جدي يحتاج إلى مبادرات أكبر من إمكانيات الأفراد .

٢ـ إطلاق البحث العلمي لتطوير تربية الترويت على أسس علمية عالية الإنتاجية كما هو الحال في البلدان المتقدمة ، خصوصاً وأن العامل الأساسي في تربية الترويت هي المياه الصالحة المتوافرة وبشكل كبير لمضاعفة الإنتاج أضعافاً عدة ، كما يجب البحث في تربية أصناف أخرى أكثر قابلية للتسويق .

٣ـ تفعيل الإرشاد الزراعي في تربية الأسماك ، خصوصاً أن هناك نقصاً في المعلومات لدى المزارعين مثل انتشار البرك بالشكل السليم والتغذية ومعالجة الأمراض وتحضير المنتجات للتسويق .

٤ـ دعم العمل التعاوني والنقابي لهذا القطاع ، خصوصاً وأن لدى المربين في الهرمل تعاونية ونقابة فاعلتين نسبياً ، لكنهما لا يلقيان الاهتمام والدعم الكافي حتى تتمكنا من تأطير المربين بشكل أفضل والدفاع عن مصالحهم .

٥ـ تفعيل عملية تسويق سمك الترويت من خلال الأمور التالية :

ـ إيجاد الوسائل الحديثة لنقل السمك إلى الأسواق الرئيسية في المدن والقرى بشكل طازج أو حي .

ـ إدخال الترويت كسلعة أساسية في أسواق السمك جملة ومفرق إلى جانب الأنواع الأخرى من السمك .

ـ إطلاق خطة وطنية مدعومة من الأجهزة الحكومية المختصة وبالتعاون مع نقابة مربي الأسماك للترويج لاستهلاك سمك الترويت وإبراز صفاته الغذائية المميزة .

ـ دراسة إمكانية تعليب أسماك الترويت كما هو الحال مع أسماك التونا والسردين بالنظر إلى الكمية الكبيرة المستهلكة منها في لبنان والترويج لاستبدالها بمعلبات سمك الترويت .

# تربية الدواجن في لبنان:
# الواقع وإمكانية التطوير

محمد فران*

**مقدمة:**

تراجعت صناعة الدواجن في لبنان خلال سنوات الحرب بعدما ازدهرت وبلغت أوجها في منتصف السبعينات . أما اليوم وبعد أن مضى على مسيرة السلام أكثر من ١٠ سنوات ، وبعد أن استتبت الأمور الأمنية في البلاد لا زال رواد صناعة الدواجن من القطاع الخاص يبذلون جهوداً حثيثة ومكثفة للنهوض عاليا بهذا القطاع نحو الأفضل ولبلوغ الأهداف الانتاجية والمواصفات النوعية العالمية المرغوبة من قبل المستهلك .

على الرغم من وجود بعض الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتفرقة لتربية طير الفري والحبش وغيرها تقسم صناعة الدواجن في لبنان إلى قسمين رئيسين هما إنتاج فروج اللحم وإنتاج بيض المائدة .

يستورد لبنان سنويا من الخارج ما يزيد عن النصف مليون صوص أمهات بعمر يوم واحد غالبيتها العظمى من أمهات فروج اللحم . تربى هذه الأمهات لإنتاج بيض ملقح يتم فقسه في مفاقس مختلفة لينتج عنه ما يقارب ٦٥ مليون فروج لحم و٢,٥ مليون دجاجة بيَّاضة سنوياً .

---

* أستاذ جامعي .

يعمل في هذاالقطاع عدد لا يستهان به من الشعب اللبناني ينتمون إلى شرائح مختلفة من المجتمع وتتوزع أدوارهم عبر المجموعات الإنتاجية التالية :

١ـ مؤسسات وشركات تتعاطى استيراد ونقل المواد العلفية الأولية بكافة أنواعها .

٢ـ شركات أو مؤسسات تهتم باستيراد صيصان الأمهات وتربيتها وتفقيس البيض الناتج . تعتني هذه الشركات في غالب الأحيان بتربية صيصان الفروج والبيّاض المنتجة محلياً أو يتم بيعها وتوزيعها على صغار المربين .

٣ـ شركات أو مؤسسات تهتم باستيراد الأدوية واللقاحات والمزيدات العلفية المنشطة للنمو وتوزيعها على الوحدات الإنتاجية عبر أطباء بيطريين ، أو مهندسين أو مرشدين زراعيين .

٤ـ صغار المزارعين الذي يمتلكون مزارع خاصة يتراوح حجم التربية فيها من ٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ صوص في دورة إنتاج الفروج أو البيّاض .

سنعرض في هذه العجالة ملخصا لمكونات الإنتاج الرئيسية مع ذكر المعوقات الأساسية أمام تطور هذا القطاع والحلول المقترحة لتذليل تلك المعوقات .

**مزارب الدواجن:**

تربى قطعان الدواجن في مزارع غالبيتها تقليدية مفتوحة وقسم آخر في مزارع مقفلة تعتمد على استعمال التيار الكهربائي بشكل دائم ومستمر . يتوجب في هذه الحالة توفير مولدات كهربائية بطاقة مناسبة لتشغيل هذا النوع من البيوت بحال انقطاع مصادر التيار الكهربائي وما ينتج عنه من زيادة كلفة الفروج أو البيض المنتج .

**السلالات والصيصان:**

بناء لآخر المعلومات المتوافرة لدينا تربى في لبنان سلالات أمهات مختلفة إن كان لجهة إنتاج الفروج أو بيض المائدة نذكر منها :

| سلالات بياض | سلالات فروج |
|---|---|
| Hyline<br>Babcock<br>Lohman<br>Bovans | Ross<br>Arbor Acress<br>Avian<br>Cobb<br>Lohman<br>Hubbard |

من الجدير ذكره هنا ان امهات هذه السلالات تستورد من الخارج بشكل صيصان بعمر يوم واحد بحيث يربى حاليا ما يزيد على نصف المليون من هذه الأمهات التي تنتج بيضاً ملقّحاً يتم تفقيسه وتربى الصيصان الناتجة إما لإنتاج الفروج أو لإنتاج بيض الأكل .

يتم انتقاء هذه السلالات نتيجة لمواصفاتها المقدمة من شركات التأصيل العالمية ، وطبعاً وفي غالب الأحيان حسب سعرها نتيجة للعرض والطلب .

نظراً لعدم مقارنة هذه السلالات مع بعضها البعض تحت الظروف البيئية والمحلية يصعب التميز العلمي بينها ، ونتيجة لذلك يبقى المربّون أصحاب الحيازات الصغيرة رهينة لما هو متوفر في الأسواق من صيصان بعمر يوم واحد .

**المواد العلفية:**

من المعروف أن أعلاف الدواجن تشكل ما نسبته ٦٥ـ٧٠٪ من الكلفة الإجمالية للإنتاج . يعتمد لبنان كسائر مثيلاته من الدول النامية على استيراد كافة المواد العلفية الأولية اللازمة لتغذية الدواجن من الخارج ما عدا مصادر الكلس والصوديوم والكلور المنتجة محلياً مثل الحجر الكلسي Limestone وملح الطعام . إلا أن هاتين المادتين لا

تتعدى نسبة ٨٪ كحد أقصى من أعلاف الدواجن (البيّاض) . أما المواد المستوردة من الخارج فهي الذرة الصفراء ، كسبة الصويا ، الشعير ، طحين السمك ، مصادر الفوسفور والفيتامينات والأملاح المعدنية وبعض المزيدات العلفية المنشّطة للنمو المعتمدة في البلدان الأوروبية وشمال أميركا .

غالباً ما تكون نوعية هذه المواد العلفية مجهولة بالنسبة لتركيز المواد السامة الناتجة عن نمو وتكاثر الفطريات . (Mycotoxins) أو متدنية ، مقارنة بالمواصفات الدولية ، ان كان لاحتوائها على نسب معقولة من البروتين أو الطاقة التمثيلية أو نسب الأحماض الأمينية الأساسية الجاهزة للاستعمال من قبل الطيور . إن معرفة القيمة الغذائية الحقيقية لهذه المواد تمكن المربي من استعمالها بنسب صحيحة في خلطات العلف المختلفة مما يخفف بلا شك من كلفة الإنتاج وينعكس إيجاباً على وضعه الاقتصادي .

على أي حال ، يفتقد لبنان للأسف لوجود المختبرات المتمكنة من تحليل هذه المواد العلفية ، خصوصاً لجهة تحديد تركيز الأحماض الأمينية فيها .

**قنوات التسويق الموجودة:**

يتم تسويق الفروج في لبنان بطريقتين ، إما مذبوح أو حي :

تذبح الفراريج في مسالخ إنتاجية تتراوح طاقتها بين ٥٠٠ و ٣٠٠٠٠ فروج يومياً . تعنى هذه المسالخ بتسويق إنتاجها على المطاعم والمؤسسات والسوبرماركت كل حسب منطقته . يباع الفروج بهذه الطريقة اما مع رأسه ورجليه أو جاهزاً للطبخ أو مقطعاً حسب رغبة الزبائن . وفي السنوات الأخيرة دخلت طريقة منتجات الدواجن المصنّعة ، نذكر منها على سبيل المثال Nuggets, Kafta و Chicken Falafel .

أما بالنسبة لتسويق الفروج الحي فيتم عبر قنوات التسويق المعروفة حيث تؤخذ الفراريج من المزارع مباشرة من قبل تجار الجملة ويتم توزيعها على تجار المفرق الذين يملكون مسالخ صغيرة (ملاّشات) في المناطق الريفية وكافة الأحياء الشعبية في العاصمة وباقي المدن اللبنانية .

هناك طلب لا يستهان به على الفروج الحي من قبل المستهلك اللبناني لسببين رئيسين :

**أولاً** : للتأكد من أن ما يستهلكه هو فروج طازج .

**ثانياً** : إن هذا الفروج يذبح على الطريقة الإسلامية الشرعية .

يتم تسويق البيض حالياً عن طريق بعض تجار الجملة والمؤسسات التي تستلم البيض من المزارعين وتوزعه على تجار المفرق في كافة المناطق اللبنانية .

يبقى المزارع الصغير هنا مربيا للفروج كان أم منتجاً للبيض تحت رحمة الوسطاء التجاريين الذين غالبا ما يحددوا السعر التسويقي لهذه السلع . وغالبا ما تكون الأسعار تحت سعر الكلفة بكثير .

**نظم إدارة المزارع وبرامج التحسين المتبعة:**

كما ذكرنا آنفا فإن قطاع الدواجن هو قطاع خاص بكل ما في الكلمة من معنى ، وطريقة تحسينه وتطويره تقوم أساساً على المبادرات الفردية فقط ، حيث إن العمل التعاوني في هذاالقطاع هو شبه غائب على الرغم من بعض المبادرات التي لم تثمر حتى الآن بنتائج إيجابية في هذا المضمار .

يحاول بعض المؤسسات والشركات بان يتكامل من حيث التحكم بكافة حلقات الإنتاج على الشكل التالي :

١ـ استيراد بعض المواد العلفية الأولية وتصنيع الاعلاف الملائمة .

٢ـ استيراد صيصان الامهات من الخارج وتربيتها لإنتاج بيض التفقيس .

٣ـ تفقيس البيض .

٤ـ تربية الصيصان لإنتاج الفروج أو بيض المائدة .

٥ـ ذبح الفراريج في المسلخ .

٦ـ تسويق الفروج المذبوح أو المصنّع عبر قنوات التسويق المعروفة إلى المطاعم والفنادق أو تسويق الناتج عبر مطاعم ومحلات بالمفرق تابعة لنفس الشركة .

٧ ـ تسويق بيض المائدة إلى تجار الجملة وفي بعض الاحيان من خلال محلات بيع المفرق التابعة للشركة ذاتها .

٨ ـ بعض المؤسّسات التي سلكت برنامج التكامل نجحت في هذا المضمار ولكن عددها قليل جداً .

**المشاكل والمعوِّقات التي تواجه قطاع الدواجن:**

إن المعوقات التي تواجه قطاع الدواجن في لبنان كثيرة وسنحاول جمعها في نقطتين رئيسيتين هما كلفة الإنتاج المرتفعة والتسويق .

**كلفة الإنتاج المرتفعة:**

ترتفع كلفة إنتاج الفروج والبيض أو تنخفض حسب العوامل التالية :

١ـ كما ذكرنا آنفا يمثل العلف بين ٦٥-٧٠٪ من الكلفة الإجمالية لإنتاج الدواجن . فمن البديهي أن يفكر المربي بتخفيض هذه النسبة إلى حدودها الدنيا عن طريق تأمين أعلاف متوازنة وبكلفة رخيصة . تجدر الإشارة هنا إلى وجوب وجود مصادر متعددة للمواد العلفية ذات المواصفات الجيدة حتى لا يكون الاحتكار سيد الموقف .

من المعروف أن ٢ كلغ من العلف المتوازن ينتج عنه زيادة ١ كلغ من وزن الفروج المربى في البيوت المفتوحة تحت الظروف البيئية الملائمة .

إن رداءة المواد العلفية وعدم مطابقتها للمواصفات النوعية العالمية غالباً ما ترفع معامل التحويل هذا إلى ٢,٥ كلغ علف/ كلغ فروج وهذا بدوره ينعكس سلبا على نوعية الفروج المنتج بالإضافة إلى إزدياد كلفة الإنتاج .

إن غياب المختبرات المتخصصة بتحليل المواد العلفية وعدم تواجدها بالقرب من مراكز الإنتاج يزيد من تفاقم هذه المشكلة ، حيث يضطر المربي إلى تركيب خلطة أعلاف معتمداً الجداول العالمية والتي تكون عناصرها الغذائية مخالفة في معظم الأحيان لتلك الموجودة في المواد العلفية المتوافرة بين يديه .

٢ـ إن توفر الصيصان ذات المواصفات الجيدة والخالية من الأمراض ووجودها في الأسواق بأسعار مناسبة هي من المقومات الأساسية للتربية الناجحة .

من المعروف أن ازدياد الطلب على الصوص يزيد في سعره مما يحدو ببعض المنتجين لعدم فرز الصيصان في المفقس . وهذا بدوره يسبب ارتفاع كلفة الإنتاج عن طريق زيادة نسبة وفيات قطعان الدواجن في مختلف مراحل التربية ، إضافة إلى تعرض باقي الطيور للإصابة بأمراض مختلفة وما يتبعه من استعمال في الأدوية والعلاجات ذات الكلفة الإضافية العالية .

إن عدم وجود مختبرات الصحة الحيوانية في كافة المناطق اللبنانية لفحص المناعات وتشخيص الأمراض ، إضافة إلى النقص في عدد المرشدين البيطريين يجعل المربي فريسة سهلة لتجار الأدوية البيطرية في حال إصابة قطعانه بالأمراض مما يضطره إلى استعمال الأدوية المتوافرة لديهم والتي غالباً ما تعطى بشكل عشوائي قد تخطئ العلاج في أغلب الأحيان .

٣ـ على الرغم من وجود عدد لا يستهان به من كليات العلوم الزراعية في لبنان ، يلاحظ عدم وجود العدد الكافي من المهندسين الاختصاصيين بنواحي التغذية والأمراض . فكلية العلوم الزراعية والغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت هي الوحيدة التي تعطي هذاالقطاع حقه . لكن وللأسف نتيجة للرواتب القليلة التي تعرض على الخريجين الجدد يفضل هؤلاء السفر إلى الخارج من أجل حياة أفضل .

**التسويق:**

ازدهرت صناعة الدواجن في لبنان في سنوات قبل الحرب نتيجة لتوافر الأسواق لهذه السلع في الأقطار العربية المجاورة . أما اليوم وقد ازدهرت هذه الصناعة في معظم تلك الأقطار حتى بلغت هذه الأخيرة حد الاكتفاء الذاتي ، وفي بعض الأحيان أصبحت مصدّرة لهذه السلع .

تبقى مشكلة التسويق الداخلية قائمة على أمل الحل . فبالإضافة إلى سياسة العرض والطلب نجد أن أساس هذه المعوقة هو التاجر الوسيط بين المزارع والمستهلك . في ظل غياب تعاونيات تسويقية غالباً ما يحدد الوسطاء أسعار هذه السلع . ونتيجة المضاربات القائمة بينهم تنخفض الأسعار إلى ما دون الكلفة وينتج عن ذلك قطعا خسارة المزارع وإقفال مزرعته للتفتيش عن مصدر رزق آخر .

إن ارتفاع سعر كلفة الانتاج يحدو ببعض التجار إلى استيراد الفروج المجلّد أو المقطّع ، والذي غالباً ما تكون أسعاره مدعومة من دولة المنشأ فيصل هذا الناتج إلى الأسواق اللبنانية بكلفة أقل من كلفة الفروج الطازج .

يذكر أن وزارة الزراعة اتخذت اجراءات صارمة لمنع استيراد أي سلعة تابعة لهذا القطاع بكافة أشكاله ما عدا صيصان الأمهات من أجل حماية الإنتاج الوطني والتوسع به نحو الافضل .

**إقتراحات وحلول بهدف تطوير صناعة الدواجن في لبنان:**

على صعيد **التربية والإنتاج** نقترح ما يلي :

١ـ مراقبة نوعية الأعلاف المستوردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة .

٢ـ إنشاء تعاونيات تعنى باستيراد المواد العلفية ذات المواصفات الجيدة والأسعار المعقولة .

٣ـ إنشاء مختبرات لتحليل المواد العلفية وتأمين الخلطات الاقتصادية المناسبة لكافة أنواع العروق والأعمار .

٤ـ تأمين صيصان سليمة من الفروج والبيّاض بعمر يوم واحد وبأسعار مناسبة طيلة أيام السنة .

٥ـ إنشاء مختبرات للصحة الحيوانية قريبة من مراكز الإنتاج بحيث تكون على تعاون وثيق مع المختبر المركزي الموجود في العاصمة .

٦ـ تأهيل المختبر المركزي لتمكينه من عزل الفيروسات الحقلية وتأمين اللقاحات المناسبة للأمراض التي قد تكون ناتجة عن حشرات محلية .

٧ ـ مراقبة عمليات استيراد الأدوية البيطرية والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة .

٨ ـ عدم استعمال الأدوية البيطرية بطريقة عشوائية وعند استعمالها يجب انتظار الفترة الزمنية المطلوبة قبل ذبح الطيور أو استعمال بيض الأكل حماية للمستهلك .

٩ ـ تكثيف نشاطات البحث العلمي عن طريق التعاون الوثيق بين إختصاصيّ علم الدواجن في كافة المؤسسات الزراعية اللبنانية العامة منها والخاصة لدراسة المشاكل الصحية والغذائية الطارئة وإيجاد الحلول المناسبة لها .

١٠ـ إجراء البحوث العلمية المكثفة لاستعمال المواد العلفية المنتجة محلياً أو اقليمياً في أعلاف الدواجن من أجل تقليل استيراد المواد الأولية من الخارج . إن مناخ البلاد العربية شبه الجاف يلائم زراعة الذرة البيضاء (Sorghym) والبيقية (Vetch) . تدل الدراسات التي أقيمت في مختبرات كلية العلوم الزراعية والغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية ان معاملة بذور البيقية بالنقع تسمح باستعمال هذه المادة العلفية بنسبة ٤٥٪ في اعلاف الفروج والبيَّاض على السواء .

١١ـ توفير الاختصاصيين والفنيين الزراعيين لإرشاد صغار المزارعين بشكل خاص عن طريق الزيارات الحقلية وإقامة الدورات التدريبية وورشات العمل .

١٢ـ إقامة معارض تتخللها ندوات ومحاضرات لاطلاع المربين على كل جديد في حقل الدواجن .

١٣ـ إنتاج أصناف جديدة من الدواجن كالفروج الريفي (Poulet Label) أو تربية الحبش والبط والحمام وغيرها لتتماشى مع ما يطلبه المستهلك اللبناني .

أما من أجل حل **مشكلة التسويق** فاننا نقترح ما يلي :

١ـ إنشاء مسالخ تعاونية في مراكز إنتاج الفروج بحيث يتم ذبح الطيور في العمر والوزن المناسبين وتخزينها في برادات ليتم تسويقها فيما بعد . هذا الاقتراح يخفف من كثرة عرض الفروج وتدهور الأسعار حين ينقص الطلب على هذه السلعة .

٢ـ إنشاء تعاونيات تسويقية في كافة مناطق الإنتاج تعنى بتصريف الفروج المذبوح والبيض بطرق سليمة وصحيحة لضمان حق المربي والمستهلك على السواء .

٣ـ الاستمرار بمنع استيراد الفروج المجلد وبيض المائدة نهائيا وفرض ضريبة جمركية مناسبة في حال نقص المواد من السوق اللبنانية من جراء كوارث طبيعية أو غيرها وذلك لحماية الإنتاج الوطني .

٤ـ تشجيع المواطن بمختلف الوسائل (إعلامية وغيرها) على رفع حجم استهلاك منتوجات الدواجن من فروج وبيض.

## تعقيب (١)

**طعان عبيد***

. . لقد خص الله سبحانه وتعالى النحلة في كتابه الكريم إذ قال :

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**وأوصى ربك إلى النحل ان أتخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون ، ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك زللاً يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه . إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون**﴾ . صدق الله العظيم . .

فالنحلة علّمت النحّال أن الحياة زرع دائم وحصاد دائم .

إنني أدعو وزارة الزراعة والمهتمين بالشأن الزراعي أن يولوا النحال العناية التي يستحقها كي نخرجه من زوايا الإهمال والنسيان ، وذلك من خلال دعمه وتشجيعه كونه يمثل شريحة واسعة من شرائح المجتمع . . وفيما يلي أتقدم بتوصيات مجلس نقابة النحالين في البقاع ، والتي نضعها برسم وزارة الزراعة والمهتمين ، موزعة ما بين إرشاد وخبرات وتجهيزات ،

**أولاً** : تنظيم تربية النحل في لبنان .

**ثانياً** : إقامة معاهد رسمية وخاصة بعالم النحل يمنح المنتسبون إليها شهادات تتيح لهم فرص العمل في المؤسسات الرسمية والخاصة .

**ثالثاً** : التواصل الدائم بين وزارة الزراعة وشرائح المجتمع الأهلي من نقابات وتعاونيات . .

**رابعاً** : النقابة عمل تعاوني مبارك ، يجب تشجيعها والوقوف إلى جانبها .

---

* رئيس نقابة النحّالين في البقاع .

**خامساً** : تفعيل مراكز وزارة الزراعة في المناطق ، بحيث تصبح مرجعاً للنحالين ، بعد تجهيزها بآلات لصهر وكبس الشمع وفرز العسل .

**سادساً** : إنشاء مركز دراسات يهتم بكل تفاصيل عالم النحل .

**سابعاً** : إقامة ندوات ومؤتمرات يدعى إليها خبراء من بلدان متطورة في مجالات أمراض النحل والتربية والتطريد والتأصيل والتشتية وموسم الفيض والانتاج .

**ثامناً** : إقامة منحل نموذجي لتأصيل ملكات النحل وتوزيعها على النحالين بأسعار رمزية .

**تاسعاً** : إدخال النحّالين في الضمان الاجتماعي أسوة بغيرهم من القطاعات .

**عاشراً** : إقامة دورات تخصصية لإنتاج ملكات النحل واستخراج الغذاء الملكي ، لما له من فوائد مادية وصحية عظيمة .

**حادي عشر** : تسهيل حصول النحالين على قروض مالية لتحديث وتطوير مناحلهم .

**ثاني عشر** : توعية المزارعين في رش المبيدات ، بمنع استعمال الأدوية القاتلة للنحل ، إلى جانب تنويرهم بما للنحل من فوائد تعود عليهم وعلى مزروعاتهم بالخير والربح الوفير .

**ثالث عشر** : إنشاء مجلس وطني للنحل والعسل يضم ممثلين عن المؤسّسات النقابية والتعاونية .

**رابع عشر** : تأسيس تعاونيات لشراء وتصريف العسل من النحالين وبيعه في السوق المحلي والخارجي .

**خامس عشر** : إقامة مصنع للشمع في لبنان عوضاً عن الاستيراد من الخارج ، وبيع منتجاته بأسعار تشجيعية .

**سادس عشر** : إقامة مصنع لتصنيع الأدوية النباتية لمعالجة أمراض النحل .

**سابع عشر** : إقامة مصنع لتصنيع منتجات النحل التالية ، كما هو معمول به في سوريا حالياً : البوربوليس ، حبوب اللقاح ، الشمع ، الهلام الملكي ، والعسل .

**ثامن عشر** : تأمين مختبر لفحص أمراض النحل وكذلك لفحص العسل من أجل تحديد جودته في كل محافظة من المحافظات .

**تاسع عشر** : إقامة مصنع لأدوات النحل وبيعها بأسعار تشجيعية .

**عشرون** : إصدارات شهرية تواكب حركة تطور عالم النحل العربي والعالمي .

واحد وعشرون : تقديم الادوية الخاصة بحشرة «الفاروا» مرتين في السنة ، الأولى في بداية فصل الخريف والثانية في بداية فصل الربيع وليس مرة واحدة في السنة كما هو معمول به في وزارة الزراعة .

**الثاني والعشرون** : حماية النحالين عن الكوارث التي يتعرضون لها والوقوف إلى جانبهم .

**الثالث والعشرون** : إنشاء شركات للتأمين على الخلايا النحلية .

**الرابع والعشرون** : الدعوة إلى أسبوع صحي لمعالجة أمراض النحل في لبنان ، وخاصة حشرة «الفاروا» .

**الخامس والعشرون** : إقامة محميات طبيعية في كل المناطق اللبنانية ، وزراعة الأشجار المزهرة لتطوير قطاع النحل .

**السادس والعشرون** : إنشاء وترميم بعض الطرقات الجبلية للوصول إلى المرعى الجيد .

**السابع والعشرون** : إقامة برك اصطناعية لتوفير المياه في الجرود .

**الثامن والعشرون** : بث برامج تلفزيونية عن عالم النحل ، كي يتسنى للنحال الاستفادة منها .

وأخيراً نتمنى النجاح لمؤتمركم الكريم كي يصل إلى الأهداف المرجوة وتحقيق الآمال المعلّقة عليه لما فيه الخير والتقدم لأبناء هذه المناطق .

## تعقيب (٢)

**حسان استيتية***

مما تقدم من سرد لواقع الإنتاج الحيواني في ورقة الدكتور فوّاق سليمان . يتبين أن هنالك فجوة ما بين الحاجة المطلوبة للحليب ومشتقاته واللحم الأحمر ، وإمكانية الإنتاج الوطني ، حيث إن الانتاج الوطني لا يغطي أكثر من ثلث هذه الحاجة . ومن هنا تبرز إمكانية تطوير هذا القطاع ، خصوصاً في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، حيث تضمن هذه المنطقة مساحات واسعة من المراعي الطبيعية بالإضافة إلى الأراضي الهامشية ، وإمكانية الحصول على مزارع للإنتاج الحيواني ذات مساحات واسعة بكلفة اقل بالمقارنة بباقي المناطق اللبنانية ، والنقطة الأهم أن هذه المنطقة فيها الطبيعة والمناخ الأنسب للإنتاج الحيواني وخصوصاً لإنتاج الأغنام والماعز .

ولكن النقطة المهمة هنا أنه كيف ندعو إلى تطوير هذا القطاع وجلب الاستثمارات له ، والمنتجين والمستثمرين الحالين الموجودون في هذا القطاع والذين يعملون فيه منذ سنوات مضت وحتى الوقت الحاضر يعانون من صعوبة تصريف إنتاجهم من الحليب واللحم الأحمر ، ويضطرون إلى بيع منتجاتهم بأسعار زهيدة بالرغم من الفجوة القائمة ما بين الطلب وكمية الإنتاج . نتيجة لذلك يضطر العاملون في هذا القطاع في كل عام إلى بيع قسم من قطعانهم لتجنّب الخسارة في آخر كل موسم ، أو إلى بيع كل القطيع والانتقال للعمل في مكان آخر ، وقد حدث هذا كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة .

فالمشكلة هنا أننا في حاجة لتطوير هذا القطاع لسد الطلب المحلي ، والمشكلة هنا

---

* مهندس زراعي .

أيضاً أن هذا القطاع يتطور ولكن تطوراً سلبياً . ولكي نقدر على تحريك عجلة التطور يجب علينا أولاً أن نحافظ على المنتجين العاملين في هذا القطاع . وذلك بإعطائهم حقهم في التسويق لمنتجاتهم بشكل صحيح وبيعها بسعرها العادل . بالنسبة للحليب ، الطلب موجود ، والطلب أكثر من الإنتاج بمرات ، ولكن معامل تصنيع الحليب تعمد إلى شراء الحليب المجفف المستورد والاستعاضة عن الحليب الطازج الوطني لقلة كلفته ، والمراسيم الصادرة قبل عدة سنوات ، والعاملة حتى الآن ، تجيز له هذه الاستعاضة ، هذه المراسيم لم تتغير منذ صدورها قبل عدة أعوام ، بالرغم من زيادة كمية إنتاج الحليب في السنوات الأخيرة نتيجة لتوزيع الأبقار على المنتجين وخصوصاً في منطقة بعلبك ـ الهرمل .

أما بالنسبة للحم الأحمر ، فالانتاج الوطني لا يكاد يغطي ربع الطلب المحلي ، وبالرغم من الحاجة إلى زيادة كمية هذا المنتج ، يشكو المنتج من كساد وعدم إمكانية تصريف موسمه ، فيضطر إلى بيعه بسعر اللحم المستورد المتداول ، بالرغم من الفارق الكبير بالنوعية لصالح الإنتاج الوطني . والمشكلة هنا أيضاً في الاستيراد غير المضبوط ، حيث تؤدي زيادة الاستيراد إلى تدني الأسعار لدرجة أنها تصل إلى دون كلفة المنتج . ولزيادة المشكلة تعقيداً لا تسمح المراسيم والقوانين بتصدير هذه السلعة بالرغم من وجود طلب ، وبالأخص على لحم الأغنام والمواشي المنتجة محلياً .

## في الختام

بالرغم من الحاجة إلى تطوير هذا القطاع ، وبالرغم من سهولة إمكانية التطوير ، وخصوصاً في منطقة بعلبك ـ الهرمل ، يجب علينا أولاً وبادئ ذي بدء ، العمل على إعطاء المنتج والمربي العامل في قطاع تربية المواشي القدرة على الاستمرارية والبقاء للعمل في هذا القطاع وذلك :

١ـ بتطوير المراسيم أو إعادة النظر بها ، حيث تتلائم وحقوق المنتجين ببيع إنتاجه من الحليب بسعرها الصحيح والعادل .

٢ـ شمل مربي الأغنام والماعز بتسليم الحليب إلى مراكز تجميع الحليب .

٣ـ العمل على سن مراسيم لضبط كمية الحليب المجفف الممكن استعمالها في تصنيع ـ الأجبان والألبان .

٤ـ العمل على تنظيم استيراد اللحم الأحمر .

٥ـ دراسة آلية لإصدار قانون يسمح بتصدير اللحم الاحمر بالأخص لحم الأغنام .

٦ـ دمج المربين في إطار نقابي في سبيل تطوير هذا القطاع .

وأخيراً ، عندما يتمكن المربي أو المنتج من الوصول إلى الربح المادي ، فإن التطور ضمن هذاالقطاع يأتي بصورة طبيعية .

## تعقيب (٣)

**غسَّان الزين***

إن مبدأ الإنماء الموسع للنهوض بمنطقة بعلبك ـ الهرمل يجب أن يرتكز على التكامل والربط بين الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية للتنمية ، خاصة أن هذه المنطقة غنية بالموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج (مصادر المياه ، الأراضي الزراعية ، التنوع في الانتاج الحيواني . . .)

وبهدف التحليل التفصيلي لقطاع الإنتاج الزراعي عامة والحيواني خاصة في منطقة بعلبك ـ الهرمل نورد بعض النقاط التي يمكن أن تكون مشاريع لتوصيات عامة أو خاصة بالإنتاج الحيواني وذلك بعد مناقشتها :

### ❖ انشاء بنك للمعلومات خاص بالمنطقة:

يجب الإنطلاق دائماً من معلومات موثقة والتعامل بلغة الأرقام من خلال الإحصائيات التي جرت وستجري مستقبلاً ونشر هذه المعلومات والأرقام المتعددة المصادر بعد تحليلها ومقارنتها وتنسيقها للوصول إلى بنك ديناميكي للمعلومات (Data base) . يمكن الاستعانة بالمؤسسات الحكومية ، الدولية والخاصة للحصول ، على هذه المعلومات وتوثيقها لتكون بمثابة قاعدة نلتمس من خلالها إدارة المشاريع التنموية ، استشراف المستقبل الزراعي والتوجه نحو الإنتاج التنافسي .

### ❖ التعليم والتوجيه والارشاد الزراعي:

إن هذا النشاط يجب أن تمارسه فرق عمل متخصصة مرتبطة بقضايا زراعية معينة ، ويهدف الى تصويب المعارف والمهارات والاتجاهات لبرامج ومشاريع التنمية الزراعية .

---

* مهندس زراعي .

أورد سؤال على سبيل المثال لا الحصر يختصر ربما الواقع ، لماذا لم يطبق حتى اليوم مرسوم إنشاء كلية الزراعة ـ الجامعة اللبنانية في البقاع؟ مع التنويه الكبير بفتح المدرسة الفنية الزراعية هذه السنة في الناصرية بعد انتظار دام عشرين سنة .

**❖ الاهتمام بصغار المزارعين والمربين:**

إنها أولوية كبرى يجب تفعيلها في المدى المنظور وعبر كافة الوسائل . إنها المشكلة التي تأخذ أبعاداً إنسانية واجتماعية من كافة النواحي . إن دعم الحوافز الزراعية المتوسطة والصغيرة هو دعم للانسان الفلاح لكي يتشبث بأرضه ورزقه ويتمسك بمنطقته . إذا خسرنا هذا الفلاح خسرنا كل مشاريع الإنماء وصناديق الدعم .

**❖ إعتماد خطة متكاملة لتنمية الإنتاج الحيواني:**

لقد أظهرت السنوات العشر الماضية تغيرات طفيفة في منطقة بعلبك ـ الهرمل في قطاع الانتاج الحيواني . لكننا نجد فيها دلالات مهمة للتطور الذي يمكن أن يطرأ على هذا القطاع في المستقبل .

ومن هذه المتغيرات :

ـ إنشاء عدد قليل من المؤسّسات الزراعية الحديثة في منطقة بعلبك ـ الهرمل (مزارع كبيرة لتربية الأبقار والدواجن ، مسالخ حديثة ، مصانع للحليب ومشتقاته) .

ـ تزايد دائم لعدد مزارع تربية الأسماك في حوض العاصي مع الحفاظ على نظم التربية التقليدية المتبعة منذ أكثر من خمسين سنة .

ـ تنويع وتكثيف عمليات الإرشاد في مجال تربية النحل .

ـ بداية دخول خجولة لمؤسسات حكومية في تفعيل بعض النشاطات الإنتاجية (مراكز تجميع الحليب ، مركز لتربية الأسماك . . .)

ـ إيقاف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية لبعلبك ـ الهرمل بعد مرور سبع

سنوات وثلاثة أشهر على البدء به من دون الوصول إلى النتائج المتوقعة منه ، مع العلم أن البرنامج ـ المشروع الوحيد الذي حظيت به المنطقة بعد بدء تنفيذ إتفاق الطائف الذي يتكلم عن الإنماء المتوازن .

إن كل هذه المتغيرات لم تكن يوماً ضمن خطة تنموية شاملة للمنطقة ، بل من خلال مبادرات متناثرة لكل مبادرة أهدافها وحوافزها الخاصة بها . لكن كل هذه المبادرات انطلقت من أرضية واحدة وهي الثروات الطبيعية ، الأراضي الزراعية والطاقات البشرية التي تزخر بها منطقة بعلبك ـ الهرمل .

إن الكلام عن خطة متكاملة واضحة المعالم لتنمية الإنتاج الحيواني في منطقة بعلبك ـ الهرمل يصبح إذاً من البديهيات . تعتمد هذه الخطة على المعطيات المتوافرة وتكون نتيجة تعاون كل المعنيين بهذا القطاع .

### ❖ حسن إستغلال الموارد الطبيعية في الإنتاج الحيواني:

إن الإنتاج الحيواني يعتمد بشكل أساسي على حسن استغلال الموارد الطبيعية ، خاصة إذا أردنا أن يكون هذا الإنتاج ذو مردود اقتصادي عالٍ .

ـ لا يمكن أن نتكلم عن تربية المواشي والدواجن دون الحديث عن المراعي والزراعات العلفية المتوفرة في منطقة ،

ـ لا يمكن أن نتكلم عن تربية الأسماك دون الحديث عن الثروة المائية وحوض العاصي ،

ـ لا يمكن أن نتكلم عن تربية النحل دون التطلع إلى واقع الثروة الحرجية ، الغابات والمحميات . . .

إن استغلال هذه الموارد الطبيعية للإنتاج الحيواني يجب أن يكون ضمن قوانين وضوابط تتيح الاستعمال الأمثل لهذه الثروات مع الحفاظ على استدامتها .

مع كل السلبيات المتأتية من أهمال هذه المنطقة حتى اليوم ، لعل إحدى فوائد هذا

الإهمال إننا امام تجربة تنموية جديدة يمكن أن نطلع بها ، آخذين بعين الاعتبار ما جرى ويجري في بقية المناطق اللبنانية والبلدان المجاورة . فلنظهر إيجابيات وسلبيات هذه التجارب ونستخلص منها العبر . إن الاستغلال المفرط وغير المدروس للموارد الطبيعية يؤدي حتماً إلى استنزافها بشكل غير قابل للتجدد . وعندما نتكلم عن قوانين وضوابط لتنظيم ومراقبة قطاع الإنتاج الحيواني فنحن لا نقصد فقط وجوب سن التشريعات بل الأهم التطبيق الفعلي لها . وهنا يأتي دور المؤسسات الحكومية والبلديات (إعطاء الرخص لإنشاء المزارع ، المراقبة الصحية للمزارع والمسالخ ، تنظيم ومراقبة الأراضي المخصصة للرعي . . .) .

إن التوصيات التي صدرت عن «**استراتيجية التنوع البيولوجي الوطني وخطة العمل**» سنة ١٩٩٨ من قبل وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء تصلح لأن تكون مرجعية يمكن اعتمادها خاصة في ما يخص حماية الأنظمة البيئية الزراعية والإبقاء على التنوع البيولوجي الزراعي المحلي والأنواع البلدية .

### ❖ تصنيع الإنتاج الحيواني:

كنا لفتنا إلى وجود بعض المصانع الكبرى للحليب والفروج في المنطقة ، إلاّ أنها تفتقر كلياً إلى معامل غذائية لتصنيع وتوضيب الترويت أو العسل . إن التصنيع الغذائي ذو القيمة المضافة ، يبدو اليوم من الحلول الأكثر تداولاً للقطاع الزراعي ، خاصة إذا كانت هذه الصناعات الغذائية ذات جودة عالية وتصنيف مميز (Label) .

فلم لا يكون مثلاً لاسم «ترويت العاصي» أو «عسل اليمونه أو نحله» وقعه المميز لدى المستهلك اللبناني والأجنبي؟ هذا هو الرهان المطلوب الذي يتطلب الكثير من الجهد والتنسيق للوصول إليه والمحافظة عليه . وهنا يأتي دور الجمعيات التعاونية ودورها الفعال في هذا الإطار .

## مناقشات الجلسة الخامسة

**النائب د . ابراهيم بيان** : لديَّ ملاحظتين أساسيتين ، **الأولى** تتعلق بغياب الطب البيطري عن المنطقة ، و**الثانية** تتصل بموضوع الإرشاد الزراعي ، فبالنسبة للملاحظة الأولى ، وعلى الرغم من اعتبار بعلبك ـ الهرمل كمخزن للحوم في لبنان ، لا نجد أي تركيز على موضوع الطب البيطري في هذه المنطقة . وقد اعتدنا النظر إلى الطبيب البيطري بنظرة سلبية رغم أهمية دوره في دفع الكثير من المساوئ الصحية والبيئية .

أقول هذا الكلام ، وهو برسم بلديات المنطقة ، حيث تغيب الرقابة على استهلاك اللحوم ، وخصوصاً في بعلبك ، وبالتالي تفرض على الطبيب البيطري ، إذا وجد ، ختم الذبيحة كيفما اتفق . وفي إحدى المرات لاحظ أحد السائحين الأجانب أثناء مروره أمام قلعة بعلبك وجود محل يعرض الأحذية داخل واجهات زجاجية أنيقة وإلى جانبه محل آخر لبيع اللحوم ، وهي معروضة بشكل مكشوف للغبار والذباب ، مما أثار استغرابه وتساؤله كيف أن هؤلاء الناس يحافظون على الحذاء ويهملون الغذاء الذين يستهلكونه . . وهنا ينبغي على البلديات أن تلعب دوراً خاصاً في هذا المجال ، لا سيما تنظيم الأسواق .

والملاحظة الاساسية الثانية ، إننا بأمسّ الحاجة إلى الإرشاد الزراعي ، ولا زلت أذكر كيف كان المهندسون يأتون إلى بستان أهلي عندما كنت صغيراً ، حيث كان المهندسون الزراعيون يقصدون الفلاح في حقله ، وكنا نحصل على كتيّب للإرشاد الزراعي شهرياً ، الى أن انقطع هذا الأمر نهائياً بعد العام ١٩٧٥ ولم يعد الإرشاد الزراعي موجوداً ، وغاب المزارع عن المعرفة العلمية الزراعية والحيوانية .

**أحد المشاركين** : . . كنت أتمنى على الذين أعدوا للمؤتمر أن يفرضوا على نواب كتلة بعلبك ـ الهرمل الحضور الدائم ، بدل أن يكون حضورهم خجولاً في هذا المؤتمر الزاخر بالمحاضرات القيمة ، والتي تبين مدى الحاجة في هذه المناطق من ناحية ، وكي

يعرفوا من ناحية أخرى مدى تقصيرهم في ملاحقة الاحتياجات لتنمية هذه المنطقة . وأود أن أزف لهم بشرى في هذا المؤتمر ، فاليوم بالتحديد تم إغلاق مركز الصليب الأحمر في الهرمل لأنهم لا يملكون ، على حد قولهم ، السيولة اللازمة لاستمرارية المركز . مما يعني أن حال المنطقة إلى مزيد من التراجع . وكما يعرف حضرات السادة النواب ، فان المنطقة تعاني من حرمان وحيف كبيرين ، ولكن لم نجدهم يصرون على تنفيذ البرامج الخاصة بالمنطقة ، ولم يضعوا كامل ثقلهم في هذا المجال . وكنت أتمنى أن يسمعوا مداخلات الناس كي يعرفوا معاناتهم أكثر ، والناس في الحقيقة باتت في حيرة من أمرها إزاء هذه الندوات ، التي أصبحت أقرب ما يكون إلى «حائط مبكى» ، كما سماها البعض .

**النائب د . ابراهيم بيان** : كنت أتمنى أن يكون كلام الأخ أكثر موضوعية وغير متحامل إلى هذه الدرجة . فإذا أراد أحد محاسبة نواب المنطقة فينبغي أن يكون ذلك بالإستناد إلى تفاصيل موضوعية واضحة تبين أماكن التقصير . وكما يعرف الجميع فإن هناك لجان في المجلس النيابي نتابع اجتماعاتها ونحضرها باستمرار دون غياب . ونحن كنواب في كتلة الوفاء للمقاومة من أكثر الناس انضباطاً في هذا الموضوع . وبالتأكيد لسنا المسؤولين ، في كل حال ، عن تراجع الأوضاع الاقتصادية في لبنان ، وقد كنا وما زلنا في خدمة الناس . فمشكلة الاستشفاء ليست محصورة في بعلبك ـ الهرمل فقط وإنما تشمل مختلف المستشفيات الحكومية في لبنان التي تعاني من نفس المشكلة . والسبب يكمن في صلب سياسة الدولة الاستشفائية ، مما يفسح المجال للقطاع الخاص للاستغلال أكثر فأكثر . والمشكلة ليست أيضاً في بناء المؤسسات ، فقد طالب نواب المنطقة ببناء مستشفى حكومي في الهرمل ، وتم ذلك . إلا أن المستشفى لم يتم تجهيزه حتى الآن . وهناك وعود بالتجهيز في أقرب وقت ، فهذا الأمر بيد الدولة . وكنا قد أقمنا مراكز صحية في المنطقة . وكان برنامج التنمية الريفية يدفع رواتب العاملين فيها . ولكن البرنامج أنهى أعماله وأغلق أبوابه ورحل نتيجة ضغوط دولية توخت فرض عقوبات إقتصادية على لبنان . ولذلك لا يمكن تحميل نواب منطقة بعلبك ـ

الهرمل مسؤولية فشل سياسة الدولة الاستشفائية لأن لا دخل لهم أصلاً في رسم هذه السياسة .

**أحد المشاركين** : هناك مجالات توظيف زراعية ذات مردود مرتفع في مناطق بعلبك الهرمل ، وأبرزها الزراعات الرعوية والعلفية . ومجرد غياب توظيف الرساميل في هذه المجالات يعني أن هناك خللاً ما ينبغي على الدولة تداركه . فزراعة الذرة على سبيل المثال ، تحتاج إلى وفرة مياه وإلى مساحات كبيرة في ذات الوقت ، إضافة إلى كلفة التخزين ، كما أن هناك سلسلة مراحل قد تطول أو تقصر حتى تتحول هذه الزراعات إلى خلطة علفية جاهزة للاستهلاك الحيواني . ومما لا شك فيه أن كلفة هذه المراحل مرتفعة جداً في لبنان ، وربما كان ذلك العلة الأساسية لعدم التوظيف في هذا المجال .

وعندما نطرح تخصيص ثلث هذه المساحات للزراعات العلفية فلا بد أن يكون لدينا ملكيات كبيرة جداً ، أو إقامة تعاونيات قادرة على دعم هذا النوع من الزراعات . وهذه كلها إجراءات تتطلب عملاً تشريعياً وإدارياً وتنفيذياً من قبل الدولة . وفي كل الأحوال تتطلب الزراعة حماية مستمرة من الدولة حتى يتمكن هذا القطاع من الوقوف على رجليه واكتساب القدرة على المنافسة .

ختاماً نأمل أن تمكننا هذه المؤتمرات من الوصول فعلاً إلى تنمية حقيقية يشعر من خلالها المواطن بمردود حقيقي بدل الاكتفاء بالكلام والوعود . ولا نستغرب شكوى المواطنين ، فمن الطبيعي أن يلجأ المواطن أولاً إلى نواب منطقته لطرح مشاكله وهمومه ومطالبتهم بالعمل على تحسين أوضاعه .

## الجلسة السادسة

# النهوض بقطاعي الصناعة والسياحة

رئيس الجلسة **السيد حسين الموسوي**

**المحاضرون:**

- **أ.حسن سويدان**
- **أ. محي الدين نخلاوي**
- **د. علي فاعور**

## كلمة رئيس الجلسة السيد حسين الموسوي

نشكر كل الجهود التي بذلت من أجل إنجاح هذا المؤتمر وتحقيق الأهداف المتوخّاة منه . ولا أستطيع إلا أن أشكر الجمهورية الإسلامية وأترحم على الإمام الخميني (رض) وأدعو للجمهورية بدوام التقدم والإزدهار والاستمرار في الدفاع عن المستضعفين والشرفاء في هذه الدنيا ، لما للجمهورية من أياد بيضاء على حركتنا عموماً وعلى جهودنا وإنجازاتنا . وأشكر أيضاً الجمهورية العربيةً السورية التي وقفت معنا لتحقيق ما توصّلنا إليه بفضل تعاون المخلصين جميعاً . أذكر أيضاً أخوتنا المقاومين الصامدين في مواجهة الإحتلال والاستبداد والاستكبار العالمي وأحييهم وأحيي شهدائنا وأسرانا وجرحانا ، بتوجيه تحية ، تختصر الأمر كله ، إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وكل العاملين في قيادة هذه المسيرة المتوكّلة على الله سبحانه وتعالى .

أيها الأخوة والأخوات . ما قرأنا من عنوان للجلسة السادسة والأخيرة حول النهوض بقطاعي الصناعة والسياحةو وقبلها النهوض بأوضاع قطاع الإنتاج الحيواني وقطاع الزراعة عموماً . يعني أننا في حديث عن نهضة ونهوض ، بمعنى القيام ، وهذا يستلزم حولاً وقوة . ونحن قوم نعتقد أن لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . قد يفاجأ البعض من الأخوة الحاضرين عندما أذكر أنه في مجال النهضة والتقدم لخير الحياة الكريمة والبحث عن أسباب توفرها لا يمكننا إلا أن نتذكر أن مشكلة ما قد تكون قائمة بيننا وبين الله سبحانه وتعالى .

وما سمعناه على مدار جلسات هذا المؤتمر كان فيه الغنى في البحث والشمولية والعطاء الوفير ، لكن إن أشرنا إلى مشكلة بيننا وبين الله لا نكون بذلك قد خرجنا عن الموضوع ، لأن العلم عندنا منتمٍ إلى الله والنهضة تكون بحول الله وقوته ، وأنا كمواطن

عادي يتحدث إليكم أعتقد أن من يريد البحث عن الاستقرار والعيش الكريم وعن الكرامة ولقمة العيش والنعمة أيضاً لا بد من أن يذكر علاقته مع الله . ففي كتاب الله العزيز ، بسم الله الرحمن الرحيم ، ﴿**قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين**﴾ فقد تغور المياه إما عقاباً أو إبتلاءً من الله ، وفي الحالتين مطلوب منا أن نصلح ما بيننا وبين الله . ومن يصلح ما بينه وبين الله ، أصلح الله ما بينه وبين الناس .

إن من الأسباب التي تجعلنا في وضع صعب ، وتجعل من منطقة البقاع عموماً ، وبصورة خاصة بعلبك ـ الهرمل ، محرومة وتعيش أوضاعاً صعبة ، هي أميركا والصهيونية والإستكبار ، دون أن أكون بذلك قد ابتعدت بكم عن جوهر الموضوع ، فهذه هي الحقيقة وما زلنا في صلبها . فهؤلاء المستكبرون سبب للذي نحن فيه . فقد جاء في قوله تعالى : ﴿**قال الذين كفروا لرسلهم لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا ، فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين**﴾ نحن على ثقة بأن الله ، بعذاب من عنده أو بأيدينا سيهلك الظالمين ، لا شك في ذلك .

فعندما يعطش طفل ويجوع آخر ويبقى ثالث خارج المدرسة ورابع بدون طبابة ، لا بد أن نتذكر أميركا وإسرائيل وكل العاملين في خدمة هؤلاء الطواغيت . وعندما يقاوم المقاومون فإنهم يدافعون بذلك عن لقمة العيش وتحرير الإنسان ، وليس فقط عن الكرامة وتحرير الأرض . فلقمة العيش الكريمة لن نتمكن من تحقيقها دون أن نكون في مواجهة دائمة مع الكفر العالمي والصهيونية العالمية ، خصوصاً وأننا في الخندق الأول في مواجهة هؤلاء .

وعلى صعيد آخر ، فإن الدولة عن سابق إصرار وتصميم ، وطوال العهود الماضية أهملت هذه المنطقة . ولم يتفق المسؤولون فيها على شيء أكثر من اتفاقهم على إهمالها . وافقوا أيضاً على إهمال مناطق أخرى كعكار مثلاً ، وفي كثير من الأحيان جبل عامل . وإذا كان من المتفق عليه أن الدولة والمسؤولين فيها يتحمَّلون المسؤولية في ذلك ، فلا ننسى أننا نتحمَّل أيضاً المسؤولية في قبولنا بهذا الإهمال ، فيما المسؤولون يتلّهون بأنفسهم وسرقاتهم وقصورهم . وهنا أتساءل هل قام المثقفون المخلصون

الطيبون في منطقتنا بواجبهم كاملاً على الصعيد الفردي والجماعي . أنا أقول لا ، لم يقم هؤلاء الذين يملكون القدرة العلمية والثقافية والهمة والوعي والشعور بالمسؤولية ، بواجبهم لقد كنا لائقين أكثر من اللازم ، وأنا قلت أكثر من مرّة ليس مطلوباً هذا القدر من اللياقة ، لأن ذلك لم يعد لياقة في الحقيقة ، بل تقصير . وكلام السهرات والمجالس ليس كافياً . فالمطلوب أن تتوحَّد الجهود وتتعاون من أجل تشكيل قوة ضاغطة تلزم المقصّر بالكف عن تقصيره ، وتلزم المستهتر والمستضعف بالكف عن استهتاره وإستضعافه .

وعندما قلت أنني كنت أستمع في هذا المؤتمر إلى بحوث علمية معمّقة وإنارات مضيئة ، لم أكن أجامل أبداً ، ولكن ذلك لا يكفي لوحده بل يتطلب إرادة لمواكبته ، فالدولة لا يمكن أن تتحرك من تلقاء ذاتها إذا لم نلزمها بذلك . ورذا كان يوجد أحد من النواب والمسؤولين في هذه المنطقة مقصّراً ، فلماذا ندعهم يقصّرون أو نخجل من مواجهتهم بهذا التقصير . ولكن بالطريقة الصحيحة طبعاً وليس بالتهجم ، لا شك هناك نقصير من المثقفين والفعاليات والشرفاء والناس عموماً ، لأنهم في غالب الأحيان لا يتعاونون مع بعضهم لرفع الحيف الذي تسبب به بعض الناس المتحكمين بأوضاع المنطقة .

أشكر الجميع وأسأل الله أن يوفقنا لتحقيق الهدف .

# التصنيع الغذائي، الواقع الراهن ومقومات التطوير
# في إطار التعاون بين المزارع ورأس المال الخاص

حسن سويدان *

## ١ـ مقدمة

يعتبر قطاع التصنيع الزراعي والغذائي من دعائم الاقتصاد الوطني والقطاعات الإنتاجية في لبنان لما يستوعبان من يد عاملة واستهلاك للمحاصيل الزراعية القابلة للتصنيع وتحريك القطاعات الخدماتية ، والصناعات الأمامية (الخدمات التحتية والتطويرية وصناعات التوضيب والتغليف . . .) والصناعات والخدمات الخلفية (صناعات النقل ، والتسويق ، والشحن البري والجوي الخ . .) مما يحرك الدورة الاقتصادية الشاملة في البلاد .

وإذا كان شعار (الإنماء المتوازن) قد طرح نظرياً على أكثر من صعيد وفي أكثر من عهد ، فإن أولويات هذا الإنماء يجب أن تبدأ بمعالجة تطلعات القطاعات المختلفة وخصوصاً الإنتاجية منها ، وبالاخص القطاعات الزراعية في الأرياف وتحضير المزارعين للبقاء في أرضهم وعدم هجرتهم إلى المدينة على أقل تقدير ، فضلاً عن الهجرة عن الوطن كلياً بحثاً عن لقمة العيش ومستقبل أضمن ، علماً أن هذه القطاعات لها القيمة المضافة الأكبر والأكيدة (أنظر الجدول المرفق رقم ١) .

---

* المدير التجاري لشركة كونسروة شتورة .

وإذا كانت الحرب الداخلية الماضية قد أرخت بظلالها القاتمة على كل أنحاء الوطن ، أمنياً واقتصادياً واجتماعياً ، فإن انتهاء هذه الحرب حالياً ومنذ أكثر من عشر سنوات يستدعي منا جميعاً ، ومن الجهات الرسمية بشكل أخص ، إيلاء الوضع المعيشي والاجتماعي للمواطنين الأولوية والاهتمام اللازمين ، انطلاقاً من دور الزراعة الأساسي في المناطق الريفية على الخارطة اللبنانية الذي يشكل ما يزيد عن ٤٠٪ من نشاط المواطنين الاقتصادي ، ومع ذلك ، فهم لا يستفيدون إلا بالنزر اليسير من المردود المادي ، مما ينعكس سلباً على أوضاعهم المعيشية والاقتصادية ، إذ نرى معظم هؤلاء المواطنين يعيشون دون حافّة الفقر ، مع تفشّي البطالة والنزوح نحو المدن أو الهجرة خارج الوطن (أنظر الجداول المرفقة رقم٢) .

## ٢ـ واقع الزراعة اللبنانية:

وبعد ، فإنه غني عن التذكير أنه قدمت خلال السنوات الماضية دراسات مستفيضة حول واقع ومستقبل الزراعة في لبنان وطرحت الحلول النظرية التي قد تكون مثالية في بعض الأحيان ، ولكنها في الحقيقة تعالج هذا الواقع المرير وتبعث ومضات أمل مشرقة لدى المزارعين ومصنّعي الإنتاج الزراعي على السواء . ومن هذه المشاكل : ارتفاع كلفة ضمان الأرض ، تشتت الأراضي الزراعية ، عدم تأمين المياه اللازمة للري ، عدم وجود المكننة الزراعية ، ارتفاع كلفة اليد العاملة اللبنانية ، ارتفاع ثمن الأسمدة والأدوية والبذور الزراعية ، ارتفاع ثمن المحروقات المستعملة في المعدات والآلات في الحراثة والري ونقل المحاصيل ، عدم وجود بنك تسليف صناعي وزراعي ، والمنافسة الشديدة لمنتجات مماثلة للإنتاج الزراعي المصنَّع في الأسواق اللبنانية بسبب سياسة الدولة التي تسمح بدخول معظم المنتجات دون رقابة أو حماية للمنتجات الوطنية .

**١ـ٢ـ دور المؤسسات الرسمية** : وقد جاءت تلك الدراسات على دور المؤسسات الرسمية في البلاد : بدءاً من وضع استراتيجية زراعية شاملة على مختلف المستويات المؤسساتية والمائية والثروات الطبيعية والتجهيز والتعاونيات والتسويق ، إلى تأمين

وتأهيل وتفعيل دور المؤسسات الزراعية الرسمية في التعليم والأبحاث والإرشاد ، إلى وضع خطة لنقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة لانتقاء الأنواع والأصناف المبنية على حاجة السوق الإستهلاكية ، إن كان للاستهلاك المباشر أو للتصنيع الغذائي ذات المردود المرتفع ، وادخال المكننة الزراعية والتقنيات الحديثة ، الى تشجيع انشاء التعاونيات الزراعية ، الى إعادة تأهيل وتنمية المعاهد الزراعية الفنية لتدريب الكوادر العاملة ، إلى تشجيع الصناعات الزراعية لاستيعاب فائض الإنتاج ، إلى التسليف الزراعي ، وخصوصاً لصغار المزارعين .

**٢ـ٢ـ دور القطاع الخاص** : وكذلك ، لفتت تلك الدراسات إلى أهمية دور القطاع الخاص في الانتاج الزراعي لجهة الإسهام مع المؤسسات الرسمية في وضع القوانين الملائمة وترشيد دورها وللالتزام بالمواصفات القياسية لأي مادة يرغب في إنتاجها بهدف تصديرها . والمقصود هنا بالقطاع الخاص المزارعون بشكل أساسي إضافة لقطاع التصنيع الزراعي المتمثل بمصانع التعبئة والتوضيب والتصنيع على شكل منتجات معلّبة أو محفوظة أو مبردة وجاهزة للتصدير إلى الأسواق المحلية والخارجية .

من هنا ، نأتي على أهمية الترابط والارتباط بين القطاع الزراعي وقطاع التصنيع الزراعي في لبنان . وغني عن البيان ، أن بقاء عدة مصانع لتعليب وتوضيب المنتجات الزراعية رغم كل الظروف الصعبة والحالة الاقتصادية غير المستقرة في البلاد منذ عدة سنوات ، إنما هو دليل أكيد على إيمان أصحاب الصناعات الغذائية الزراعية بدورهم والتزامهم للقيام بأعباء النهوض الاقتصادي العام في البلاد .

**٣ـ٢ـ واقع التصنيع الغذائي** : إن هذا القطاع يعاني من مشاكل وعقبات جمة ولا نزال نراهن على الجهات الرسمية في تذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع وخصوصاً ، في منطقة البقاع وبعلبك ـ الهرمل تحديداً ، خصوصاً أن الإنماء المتوازن لم يصل إلى هذه المنطقة واستعيض عنه باجراءات بسيطة .

وقد لخصت دراسة حديثة أعدها «**مركز التحديث الصناعي**» المموّل من الاتحاد

الأوروبي مشاكل القطاع الصناعي الغذائي وحصرها في عشرة أبواب وهي :

أ ـ صعوبة إعطاء قروض طويلة الأجل بسبب الأكلاف المرتفعة للمؤسسات المالية وعدم ملاءمة المشاريع المالية المعطاة للبنوك .

ب ـ محدودية القوانين المالية ، حيث إن كثيراً من المؤسسات التي تسعى للتمويل في شركاتها لا تعترف أن مفتاح أي نجاح يكمن في جدوى المشروع ونوعية المشارك .

ج ـ عدم قدرة تحديد العناصر التقنية . فالطاقة التقنية هي قدرة المنتجين على تحديد عمل منتج ما ، مصادره ، وتركيب المعدات واستعمال الخبرات الغنية للتخطيط حسب ظروف متغيرات السوق .

د ـ عدم مطابقة البنى التحتية (الكهرباء ـ الاتصالات ـ النقل ـ المياه ـ النفايات ـ والخدمات البريدية . . .) مما يزيد في أكلاف المنتج النهائي ونوعيته ، إضافة لأكلاف الضمان الاجتماعي) .

هـ ـ صعوبة تأمين عمال مهرة بسبب هجرة اليد العاملة المتخصصة خارج البلاد ، وبسبب عدم توفر المدارس الفنية المتخصصة باعداد الكوادر اللازمة للقطاع الصناعي .

و ـ عدم وجود الدعم الحكومي ، حيث من الضروري أن تسعى الحكومة إلى تأمين اتفاقات تجارية مع بلدان أخرى للمساعدة في فتح أسواق جديدة ، وإنشاء مناطق حرة وجلب استثمارات أجنبية وخفض أكلاف الكهرباء وإقامة بعض القيود التجارية لحماية الصناعة اللبنانية من المنافسة الأجنبية .

ز ـ ضعف في المعلومات لاستعمالها في القطاع الخاص من المصادر الرسمية في لبنان .

ح ـ تقادم وضياع القوانين والأنظمة المعتمدة ، بحيث تستلزم الصناعة الغذائية تشريعات جديدة تواكب التطورات التقنية لجهة النوعية والأنظمة المعتمدة في المنتجات ومواصفاتها .

ط ـ غياب التنسيق بين المؤسسات المالية وقطاعات تطوير الأعمال (المستشارون) .

ي ـ تقلبات السوق لجهة الإغراق والاحتكار والاتحادات (راجع ملحق رقم٣) .

رغم كل ذلك ، فقد بقيت الصناعة الغذائية الزراعية اللبنانية صامدة وصابرة على هذه الظروف الصعبة ، تشغل خطوط إنتاجها وعمالها وتستقطب المحاصيل الزراعية الطازجة المطلوبة لمنتجاتها ، بل وقد سعى كثير من المصانع إلى تطوير حاجاته الزراعية ونوعياتها المتخصصة وكمياتها المتلائمة مع خطوط انتاجه لادخال تقنيات جديدة لمعالجة الخضار والفاكهة والمحاصيل الزراعية وبهدف تحسين النوعية والتقليص من الهدر وخفض الأكلاف .

وعلى سبيل المثال ، قامت شركة الكونسروة الحديثة شتورة بتركيب خط آلي حديث لتجميد الفاكهة والخضار بنظام الصعق السريع IQF على حرارة 40- DEG. C بهدف استيعاب أي موسم زراعي فوراً من الحقل وحفظه طازجاً وتسويقه بشكل منتجات جاهزة للأكل أو التصنيع لاحقاً في مجالات إنتاجية أخرى . وكذلك حدّثت خطوط التعليب لاستقطاب الخضار الطازجة وخصوصاً أصناف البازيلا والفول الأخضر ، وطورت خطوط المربيات لزيادة طاقتها الإنتاجية . (راجع ملحق رقم ٣) .

**٣ـ التوصية** : وبعد القرار الحكومي الجريء برفع الدعم عن زراعة الشمندر السكري ، فإننا نأمل أن يتحول المزارعون بتوجيه من وزارة الزراعة وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد وقطاع التصنيع الزراعي والغذائي في لبنان إلى زراعة الأصناف المناسبة للتصنيع وذات القيمة المضافة العالية ، وهذا ما يتطلب من الجميع إعداد الخطط والبرامج وآليات التنفيذ مع برامج الإرشاد الزراعي المتكامل ، وقبل هذا وذاك وجود النوايا السليمة الخيِّرة وحينئذ يتحقق المنشود في الإنماء المتوازن واستقرار المزارع في أرضه ، وتحسين الدورة الاقتصادية بين الزراعة والصناعة مما ينعكس على الوضع الاقتصادي العام في البلاد . وجدير بالتذكير هنا ، إلى أن قطاع التصنيع الزراعي قد

شارك في عدة ندوات حول واقع الزراعة اللبنانية وانعكاساتها على التنمية العامة في لبنان من خلال المشاركة في جلسات مجلس النواب اللبناني على مدار سنة كاملة تقريباً ، حيث قدمت أوراق عمل ومداخلات ، وقد ركزت هذه التوصيات على الأمور التالية :

٣ ـ ١ ـ إعداد سياسة وخطة زراعية ، بحيث تشمل القطاعات الزراعية كافة ، وأن تتناول القضايا الزراعية (الأرض ـ المياه ـ التسليف ـ العمالة الزراعية ـ عناصر الانتاج والتسويق) وأن تعالج قضايا الزراعة بمنظار بيئي ، وأن تعتمد التكنولوجيا الحديثة والأبحاث العلمية أساساً للتطوير الزراعي .

٣ ـ ٢ ـ تخفيض كلفة الانتاج وذلك بتخفيض أسعار الأدوية والأسمدة الزراعية ـ تخفيض أسعار الكهرباء والمحروقات ـ تأمين مياه الري بأسعار مخفضة ـ حل مشكلة استثمار الأراضي ـ توفير التسليف الزراعي بفوائد ميسَّرة ـ تحسين الرسوم الجمركية على المواد الأولية ـ تفعيل دور الإرشاد الزراعي ـ توفير التقديمات العينية .

٣ ـ ٣ ـ تحسين قدرة المنتجات الزراعية على المنافسة في الأسواق الخارجية ، وذلك بدعم وتشجيع المصدّرين (وهنا نشيد بدور مؤسسة **إيدال** على برنامج دعم الصادرات الزراعية : صدِّر وكتِّر وبالكلفة ما تفكِّر !) ، تفعيل دور غرف التجارة والصناعة والزراعة ، عقد اتفاقيات مع الخارج لتصريف المنتوجات الزراعية ، تطوير السوق العربية المشتركة ، إنتاج سلع زراعية لها ميزات تفاضلية وتنافسية ، حصر الدعم بالسلع اللبنانية والتأكد من ذلك .

٣ ـ ٤ ـ زيادة الاستهلاك الداخلي للانتاج الزراعي وتحسينه وذلك بانشاء أسواق جملة في جميع المناطق ، فرض حماية جمركية على المنتوجات المنافسة ، تعديل الاتفاقيات المعقودة مع الخارج ، تشجيع التصنيع الزراعي وتغيير بعض العادات الغذائية عند اللبنانيين .

٣ ـ ٥ ـ تنويع الانتاج الزراعي وتطويره ، وذلك بتشجيع أصناف جديدة من

المزروعات والتوسع الجغرافي في بعض الزراعات ، وتطوير الأصناف الزراعية التقليدية ، وتحسين نوعية الانتاج الزراعي وتخصيص إنتاج ملائم مع البيئة .

٣ ـ ٦ ـ تنظيم العمل التعاوني والنقابي للمزارعين ، وذلك بوضع تشريع زراعي خاص لتنظيم هيكلية الهيئات الزراعية ، إشراك الهيئات الزراعية غير الحكومية في القرارات الزراعية الرسمية ، وتفعيل دور الهيئات الزراعية .

٣ ـ ٧ ـ بناء قدرات الإدارة الزراعية الرسمية ، وذلك بإعادة تنظيم وزارة الزراعة ، تفعيل دور الزراعة في المناطق ، تعزيز الأبحاث الزراعية والتعليم الزراعي .

٣ ـ ٨ ـ تعزيز الارشاد الزراعي ، وذلك لدعم وزارة الزراعة للإرشاد الزراعي ، واعتماد آلية فعالة لتقديم الإرشاد للمزارعين ، وتوسيع مضمون الإرشاد الزراعي .

٣ ـ ٩ ـ الرعاية الاجتماعية للمزارعين ، وذلك لإدخال المزارعين في الضمان الاجتماعي والصحي ، وضع قانون للعمالة الزراعية مواز لقانون العمل ، وإنشاء صندوق لتعويض المزارعين من جراء الكوارث الطبيعية .

٣ ـ ١٠ ـ إنشاء جمعيات خيرية وأهلية في المناطق لتشغيل اليد العاملة في المنتجات نصف المصنَّعة وتجهيزها بكوادر فنية ومعدات متوسطة .

٣ ـ ١١ ـ إجراء مسح شامل للأراضي الزراعية وإنجاز موضوع الفرز لمنطقة بعلبك ـ الهرمل .

واننا في قطاع التصنيع الزراعي نتطلع إلى اعتماد ورقة العمل هذه من قبل المعنيين في هذه الندوة ومن المسؤولين في الدولة ، واثقين أن النجاح سيكون حليف الجميع ، إذا ما تضافرت الجهود وخلصت النوايا ووضعت البرامج والخطط موضع التنفيذ مع المراقبة الدائمة ومحاسبة المقصّرين أو المفرطّين في حقوق المزارعين والصناعيين . وإننا نجدد شكرنا الجزيل لمنظمي هذا المؤتمر وللمشاركين من مختلف القطاعات لما في ذلك من تأطير للتعاون بين المزارعين ومؤسسات التصنيع الزراعي والدولة اللبنانية .

## ملحق

# دراسة حالة: تجربة الكونسروة الحديثة شتورة ش.م.ل

### ١ـ واقع الكونسروة الحديثة:

**الكونسروة الحديثة شتورة ش .م .ل** هي إحدى أهم مؤسسات التصنيع الغذائي الزراعي في الوطن العربي والتي تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني ، فهي تستوعب حالياً حوالي ٣٩٧٣ طناً من مختلف الاصناف الزراعية في السنة والتي تغطي مساحة زراعية تقدر بحوالي ٥٨٦٢ دونماً (راجع جدول رقم ٢) موزعة على مختلف المناطق الزراعية اللبنانية .

### ٢ـ إمكانيات الكونسروة الحديثة الحالية:

**الكونسروة الحديثة شتورة ش .م .ل** تأسست في سنة ١٩٦٠ وتعتني بتصنيع فائض الانتاج الزراعي في البقاع ولبنان ، ولديها إمكانيات إنتاجية عالية تستطيع فيها المساهمة في تحسين الاقتصاد الوطني من خلال مساحات زراعية كبيرة ، فلو قدّر لها أن تعمل في ظروف أمنية واقتصادية أفضل وتشجيع وحماية من الدولة ، فإن خطوط الإنتاج الحالية تستطيع أن تستوعب ما لا يقل عن ٢٨ ألف طن من المنتجات الزراعية والتي تحتاج إلى مساحة حوالي ٢٠ ألف دونم لإنتاجها هذا ، مع العلم بأن هذه الطاقة الإنتاجية هي فقط لدوام عمل عادي ، أي ٨ ساعات باليوم . ويمكن للمؤسسة من خلال العمل على مدار الساعة ، أن تزيد من طاقتها لتصل إلى الطاقة القصوى والتي تقدر بمرتين ونصف المرة عن طاقة العمل العادي (٧٠ ألف طن من المنتجات الزراعية ، أي مساحة ٥٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية) .

### ٣ـ الإمكانات المقدّرة على المدى القصير:

من خلال خطتها وسياسة عملها ، والتي تهدف إلى تحسين نوعية منتجاتها وتطويرها حسب المستلزمات والتطورات العالمية ، قامت المجموعة المالكة بشراء خط جديد لتجليد

الخضار ، حيث يتوقع أن يبدأ العمل مع بدء المواسم الزراعية القادمة . ومن المتوقع أن يستوعب هذا الخط وحده خلال هذا العام ما يزيد عن ٢٨ ألف طن من المنتجات الزراعية والتي تحتاج إلى مساحة زراعية تقدر بحوالي ١٣٥٠٠ دونم لإنتاجها (راجع جدول رقم ٣) . مع العلم بأن هذا الخط يمكن تشغيله خارج المواسم ويمكن تجليد الأصناف المخزّنة مثل البطاطا والتفاح .

## ٤ـ المشاكل التي تواجهها الصناعات الغذائية الزراعية:

واجه قطاع الصناعات الغذائية الزراعية مشاكل عديدة بسبب غياب الدولة في فترة الحرب التي مر بها هذا البلد ، وقد استطاع هذا القطاع تخطي الكثير من هذه المشاكل بفضل كفاءته العالية ، ولكن هناك مشاكل لا يمكن تخطيها وتحتاج إلى اهتمام على صعيد الدولة ككل ، ومن أهم هذه المشاكل :

أ ـ عدم وجود خطة إنمائية تسليفية للصناعات الغذائية الزراعية .

ب ـ عدم حماية المنتجات الوطنية ، وذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية المستوردة مما يزيد من حجم المضاربة الأجنبية على المنتجات الوطنية . وإثباتاً على ذلك فان الإحصاءات التي قمنا بها تشير بان حجم المشاركة في السوق المحلي للمنتجات الوطنية من الخضار تصل إلى حدود ٢٠٪ فقط . بالإضافة إلى هذه المضاربة فأنه توجد صعوبات في تصدير منتجاتنا إلى الدول المجاورة ، حيث إن هذه الدول تضع رسوماً جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة لحماية منتجاتها ، ومثالاً على ذلك فان مصر وضعت رسوماً جمركية على بعض المواد الغذائية المستوردة لحماية تصل إلى ٣٠٠٠٪ .

ج ـ مزاحمة المنتجات المحلية بمنتجات أجنبية (مصدرها دول أوروبا الشرقية) بأسعار إغراقية والتي تباع في السوق المحلي بأسعار أقل من كلفة المواد الأولية للمنتجات المحلية . ومثالاً على ذلك فإن إحدى الماركات الأجنبية تباع في السوق المحلي بأسعار توازي كلفة المنتجات المحلية وفي بعض الأحيان تكون أقل منها .

د ـ ارتفاع كلفة المنتجات المحلية الزراعية بالمقارنة مع منتجات الدول المجاورة والتي يتم

إدخال منتجاتها إلى أسواقنا مما يؤثر سلباً على الفلاح اللبناني وترغمه على ترك الزراعة والاتجاه إلى أعمال أخرى . ومثالاً على ذلك : كلفة إنتاج البازيلا في البقاع الأوسط التي تصل إلى ٢٥ , ٠دولار/ كيلو غرام ، بينما في سوريا تصل إلى حوالي النصف .

ويعود ارتفاع كلفة المنتجات المحلية إلى أسباب عدة أهمها :

١ـ عدم وجود المكننة الزراعية .

٢ـ ارتفاع كلفة ضمان الأراضي الزراعية .

٣ـ ارتفاع قيمة المواد الأولية (البذور والسماد وغيرها) والتي تدعمها الدول المجاورة .

٤ـ تأمين مستلزمات الري الزراعي أو دعم المازوت للري الزراعي .

هـ ـ عدم وجود زراعات متخصصة للتصنيع الغذائي في مناطقنا . والتي تساعد على تحسين نوعية المنتجات النهائية كما تساعد في بعض الاحيان في تخفيض كلفة المنتج النهائي ، ومثالاً على ذلك فإن إنتاج كيلو واحد من رب البندورة يحتاج إلى حوالي ٩ كيلو غرامات من الأصناف التقليدية بالمقارنة مع الأصناف المخصصة للتصنيع والتي تحتاج إلى حوالي ٥ إلى ٦ كيلو كحد أقصى .

و ـ فقدان التوجيه والإرشاد الزراعي لمساعدة المزارع في تحسين إنتاجه وبالتالي ، خفض كلفته .

إن ما أشرنا إليه أعلاه يدل على أن قطاع الصناعات الغذائية الزراعية لا يعمل بالشكل المطلوب ، حيث إن لديه طاقات كبيرة لا يستفاد منها ، وهذه الطاقات سيكون لها حتماً الأثر الكبير في تحسين الوضع الاقتصادي في الوطن ، خصوصاً وأن الحرب التي مررنا بها أثبتت لنا بأن القطاعات الانتاجية هي الوحيدة التي تستطيع دعم الاقتصاد الوطني في جميع الظروف . بناء عليه ، نتمنى على الجميع العمل على دعم وحماية القطاعات الانتاجية خصوصاً الصناعات الغذائية ، وبالتالي عدم اتخاذ أي قرار قد يكون له الأثر السلبي على هذه القطاعات والانتقال من سياسة الباب المفتوح إلى سياسة اقتصادية تدعم إنتاجنا الوطني من ضمن تنسيق وتكامل عربي واضح .

### ٥ ـ مشاكل عملانية في تطوير زراعات صناعية (الكونسروة الحديثة شتورة) :

كان القسم الزراعي في الشركة السبَّاق دوماً لتأمين المعلومات والمواصفات المطلوبة والنوعيات ، حيث قام بعمل هام جداً وهو زراعة عدة أصناف مثل البطاطا ، والأرضي شوكي ، والبازيلا ، والبندورة ، بالإضافة إلى زراعة الفريز ذات الجودة العالمية بالتعاون مع المزارعين المعتمدين في عدة مناطق في لبنان (عكار ـ القاع ـ شعت) ، وكان دوماً يقوم بالتجارب الزراعية متحمِّلاً التكاليف الباهظة لإنجاح مشروع ما من المواد الزراعية ذات الجودة وتسويق عالمي ، كذلك بالنسبة لأصناف البطاطا الخاصة للمصانع . وكنا قد تكبدنا خسائر فادحة وتم إتلاف ما يقارب ٣٠٠ طن نتيجة عدم تقيد المزارعين بفترات تسليم الكميات ما أدى إلى استلامها ووضعها في برادات بسبب ارتفاع في نسبة السكر وهذا لا يطابق المواصفات المطلوبة خارجياً .

من هنا نؤكد أن القسم الزراعي في الكونسروة عمل على تحديد الأصناف الملائمة للتصنيع في حين أن مراكز الإرشاد الزراعي في المؤسسات العامة لم تقم بمثل هذه الأعمال ، وكانت المتابعة والتجارب قبل زراعة أي صنف لدى المزارع . فهناك عدة تجارب قمنا بها في الجامعة الأميركية في بيروت AUB ومركز أبحاثها في تربل ، هناك تجارب مع إيكاردا (ICARDA) ، وتجارب في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (تل عمارة) ، بالإضافة إلى شركات المواد الزراعية المختلفة التي تعاقدنا معها لتحديد الأصناف والنوعيات والبذار وأنظمة الزراعة .

وكان العمل يستمر من حين القطاف إلى حين التصنيع ووضع المزارع بأهمية التصنيع ونوعية البضاعة المطلوب تسويقها عالمياً . بالإضافة إلى كل هذا ، كان يقوم بمد يد المساعدة إلى المزارعين وإعطائهم سلفاً مالية قبل الموسم لتحسيس المزارع بأنه شريك كامل مع الكونسروة .

وقام القسم الزراعي بالتعاون مع برنامج التنمية الريفية UNDP لجلب أشجار مثمرة وغالية الثمن ليتم زرعها في الأرياف وعلى مجاري الأنهار مثل كبوش العليق المطلوب

تسويقه عالمياً بأسعار باهظة (سعر ١ كلغ ١٠$) . ولكن للأسف فإن البرنامج لم يتابع توزيع المطلوب على كافة المناطق واختصر العمل في موقع تجاربه ولم يعمم النتائج .

وإن كان لنا أن نذكر بعض الأمثلة العملية خلال تعاملنا كشركة مع المزارعين ، فإن ذلك يأتي من قناعاتنا أن التغيير يجب أن يصحبه وضع الإطار العام الداعم ، الأمر الذي لم يتوفر للصناعيين والمزارعين ، وإن كانت هنالك تجارب عديدة أدت إلى بعض المشاكل لعدة أسباب :

أ ـ مثلاً ، كنا بصدد توقيع اتفاق لتصدير ١٠٠٠ طن من الزهرة (قرنبيط) المجلدة إلى أميركا ، وقد تم تأمين البذار والأدوية للمزارعين على نفقة الشركة ، وتم التعاقد مع مزارعين في منطقة الفاكهة (بعلبك) ولكن بسبب ارتفاع الاسعار وعدم تقيد المزارعين بمستلزمات المواسم والتسليمات والقطاف لم نستطع الالتزام بالعقد .

ب ـ مشكلة زراعة الحمّص في منطقة جنتا ، حيث تم توزيع البذار على المزارعين وتم الكشف أسبوعياً على الموسم مع إرشاد المزارعين ، وعند حلول القطاف تمنّع المزارعون عن تسليم المحصول ، مما أدخلنا في متاهات الدعاوى والمحاكم التي عدنا وتراجعنا عنها حفاظاً على حسن العلاقة مع المزارعين .

ج ـ مشكلة بيع المشمش والكرز المجمد إلى ألمانيا ، حيث إن عدم التزام المزارعين بمواصفات ثابتة ومحددة لتسليماتهم إلى الكونسروة قد أدى إلى رفض البضاعة المصدّرة (مثلاً مزج المشمش الذهبي مع المشمش الأميركي والفرنسي ومزج الكرز البني مع الكرز الأسود والفرعوني) مما سبب خسائر فادحة وإتلاف البضاعة في ألمانيا .

د ـ مشكلة تطوير زراعة البازيلا (البوليرو) ، حيث تم شراء البذار من شركة متخصصة (ASCROW) لصالح المزارعين وتم إرشادهم لطريقة الزراعة والرش والمتابعة العملية لحين القطاف ، ورغم ذلك كانت النتيجة عدم تمكن المزارعين من حصاد الموسم حسب المطلوب مما أدى إلى يباس البازيلا أو تسليم كميات ناضجة بشكل إضافي غير مقبول للتصنيع ولا يمكن بيعه بالتالي للمستهلكين في لبنان أو الخارج .

هـ ـ التعاون مع إيكاردا في اختيار سلالات خاصة لإنتاج الحمص في جنتا . ولكن عمليات الإكثار توقفت نتيجة عدم توفر السلالات المطلوبة والتمويل اللازم .

و ـ التعاون الزراعي مع الجامعة الاميركية في تطوير بعض أصناف الباذنجان والبازيلا والبندورة . وقد انقطعت التجارب نتيجة خلافات مع فريق الباحثين واستقالة البعض الآخر .

ز ـ موضوع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (تل عمارة) حيث سعى القسم الزراعي بالتعاون مع المختصين هناك لإجراء تجارب تحسين بعض السلالات الزراعية الملائمة للتصنيع ، ولكن توجهات مجلس الإدارة واعتماد المصلحة على مصادر تمويل حكومية منعت الباحثين من الاهتمام بحاجات القطاع الخاص .

## ٦ـ مقترحات حول السياسة الإنمائية والتسليفية للصناعات الغذائية الزراعية

إن القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني وهي قطاع الصناعة وقطاع الزراعة تشكل بالحقيقة الركن الأساسي لكل اقتصاد متين . فهي القطاعات الأساسية التي تمد الاقتصاد بالثبات والقوة وعلى أساسها يقاس الناتج القومي والعملة الوطنية . فبقدر ما تكون الزراعة نامية والصناعة متطورة بقدر ما يكون الاقتصاد الوطني معززاً والعملة الوطنية متينة .

والصناعة الزراعية هي الصناعة الاستراتيجية التي تأتي في طليعة الصناعات ، فهي الصناعة التي تعنى بقطاعي الاقتصاد الأساسيين : الصناعة والزراعة ، إذ إنها تتناول المواد الزراعية من الحقول فتضيف عليها الإبداع البشري والتقني لتحولها إلى إنتاج صناعي زراعي يعنى بحاجات المستهلكين وبالتالي يحقق الهدف المنشود من الاقتصاد ، وهو تلبية حاجات المستهلك .

إضافة على ذلك ، فإن الصناعة الزراعية تأخذ دوراً مميزاً لها في مجال الإنماء والتفاعل الاقتصادي . فهي الصناعة التي من خلالها يتفاعل المزارع مع الصناعي من أجل تعزيز الإنتاج ومن أجل انماء المناطق ودعم الاقتصاد ، وبها يستطيع المزارع الحفاظ على ذاتيته والثبات في أرضه وبها يتمكن الصناعي من الحفاظ على مقومات إنتاجه وتلبية الحاجات الاستهلاكية .

فهي بذلك تأخذ منحى اجتماعياً اقتصادياً إنمائياً . فباستخدامها لآلاف العمال تكون قد ساهمت في إنماء المناطق الريفية ودعم المزارعين والفلاحين ، وباستخدامها للآلات الصناعية العلمية الحديثة تكون قد ساهمت في رقي مجتمعها وعصرنته .

إن هذه الصناعة الزراعية ، بالرغم من أهميتها وأستراتيجيتها ، تواجه اليوم مشاكل كثيرة وتحديات كبيرة تحد من استمراريتها ومن توسعها . فمن فقدان للسياسة الاقتصادية الواضحة لحمايتها ، إلى تفاقم المنافسة القائمة في وجهها ، إلى ازدياد مشاكل التصريف الزراعي والصناعي ، إلى تفاقم الأعباء المالية المترتبة على المزارع والصناعي معاً ، إلى عقبة المواصلات والاتصالات الهاتفية والبريدية والخدمات وغيرها من العقبات والمشاكل .

لذلك فان مطالب وأمور أساسية باتت مطلوبة بشكل طارئ لإمداد الصناعات الزراعية بالمدى الحيوي لاستمراريتها وتطويرها نعدد منها ما يلي :

١ـ سياسة تشجيعية من الدولة لقطاع الصناعة الزراعية ، فبتشجيع الصناعة الزراعية تكون الدولة قد ساهمت في دعم المزارع والصناعي والعامل والمستهلك على السواء ، وبالتالي في دعم الاقتصاد الوطني ، أما تشجيع الإنفاق ، مثلاً : (تشجيع الاستهلاك عبر إنشاء مكتب خاص باستيراد المواد الغذائية) فلا يعود بالنفع على جميع هؤلاء ، بل فقط يزيد من أعباء الدولة .

٢ـ إيجاد نظام حماية جمركية للصناعات المحلية بزيادة الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية المنافسة لها ، على أن تكون الحماية متصاعدة بالتوازن مع القيمة المضافة للانتاج الوطني ، وكذلك وضع حد أدنى للاستيفاء بهدف مكافحة الإغراق والتلاعب بفواتير المورِّدين .

٣ـ إعطاء قروض مالية طويلة الأمد للصناعيين بفوائد مدروسة بهدف تمكينهم من تطوير تجهيزاتهم الصناعية وبالتالي من توسيع طاقتهم الإنتاجية مما ينعكس إيجاباً على تلبية حاجات المستهلكين باقل سعر ممكن ، كون عملية التصنيع الغذائي الزراعي تحتاج إلى مدى طويل للإنطلاق وذلك بين شراء التجهيزات الصناعية والمباشرة بالإنتاج . واخيرا طرح

المنتجات في الأسواق المحلية والأجنبية لتسويقها (علما أن معظم الصناعات الغذائية الوطنية تواجهها منافسة حادة في الأسواق العالمية) .

٤ـ إعطاء قروض مالية موسمية للصناعيين الزراعيين دون فوائد أو بفوائد زهيدة لهدف تمكينهم من استيعاب المواسم الزراعية ، خصوصاً أن الصناعي يضطر إلى تخزين الإنتاج الزراعي لفترة لا تقل عن ستة أشهر قبل طرحه في الأسواق . وذلك عن طريق مصارف صناعية متخصصة .

٥ـ إعطاء قروض مالية للمزارعين بدون فوائد أو بفوائد زهيدة لتشجيع إنتاجهم الزراعي من نواحي الكمية والنوعية وبأقل كلفة ممكنة .

٦ـ تأمين مستلزمات الصناعات الوطنية الناشئة من موادها المساعدة والتغليفية بدون ارهاقها بالرسوم الجمركية المرتفعة .

٧ـ المساهمة في ضبط أكلاف التوضيب والتغليف الصناعي/ الزراعي عبر تشجيع المصانع المحلية المنتجة لمواد التعبئة والتغليف لزيادة كميات إنتاجها وتحسين نوعيته بهدف تلبية حاجات المصانع الغذائية الزراعية بأسعار مناسبة .

٨ ـ إيجاد حل للقوانين الخاصة بالاعفاءات الضريبية وتوسيع تطبيقاتها . فمع أن هذه القوانين صادرة بمراسيم تشريعية ، ولكن الصناعي في كل مرة يود الاستفادة منها بتقديم طلب خطي إلى المراجع المختصة وفقاً للأصول يفاجأ بالرد تارة بأن المراسيم التطبيقية الخاصة بهذه القوانين غير صادرة بعد وطوراً بأن المناطق المراد إنماؤها من قبل الدولة لم تحدد بعد بموجب هذه المراسيم .

جدول رقم واحد

**جدول رقم (٢): الكميات الزراعية المستهلكة والمساحة الزراعية المطلوبة للإنتاج**

| الصنف (حسب خطوط الانتاج) | معدل الكميات المستهلكة سنوياً (طن) | المساحة الزراعية المطلوبة لإنتاج الكميات المستهلكة سنويا (دونم) |
|---|---|---|
| **١ـ خط البازيلا والحبوب** | | |
| فول | ٣٠٠ | ٧٥٠ |
| فاصوليا | ٢٠ | ٥٠ |
| حمص حب | ٢٠ | ٥٠ |
| فول أخضر | ٣٠ | ٢٥٠ |
| بازيلا خضراء | ٥٠٠ | ٧١٥ |
| **المجموع** | **١١٤٠** | **١٨١٥** |
| **٢ـ خط الفواكه والمربيات** | | |
| كرز | ٩٠ | ٩٠ |
| سفرجل | ٤٠ | ٣٠ |
| مشمش | ٣٥٠ | ٢٣٥ |
| فريز | ٩٠ | ٢٠ |
| ابو صفير | ٥ | ٥ |
| تفاح | ١٠٠ | ٤٠ |
| تين | ٥٠ | ٥٠ |
| برتقال | - | - |
| دراق | ٥٠ | ٤٠ |
| **المجموع** | **٧٧٥** | **٥٣٠** |
| **٣ـ خط الخضار والمخللات** | | |
| خيار | ٣٠٠ | ١٥٠ |
| مقتي | ١٥٠ | ١٥٠ |
| فليفلة | ٣٠ | ٢٠ |
| جزر | ٢٠٠ | ١٠٠ |
| لفت | ٤٠ | ٢٦ |

**تابع جدول رقم (٢)**

| الصنف (حسب خطوط الانتاج) | معدل الكميات المستهلكة سنوياً (طن) | المساحة الزراعية المطلوبة لإنتاج الكميات المستهلكة سنويا (دونم) |
|---|---|---|
| سبانخ | ٢٠ | ٢٠ |
| ملفوف | ٤٠ | ٨ |
| قرنبيط | ١٦ | ٤ |
| ملوخية | ٢٠ | ٣٤ |
| بامية | ٢٠ | ١٠ |
| لوبيا | ٥٠ | ٥٠ |
| **المجموع** | **٨٨٦** | **٥٧٣** |
| **٤ـ المأكولات الجاهزة** | | |
| حمص | ٧٠٠ | ٢٨٠٠ |
| باذنجان | ١٥٠ | ٧٥ |
| كشك | ٢ | - |
| عدس | ٥ | ٥ |
| عدس مجروش | ٥ | ٥ |
| فاصوليا | ١٠ | ١٠ |
| **المجموع** | **٨٧٢** | **٢٨٩٥** |
| **٥ـ خط البندورة والتفاحيات** | | |
| بندورة | ٣٠٠ | ٥٠ |
| تفاح | - | - |
| إجَّاص | - | - |
| **المجموع** | **٣٠٠** | **٥٠** |
| **المجموع العام** | **٣٩٧٣** | **٥٨٦٢** |

**جدول رقم (٣): الطاقة الانتاجية المتوقعة إضافتها إلى طاقة العمل الإنتاجية الحالية**

| الصنف | الكمية المتوقع تجليدها (طن) | المساحة الزراعية المطلوبة لتغطية الاحتياجات المتوقعة (دونم) |
|---|---|---|
| **خط التجليد:** | | |
| تفاح | ٢٣٥ | ٧٨ |
| مشمش | ١١١٠ | ٧٤٠ |
| دراق | ٢٤٥ | ١٦٣ |
| كرز | ٣٤١ | ٣٤١ |
| فريز | ٣٣٢ | ٤٧ |
| قرنبيط | ٢٨٦ | ٧١ |
| لوبياء | ٤٥٥ | ٤٥٥ |
| شمام | ٤٢٠ | ١٦٨ |
| فول أخضر | ٦٠٠ | ٥٠٠ |
| كوسى | ١٦٧ | ٨٣ |
| باذنجان | ١١٨ | ٥٩ |
| بازيلا خضراء | ١٢٥٠ | ١٧٨٥ |
| ـ بطاطا | ٢٢٥٠٠ | ٩٠٠٠ |
| **المجموع** | **٢٨٠٥٩** | **١٣٤٩٠** |

# الصناعات المختلفة،

# إمكانات التجهيز البنيوي وفرص التطوير

**محي الدين نخلاوي***

الصناعة فن وخلق وإبداع ، فأينما وجدت المعامل وجدت الحيوية ووجد الانتعاش . والصناعة من أهم أركان الاقتصاد الوطني ومصدر أساسي لنموه وازدهاره .

نشأت الصناعة البقاعية أواسط الخمسينات كصناعات صغيرة ومتوسطة لتصنيع الانتاج الزراعي والصناعات الغذائية . وفي الستينات واوائل السبعينات نمت وتطورت ونشأت صناعات ثقيلة وضخمة . مثل معامل السيراميك والزجاج والكرتون والبراميل والسجاد والكراسي البلاستيكية والأوراق الصحية وسواها ، وصارت تصدّر معظم إنتاجها إلى معظم الأسواق خصوصاً العربية منها .

حتى في سنوات المحنة اللبنانية ثابرت المعامل على العمل تحت أقسى الظروف وبتصميم على عدم التعطيل والتوقف . وقد احترق بعضها كمعمل السجاد ومعمل الكونسروة (ايفكو) وأصيب بعضها أضرار جسيمة .

بانتهاء سنوات الحرب أمل الصناعيون خيراً واستبشروا بغد أفضل وإذا بهم يواجهون حربا أقسى وأمر . فَالجمود وتردي الأوضاع الاقتصادية وتقلص المبيعات أخذت تلحق الخسائر بالصناعات سنة بعد سنة . في هذه الحال اضطر الصناعيون أن

---

* رئيس تجمع صناعيّي البقاع .

يواجهوا المحنة باعادة ترتيب أوضاعهم . فمنهم من خفض نسبة الانتاج وأقفل جزئياً ومنهم من أقفل كلياً ، عندها تنادت جميع القطاعات الصناعية إلى التلاقي والتآزر لمواجهة المحنة . فتعاونت التجمعات الصناعية مع بعضها البعض ومع جمعية الصناعيين ، وكان القرار أن لا توقُّف ولا تراجع بل استمرار .

بعد هذه اللمحة الموجزة عن أوضاع الصناعات في البقاع نجد أن معظم المصانع ما يزال يعمل وينتج ويستعد لمواجهة العولمة بالتطوير والتحديث . فلا مكان لصناعة لا تتطور في زمن العولمة والمنافسة . إن زيادة الانتاجية وتحسين النوعية يشكل ضرورة لجهة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية . فتطبيق المواصفات والمقاييس الخاصة بالجودة والنوعية وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً تهب القدرة على تغطية استهلاك السوق المحلي واكتساح الاستيراد الاجنبي بتحديد أسعار مدروسة ومقبولة كي يقبل الناس على تشجيع الانتاج الوطني ويفضلوه على سواه ، كذلك تصبح عمليات التصدير أرحب وأسهل إلى جميع الأسواق الخارجية .

إن إمكانية التجهيز البنيوي وتطوير الصناعة ومساعدة المتعثر منها وإنشاء وتأسيس صناعات جديدة تصبح سهلة المنال إذا ما تلاقت عزيمة الصناعي مع عزيمة الدولة على المساعدة . حينئذ يترتب على الصناعي المستثمر التالي :

١ـ أن يكون بناء مصنعه نموذجياً مستوف الشروط القانونية .

٢ـ أن يعمل بأحدث الماكينات والمعدات والآليات .

٣ـ أن يكون مستوف جميع الأسباب الصحية والبيئية .

٤ـ أن يؤمن جميع وسائل الحماية من الحوادث والأخطار .

٥ـ المهم جداً أن ينتقي لإدارة وتشغيل مصنعه أصحاب الكفاءة العالية وذوي الخبرة من خريجي المعاهد الفنية والمدارس المهنية .

٦ـ أن يؤمّن لمستخدميه مستوى العيش اللائق كي يخلصوا لعملهم ويتقنوه .

٧ـ أن يهيئ لهم دورات تدريبية وتثقيفية .

٨ـ أن يكون محباً للصناعة فلا يهرب أو يتهرب لدى مواجهة أية مشكلة يتعرض لها .

أما الدولة فعليها الكثير لتقوم به مساعدة ومساندة للصناعة منها .

١ـ تبسيط الأنظمة التي تحكم إنشاء المؤسسات .

٢ـ إعادة النظر بالأنظمة والقوانين من أجل إزالة الحواجز التي تعيق نمو ونجاح المؤسسات .

٣ـ تطوير وتنظيم المناطق الصناعية الحالية واستحداث مناطق صناعية جديدة ، خصوصاً في الأرياف والمناطق النائية عن العاصمة ، مثلاً الجنوب وبعلبك ـ الهرمل والشمال وعكار وسواها .

٤ـ تأمين خدمات وتسهيلات البنى التحتية كالنقل والطرق والاتصالات والمياه والغاز والكهرباء .

٥ـ تخفيض كلفة الإنتاج بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة والآلات وقطع الغيار المستخدمة في الصناعة والتي ينتج مثيلها محلياً .

٦ـ تحرير استيراد وشراء المحروقات والمشتقات النفطية التي تستعمل للصناعة وإزالة العوائق والموانع التي تعيق عملية الاستيراد .

٧ـ تحديث قانون العمل بوضع قانون عصري ووضع التشريعات والأنظمة التي تحفظ حق رب العمل والعامل .

٨ ـ مكافحة الإغراق بتطبيق الرسم النوعي على بعض المنتجات للحد من المنافسة الإغراقية وإعطاء أفضلية بنسبة ١٥٪ للسلع المصنعة في لبنان لمشتريات مؤسسات ودوائر الدولة وتفضيلها على السلع الأجنبية .

٩ـ مكافحة البطء في إنجاز معاملات الصناعيين والغاء الروتين الممل والذي شكا منه دولة رئيس الحكومة عدة مرات .

١٠ـ يتميز العديد من المنتجات اللبنانية بالجودة والنوعية التي تضاهي المنتجات المستوردة . فمن الضروري أخذ الاجراءات المناسبة التي من شأنها أن تفسح المجال امام المنتجات اللبنانية لتصريفها بشكل واسع في السوق المحلي ، وذلك حماية للانتاج الوطني من الممارسات الإغراقية .

١١ـ تفعيل وتحريك السفارات اللبنانية في الخارج لتقوم بدورها في مجال درس الأسواق الخارجية والتعريف بالمنتجات اللبنانية الممكن تصديرها وتصريفها .

١٢ـ توقيع الاتفاقات التجارية والتأكد من تطبيقها بكل أمانة والمعاملة بالمثل والعمل على توقيع اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام إلى السوق الحرة العربية الكبرى .

١٣ـ تفعيل دور وزارة الصناعة ومدها بالموارد البشرية والمادية لتصبح في مصاف وزارات الصناعة في البلدان الصناعية ، بالإضافة إلى ما ذكرنا هنالك العديد مما يجب الالتفات إليه والاهتمام به وتكثيف الجهود لتصبح الصناعة اللبنانية عموماً ، والبقاعية خصوصاً ، من أرقى الصناعات ومن المهم أيضا تطوير المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية الفنية . ومن الضروري أيضا تأمين التمويل الصناعي وتحسين شروطه .

لقد قام تجمّع الصناعيين في البقاع بكل جهد ممكن لملاحقة ومتابعة العديد من المطالب . فقد اجتمع مع العديد من المسؤولين على جميع المستويات . وقد تحقق الكثير مما هو حق وبقي الكثير الواجب تحقيقه . إن ما طالبنا به وما نطالب به لن يكلف الدولة أية أعباء مالية ، فقط سن وتعديل القوانين والتشريعات لتتلاءم مع المصلحة العامة

إن مساحات الأراضي الزراعية الشاسعة في البقاع ، خصوصاً منطقة بعلبك ـ الهرمل لا تستغل ولا تأتي بأية فائدة ، حيث لا مشاريع ري ولا زراعات يمكن أن تثمر .

فهي منطقة لفها الحرمان وزادها فقراً على فقر . المفروض بالدولة التي وعدت بإنماء متوازن أن تلبي حاجات هذا الجزء الأساسي من لبنان . وقد يكون من الممكن توجيه المستثمرين للقدوم إلى منطقة بعلبك ـ الهرمل لإنشاء مؤسسات صناعية وبناء مصانع تصنيع الإنتاج الزراعي ، وعلى الدولة أن تقدم لمن يرغب جميع التسهيلات من تراخيص وإنجاز معاملات وما إلى ذلك .

إن الصناعة ، كما الزراعة ، هما جهد متواصل وكفاح مستمر في سبيل العيش الكريم وفي سبيل تأمين حياة كريمة للصناعي والمزارع والطمأنينة على يومه وغده .

أخيراً نتقدم بالشكر والتقدير من السادة القيّمين على إنجاح هذا المؤتمر العظيم ونهنئكم على جهودكم الفذة في سبيل إنماء منطقة عزيزة وغالية على قلوبنا جميعا ونعدكم بان نتعاون وإياكم بامكانياتنا المتواضعة في كل ما تدعوننا إليه .

باسم تجمع صناعيي البقاع وباسمي أحيي راعي هذا المؤتمر سماحة السيد حسن نصرالله الذي أضاف إلى رعايته وقيادته القضايا الوطنية رعاية القضايا الاجتماعية والانمائية .

نتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق لتحقيق كل ما هو خير وكل ما تصبون إليه .

# واقع السياحة في منطقة بعلبك ـ الهرمل
# وإمكانات التنمية السياحية

علي فاعور*

## مقدمة

منذ العام ١٩٩٥ عاود القطاع السياحي والفندقي نشاطه وبدأ يحقق تقدماً ملحوظاً بعد الانتكاسات المتلاحقة التي أصابت السياحة في لبنان خلال الأحداث الأخيرة ، مما أدى إلى تراجع مساهمتها في الناتج المحلي من أكثر من ٢٠٪ عام ١٩٧٠ إلي ما دون ٥٪ في السنوات الأخيرة .

ومع عودة الاستقرار ، وبداية النهوض الاقتصادي وتجدد النشاط الفندقي واستعادة الخدمات دورها من خلال نشاط المطار والمرفأ وتجدد حركة المؤسسات السياحية والمصرفية . . . مما ساعد القطاع السياحي على استجماع قدراته للانطلاق .

فقد سجلت عودة السياح إلى ربوع لبنان بداية مرحلة جديدة ، حيث بلغ عدد الزوار عام ١٩٩٥ حوالى نصف مليون سائح ، ثم ارتفع العدد إلى ٦٠٠ ألف عام ١٩٩٨ و ٦٧٣ ألفاً عام ١٩٩٩ ليبلغ حوالى ٧٥١ ألفاً عام ٢٠٠٠[١] .

---

* أستاذ جامعي ، العميد السابق لكلّيَّة السياحة في الجامعة اللبنانية .

١ ـ راجع منظمة السياحة الدولية ( . . . ) ، حيث بلغ عدد السياح في بعض الدول العربية عام ٢٠٠٠ : مصر ٢,٥ ملايين سائح ، تونس ١,٥ ، المغرب ١,٤ ، الأردن ٢,١ ، سوريا ٤,١ (عام ١٩٩٩) .

وتشير التوقعات المستقبلية إلى تزايد عدد السياح الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط ، حيث بلغ عدد السياح ٢٠ مليون سائح عام ٢٠٠٠ ، يمثلون ٢,٧٪ من عدد السياح في العالم ، أما عائدات السياحة فقد بلغت ٩ مليارات دولار أو ٢٪ تقريباً من عائدات السياحة الدولية[٢] . ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط ليبلغ حوالي ٣٧ مليون سائح عام ٢٠١٠ ، ثم ٦٩ مليوناً عام ٢٠٢٠ ، وهي زيادة لا تماثلها أية زيادة أخرى في العالم .

كما تؤكد الإحصاءات الدولية استمرار تدفق السياح من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، خصوصا إلى منطقة الشرق الأوسط التي ستشهد في السنوات القادمة حركة سياحية يمكن أن تسهم في تحريك النشاط الاقتصادي وتغطيه العجز[٣] في الميزان التجاري ومساعدة دول المنطقة وفي مقدمتها لبنان ، على مجابهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها .

وسوف يقتصر هذا البحث حول التنمية السياحية في البقاع مع التركيز على المعالم السياحية والأثرية والبيئية في منطقة بعلبك ـ الهرمل وهو يتضمن النقاط الآتية :

١ـ الإمتداد الجغرافي والسكاني .

٢ـ مقومات التنمية ، الوضع السكاني والهجرة .

---

٢ـ يتبين من إحصاءات منظمة السياحة الدولية أن عدد السياح في العالم قد بلغ ٦٩٨ مليون سائح عام ٢٠٠٠ ، أما عائدات السياحة الدولية فقد بلغت ٤٧٦ مليار دولار . ومن المتوقع أن يتزايد عدد السياح في العالم ليبلغ ١٠٤٦ مليون سائح عام ٢٠١٠ ، ثم ١٦٠٢ مليون سائح عام ٢٠٢٠ .

٣ـ تمثل عائدات السياحة حوالي ٣٤٪ من حجم الصادرات الدولية من الخدمات ( . . . ) ، ويتبين من صافي الميزان السياحي ( . . . . ) في الدول المتقدمة أن هناك خسارة تبلغ ٨٠٠ مليون دولار (عام ١٩٩٧) ، تقابلها زيادة في الدول النامية بلغت حوالى ٦٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ . ويلاحظ بالنسبة للإنفاق السياحي أن الدول الأربع الكبرى التي يرتفع الإنفاق السياحي بين سكانها هي الولايات المتحدة الأميركية (٢ , ٥١ مليار دولار) وألمانيا (٢ , ٤٦) واليابان (١ , ٣٣) والمملكة المتحدة (٧ , ٢٧) ، وهي تسهم مجتمعة بحوالى ٤١٪ من جملة الإنفاق السياحي .

٣ـ المعالم السياحية والأثرية والبيئية في منطقة بعلبك ـ الهرمل .

٤ـ مقترحات للتنمية السياحية في منطقة بعلبك ـ الهرمل .

## ١ـ الإمتداد الجغرافي والسكان

تمتد أراضي البقاع من الناحية الطبيعية على مساحة ٤٤٢٨ كلم٢ وهي تمثل ٤٣٪ تقريباً من مساحة لبنان الإجمالية (منها ٢٢٧٦ كلم٢ في قضاء بعلبك و ٧٣٠ كلم٢ في قضاء الهرمل) ، بحيث إن مساحة قضاء بعلبك وحده تمثل ٢٢٪ تقريباً من مساحة لبنان ، تضاف إليها مساحة ٧٪ في قضاء الهرمل[٤] .

ويقدر عدد السكان المقيمين في محافظة البقاع بـ ٤٠٠ ألف ساكن تقريباً يمثلون ١٣٪ تقريباً من مجمل سكان لبنان ، بحيث تبلغ الكثافة السكانية ٩٠ ساكناً في الكلم٢ الواحد[٥] .

## ٢ـ مقومات التنمية: الوضع السكاني والهجرة

ترتكز خطة التنمية في البقاع إلى مقومات أساسية تأتي في مقدمتها دراسة الوضع الديموغرافي[٦] وتحديد المؤشرات السكانية التي بدونها لا يمكن وضع استراتيجية

---

٤ـ تمتد أراضي قضاء الهرمل في الطرف الشمالي من سهل البقاع ، وهي تضم جبال وهضاب مرتفعة تبدأ من مستوى ٧٥٠م عند حدود مجرى نهر العاصي ثم تتدرج الهضاب المسماة «جرود الهرمل» بالإرتفاع نحو الغرب لتبلغ خط القمم في مرتفعات جبل المكمل على ارتفاع أكثر من ٣٠٠٠م (ضهر القضيب) ، ثم تتابع الحدود في موازاة خط القمم نحو الشمال (جبل القمّوعة) حتى الحدود اللبنانية السورية .

٥ـ يمثل سهل البقاع وهدة طويلة تنحصر بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية ، وهي تؤلف سهلاً واسعاً يتراوح عرضه بين ١٠ و١٥ كلم ، ويبلغ متوسط ارتفاعه ٩٠٠م ، وهو يمتاز بتربته الخصبة خصوصاً في منطقة البقاع الأوسط ، وهو قد شكل منذ أقدم العصور ممراً طبيعياً سلكته القوافل التجارية العابرة بين الساحل والمناطق الداخلية ، وبين مصر وفلسطين في الجنوب وسوريا وهضاب الأناضول في الشمال .

٦ـ لمزيد من التفاصيل راجع أيضاً ، علي فاعور : **جغرافية التهجير ١٩٩٣** ، دار المؤسسة الجغرافية ، ص .ص . ١٢٣ـ١٣٠ .

لتنفيذ البرامج الإنمائية ، خصوصاً وأن مناطق بعلبك ـ الهرمل ، تواجه اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية[٧] ناجمة عن تدهور اقتصاديات المنطقة واستمرار حركة النزوح وهجرة الشباب وانتشار البطالة والأمية . ويلاحظ انه بدون المعطيات السكانية لا يمكن تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتوزيع الخدمات العامة : مثل الكهرباء ، والطرق والأوتوسترادات ، والتعليم والصحة العامة ، والزراعة والري والسياحة ، والمياه المبتذلة والنفايات الصلبة . .

وفيما يلي نعرض بإيجاز للوضع السكاني والتوزيعات السكانية في البقاع ، من حيث عدد السكان المقيمين وتوزيعاتهم وحركة الهجرة الداخلية والهجرة الصافية ، وذلك كمقدمة موجزة وأساسية في عملية التخطيط للتنمية السياحية في البقاع .

يستنتج من التوزيع الجغرافي للسكان ، أن محافظة البقاع كانت تضم حوالي ١٠ في المائة (٢٠٣٥٢٠ ساكناً) من السكان المقيمين في لبنان عام ١٩٧٠ ، وأن هذه النسبة قد ارتفعت بعد الأحداث الأخيرة إلى ١٣ في المائة تقريباً (٣٩٩٨٩٠ ساكناً) . أما عدد السكان المقيمين في قضائي بعلبك والهرمل فقد بلغ ١٩٦٠٠٠ ساكن تقريباً (بعلبك : ١٥٧٠٤٩ ساكناً ، والهرمل ٣٨٩٧٥ ساكناً) ، يمثلون ٦,٣ في المائة من مجمل المقيمين في لبنان والبالغ عددهم ٣١١١٨٢٨ ساكناً عام ١٩٩٦[٨] ؛

---

٧ـ تواجه منطقة البقاع تحديات اجتماعية واقتصادية متنوعة ، أبرزها ارتفاع معدلات الأميّة بين السكان (في بعلبك : الأمية لدى الذكور ١٢,١٪ والإناث ٢٤,٦٪ ، وفي الهرمل : ذكور ١٣,٤ ، الإناث ٣٢,٦) ، وانتشار البطالة (نسبة البطالة بين الذكور في الهرمل : ١٦,٥٪ وبعلبك : ٨,٧٪) . كما تبلغ نسبة المساكن غير الموصولة بشبكة مياه في بعلبك ١٣,٦٪ والهرمل ٣٠,٢٪) .

لمزيد من التفاصيل راجع : علي فاعور ، **المؤشرات الأساسية للسكان والتنمية في لبنان** ، دراسة مقدمة في ورشة عمل حول تقويم واستخدامات بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ، وذلك في إطار برنامج السياسات السكانية والتنموية ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان . ٦ـ٧ شباط ١٩٩٨ .

٨ ـ راجع **مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن** ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٦ .

**الجدول (١) توزيع السكان المقيمين والمسجلين والمولودين في قضائي بعلبك والهرمل عام ١٩٩٦.**

| القضاء | عدد السكان المسجلين | عدد السكان حسب محل الولادة | عدد السكان حسب مكان الإقامة الحالي |
|---|---|---|---|
| بعلبك | ٢٣٢,٣٨٢ | ٢٠٢,٦٩٣ | ١٥٧,٠٤٨ |
| الهرمل | ٤٧,٩٨٧ | ٤٣,٣٢١ | ٣٨,٩٧٢ |
| مجموع البقاع | ٥٤٧,٩٧١ | ٢٨٩,٥٣٤ | ٣٩٩,٨٩١ |
| النسبة إلى مجموع سكان لبنان | ٪١٧,٦ | ٪٩. ٣ | ٪١٦ |

المصدر : مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٦ .

بينما ترتفع نسبة المولودين إلى مجمل السكان المقيمين في قضاء بعلبك إلى ٢ , ٧٢٪ والهرمل ٢ , ٨١٪ ، أما توزيعات السكان حسب سجلات النفوس فهي تبيّن أن عدد السكان المسجلين في محافظة البقاع يبلغ ٥٤٧٩٧١ نسمة (منهم ٣٨٢ , ٢٣٢ نسمة في قضاء بعلبك و ٩٨٧ , ٤٧ في قضاء الهرمل) ، أما نسبة السكان المسجلين إلى إجمالي المقيمين في هاتين المنطقتين ، فهي تبلغ على التوالي ٤ , ٦٤٪ في بعلبك و٧ , ٧٤٪ في الهرمل .

ويبرز التفاوت في توزيعات السكان من خلال مقارنة بين ثلاث مؤشرات تتوزع كما يأتي:

كما يستنتج من دراسة مقارنة بين عدد المغادرين (النازحين) وعدد الوافدين إلى القرى والمدن البقاعية أن الهجرة المغادرة أدت إلى إفراغ العديد من المدن من سكانها ، فقد بلغ صافي الهجرة (بحسب مكان سجلات الأفراد ومكان إقامتهم الحالية) حوالى ١٦٠ ألف نازح ، بينهم من قضاء بعلبك وحده ١٦٣ , ٧٨ والهرمل ٢٨٠ , ٩ (وذلك

بحسب تقديرات لعدد السكان المقيمين عام ١٩٩٦) .

ويبرز تأثير الهجرة والنزوح في البقاع من خلال قياس التحركات السكانية ، كما يأتي :

نستنتج من دراسة الوضع السكاني أن منطقة البقاع تتميز بعدم استقرار الأوضاع السكانية فيها لجهة ارتفاع نسبة النازحين (النزوح الزراعي) وتدهور الأوضاع الاقتصادية مما أدى إلى اتساع موجات الهجرة الداخلية والتي ساعدت في إفراغ بعض

**الجدول (٢) حركة الهجرة الداخلية والهجرة الصافية في البقاع**

| تأثير الهجرة الداخلية في تغيير عدد السكان في البقاع | مغادرون | وافدون | الهجرة الصافية عدد النازحين من البقاع |
|---|---|---|---|
| حسب تغيير مكان سجل النفوس | ١٧٢,٦٤٧ | ١١,٤٦٢ | ١٦١,١٨٥ |
| حسب تغيير مكان الولادة | ١٠٥,٠٠٤ | ١٥,١٢٨ | ٨٩,٨٧٦ |
| حسب تغيير مكان السكن الحالي والسابق قبل ١٩٩٠/٧/١ | ٤٩,٢٨٧ | ٢١,٠٠٢ | ٢٨,٢٨٥ |

المصدر: **مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن**، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٦.

**الجدول (٣) توزيع السكان المقيمين حسب الأقضية عام ١٩٩٦، ومؤشرات التغير السكاني حسب مكان السكن السابق ومكان الولادة وسجل النفوس**

| القضاء | عدد السكان المقيمين | نسبة المقيمين سابقاً قبل ١٩٩٠/٧/١ | نسبة المولودين في القضاء، حسب مكان الولادة | نسبة المسجلين في القضاء حسب سجلات النفوس |
|---|---|---|---|---|
| زحلة | ١٢٤,٣٣٩ | ٨٥,٧ | ٧٨,٨ | ٧٥,٩ |
| البقاع الغربي | ٥٥,٦٩٢ | ٨٦,٢ | ٧٨,٦ | ٧٢,٩ |
| بعلبك | ١٥٧,٠٥٠ | ٨٤,٠ | ٧٢,٢ | ٦٤,٤ |
| الهرمل | ٣٨,٩٧٢ | ٩٠,٨ | ٨١,٧ | ٧٤,٧ |
| راشيا | ٢٣,٨٣٩ | ٩٠,١ | ٨٤,٤ | ٧٩,٥ |

المصدر: **مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن**، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٦.

المناطق من مواردها وطاقاتها البشرية ، بحيث إن تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية في البقاع (والسياحة خصوصاً) يتطلب إعداد وتأهيل الكادرات البشرية لتتمكن من الإسهام في عملية النهوض الاقتصادي .

### ٣ ـ خطة إنماء قطاع السياحة في البقاع:

تعتبر البقاع منطقة غنية بتاريخها وحضارتها ومعالمها السياحية والتي ترجع لآلاف السنين ، وتنتشر بين عنجر وبعلبك والهرمل ، لكن برغم أهمية قلعة بعلبك وشهرتها العالمية ودورها الحضاري والتاريخي ، فهي لا تحظى بالاهتمام الكافي ، سواء على الصعيد المحلي أم من قبل الهيئات الدولية . مما أدى إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومباشرة بعد التحرير باشرت الحكومة الاستعدادات على الصعيدين المحلي والدولي لملء الفراغ الاقتصادي والإنمائي انطلاقاً من مبدأ الإنماء المتوازن وأهمية إنماء المناطق البعيدة في الأطراف ، سيما وأن هذه المناطق تواجه الحرمان ولا تتوفر فيها الاستثمارات الخاصة الكافية لتنفيذ المشروعات السياحية ، وبموجب الخطة الخمسية التي أقرتها الحكومة بناء على تقديرات أجراها مجلس الإنماء والإعمار (الجدول المرفق٤) ، فقد شكل التمويل المخصص لأقضية البقاع قرابة ٥ , ٥٨٨ مليون دولار أميركي ، وذلك من أصل ٣ , ٣٣٨ مليارات دولار مخصصة للأقضية اللبنانية :

**الجدول (٤) التوزيع المناطقي لمخصصات الخطة الخمسية موزعة حسب الأقضية في البقاع (آلاف الدولارات الأميركية)**

| القضاء | إجمالي المخصصات | عدد السكان | حصة الفرد ($) |
|---|---|---|---|
| زحلة | ١٤٦,٦٣٠ | ١٤٧,٨٦٢ | ٩٩٢ |
| البقاع الغربي | ١١٤,٧٨٠ | ٦٦,٢٣٠ | ١,٧٣٣ |
| بعلبك | ٢٢٢,٨٢٦ | ١٨٦,٧٦٥ | ١,١٩٣ |
| الهرمل | ٨٥,٥٣٣ | ٤٦,٣٥٠ | ١,٨٤٥ |
| راشيا | ١٨,٧٣٣ | ٢٨,٣٥٠ | ٦٦٠ |
| **المجموع** | ٥٨٨,٥٠٢ | ٤٧٥,٥٥٧ | **-** |

المصدر: **الخطة الخمسية عام ٢٠٠٠**، المسح الذي أجراه مجلس الإنماء والإعمار في إطار المخصصات للمناطق من المشاريع الانمائية والإعمارية.

## ٤ ـ المعالم السياحية والأثرية والبيئية في منطقة بعلبك ـ الهرمل[٩]

بين «هليوبوليس» مدينة الشمس الفينيقية بعلبك ، أو بعل البقاع ، القائمة على تل مرتفع في وسط البقاع ، وبين «الجبل السخي» في الهرمل المطل على منحدرات العاصي في منطقة البقاع الشمالي ، تمتد أراض واسعة تنتشر فيها القلاع الضخمة والمعابد والأديرة والكنائس ، وهي التي كانت مسرحاً للغزوات عبر التاريخ ، وممراً للقوافل التجارية العابرة ، وموطناً للحضارات القديمة ، ومركزاً للإمبراطوريات الغابرة التي امتدت إلى أقاصي الشرق . .

في هذه المنطقة تجسد التاريخ بكل معانيه وولدت الأساطير الأغريقية في الهياكل الضخمة ، وجثت الآلهة أمام المعابد في الاحتفالات الوثنية الكبرى ، وفي هذه البقعة وسط سهل البقاع ، وفي مواجهة الشمس بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية ، ولدت بعلبك كأروع ما صنعته الهندسة الإغريقية الرومانية ، فوق تلٍ مرتفع يماثل في موقعه مرتفع أكروبول أثينا ، فسحرت العالم بكنوزها وسحرها وروعتها وثرواتها التي لا زالت مدفونة ، وأسرارها التي استعصت على السحرة وهي مولد السحر ، حيث كانت تقدم القرابين وتنحر الذبائح على منصة المذبح الكبير ، وتقام الألعاب الرياضية الأولمبية أيام الرومان الذين اختاروا بعلبك لتكون حصناً منيعاً على الحدود الشرقية لإمبراطوريتهم ، فأقاموا فيها الجند وبنوا الدور والقصور لتكون مركزاً للثقافة والحضارة ، وشيدوا المعابد كأماكن مقدسة لاسترضاء الآلهة في ثلاثة مراكز متمايزة للوحي والإبداع ؛

---

٩ـ لمزيد من التفاصيل راجع ، علي فاعور : «**إعمار الجنوب وآفاق التنمية السياحية بعد التحرير**» دراسة قدمت في المؤتمر الذي نظمه منتدى حرمون الثقافي حول : الجنوب اللبناني وتحديات التنمية في بلدة مرجعيون ، بين ١٩ و٢٠ أيار ٢٠٠١ .

أولها هيكل رب الآلهة «جوبيتر» العظيم وهو من أكبر الهياكل التي شيدت في الإمبراطورية الرومانية ، وثانيها معبد إله التجار والمسافرين «باخوس» ، وثالثها معبد «الزهرة» آلهة الحب والجمال والخصب «فينوس» ؛

تضمَ منطقة البقاع مواقع تاريخية وأثرية غنية بالتراث الحضاري الذي يعود لمرحلة تاريخية قديمة امتدت من الألف الثالث قبل الميلاد إلى العصور اليونانية والبيزنطية والإسلامية ، يؤكد ذلك وفرة المعالم الحضرية المدفونة في القرى والمدن القديمة والتي بدأت معالمها بالظهور في مواقع التلال الأثرية المنتشرة بمحاذاة الطرق التي كانت تسلكها القوافل التجارية العابرة من الجنوب وحتى الحدود اللبنانية السورية ، وأهمها تل كامد اللوز قرب جب جنين ، وتل عين شريف قرب رياق ، وتل الغسيل .

فمدينة بعلبك مثلاً ، قد مثلت مركزاً دينياً في عهد الرومان حيث انتشرت العبادات الهليوبوليتانية (جوبيتر ، وفينوس ، ومركور) في كافة أنحاء الامبراطورية الرومانية ، أما العصور الاسلامية فقد شهدت بناء المساجد والمدارس ، منها الجامع الكبير الذي تم بناؤه في عهد السلطان قلاوون في العصر المملوكي ، وهو يعتبر من أقدم الأبنية في بلاد الشام ، وقد تعرض للتهديم عام ١٣١٨م .

كما تحولت المعابد في بعلبك إلى قلعة حصينة كان لها دورها في العصر المملوكي حيث تم بناء البرج المملوكي أمام مدخل معبد باخوس في عهد السلطان قلاوون .

والبارز اليوم أن النمو العمراني العشوائي في مدينة بعلبك لا يتناسب مع دور المدينة وتنوع معالمها الأثرية ، وهي بأمس الحاجة لدراسات علمية لتخطيط المواقع الأثرية في المدينة وترميم الأبنية التاريخية وتحديد معالم الأحياء التراثية للحفاظ عليها وحمايتها من الهدم أمام الزحف العمراني .

أما مدينة عنجر فهي تمثل بنية المدن العربية القديمة ذات الموقع الأستراتيجي على محاور الطرق التجارية ، وهي قد بنيت في العهد الأموي أيام الوليد بن عبد الملك

وأخيه هشام ، حيث تبين من الحفريات التي أجرتها المديرية العامة للآثار أن المدينة كانت محاطة بسور خارجي مربع الشكل لحماية المدينة وتحصينها تتخلله أبراج عالية أقيمت للمراقبة ، أما مباني المدينة فقد كانت مؤلفة من القصور تتبعها الساحات والحمامات .

كما تضم منطقة البقاع الشمالي مراكز أثرية ومعالم سياحية متنوعة ، أشهرها في منطقة الهرمل ، وهي تضم : قاموع الهرمل ، ودير مار مارون[١٠] ، وآثار قرية بريصا ، والطريق الرومانية ، وسد الحيرة[١١] ، وقنوات المياه[١٢] ، والأبراج والمدافن[١٣] . . هذا بالإضافة إلى معالم سياحية بيئية ذات خصائص طبيعية متفردة أهمها : وادي ومجرى نهر العاصي ، ثم وادي جهنم ، وبحيرة مرجحين ، وقرية عميري في منطقة السفوح العالية .

يعتبر **قاموع الهرمل** بمثابة البرج العالي وهو يقع فوق مرتفع يشرف على وادي نهر العاصي ، ويطل كمنارة لمراقبة المنطقة المجاورة ، أو محطة للعابرين على الطريق البري التي كانت تسلكها القوافل باتجاه بادية الشام وحمص وحماه ، ويتألف من قاعدة ذات مدرجات ومن ثلاث طبقات يصل ارتفاعها إلى ٢٦ متراً ، ويتميز الطابق السفلي

---

١٠ـ هناك عدة تسميات لهذا الدير ، بينها أيضاً دير الراهب نسبة إلى الناسك مارسيان ابن صور الذي أقام فيه وأسهم في نشر الدعوة المارونية .

١١ـ يقال أن التسمية تعود إلى الملك أحيرام . .

١٢ـ منها قناة البيضا أو قناة زنوبيا ، وهي تقع على الضفة الشرقية لنهر العاصي في منطقة الشواغير ، وعلى عمق ٢٢م تحت الأرض ، ويعود تاريخ بناء القناة إلى عهد زنوبيا ملكة تدمر ، أي إلى عام ٢٠٠٠ ق .م . تقريباً .

١٣ـ تشمل المدافن مغاور قصر المعلّقة المحفورة في الصخر ، ثم العديد من النواويس الحجرية التي تعود إلى الفترة الرومانية الممتدة بين سنتي ٢٦٠٠ و ٢٥٦٠ ق .م . كما توجد مجموعة مسكوكات تعود إلى فترات وعهود مختلفة . .

بكونه مستطيل الشكل حيث توجد في الجوانب الأربعة منه لوحات تمثل مشاهد صيد متنوَعة ، ويتميز الطابق الثاني بأنه مربع الشكل ، أما الطابق الثالث فهو ذو شكل هرمي ، لكن البارز أنه لا توجد أية دراسة ميدانية لقاموع[١٤] الهرمل ، باستثناء الدراسة التي قامت بها البعثة الفرنسية عام ١٩٢٧ ولم تنشر .

أما **دير مار مارون** فهو يقع في سفح جبلي ويتألف من ثلاث طبقات تبدو كمغاور تصل بينها ممرات داخلية محفورة في الصخر ، وتشرف أيضاً على منابع العاصي (نبع عين الزرقاء ونبع الدفاش) .

هناك أيضاً **آثار قرية بريصا** وهي تقع في جرود الهرمل على ارتفاع حوالى ١٠٠٠م . وتضم النقوش التي خلَّفها نبوخذ نصَّر الثاني وكذلك الكنيسة البيزنطية ، وقد حفرت النقوش على صخرتين متقابلتين ، وهي تعود إلى عام ٥٩٨ ق .م . أثناء الحملة الكلدانية التي تمت بقيادة نبوخذ نصر الذي يبدو في الصخرة الشمالية واقفاً أمام شجرة ، أما على الصخرة الجنوبية فهو يبدو يصطاد حيواناً . أما ترجمة النص المنقوش فتتضمن ما يلي :

*« . . من البحر الأعلى إلى البحر الأدنى . . هذا ما أوكله إليّ مردوخ . . لقد جعلت مدينة بابل مميزة بين الأقطار ومساكن الناس كملك حكيم دائماً رفعت اسمها ممجداً بين المدن المقدسة . . . مع معابد الربين نابو ومردوخ . . .» «في ذلك الزمن كان لبنان . . جبل الأرز غابة مردوخ الغنية ، العابقة بالروائح العطرة ، ذات الشجر العالي الذي أرادوه نابو ومردوخ زينة مناسبة لبيت ملك السماء والأرض ، كان مبتلياً بعدو*

---

١٤ـ تشير بعض المصادر إلى أن القاموع كان قبراً لأحد أبناء الفراعنة المصريين الذي توفي أثناء الحملة المصرية عام ١٢٩٦ ق .م . بقيادة رعمسيس الثاني ، الذي قاد معركة قادش قرب مدينة حمص . وهناك رواية أن قاموع الهرمل قد شيد كقبر لأمير عرقة واسمه هرمل سنة ٧٥ ق .م . حيث أن إمارة عرقة قد امتدت من بلدة شكا الساحلية حتى مدينة بعلبك .

*غريب متسلطاً عليه ينهب خيراته ويشرّد بنيه فيهربون إلى مناطق بعيدة . . . بالاتكال على سيدي نابو ومردوخ ، نظمت جيشي في حملة إلى لبنان ، جعلت هذا البلد هانئاً واستأصلت أعداءه في كل مكان ، أعدت سكانه المهجرين إلى بيوتهم وهذا ما لم يفعله أي ملك من قبل . . . شققت مسالك في الجبال الوعرة وفتّت الصخور ففتحت ممرات خلالها وأنشأت طريقاً مستقيماً لنقل أخشاب الأرز ، التي حملها النهر معه إلى سيدي مردوخ ، جذوع الأرز الطويلة المتينة ذات اللون الداكن والجمال الرائع ، إنتاج لبنان الوفير ، غدت محمولة في النهر كالأقصاب وقد اختزنت الأخشاب في بابل ، وعملت أن يعيش سكان لبنان معاً بأمان وألا يزعجهم أحد ، ولكي يعتبر كل طامع في أرضهم فلا تحدثه نفسه بالاعتداء عليهم . . فإنني قد أقمت هناك نصباً لي ، ليشهد أنني الملك على هذه المنطقة الذي لا زوال لملكه . .»*[١٥] .

## ٥ ـ مقترحات للتنمية السياحية في منطقة بعلبك ـ الهرمل

إن تطوير منطقة بعلبك ـ الهرمل يحتاج إلى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية فيها ، وهذا يتطلب في الأساس توفير مقومات التنمية لجهة تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (توفير الخدمات التعليمية والصحية) والقضاء على الفقر في مناطق الأرياف والقرى الصغيرة البعيدة ، وخصوصاً ربط القرى في المدن وتحسين شبكة الطرق والمواصلات الداخلية ومد طرق جديدة تساعد في الوصول إلى المناطق البعيدة .

إن تنفيذ مشروعات التنمية السياحية يحتاج إلى بناء قاعدة تمثل مختلف عناصر البنية التحتية (شبكة الكهرباء ، الطرق ، المدارس ، المراكز الصحية إلخ) وذلك برغم وجود البيئة الطبيعية الملائمة وتوفر المراكز الأثرية والمدن التاريخية ، ويمكن اقتراح

---

١٥ـ لمزيد من التفاصيل راجع : أنطوان خوري حرب ـ **جدلية الأسم والكيان عبر ٤٠٠٠ سنة** ، مؤسسة التراث اللبناني ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٨٠ .

بعض النقاط الممكن اعتمادها في خطة التنمية السياحية ، وذلك كما يأتي :

**١ـ مسح المناطق الأثرية والبيئية في البقاع** (خصوصاً في منطقة بعلبك ـ الهرمل) (مسح أثري بيئي شامل) ، وإجراء جردة كاملة للتراث الثقافي[١٦] والبيئي وتحديد الحاجات والنواقص وسبل إعادة التأهيل والحماية . ثم إعداد خرائط وتأمين طباعة كتيبات دعائية تتضمن معلومات واضحة عن المواقع الأثرية وكيفية الوصول إليها . وهذا يتطلب وضع خطة متكاملة لاستغلال الموارد والثروات الأثرية والبيئية الموجودة في مناطق البقاع ، مما سيؤدي تدريجياً إلى تدمير وتشويه التناسق الطبيعي والقضاء على الحياة النباتية[١٧] والحيوانية ، وهذا يتطلب الإسراع بإجراء المسح الشامل للمواقع الطبيعية والأثرية والإعلان عن محميات طبيعية ، يمكن في حال تطويرها عبر خطة إنمائية لبناء الفنادق والمطاعم وتأمين الزيارات إلى المحميات ، أن تشكل فرصة هامة لتوفير فرص العمل والحد من الهجرة إلى الخارج .

**٢ـ تحويل مدينة بعلبك إلى مدينة سياحية دولية**[١٨] لجذب السياح إلى المدينة القديمة والمنطقة المجاورة ، ثم دراسة المخطط التوجيهي لمدينة بعلبك وتحديثه بما يتلاءم مع نمو المدينة ومستقبلها ، خصوصاً لجهة توزيع المناطق حسب النشاطات الاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية ، وتحديد استعمالات الأراضي المخصصة للصناعة

---

١٦ـ منذ العام ١٩٨٤ سجلت عدة مواقع لبنانية على لائحة التراث العالمي في الأونسكو ، وهي تضم : عنجر وبعلبك ، وصور ، وجبيل . ويقسم التراث إلى قسمين : التراث الطبيعي وهو هبة طبيعية ، والتراث الثقافي وهو ما أنتجه الانسان . وقد اعتمد لبنان قانونين لحماية التراث ، واحد للآثار والآخر لحماية المناظر والمواقع الطبيعية ، أما قانون حماية التراث الثقافي فقد وضع عام ١٩٣٣ (قانون الآثار) وهو متأثر بالتشريعات الفرنسية ولم يطرأ عليه أي تعديل منذ تاريخ وضعه . أما القانون المتعلق بحماية المناظر والمواقع الطبيعية فهو صادر في ٨ تموز ١٩٣٩ ، بينما نجد أن الاتفاقية العالمية لحماية التراث لا تميز في القانون بين التراث الطبيعي والثقافي .

١٧ـ يوجد في لبنان قانون لحماية الغابات منذ العام ١٩٤٩ ، وقانون المحافظة على الثروة الحرجية ١٩٩١ ، وقد صدر مؤخراً عام ١٩٩٦ قانون حماية الغابات الذي ينظم المحميات الطبيعية ، وهناك أيضاً قانون إحداث وزارة البيئة الصادر عام ١٩٩٣ .

١٨ـ عرفت مدينة بعلبك حضارة انتشرت شهرتها بين المدن التاريخية .

وتجهيزاتها ، وتحديد المنتزهات والأماكن السياحية فيها ، (إعداد دراسة تجميلية لمنتزه رأس العين) مع الحفاظ على الأماكن الأثرية وحماية النسق العمراني للمدينة خصوصاً في المدينة القديمة ، والذي بدأ يتآكل أمام فوضى وعشوائية الزحف العمراني ، وحماية الأبنية التراثية وترميمها ، ومنع التعدي على مواقع الحفريات والتنقيب ، وذلك لتسهيل الكشف على المخزون التراثي الذي لا زال مدفوناً في جوار القلعة ومحيطها . نشير هنا أن قلعة بعلبك تستقبل سنوياً حوالى ١٣٠ ألف زائر (عام ١٩٩٩) ، وهي تعيش حالة ركود بالنسبة لدورها وموقعها العالمي وتحتاج إلى خطة تنمية تتناسب وشهرتها (تستقبل قلعة جبيل ٦١ ألف زائر تقريباً وصيدا ٤٢ ألفاً وصور ١٨ ألفاً ، بينما استقبلت قلعة طرابلس ١٥ ألف زائر فقط عام ١٩٩٩ . راجع الجدول رقم ٥ والرسوم البيانية المرفقة) .

وبعد مضي حوالى عقدين على وضع المخطط التوجيهي القديم (تم وضع مخطط توجيهي لمدينة بعلبك عام ١٩٨٤) ، فقد بات من الملح إعداد دراسة مدينية حضرية تبين مختلف جوانب التركيب الداخلي للمدينة ، خصوصاً ما يتعلق باتجاهات النمو والامتداد العمراني ، وتوزيع الأحياء وتحديد الوظائف السكنية والاقتصادية والترفيهية والصحية والتعليمية . . بالإضافة إلى تعديل المخطط الداخلي لتوسيع الطرق وتحديد مواقف السيارات وأماكن المشاة والمساحات الخضراء وتأهيل الحدائق وتجميل المدخل الرئيسي للمدينة وتوزيع الساحات العامة . . بحيث يتم تحضير مدينة بعلبك للعام ٢٠٠٤ لتكون «السنة العالمية للمحافظة على تراث بعلبك وثروتها الحضارية»[١٩] .

---

١٩ـ بدأت الجمعيات والأندية الثقافية والاجتماعية بالتنسيق مع بلدية بعلبك التحضير ليكون عام ٢٠٠٤ السنة العالمية للحفاظ على تراث بعلبك الثقافي والحضاري ، بحيث يتم تحويل المدينة موقعاً سياحياً أثرياً وإعداد مدينة بعلبك لاستقبال حوالى مليوني زائر سنوياً ، وهذا يستوجب المحافظة على كنوز بعلبك وحمايتها من الزحف العمراني ، وحماية معابدها وهيكلها التي تمثل ثروة حضارية وإنسانية ، ثم السعي لربط المدينة بالقعلة والمنطقة الأثرية وإقامة حدائق ومنتزهات وتحويل طبيعة عمل السوق التجاري وإنشاء أسواق تراثية تضاف إليها المطاعم والملاهي والفنادق .

**٣ـ التخطيط لتشجيع السياحة البيئية والحفاظ على التنوّع البيولوجي وحماية الطبيعة في مناطق البقاع (الجمال الطبيعي في وادي العاصي)** ، ثم السعي لوضع قوانين وتشريعات[٢٠] تكفل تحويل بعض المناطق إلى محميّات للحد من تدهور البيئة ، **وتحويل السفوح الجبلية في جرود الهرمل والأودية في البقاع الشمالي والأوسط إلى محميات طبيعية (مثلاً محمية عميق[٢١])** لأهميتها البيئية ، كونها تشكل أنموذجاً فريداً للتنوّع لما تحتويه من أشجار وشجيرات متعددة الأنواع ، وأزهار متنوّعة وطيور نادرة تستوجب الحماية ، كما تشكل المنطقة موقعاً لهجرة الطيور الموسمية التي تعشعش في الأحراج والأودية ، مما يتطلب القيام بدراسات مستقبلية حول الحياة النباتية والحيوانية ويمكن أن نذكر أيضاً منطقة «وادي جهنم» والتي يمكن الوصول إليها عبر طريق الهرمل ومرجحين ، وهي تضم عدة أنواع من الأشجار ، وقد أعلن الوادي محمية بقرار من وزير الزراعة عام ١٩٩٧ .

**٤ ـ وضع خطة عمل متكاملة لتأهيل وترميم[٢٢] المعالم الأثرية المتواجدة في مختلف مناطق بعلبك ـ الهرمل** ، والتي تشكل ثروة لبنان التاريخية والحضارية ، لا سيما المواقع الأثرية المدرجة في لائحة «الجردة العامة» والمستملكة رسمياً من المديرية العامة للآثار ، ومنها **قاموع الهرمل ونقوش صخور بلدة بريصا ، ودير مار مارون ، والجامع الكبير والمعابد الرومانية في بعلبك** ، وإنقاذ ما تبقى من المكتشفات واللوحات التاريخية التي تعتبر

---

٢٠ـ لقد أصبح من الضروري تحديث القوانين المتعلقة بالحفاظ على التراث في لبنان ، وإصدار مراسيم تطبيقية لها ، وذلك لكي تتماشى مع المستجدات الحاصلة ، خصوصاً وأن القانون اللبناني لم يعدّل منذ تاريخ وضعه عام ١٩٣٣ ، بينما تم تعديل القانون الفرنسي عدة مرات .

٢١ـ تعتبر عمّيق من أهم المناطق الرطبة في لبنان ، كونها غنية بالمياه والمستنقعات ، وقد صنفت هذه البقعة عالياً بواسطة منظمة «بيرد لايف أنترناشيونال» وبموجب معاهدة «رامسار» حيث تم إعلانها كمنطقة «الطيور المهمة» ، وأهميتها تعود لوقوعها على خط تنقل الطيور المهاجرة في فصلي الخريف والربيع ، وتشكل منطقة عمّيق محطة ترتاح فيها الطيور المهاجرة وتتناسل ، وهي تضم حوالي ٢٠٩ أقياس من الطيور و٢٦ جنساً من الفراشات و١٧ جنساً من الثدييات ، وهي تشكل موطناً للمئات من أنواع الطيور والحشرات والنباتات ، كما تتميز بتنوّع بيولوجي كبير وتسهم في إيجاد توازن بيئي في منطقة البقاع الأوسط .

٢٢ـ وقع لبنان في العام ١٩٦٤ على معاهدة البندقية حول المحافظة وترميم المواقع والأبنية التاريخية والأثرية .

مواقع تراثية تؤرخ للكثير من العصور القديمة . وهذا يتطلب إعداد خرائط ودراسات للاستثمارات الممكنة في هذه المواقع ثم تنفيذ خطة تأهيل المراكز الأثرية وتحضير المادة الدعائية الخاصة بكل منها ، على أن تقوم وزارة السياحة بدورها لجهة إقامة مراكز سياحية فيها وتوفير مرشدين لاستقبال الزوار ، وتسويق برامج سياحية وإنشاء الإستراحات اللازمة وتوفير الإضاءة التزيينية المطلوبة .

**٥ ـ حماية المباني القديمة والحفاظ على التراث السكني بطابعه المميز**، خصوصاً في مدينتي بعلبك والهرمل ، ثم المحافظة على التراث الشعبي ، ودعم الصناعات الحرفية على اختلافها وحمايتها من الزوال ، وتشجيع إنشاء المعارض والمتاحف للحرف والصناعات التقليدية القديمة . إن إحياء الفنون التراثية يتطلب إحياء وترميم الأسواق القديمة بقناطرها وأبوابها الخشبية وشوارعها الضيّقة ، بحيث تتاح الفرصة للحرفيين لعرض مصنوعاتهم من أشغال يدوية وحرفية وأثريات قديمة ، وهذا من شأنه إحياء المهن التراثية وتشجيعها وحمايتها من الاندثار .

**٦ـ دعم إقامة المؤتمرات والندوات السياحية والتاريخية والإغترابية** ، وتشجيع مختلف قضايا الثقافة والفنون والأدب الشعبي الذي يصور معيشة الناس ويعبر عن حضارتهم ، **وتشجيع إقامة المهرجانات الشعبية والاحتفالات السياحية واستضافة فنانين عالميين ودوليين** ، وذلك في مختلف مناطق بعلبك والهرمل . مثال على ذلك المهرجان السياحي الأول في الهرمل والذي أقيم عام ١٩٩٧ ، وقد تضمن المهرجان نشاطات متنوعة ، أبرزها إقامة عرس قروي له طابع ريفي ، ثم تنظيم معرض الحرف والتراث (حياكة السجاد ، صناعة الفخار والزجاج ، أشغال يدوية وتطريز ، طاحونة القمح التقليدية وعرض مختلف أنواع المونة البقاعية) . وكذلك إقامة المهرجان الرياضي الأول في مدينة الهرمل عام ١٩٩٨ ، وقد تضمن المهرجان سباق كانوي ـ كاياك في مجري نهر العاصي ، ثم تشجيع الاحتفال باليوم السياحي والبيئي كما حصل في ٩ تموز عام ٢٠٠٠ في كازينو ومطعم العاصي .

**٧ـ ودون أن ننسى أهمية إنشاء المتاحف لحفظ التراث والحضارة وإحياء التاريخ في المدن البقاعية** (بعلبك مثلاً) ، تم تمويل إنشاء مشاريع سياحية بيئية ذات شهرة عالمية

تبرز جمال المناطق الطبيعية وتحافظ عليها ، مثال على ذلك مشروع «**قرية عميري . . . وتحويلها إلى قرية نموذجية سياحية في جرود الهرمل**» ، وهي تقع في منطقة جردية يتراوح ارتفاعها بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ متر ، وهو مشروع رائد من حيث التنوع الجغرافي ، حيث الغابات المعمّرة والوديان العميقة والهضاب والأحراج ، ثم تنوع النشاطات الترفيهية والرياضية التي يمكن أن يؤمنها ، والتي تشمل إقامة السياح في مخيمات بيئية ذات طبيعة جبلية خلابة ، حيث بالإمكان ممارسة رياضة تسلق الجبال وصولاً إلى قمم جبل المكمل (فوق ٣٠٠٠ متر) وركوب الخيل والدراجات الهوائية ، وهذا المشروع يتطلب تحسين الطرقات المؤدية إلى المنطقة ، ومن شأنه أن يؤمن زيارة أكثر من نصف مليون سائح إلى هذه المنطقة .

٨ ـ **التأكيد على دور السياحة الداخلية وتقديم تسهيلات في النقل والإقامة للطلاب والشباب من خلال تنظيم المخيمات**، وتشجيع عودة المغتربين والنازحين إلى قراهم ومدنهم ، خصوصاً في أشهر الصيف ، وتقديم كافة التسهيلات لعودة المغتربين وذلك من خلال تخفيض أسعار بطاقات السفر مع شركات الطيران والنقل .

٩ـ **السعي لوضع خريطة سياحية لمنطقة بعلبك ـ الهرمل** ، تبرز المعالم التاريخية والحضارية ، وتبين أهمية المشاهد الطبيعية التي تنفرد بها المنطقة ، وتشجيع الاستثمارات ومشاركة القطاع الخاص في عملية التسويق السياحي ، وذلك باعتماد برامج سياحية منظّمة ومتكاملة لتطوير السياحة بكل أنواعها ، السياحة البيئية بين الأودية والجبال والأحراج ، والسياحة الثقافية للمواقع التاريخة والأثرية ، وذلك عبر إيجاد برامج سياحية ورحلات منظّمة توزعها وزارة السياحة وتتبناها وكالات السياحة والسفر ، وصولاً إلى دور الفنادق والمطاعم ومراكز التسلية . لهذا يتوجب على الدولة وضع خطة تسويقية وتحديد إستراتيجية آنية ومستقبلية تترافق وتؤكد الثقة العالمية بلبنان .

في النهاية ، إن الأراضي اللبنانية تضم اليوم في مختلف المناطق أفضل ما صنعه الإنسان في مجال التراث الثقافي ، وأفضل ما وهبه الخالق في المجال الطبيعي ، يبقى علينا أن نصون تراثنا ونحمي بيئتنا ومياهنا ، وأن ندوّن تاريخنا في خارطة التراث المرسومة ، وأن نثبت لأولادنا والعالم أننا نستحق هذا التراث .

رسم بياني (١) توزيع زوار قلعة بعلبك عام ١٩٩٩ حسب أشهر السنة

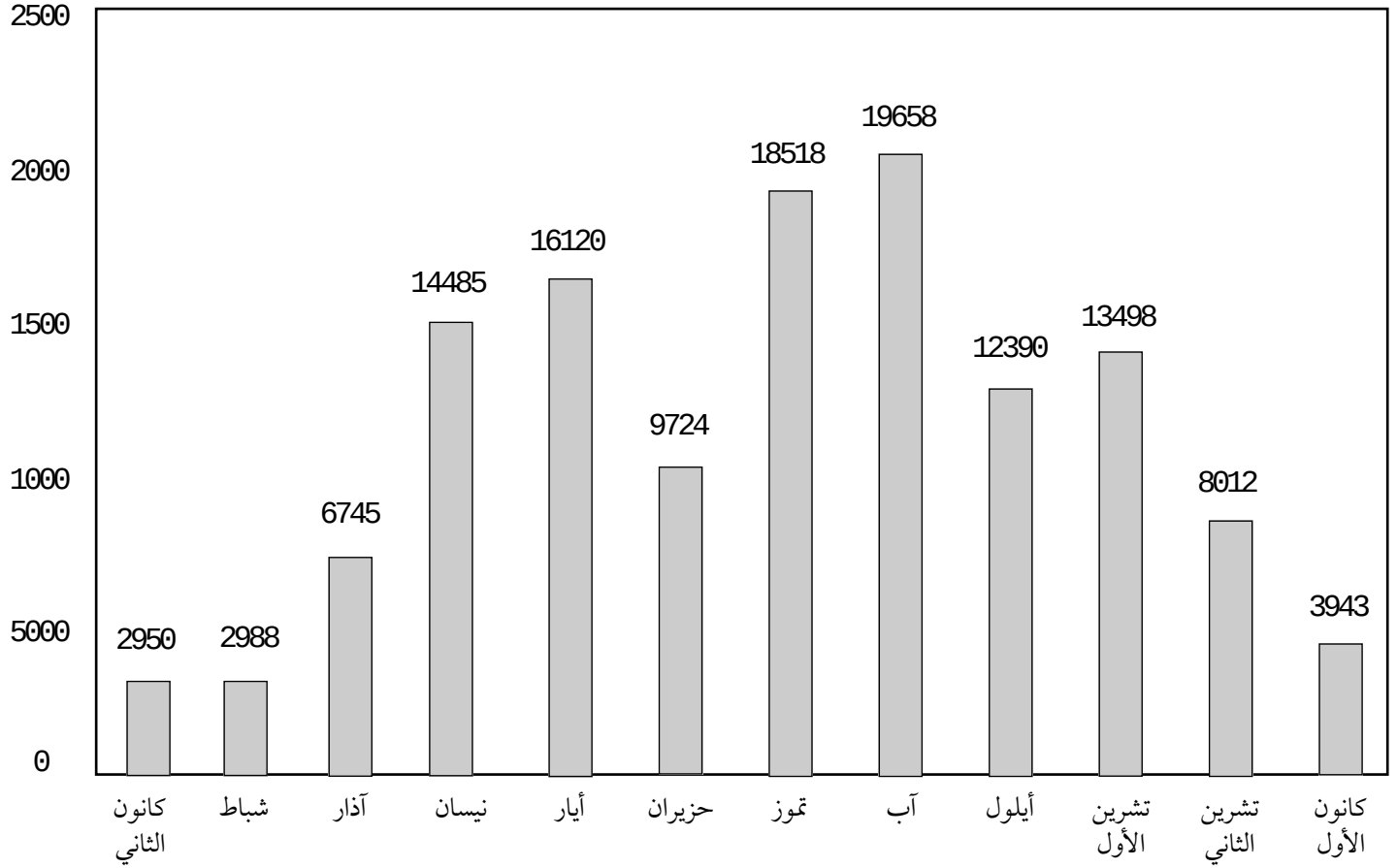

جدول رقم (٥) : توزيع زوار بعض المواقع السياحية في لبنان عام ١٩٩٩ حسب أشهر السنة

| | بعلبك | صيدا | جبيل | صور | فقرا | طرابلس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني | 2950 | 2052 | 2422 | 763 | 325 | 737 |
| شباط | 2988 | 1687 | 2713 | 766 | 437 | 783 |
| آذار | 6745 | 2618 | 2726 | 1516 | 658 | 1285 |
| نيسان | 14485 | 5350 | 8204 | 2421 | 822 | 663 |
| أيار | 16120 | 4942 | 7612 | 2001 | 2579 | 2635 |
| حزيران | 9724 | 2165 | 4805 | 249 | 1359 | 1218 |
| تموز | 18518 | 4043 | 7155 | 1705 | 2581 | 1380 |
| آب | 19658 | 5793 | 6543 | 2264 | 2745 | 1573 |
| أيلول | 12390 | 4479 | 4868 | 2312 | 1665 | 1692 |
| تشرين أول | 13498 | 4395 | 6451 | 2108 | 897 | 1570 |
| تشرين الثاني | 8012 | 2719 | 4211 | 1098 | 612 | 1087 |
| كانون الأول | 3943 | 1763 | 2478 | 513 | 180 | 647 |
| **المجموع** | 129031 | 42006 | 60188 | 17716 | 14860 | 15297 |

المصدر: وزارة الثقافة والتعليم العالي

رسم بياني (٢) : توزيع زوار بعض الأماكن السياحية في لبنان عام ١٩٩٩

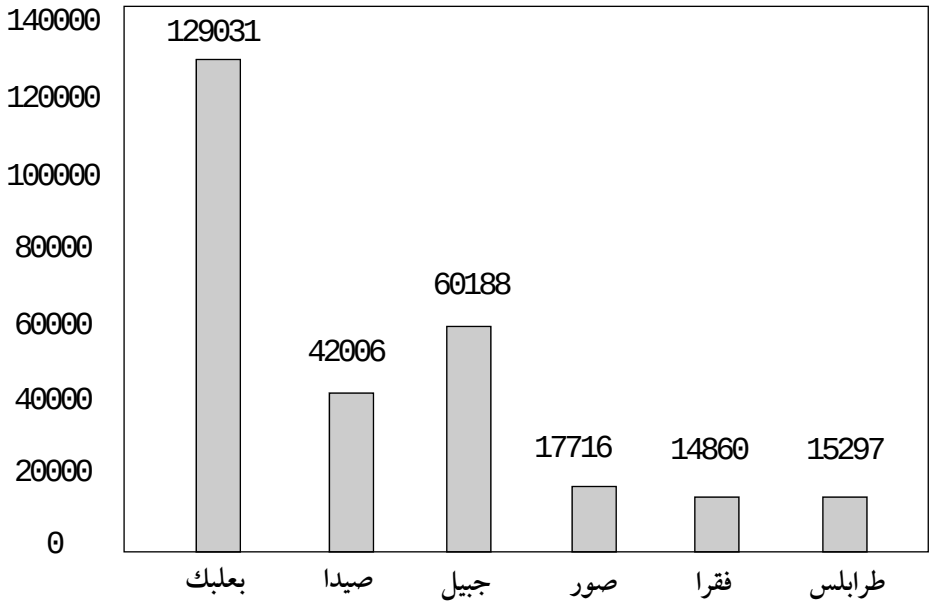

## تعقيب (١)

**حسن الكاشي***

عانى لبنان منذ أكثر من ستة عشر عاماً وما زال من مشاكل تصريف المنتجات الزراعية . ففي منتصف الثمانينات كان تصدير المنتجات الزراعية يتجاوز الـ ١٠٠ ألف طن ثم انحدر هذا الرقم إلى ١٨ ألف طن في أواخر التسعينات ، والتردي ناتج من أسباب عديدة أهمها السلوك الخاطئ للمصدّرين والمشرفين على التصدير وهبوط مستوى المسؤولين وتولّي أناس لا علاقة لهم بالمسؤولية والابتكار والتنمية ، همهم الوحيد مصالحهم الخاصة ولو على حساب هدم الوطن بعد أن كانت منطقة البقاع مستودعات روما ، أكبر دولة في حينها .

من الأسباب الأخرى للتردي الذي حصل ويحصل ، بعض سلوكيات فئة كبيرة من المزارعين أو المصدِّرين ، منها مثلاً وضع المنتج الزراعي الجيد على وجه الصندوق لغرض تسويق جزء من المنتج التالف في الأسفل ، وهذا التصرف ناتج عن جهل مطلق ، النتيجة كانت كما رأينا هبوط الصادرات الزراعية ، وبعد وصول الصادرات إلى هذا الرقم المخيف لجأوا إلى حائط مبكى الدولة التي هي بدورها تبحث عن مبكى .

اليوم ، ومرة أخرى يحاول المزارع عن جهل أو تذاكي أن يسلك طريق الانحراق من حيث يدري أو لا يدري في استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية ، هذه السموم الفتاكة ، والتي أثبتت الدراسات إنها أهم أسباب الإصابات السرطانية . عدد كبير من المزارعين يتفاخر بالإسراف في الأسمدة الكيماوية «ظناً منه أن زيادة الاستعمال يؤدي إلى زيادة الإنتاج» إلى درجة أدت إلى زيادة الترسبات الكيميائية مما حمل عدد من

* خبير تصنيع زراعي ـ مركز الشرق الأوسط للأبحاث الزراعية المتخصصة .

الدول الأوروبية على وضع المنتجات الزراعية اللبنانية على اللائحة السوداء ومنع دخولها إليها . كمثال على سوء استعمال الكيميائيات ، عند رش مادة (الأوكساميل) وهي مادة سمِّية عالية لمكافحة آفات الفريز يقوم المزارع بقطاف الثمر بعد مرور ٤٨ ساعة ، بينما التعليمات تقول أنه لا يجب القطاف إلاّ بعد مرور أسبوعين على أقل تقدير . فئة من المزارعين تعتبر ذلك سلوك تحد وشجاعة ، وفئة أخرى تفعل ذلك عن جهل مطلق . كلاهما أدى بالنتيجة إلى ما وصلَت إليه حالة المنتجات الزراعية من سوء التصريف ووضع إنتاج المنطقة على اللائحة السوداء ، وإرجاع عدد الشاحنات المحمَّلة بالتفاح والبطاطا والخيار من حدود الدول المستوردة بعد إجراء الاختبار على الترسبات الكيميائية وتجاوزها للنسب المسموح بها دولياً . جزء آخر من المسؤولية تتحملها سلطات الرقابة والفساد المستشري فيها لسماحها باستيراد أدوية زراعية فاسدة وإعادة تعليبها محلياً تحت أسماء مختلفة وتسويقها محلياً من قبل مافيات معروفة ، منها تلك الأدوية التي هي ممنوعة أصلاً في بلاد المنشأ .

الدول التي أرجعت الشاحنات من على الحدود بعد الفحوصات إنما عملت ذلك لحماية مواطنيها . ونحن نتساءل من الذي يحمينا من الملوّثات؟ هل هناك من يحمي سوى الله؟ ونحن نتساءل إذا سارت الأمور على هذا المنوال فهو يأتي يوم يتجنب المواطن المنتجات الزراعية المحلّية ويلجأ للمنتجات المستوردة؟ لا نتمنى ذلك لأنه انتحار لاقتصادنا ، فعلاً هناك فئة لا تستهلك سوى المستورد من المنتجات الزراعية أو الذي يحمل ختم الإنتاج العضوي .

**حلول ومقترحات:**

المشاكل والمعاناة أصبحت معروفة من الجميع ونحن أمة تكاد تكون عاجزة أو قاصرة ، مع أن هناك أبواب عديدة مفتوحة أمامنا ، نحن نفضل الكلام لأنه الأرخص ثمناً ، سنوياً تعقد ندوات ومؤتمرات عديدة (حتى يكاد الإعلان عن مؤتمر لا يسترعي انتباه أحد لأنه كلام في كلام والناس شبعوا الكلام . فالمؤتمر الذي نشارك فيه اليوم

يختتم أعماله بتوصيات ، وتصبحون على مؤتمر قادم والسلام عليكم . نحن نعتبر في قرارة أنفسنا المؤتمرات رفع عتب أكثر من أي شيء آخر ، وذلك ، لنسمع من يجب أن يسمع أننا لسنا مكتوفي الأيدي ، بالحقيقة نحن عاطلين ونحاول تبرير وجودنا في المراكز التي نحن فيها وإلباسها قناعاً مزيفاً .

نقولها بكل أسف ، نحن أمة قاصرين في مجال التنمية بالذات ، الدليل الحي الماثل أمامنا أبناء الشريط الحدودي الذين يترحَّمون على أيام الاحتلال ، كلنا بانتظار أن يأتي العالم ليخلق لنا فرص عمل ويرفع من مستوانا المعيشي وينتشلنا مما نحن نتخبط فيه . ومن يقدم اقتراح مشروع يحارب ولا يلقى المساندة ، كما حصل مع مجموعتنا .

في هذه العجالة أورد بعض الخطوات التي يمكن أن تساهم في وضع البنى التحتية للحلول الجوهرية على أن تنفَّذ بالظروف الموضوعية الحالية بغض النظر عن مشاريع الدولة وبنيتها التحتية ودعمها ، بالمناسبة فإن انتظار مشاريع الدولة كالجري وراء السراب ، فلو انتظر البقاعيون وعود الدولة فسوف يطول الانتظار لخمسين سنة أخرى من الفقر والحرمان والمعاناة ، كما حصل منذ ١٩٤٣ ولغاية اليوم . ومن هذه الخطوات :

١ ـ أن يشعر البقاعيون بالمسؤولية ويبنوا اقتصادهم بأنفسهم وأن يغيروا ما بأنفسهم من سلوكيات عقيمة تمنع تطورهم وتنمية اقتصادهم . ﴿**لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾ صدق الله العلي العظيم . منها التعاون الجماعي والعمل الجماعي والمبادرات الفردية لأننا في اقتصاد حر .

العمل على إحلال الزراعات العضوية محل الزراعات التقليدية وخفض أكلاف الإنتاج بمساعدة المكاتب غير الحكومية ، لأن من شأن ذلك زيادة القوة التنافسية وتحسين جودة الإنتاج ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات ويزيد الثقة بالمنتجات الزراعية اللبنانية لأغراض الاستهلاك والتصنيع .

٢ ـ خلق حوار إيجابي مفتوح بين الصناعات الزراعية المحلية والمنتجين الزراعيين .

٣ ـ الخروج من الزراعات التقليدية إلى زراعات بديلة ذات مردود عال ، إلى زراعات تحتاج إلى رعاية أكبر وعناية أدق كالفطر والكمأة والقطن وغيرها العديدً ذات المردود العالي . أما التركيز على أصناف تقليدية فهو يزيد من المشاكل .

٤ ـ التوسع في قطاع التصنيع الزراعي وهو عديد ومنوّع جداً ، المكاتب الزراعية الخاصة مليئة بالمشاريع الزراعية والبنوك قد تساهم في التمويل في حال وجدت الثقة والصدق في التعامل . وبملاحظة ما تستورده مصانع الأغذية في لبنان نجد أن أكثر من ٩٠٪ من المواد الأولية المستوردة لمصانع التغذية يمكن أن تؤمن محلياً .

٥ ـ الدخول في الصناعات الزراعية الإستراتيجية ، وهي تحويل المنتجات الزراعية إلى مواد أولية للصناعات الغذائية .

موضوع دعم الصادرات أو دعم المنتجات الزراعية كالشمندر والتبغ وغيرها فهي ليست سوى أقراص مسكِّنة ولا يعتمد عليها على المدى الطويل وخاصة مرحلة التجارة العالمية الحرة وإزالة الحواجز الجمركية .

# تعقيب (٢)

**سامر رعد***

## ١ ـ مقدمة

نعتقد ان مستقبل النمو الناجح لمنطقة بعلبك ـ الهرمل يجب أن يعتمد في البعدين المتوسط والبعيد على دينامية التفاعل بين هذه المنطقة والعاصمة بيروت ، كاستكمال للنمو الذي يعتمد على المقومات الخاصة لهذه المنطقة . والذي تمّ استعراضه بأشكال شتى .

وبما أن العاصمة بيروت كانت ولا تزال تستقطب القسم الأكبر من الحركة الاقتصادية في قطاعي الصناعة والخدمات ـ ونعتقد أنها ستبقى كذلك ـ فإن أيّ حصة تطمح إليها منطقة بعلبك ـ الهرمل من هذه الحركة لا تُنال إلا عبر تفاعل هذه المنطقة مع عاصمتها .

بداية لا بدّ من الإشارة إلى أن لبنان ككل يفتقر إلى تخطيط إنمائي شامل ، فلا زالت المشاريع الانمائية وغير الإنمائية فيه تخطط بعيداً جداً عن أي رؤية لاقتصاد متكامل في إطار تناغم بين العاصمة بيروت وبقية المناطق اللبنانية ، وبالتالي فإن كل نموّ اقتصادي ينعكس ازدياداً في الحركة الاقتصادية للعاصمة بيروت بشكل أساسي ومباشر ،ولا نجد له في الاطراف سوى صدى خفيف عبر الاستهلاك المحلي للنازحين الساكنين في بيروت لدى عودتهم في عطلة نهاية الأسبوع إلى مسقط رأسهم ، مما يؤدي إلى زيادة

---

* أستاذ جامعي .

في النزوح نحو العاصمة وتفريغ الريف من سكانه وما يستتبع هذه الحركة من مشاكل اجتماعية ، إنسانية واقتصادية على المدى البعيد ، طالتها دراسات كثيرة ، لكنها مشاكل لا زالت قائمة ، لا بل في ازدياد .

ولا نرى في فترة المشاريع الكبيرة سوى طرقات جديدة وأوتوسترادات تنفَّذ ، ولا نسمع سوى بمطالبة بأوتوستراد أو طريق لهذه المنطقة أو تلك من دون إشارة إلى موقع هذا المشروع أو هذا الأوتوستراد في خطة نمو مدروسة للمناطق التي تقام فيها ، ولا نسمع أحداً يتكلم في الخطوات اللاحقة التي يجب تستتبع مشروع اوتوستراد ما بها ليصبح هذا الاوتوستراد محور نموّ حقيقي لهذه المنطقة وليس فقط خط انتشار المحال التجارية على جانبيه لخدمة سالكيه العائدين إلى ديارهم في عطلة نهاية الاسبوع .

يجب أن ندرس كيف يكون الاوتوستراد محور نشاطات أساسية وعنصراً إنمائياً حقيقياً للمنطقة المحيطة به بدلاً من أن يقتصر على تأمين راحة السفر للزوار . فالاوتوستراد كخط نقل سريع مثله مثل الخط الحديدي ، يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة لدور منطقة بعلبك ـ الهرمل على الصعيد الوطني ، ويرسم صورة جديدة ومتطورة لمفهوم النمو المناطقي مبنية على المعايير الجديدة لجلب الاستثمارات في كل الميادين .

### ٢ ـ مفهوم جديد للنمو ودور جديد لمنطقة بعلبك ـ الهرمل:

إن تطور تقنيات التنقل وتحسين طرق المواصلات قد غيرا مفهوم ما يسمى بالمسافة بين المناطق في العالم أجمع . فالمسافة لم تعد تعني الكثير أمام المسافة الزمنية التي أصبحت المعيار الوحيد لتمييز القريب عن البعيد .

تبعد مدينة بعلبك جغرافياً عن بيروت ثمانين كيلومتراً ، وقطع هذه المسافة يتطلب حوالي الساعة والنصف من الزمن ، وإذا ما استطعنا تقصير المسافة الزمنية بين بعلبك وبيروت إلى ساعة مع تأمين البنى التحتية الأساسية لمدينة بعلبك من حيث الاتصالات المتطورة والكهرباء الدائمة ، فمن الممكن حينها تحويل منطقة بعلبك ـ الهرمل إلى مجال حيوي لبيروت عبر استقطاب جزء لا يُستهان به من حركتها الاقتصادية

والخدماتية بما يتناسب ومقومات هذه المنطقة في هذا المجال والتي سنفصلها بسرعة في ما يلي .

كان تمركز المؤسسات الصناعية والخدماتية في السابق يعتمد في اختياره للموقع على العناصر التالية :

أ ـ القرب من مركز القرار ، وبالتالي كانت المؤسسات تتزاحم حول بيروت العاصمة ، مركز الوزارات وكل مراكز القرار في القطاع الخاص ، وهي ظاهرة عامة في كل أرجاء العالم وليست خاصة بلبنان وحده .

ب ـ وفرة البنى التحتية والفوقية اللازمة من طرقات وشبكات اتصالات وكهرباء وماء ، وكانت بيروت أيضاً هي الأوفر حظاً بها .

ج ـ القرب من مصدر المواد الاولية للصناعات وسوق استهلاكها ، وبما أنها مستوردة في أغلبها فقد كان مرفأ بيروت هو المصدر الأساسي لها ، وبيروت وضواحيها هي السوق الاستهلاكية لها .

د ـ وفرة اليد العاملة للصناعات بشكل خاص والتي كانت تتزاحم حول العاصمة في ما يُسمى بحزام البؤس .

هذه العناصر كانت حتى مطلع الثمانينات الأهم في انتقاء موقع أي مؤسسة . أما اليوم فللقرب الجغرافي من مركز القرار مفهوم جديد ، إذ إن هذا القرب لم يعد يعني المؤسسة كلها بمبانيها وعمّالها وكوادرها ، بل فقط بممثل هذه المؤسسة أو كوادرها العُليا التي ترى بقاءها ضرورياً في العاصمة ، بينما القسم الانتاجي من المؤسسة يُفضل الانتقال إلى اماكن اكثر هدوءاً وأوفر مساحة وأرخص ثمناً . فقد غصَّت ضواحي بيروت بالمؤسسات الصناعية وأصبح ثمن الأرض غير مشجع لاستثمارها في مصانع تتطلب مساحات كبيرة ، وطالما أن متابعة الأعمال عن بعد عبر وسائل الاتصال اصبحت ميسّرة ، فإن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في الاستقرار على بعد خمسين أو مئة كيلومتر من العاصمة شرط ألا يتعدى قطع هذه المسافة ساعة من الزمن في حال الزيارات الضرورية لموقع العمل .

أما وفرة البنى التحتية والفوقية فإنها تبقى من العناصر الهامة جداً في اختيار الموقع للمؤسسة ولا يمكن تخيل مؤسسة تختار موقعاً من دون شبكة هاتف أو كهرباء أو طرقات معبدة سالكة كل أيام السنة مهما كانت حالة الطقس .

أما القرب من مصدر المواد الأولية للصناعات فإنه فقد الكثير من تأثيره ، فإذا كان موقع المؤسسة على بعد ساعة بدلاً من نصف ساعة عن المصدر أو سوق الاستهلاك ، فإن التوفير المادي في السعر المنخفض للأرض البعيدة اكبر بكثير من كلفة النقل . أكان للمواد الأولية أم للمواد المنتجة .

ويبقى عنصر وفرة اليد العاملة والذي من الممكن توفيره بسهولة في منطقة بعلبك ـ الهرمل عبر أعداد كبيرة من اليد العاملة الرخيصة الموجودة أصلاً في المنطقة ، أو عبر عكس حركة النزوح بعودة النازحين البعلبكيين إلى بلداتهم عندما يتوفر العمل لهم في محيطها .

لكن هناك عنصر جديد طارئ وقد بدأ يأخذ أهمية كبيرة ، وهذه الأهمية مرشحة أن تزداد في المستقبل ، إنه عنصر البيئة ، وعنصر البيئة يلعب دوراً كبيراً حيث سلبيته الضاغطة بسبب التلوث من جهة وإيجابيته الجاذبة التي تتمتع بها منطقة بعلبك ـ الهرمل من جهة أخرى .

إن الضغط السكاني والصناعي في بيروت وضواحيها أدى إلى تدهور دراماتيكي للبيئة وأدى إلى درجات عالية في تلوث الهواء والماء مما يشكل خطراً حقيقياً على حياة سكان العاصمة وضواحيها .

وفي المقابل نجد في منطقة بعلبك ـ الهرمل مساحات كبيرة جرداء ذات طبيعة نقية تتمتع بتوازن بيئي قوي يمكن ان يتحمل أعداداً كبيرة من المؤسسات بكثافة صغيرة نسبة لوفرة المساحة من دون تغيير في النظام البيئي ، لأن لا أشجار ولا نباتات فيها ، بل على العكس إن هذه المؤسسات ستكون سبباً لإنشاء مساحات خضراء جديدة في محيطها .

وهكذا عبر اختيار منطقة بعلبك ـ الهرمل كمنطقة امتداد أولاً ثم كبديل لاحقاً ، للمناطق الصناعية المتمركزة في بيروت وضواحيها ، نكونً قد أوجدنا حلاً مثالياً للأزمة البيئية التي تعاني منها العاصمة والمناطق المحيطة بها . وهذا الحل تنفرد به منطقة بعلبك ـ الهرمل لأنها توفر المساحات اللازمة للصناعات من دون أي ثمن على حساب الطبيعة أو البيئة . وهذه المساحات الجرداء المنبسطة لا تتوافر على الشريط الساحلي الضيق ولا في الجبال ولا بين هضاب الجنوب حيث المناطق المنبسطة تبقى مناطق زراعية .

كما أن بُعد بعلبك ـ الهرمل ساعة واحدة عن بيروت يمكن أن يحوّلها إلى ضاحية سكنية للعاصمة بالنسبة للكثير من النازحين القاطنين حالياً في ضواحي بيروت قرب مكان عملهم والذين بقسم كبير منهم يفضّلون الرجوع إلى بلداتهم إذا ما تأمنت لهم شبكة من النقل العام عملية ورخيصة .

ومن جهة ثانية فإن لهذا التفاعل بين منطقة بعلبك ـ الهرمل والعاصمة بيروت دور في تعزيز هذه المنطقة اقليمياً حيث تستفيد من الأبعاد الإقليمية للحركة الاقتصادية في بيروت لتنفتح على محيطها الإقليمي القريب أولاً ، كالدوائر الاقتصادية والإنتاجية السورية وكذلك سوق استهلاكها ومن ثم على المنطقة كلها تبعاً لموقعها على خطوط النقل الاقليمية المقترح إنشاؤها كمشروع الأوتوستراد الاقليمي عبر سهل البقاع البديل للأوتوستراد الساحلي والذي كثر عنه الكلام في فترة بان فيها السلام قريباً في الشرق الأوسط .

### ٣ ـ اقتراحات:

وهكذا يمكن لنا دراسة إطار جديد لرؤيا جديدة لمستقبل المنطقة وإن كان يبدو هذا المستقبل بنتائجه بعيداً جداً عن الواقع الحالي إنما مراحل الوصول إليه ليست بصعبة والتخطيط الصحيح يمكن أن يُحقق جزءاً منه على المدى المتوسط ، لكن ذلك يتطلب تضافر الجهود على كل المستويات .

ـ فحتى تستطيع منطقة بعلبك ـ الهرمل أن تستغل كل مقومات النمو فيها وتجذب الاستثمارات فلا بد من اختصار المسافة الزمنية بينها وبين بيروت العاصمة إلى ساعة واحدة لخط بيروت ـ بعلبك وذلك عبر دراسة فنية جدّية لأوتوستراد بعلبك شتورة وعلاقته بالاوتوستراد العربي .

ـ وبالتزامن مع العمل على طرق المواصلات يجب إعادة النظر بالقوانين والتشريعات من أجل تشجيع الاستثمارات الصناعية والمؤسساتية في هذه المنطقة ووضع الحوافز الضريبية لدفع المؤسسات للنزوح إليها .

ـ يجب تشجيع القطاع الخاص بنقل بعض مؤسسات القطاع العام إلى المنطقة .

وأخيراً نأمل من المخطط التوجيهي للأراضي اللبنانية إذا ما كُتب له النور أن يأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تقوم به منطقة بعلبك ـ الهرمل من دور على الصعيد الوطني ، وذلك ليس خدمة لهذه المنطقة فقط ، بل خدمة للعاصمة بيروت أيضاً .

## تعقيب (٣)

**موسى نعمة***

كما سمعنا فإن معظم المتكلمين شدّدوا على تقصير الدولة ، ولكن أين مسؤولية المواطن؟ أين التعاون؟ نحن كجمعية بدأنا بالتصنيع الزراعي ، إنما على مستوى القرية . . وبالعودة إلى الأصل ، فعندما لم يكن لدينا كهرباء كنا نلجأ إلى التموين ، ما يعرف «بالمونة» ، من «القورمة» إلى «البرغل» . وفي هذا الإطار لدينا في الجوار عدة قرى بدأنا فيها تجربة «المونة» إنطلاقاً من مبدأ أساسي يقوم على تعاون القرية ، بحيث إن المرأة التي كانت تصنع مونة واحدة أصبحت تصنع مئة مونة بالتعاون مع بقية نساء القرية . وهنا أخذنا بعض القرى التي امتازت بتجانس إنتاجها الزراعي . وما عملته الجمعية هو أنها قامت بتدريب النساء اللواتي يصنعن المونة وزودتهن بمعامل صغيرة لهذا الغرض ، فأصبحنا نجفف المشمش والكرز ، لا سيما في قرى وبلدات النبي عثمان والعين والفاكهة . وبدأت هذه المعامل بالإنتاج . وضمان جودة الإنتاج يكون بالتدريب . لكن الأهم هو آلية تسويق هذا الإنتاج ، ومن هذه الآليات التي اعتمدتها الجمعية التعاونيات المنتشرة على مختلف الأراضي اللبنانية ومنها BHV ومونوبري MonoPrix واليوم باتت هذه التعاونيات تقصدنا بعدما كنا نذهب إليها . لا بل إن أسواق جديدة فتحت أمامنا كالسعودية والإمارات وفرنسا . ما يهم المزارع هو أن يقبض ثمن أتعابه وكلفة البضاعة في نهاية الموسم . فإذا تمكنّا من تأمين ذلك له ، فإنه سيفتش بنفسه حينئذٍ عن زراعات غير تقليدية .

ولكن لنكن واقعيين . ما هي الزراعات غير التقليدية؟ فإذا تكلّمنا عن الزعفران (Saffron) على سبيل المثال ، وأنا أجري تجارب على الزعفران منذ أربع سنوات ،

* جمعية الشبان المسيحية في لبنان .

فهذا النوع من الزراعات يحتاج إلى عمالة وكلفة . هذه العمالة مرتفعة ، يصل معها سعر الكيلو من الزعفران إلى ما يقارب سبعة آلاف دولار . علماً أن كل هكتار ينتج كيلو واحد من الزعفران . ولذلك إذا لم تكن هذه الزراعة عائلية ، لتوفير الكلفة ، فإنها تكسر المزارع .

وإلى جانب عنصري الجودة والتسويق ، هناك أيضاً مسألة هامة تتعلق بغياب الثواب والعقاب ، في هذه الدولة . فالمخالف عندنا ، سواء كان من المزارعين أو المورِّدين ، الذي يعتمد «وجه الصحارة» لا يقاصص مما يشجعه على تكرار المخالفة ، الأمر الذي ينعكس سلباً على سمعة منتجاتنا . . وهنا نعود أيضاً إلى غياب مسألة التعاون . لنأخذ مثال المياه ، فعندما توليت لفترة مسؤولية مستشار عن أحد مشاريع الري في المنطقة طرحت فكرة تعاونية تقوم على أساس أن يتولّى المشروع توزيع المياه عند الحاجة وضمن حصة كل مشترك ، لكنهم أصرُّوا على بقاء الأمر على حاله ، حيث فوضى «العيارات» . فكيف سنتقدم إذا كان كل فرد سيفكر بمصلحته فقط خارج التعاون لمصلحة الجميع . وشكراً

## تعقيب (٤)

**عاطف ادريس***

يفكر المستهلك بالكثير من القضايا ، ولا يركِّز إهتمامه في الحقيقة على مجريات الأمور في وزارة الزراعة والقطاع العام .

الوزراء منصرفون فعلاً إلى الإهتمام بشؤونهم الخاصة ومشاكل وزاراتهم ، وتحت عنوان الإنماء المتوازن ، أُنفقت مبالغ طائلة تزيد على ملياري دولار في السنوات العشر الأخيرة ، على دعم التبغ والشمندر السكري وما شابه ، فيما لم يجرِ الإهتمام بمشاكل جوهرية ، كمشكلة تكاليف الإنتاج المرتفعة التي تحدُّ من تصدير إنتاجَنا .

لن نستطيع معالجة حاجات المستهلك ، إذا استمرينا في إنتاج طن البطاطا بـ ٢٢٥ دولاراً ، فيما سعرها في حوض البحر المتوسط أقل من ٧٥ دولاراً .

المطلوب تغيير البنية والبيئة الزراعيتين ، وإصلاح الأراضي ، والعمل من خلال مصلحة الأبحاث العلمية على دراسة إحتياجات المستهلك ، وآلية السوق ومتطلبات العمل فيه ، وإلاَّ سوف نبقى نعيش في المتاهات الكبيرة التي تُبسِّط الحلول . وحتى لو كانت الحلول بسيطة فإن المطلوب العمل من أجل تحقيقها .

---

* رئيس مجلس إدارة شركة كونسروة شتورة .

## مناقشات الجلسة السادسة

**المهندس أحمد زغيب:** أود أن أثير بشكل سريع عدداً من عناوين تنمية بعلبك ـ الهرمل على الشكل التالي :

ـ بالنسبة للموارد الطبيعية ، كالفوسفات والنفط والغاز في منطقة البقاع ، سمعنا من الوزير السابق الدكتور ناصر السعيدي أنه لا وجود لأي دليل ينفي وجود هذه الموارد .

وفي موضوع السياحة الدينية في منطقة البقاع ، في ظل وجود مقامات ومساجد ومدائن أثرية ، بما في ذلك دير مار مارون ، وبالنسبة للمصارف فإنها غير موجودة في المنطقة الممتدة من شمال بعلبك وحتى الحدود السورية . كذلك بخصوص ترشيد استهلاك الطاقة نجد أن المواطنين لا يستخدمون نهائياً الطاقة الشمسية بالرغم من غنى منطقة بعلبك بهذه المصادر من الطاقة ، ونجد أيضاً ان السياحة في منطقة بعلبك تقتصر على السياحة الصيفية في حين تغيب السياحة الشتوية نهائياً ، علماً أنه تتوافر في المنطقة أماكن للتزلج مثل القرنة السوداء وصنين .

**أحد المشاركين:** أين هو دور المثقفين والمخلصين في الضغط للحصول على حصة المنطقة من الإنماء ، فلا يكفي أن نردد باستمرار أن الدولة مقصّرة . كلنا يعرف ذلك ، خصوصاً أنه عقدت خلال الربيع والصيف الماضيين أربعة مؤتمرات خرجت كلها بتوصيات ودراسات معمقة ولكن دون نتيجة . ولا يجوز أن يخرج رابع هذه المؤتمرات المنعقد حالياً برعاية حزب الله ، بتوصيات دون وجود من يتابع تنفيذها ، لذلك أتمنى على رئيس الجلسة السيد حسين الموسوي أن يتحمل المسؤولية في هذا الجانب ويكون

في طليعة الناس للتحرك ، وإلا ستبقى مجرد توصيات معرضة للنسيان .

**السيد حسين الموسوي:** على كل حال أؤكد أن مسألة إنماء بعلبك ـ الهرمل هي موضع متابعة حزب الله بدءاً من أمينه العام ، ولم نوفّر وسيلة لتحقيق هذا الأمر . . فقط بقيت مسألة وحيدة لم نقدم عليها وهي نقل المقاومة من الجنوب والبقاع الغربي إلى هذه المنطقة وإلى بيروت . وهذا أمر لن نقدم عليه . لقد مارسنا وما زلنا كل الأساليب والضغط اللاّزم للتحرك ، إنما لن نسمح بجرّنا إلى مشاكل في الداخل لتحقيق طموحات بعض الأطراف ، مهما إزدادت ضغوط الحرمان ، ولكن سنستمر بالضغط والتحرك لتحقيق مطالب المنطقة المحقة ، وفي طليعة المتحركين سماحة الأمين العام .

**أحد المشاركين:** نطلب من وزارة السياحة وضع مدينة بعلبك في البرنامج السياحي للوزارة وعدم اقتصار هذا البرنامج على القلعة فقط ، وإزالة هذا الجدار الفاصل بين المدينة والقلعة ، والذي يتكرّس أكثر مع كل مهرجان عندما تنزل أعداد هائلة من قوى الأمن والجيش لتفصل بين المدينة والقلعة ، وكأن أهالي المدينة هم آكلوا لحوم بشر . الأمر الذي يحرم فنادق المدينة ومطاعمها ومتاجرها وحدائقها وأسواقها من الاستفادة من هذا الموسم السياحي ، اللهم إلا من الفتات .

ومن ناحية أخرى فإننا نلفت إلى ضرورة حماية القلعة من الأضرار البيئية التي يمكن أن تلحق بها ، ومن ذلك مكب ومحرقة نفايات الكيَّال التي تؤذي القلعة بحسب إفادة الخبراء ، كما أن هناك موضوع التقنين الشديد والمتكرر للكهرباء في مدينة بعلبك بالرغم من وجود محطة الكهرباء داخلها . . وفي الختام أتمنى أن ينبثق عن هذا المؤتمر لجنة لمتابعة تنفيذ التوصيات ، وفي مقدمها السعي لدى نواب المنطقة لإصدار قانون لتشجيع الاستثمارات في المنطقة .

**أحد المشاركين:** لقد بدأنا عملنا للنهوض بالمنطقة بالتعاون مع حزب الله ونواب المنطقة وبلدياتها منذ أربع سنوات ، وقد حققنا بعض النتائج في المواضيع التي طرحت

في المؤتمر على صعيد الضم والفرز والمخططات التوجيهية وما إلى ذلك ، ويخطئ من يظن أنه بالإمكان تحقيق نتائج سريعة في هذا المجال ، وكمثال على العوائق التي تعترض هذا النوع من العمل ، فقد أنجزنا المخطط التوجيهي لبلدة اللبوة ووصل المشروع إلى مراحله النهائية ، ووقَّعه معالي الوزير ، إلا أن الإدارة المعنية ردت المخطط مع ملاحظة مكتوبة عليه تطلب استبدال عبارة «التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي» بعبارة «النظام التفصيلي والتصميم التوجيهي» مما يدل على العقلية التي تحكم هذه الإدارات . وعلى صعيد آخر نحن نعمل الآن على إعداد خريطة زراعية للبقاع ، وبعون الله تكون ، خلال شهر من تاريخه ، قد اكتملت لدينا المخططات التوجيهية والروزنامة الزراعية لحوالي ٢٥ ألف هكتار في مناطق يونين ـ القاع ـ الهرمل . وشباب المركز يشاركون بجهد كبير في هذا المجال عبر القيام بأبحاث ودراسات في مجالات استخدامات التربة والزراعات البديلة ، علماً أنني لا أؤيد الزراعات البديلة كالزعفران وغيره . فأرضنا معتادة على زراعات معينة كالمشمش ، والحل هو بتحسين هذه الثمار وليس استبدالها . . . وأختم بأن هناك هم أساسي لدى المزارعين كافة ، يتمثل في إيجاد منفذ لتسويق منتوجه ، مهما كان نوعه ، أتمنى أن يكون هذا الهم نقطة الإنطلاق لكل الأبحاث والدراسات .

**إحدى المشاركات:** لقد تكلم الجميع عن إهمال الدولة وتقصيرها ودور المواطن وما إلى ذلك ، ولكن دون أن يلتفت أحد إلى دور الشباب ، خصوصاً في بلد مثل لبنان يختزن طاقات شبابية هائلة ، ونحن نرى أن غموض دور هؤلاء الشباب يدفعهم ، إلى الهجرة والنزوح ، فلماذا لا تكون هناك نشاطات ومؤتمرات لتوجيههم؟

## كلمة الختام

## لرئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق د. علي فياض

جواباً على الملاحظة التي تكررت على مدى اليومين الماضيين ، بأن هذا المؤتمر هو الرابع من نوعه الذي تشهده المنطقة ، وبالتالي التساؤل عمّا سينتج عنه سوى الكلام والمداخلات النظرية دون أن تكون هناك متابعات عملية . في الحقيقة أننا في نهاية كل مؤتمر أو حلقة نقاش أو عمل بحثي قام به المركز ، الختام لم يكن النهاية وإنما كان استئناف للبدء تماماً ، لا ينتهي مع انتهاء هذه المؤتمرات إنما ينطلق إنطلاقة أخرى .

نحن في المركز الإستشاري ، كما في مؤسسة جهاد البناء على خصام كبير مع التوصيات الإعلامية التي تطلق عادة في ختام المؤتمرات والتي تؤدي وظيفة إعلانية أو دعائية ، أو في أحسن الأحوال إعلامية ، لذلك لن نطلق توصيات تكتب على عجل وترصف بنودها رصفاً إلى جانب بعضها البعض وتنشر في الصحف ، ثم يطويها النسيان ، نحن لن نقوم بذلك ، بل سنلجأ إلى تكليف لجنة متخصصة تعمل خلال الأسبوعين القادمين على دراسة ما قدم من أوراق وملاحظات ومداخلات ونقاشات ومقترحات وتوصيات عملية وبناءة لهدف العمل على صياغة رؤية إنمائية شاملة تكون بمثابة وثيقة تخرج عن هذا المؤتمر ، على أن تنشر في وسائل الإعلام ، والأهم من كل ذلك أنها تحوَّل كبرنامج عمل إلى المرجعيات الأساسية في هذا البلد ، كرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء ، كما تحوّل إلى نواب منطقة البقاع وتوضع كبند عملي للمتابعة على جدول أعمال حزب الله أيضاً . كذلك فإن أعمال هذا المؤتمر برمتها ستصدر في كتاب يكون بمثابة عمل توثيقي يتضمن كل ما له

من علاقة بالشؤون الإنمائية المتعلقة بمنطقة بعلبك ـ الهرمل .

وخلال اليومين الماضيين تقريباً ، تحدث ما يزيد عن ٦٠ شخصاً ، ما بين خبير ومسؤول ومشارك ورئيس جلسة ، قدَّموا جميعاً آراء ومعطيات غنية ومتنوعة ، توزعت ما بين الأطر النظرية للعملية التنموية وأطر أخرى تنم عن خبرات ميدانية وعملية . كل ذلك كان قيّماً للغاية . وهذا المؤتمر الذي حضَّرنا له وعقدناه بوصفه واجباً متواضعاً تجاه أهلنا في البقاع الشمالي ، ومنطقة بعلبك ـ الهرمل على وجه التحديد ، يعكس في الواقع حيوية هذا المجتمع الأهلي ورفضه الاستسلام للمشاكل التي تعترض عملية بنائه والنهوض به .

لذلك نحن نقول أننا في المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ، وفي مؤسسة جهاد البناء الإنمائية ، سنبقى دائماً إلى جانب أهلنا ، وسنعمل على استكمال مسيرة النضال والجهاد في سبيل النهوض الإنمائي لمنطقة بعلبك ـ الهرمل إنطلاقاً من إيماننا بأن أهلنا يستحقّون مستوى حياة أفضل وأكثر استقراراً . الشكر لكم جميعاً وإلى اللقاء في مناسبة أخرى .

# الوثيقة الختامية للمؤتمر الإنمائي الموسّع للنهوض بقطاع بعلبك ـ الهرمل

**البقاع : ٧ ـ ٢٠٠١/١١/٨**

## مدخل:

إذا كانت صور التهميش والحرمان والفقر تكاد تشكل ظاهرة تعم غالبية الأرياف اللبنانية شاهدة بذلك على التقصير والإهمال الرسميين ، إلا أنها في قضاءي بعلبك ـ الهرمل تتكثف إلى حد كبير لتسفر عن التفاوت السياسي والإجتماعي والمناطقي ، بل وحتى القطاعي الذي أنتجه النظام الطائفي في لبنان ، فعلى أبواب هذين القضاءين ، اللذين يعتبران من الأقضية الأكثر حرماناً وتهميشاً في لبنان ، حيث يتراوح دخل الفرد فيهما بين ٦٣ و ١٣٠ دولاراً ، كانت وما زالت في كل مرة تتوقف المشاريع الإنمائية .

ومن المفارقات المؤلمة أن يعاني قضاءي بعلبك والهرمل من الجفاف ، حيث نجد أن أغلب زراعاتها بَعلِّية ، إلى جانب إنتشار مستويات مرتفعة من الجوع والبطالة في وقت يعد فيه هذين القضاءين مناطق زراعية من الدرجة الأولى تضم أكثر من نصف مجمل الأراضي اللبنانية الصاحلة للزراعة . ويعتمد ثلاثة أرباع السكان فيها على الزراعة في تكوين مداخيلهم إضافة إلى مساهمتها بنسبة كبيرة من الانتاج الزراعي الإجمالي في لبنان . كما أنها تزخر بالمصادر الرئيسية للثروة المائية في لبنان (العاصي والليطاني وعشرات الينابيع الغزيرة كاليمونة واللبوة وعيون أرغش والعاصي والدفاش والرعيان ورأس العين وعين الزرقاء ومرجحين والفاعور . . .) .

وتعاني هذه المنطقة اليوم من ضغط ثلاث أزمات : أزمة السياسات التي استحكمت ما بين الاستقلال والحرب ، والتي عكست إصرار الطبقة المهيمنة على ترك فجوات إنماء هائلة ، وأزمة الفراغ الاقتصادي الذي لم تكترث الدولة لملئه بعد تقويض بنيات الاقتصاد الاستثنائي ، وأخيراً أزمة الركود الاقتصادي وتدهور أوضاع المالية العامة ، ما حبس إلى حد بعيد مصادر إنتاج الدخل ورفع تكاليف الاستثمار وحول الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، أي إلى الأقل كفاءة .

هذا الواقع المعيشي المرير يدفع الكثيرين من سكان بعلبك الهرمل ومزارعيها إما إلى الهجرة والنزوح أو للتحول إلى زراعة المخدرات بعد كساد محاصيلهم الأساسية في غياب الخيارات البديلة الناجحة . وقد زاد من تعقيدات هذا الواقع القرار الأخير بحظر هذه الزراعات الممنوعة . فبعد أن طوت المنطقة مرحلة الاقتصاد الاستثنائي ، الذي عوّضها لزمن نتائج الحرمان ، وكفى الدولة مؤونة إيلائها ما تستحق من رعاية ، رزحت المنطقة من جديد تحت وطأة التجاهل الثقيل ، فالموارد الاقتصادية القليلة جرى تجفيف منابعها ، والبنى التحتية بقيت على عهدها من الترهّل والتخلف ، وطال الدخول الفردية تراجع حاد في ظل انعدام الفرص وتفشي البطالة .

لقد تركت أزمة الركود الاقتصادي وتدهور أوضاع المالية العامة إنعكاسات خطيرة على المناطق الفقيرة وفي مقدمتها بعلبك ـ الهرمل ، وذلك لأسباب ثلاثة هي :

* **الأول** : إمتصاص قطاعات ومناطق محددة لمعظم شطور التوسع المالي الهائل الذي حفل به النصف الأول من التسعينات ، ولم يشمل الإنفاق الحكومي كما هو معروف ، منطقة البقاع بنصيب ملموس ، وفي الوقت نفسه أهمل القطاع الزراعي الذي يغلب على أنشطتها .

* **الثاني** : عجز القطاع الخاص عن تعبئة موارده ، ما حرم المنطقة من إحدى خيارات التنمية ، وهي حث الاستثمارات غير الحكومية على إكتشاف فرصها في هذه المنطقة ، من دون إنكار الدور الأصلي للدولة فيها .

* **الثالث** : لم تراكم المنطقة في عهد الانفتاح المالي ، ما راكمته مناطق أخرى ، من رساميل ووفورات ، تلك التي ساعدتها لاحقاً على التخفيف من حدة الركود وتوفير بعض شروط البقاء .

وهذه الوثيقة إذ تعكس مساهمة المؤتمر في استطلاع وتحديد الأزمة المستعصية في قضاءي بعلبك والهرمل ، وتلمس فرص وشروط النهوض بالمنطقة على مستوى

السياسات والخطط العامة والقطاعية ، فإنها تطمح أن تشكل مستنداً لسياسات عاجلة وناجحة للانقاذ ولحلول استراتيجية بعيدة المدى . علّها تسهم بذلك في إحياء الاهتمام الوطني والحكومي بمعالجة المصاعب والعقبات التي تعترض إنماء هذه المناطق ، بعد إهمال تاريخي مزمن ترك فراغاً إنمائياً كبيراً عجز القطاع الخاص والمجتمع الأهلي عن سده .

## ١ـ في عوامل ومؤشرات الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في قضاءي بعلبك ـ الهرمل:

يجد المؤتمر أن أصل الأزمة في جانبها الإقتصادي يعود إلى المشاكل التقليدية التي يعاني منها القطاع الزراعي في لبنان عموماً . وهذه المشاكل تبرز مضاعفاتها بحدة أشد ووطأة أكبر في قضاءي بعلبك والهرمل لعدة أسباب أبرزها ما يلي :

**أولاً** :أن هذه المناطق هي مناطق زراعية بطبيعتها حيث تعتبر الزراعة المورد الرئيسي لسكانها ، مما يجعلها شديدة التأثير بمشاكل القطاع الزراعي .

**ثانياً** : التجاهل والغياب التقليدي للسلطات العامة عن هذه المناطق منذ فترات طويلة تمتد إلى ما قبل الحرب الأهلية بكثير ، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل وتعقدها . يؤدي هذا الغياب إلى عرقلة الكثير من المشروعات والبرامج وانعدام الرقابة بحيث تحولت المنطقة إلى ساحة مفتوحة للسلع والمنتجات المهرّبة من الخارج ، ولقلة من السماسرة والمرابين الذين يتحكّمون بمنافذ التصريف ومصادر التمويل .

**ثالثاً** : غياب السياسات والبرامج الإقتصادية البديلة بعد إنقطاع المورد المعيشي الأهم لهذه المناطق في أعقاب إتلاف وحظر زراعة المخدرات في بداية التسعينات .

**رابعاً** : خضوع الإنتاج الزراعي والحيواني في هذه المناطق لتقلبات المناخ بشكل شبه كامل ، في غياب السدود والبحيرات وشبكات الري ، وفي ظل ارتفاع المخاطر ، وعدم شمول خدمات قطاع التأمين لخسائر وأضرار هذا القطاع .

**خامساً** : الأوضاع المعقدة المحيطة بالملكيات العقارية في المنطقة مما يحول دون الإستفادة من التسليفات المصرفية المتوفرة ، على ضآلتها ، وخصوصاً عبر شركة كفالات .

**سادساً** : الهجرة والنزوح الكبيرين لأبناء المنطقة مما يؤدي إلى ندرة اليد العاملة المتخصصة الأمر الذي ينعكس سلباً على الزراعة والتصنيع الغذائي في غياب المدارس الفنية المتخصصة .

**أما أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في قضاءي بعلبك والهرمل ، كما في بقية المناطق ، فهي :**

أ ـ ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية من مبيدات وأسمدة وبذار وأعلاف ، والكلفة المرتفعة لضمان الأراضي الزراعية ، مما يرفع من كلفة الإنتاج المحلي قياساً إلى منتجات دول مجاورة كسوريا ومصر والأردن ، وإن كانت كلفة الفاكهة والخضار تبقى مع ذلك أدنى قياساً إلى قبرص وأوروبا والكيان الإسرائيلي . وهذا الإرتفاع في كلفة الإنتاج يقلص من قدرة المنتجات اللبنانية على الإستفادة من إتفاقيات تسهيل التبادل التجاري بين لبنان والخارج من ناحية وعلى منافسة المنتجات المستوردة من ناحية أخرى .

ب ـ مشكلة التسويق التي يزيد من حدتها غياب شبه تام لقنوات التسويق والعمل التعاوني الزراعي والافتقار إلى مراكز تخزين وتوضيب وبرادات مناسبة للإنتاج الزراعي والحيواني . وهذا إلى جانب الكلفة المرتفعة للإنتاج والمنافسة الإغراقية للمنتجات المستوردة والمهربة من الخارج . ومن الجوانب الأخرى لمشكلة التسويق تشدد شركاء لبنان التجاريين في إعتماد المواصفات والمقاييس وفرض الضرائب على المنتجات الزراعية اللبنانية (كمصر والأردن) ، وكذلك سلبية بعض الإتفاقيات التجارية (كالاتفاقية الأردنية ـ اللبنانية) التي تؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية بالخضار

المستوردة المدعومة في ذروة المواسم . هذا إلى جانب عدم الشفافية ونقص المعلومات عن السوق الداخلي والأسواق الخارجية .

ج ـ ندرة مصادر التسليف الزراعي الميسَّر لفترات متوسطة وطويلة الأمد .

د ـ غياب الرقابة والإرشاد في مجالي الإنتاج الزراعي والحيواني ، وكذلك غياب الخدمات البيطرية ، مما يحد من تطور هذه القطاعات ويؤدي إلى تردّي نوعية الإنتاج من ناحية ، ويعيق فرص قيام قطاع تصنيع زراعي ناشط بسبب اكتساح الزراعات المدعومة كالشمندر السكري والقمح والتبغ سهول المنطقة على حساب الزراعات الأخرى القابلة للتصنيع والمطلوبة عالمياً في آن .

هـ ـ الكلفة المرتفعة للبنى التحتية والخدمات ، إن وجدت ، من كهرباء ومياه ونقل ومحروقات وإتصالات ، مما ينعكس سلباً على القدرة التنافسية ليس للمنتجات الزراعية وحسب وإنما لقطاع التصنيع الغذائي أيضاً .

و ـ قلة المراعي وندرة الموارد العلفية الرخيصة وذات النوعية الجيدة .

في الجانب الإجتماعي وجد المؤتمر أن وضع الخدمات العامة ينطوي على نقص فادح في عدد المدارس الرسمية في مختلف المستويات التعليمية ، إلى جانب تسرّب مدرسي كبير ، في منطقة يعتبر أكثر من ٦٢٪ من سكانها دون عمر ٣٠ سنة . وهو مؤشر على احتمال تدني مستوى الإنتاجية ، إلى جانب إرتفاع نسبة البطالة التي قدّرت عام ١٩٩٧ بحوالي ١٦,١٪ من إجمالي قوة العمل ، وهي نسبة تبلغ ضعفي نسبة البطالة على صعيد لبنان ككل (٨,٥٪) .

وعلى صعيد إجتماعي آخر يتبين أن متوسط الدخل الفردي السنوي من النشاط الرئيسي في القطاع الخاص في قضاءي بعلبك والهرمل كان عام ١٩٩٩ يشكل أقل من ٧٥٪ من دخل الفرد السنوي من النشاط الرئيسي على صعيد لبنان ، فيما ٥٧٪

من الأسر (متوسط عدد أفرادها لا يقل عن خمسة) في هذين القضاءين يقل دخلها الشهري عن ٨٠٠ ألف ليرة ، مقابل ٤٠٪ على مستوى لبنان كله .

كما لاحظ المؤتمر نقصاً شديداً في شبكات التزود بالطاقة الكهربائية ومياه الشرب ، إضافة إلى تقادم الشبكات الموجودة واهترائها .

ويمتد النقص ليشمل قطاعات الصحة ، إذ لا تتعدى تغطية خدمات الاستشفاء والطبابة ٥٣٪ من العائلات في بعلبك والهرمل . كذلك الأمر بالنسبة لشبكة الصرف الصحي التي يقتصر وجودها على شبكة قديمة مهترئة في بعض أحياء مدينتي بعلبك والهرمل ، فيما يستخدم نحو ٦٨٪ من المنازل الحفر الصحية للتخلّص من المياه المبتذلة مما يتسبب بتلوث مياه الشرب الموجودة والآبار الجوفية .

### ٢ـ تقويم عام للسياسات والبرامج:

يرى المؤتمر أن ما سمي «**ببرنامج التنمية الريفية المتكاملة لقضاءي بعلبك ـ الهرمل**» قد تميز بالهدر وسوء التنفيذ . وهو قد اقتصر على تدخلات إنمائية اجتماعية واقتصادية تنزع لمعالجة النتائج بعيداً عن البحث في الأسباب المتمثلة في غياب السياسات الزراعية وعشوائية السوق مما أتاح للأطراف الدولية والإدارات الرسمية المحلية المعنية على حد سواء ، التنصل من صعوبات وأكلاف مستلزمات برنامج آخر وأعفاها من المساءلة السياسية والإلتزام بالمنهج التنموي الإقتصادي الزراعي المتكامل المكلف والمحرج لهم . لذلك اكتفت هذه الأطراف والإدارات مجتمعة بتوفير مبلغ ١٦,٧ مليون دولار من أصل ٣٠٠ مليون دولار مقدرة للمرحلة الأولى من تنمية المنطقة .

أما على صعيد القروض ودعم الصادرات الزراعية التي تقدَّم للمزارعين ، فقد رأى المؤتمر أن هذه التسهيلات على قلتها ، تقتصر الإستفادة منها على الحيازات الزراعية التي تتمتع بقدرات تسويقية عالية غالباً ما تفتقد إليها الحيازات الصغيرة والمتوسطة .

### ٣ ـ الخطوط العامة لتجاوز الأزمة:

نظراً لتداخل عوامل الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في قضاءي بعلبك والهرمل واتخاذها طابعاً شمولياً في آن ، في مختلف مراحل الحلقة الزراعية ، من تمويل وتصريف ، فإن المؤتمر يعتبر أن الحل الناجح لهذه الأزمة لا بد أن يكون ضمن استراتيجية زراعية وإنمائية شاملة . إذ لا معنى لإيجاد البنى التحتية الزراعية من طرق زراعية وشبكات ري وما إلى ذلك ، من دون توفير التمويل اللازم وتفعيل التصنيع الزراعي وتأمين قنوات التصريف . كما أنه لا معنى لكل ذلك من دون إدخال ما يسمى بتكنولوجيا ما بعد الحصاد لتمكين المزارع من الحفاظ على محصوله بكمية أكبر ونوعية أفضل ولمدة أطول . وهذا ما تفتقد إليه معظم البرامج التعليمية والإرشادية على اختلاف جهاتها ومصادرها ، ولذلك يلاحظ ارتفاع نسبة الخسائر في محاصيل الخضار والفاكهة والأزهار في المنطقة ، والتي قد تصل إلى ما يتراوح بين ٣٠٪ إلى ٩٠٪ خلال أيام ، بل وساعات قليلة .

ويجد المؤتمر أن الفجوة الكبيرة بين الإنتاج الحيواني وحاجات الطلب المحلي توفر السوق اللازمة لتطوير هذا القطاع متى ذللت الصعاب والمعوقات التي تواجه المشروعات القائمة حالياً وتأمنت الحماية الضرورية له . كما أن المساحات الواسعة المتوافرة في المنطقة توفر المراعي الطبيعية ، بعد تأهيلها ، بكلفة متدنية نسبياً . مما يجعل من قطاع الانتاج الحيواني قاعدة حيوية للنهوض بإقتصاديات مناطق بعلبك والهرمل ، باعتباره حجر الزاوية في الاستراتيجية الزراعية المشار اليها ، إلى جانب مرتكزات أساسية أخرى ، من أهمها إيجاد مجلس إنمائي خاص يتولى مهام إنماء وتطوير المنطقة ، وإدخال زراعات بديلة ذات قيمة مضافة عالية ، كزراعات القطن والزعفران ودوار الشمس وفول الصويا والزيتون والتوت والقمح وبذار البطاطا بالإضافة إلى زراعات الخضار الشتوية والبندورة الموجودة حالياً .

وعلى صعيد آخر يرى المؤتمر أن التطور التكنولوجي المتسارع الذي تشهده أنظمة الإتصالات والمواصلات في العالم لا بد أن يفرض ، في شقه الإيجابي ، تفاوتاً كبيراً في تكلفة عناصر الإنتاج بين الريف والمدينة ، بما يجعل هذه الكلفة أرخص نسبياً في الأرياف ، ومنها طبعاً قضاءي بعلبك والهرمل . مما يمنح هذه المناطق الفرصة لاستقطاب المؤسسات الإنتاجية على اختلافها ، متى توفرت البنى التحتية والخدمات الكامنة واللازمة لنشاط هذه المؤسسات ، من مياه وكهرباء وهاتف وصرف صحي ونقل . . . وفي هذا الإطار يعتبر المؤتمر أن توفير شبكة من النقل العام ، تكون عملية ورخيصة تربط بين العاصمة وضواحيها من جهة وقضاءي بعلبك والهرمل من جهة ثانية ، إلى جانب تطوير أوتوستراد بعلبك ـ شتورة ، بما فيه وصلته بالاوتوستراد العربي ، وتطوير وتوسيع طريق بعلبك ـ الهرمل ، من شأن ذلك تشجيع الهجرة المعاكسة للمؤسسات والسكان نحو المناطق الريفية المذكورة . مما يوفر أيضاً حلاً مثالياً لمشكلة التلوث البيئي الفظيع في العاصمة وضواحيها .

كذلك يلفت المؤتمر إلى الموقع الجغرافي لهذه المناطق بين العاصمة بيروت من ناحية والعمق السوري والعربي من ناحية أخرى مما يوفر لقضاءي بعلبك والهرمل فرصة ثمينة للقيام بدور الوساطة في الحركة الاقتصادية بين الجهتين متى تم استغلال هذه الميزة بالشكل المناسب .

وبالنسبة للتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية فإن المؤتمر يؤكد على المطالبة باستمرار الدعم والمساعدات التي تقدمها هذه المنظمات والهيئات ، على قلة هذه المساعدات ، في مجال شبكات الري والطرق وإنشاء المصانع . كما يوصي بالاشتراط على أية جهة دولية تقدم المشورة الزراعية للبنان وأن يضم فريقها خبراء لبنانيين أيضاً .

كما يؤكد المؤتمر على ضرورة توفير الحد الأدنى من الحماية للمنتجات الزراعية

سواء من منطقتي بعلبك والهرمل أو من باقي المناطق الزراعية اللبنانية ، واعتماد مبدأ المعاملة بالمثل في التبادل التجاري مع بقية الدول ، وخصوصاً منها تلك التي تفرض رسوماً جمركية مرتفعة على المنتجات اللبنانية المصدّرة إلى أسواقها ، أو تضع قيوداً كمية ونوعية على هذه المنتجات أو توفير الدعم لمدخلات الإنتاج لمنتجاتها المصدرة إلى السوق اللبنانية .

ويلفت المؤتمر أيضا إلى ضرورة إيجاد الآليات المناسبة لربط الإنتاج الزراعي بحاجات الصناعات الغذائية الناشئة في المنطقة ، وتشجيع نقل وتبادل المعلومات والمحصول بين المزارع والصناعي .

### ٤ ـ في السياسات المطلوبة للنهوض بالزراعة في بعلبك . الهرمل

إنطلاقاً من اعتبار قضاءي بعلبك والهرمل مناطق زراعية بامتياز ، حيث تشكل المساحة القابلة للزراعة في هذين القضاءين نحو ٢٥,٧٪ من المساحة القابلة للزراعة في لبنان ، وتؤمن الزراعة الدخل الأساسي لنحو ٢٧٪ من العائلات المصنفة من ذوي الدخل المتدني ، كما تتوفر اليد العاملة الزراعية الرخيصة والمتمرسة ، فإن المشاركين في المؤتمر يؤكدون أن لا إنماء لبعلبك والهرمل من دون إنماء القطاع الزراعي فيهما وفق خطة زراعية تعالج قضايا الإنتاج الزراعي ، من أرض ومياه وتسليف وعمالة ومواد أولية وتسويق وكلفة إنتاج بمنظار بيئي وعلمي .

ولا بد لهذه الخطة أن ترتكز على مسح دقيق للأراضي الزراعية في المنطقة وأن تستند إلى مزيد من الأبحاث الزراعية لتحديد أنواع التربة وصلاحيتها لمختلف المزروعات وتحديد حجم المصادر المائية ووسائل جرها وطرق استخدامها ، إلى جانب دراسة الأسواق المحلية والخارجية لتحديد حجم الطلب ونوعيته بما يساعد في تحديد الزراعات المناسبة التي تتمتع بمزايا تفاضلية تستجيب لشروط المنافسة محلياً وخارجياً وتكون قادرة على حماية نفسها بنفسها .

وإذ يؤكد المؤتمر على أهمية الأبعاد المؤسساتية والتشريعية والإجتماعية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع الزراعي في قضاءي بعلبك والهرمل فإنه يطرح العديد من الإجراءات والسياسات للنهوض بهذا القطاع على الشكل التالي :

ـ إنشاء مراكز الإرشاد والأبحاث العلمية الزراعية للاستفادة من التقنيات للحصول على منتجات وسلالات محسَّنة وراثياً ، ونقل هذه التقنيات من المختبر إلى الحقل . وهذا الأمر يفرض تعاون القطاعين العام والخاص .

ـ إيجاد الآليات المناسبة لتخفيض كلفة المدخلات الزراعية ، بما فيها المياه واليد العاملة واستثمار الأرض والمحروقات والكهرباء ، حتى تصبح موازية على الأقل لمثيلتها في الدول المجاورة . . وإلا ستصبح المنتجات الزراعية والحيوانية اللبنانية عموماً والبقاعية خصوصاً مكشوفة أكثر أمام المنتجات المماثلة المستوردة من دول الجوار مع البدء بتطبيق اتفاقية التيسير العربية بشكل كامل .

ـ زيادة المساحات المروية عبر تنفيذ المشاريع المقررة للمنطقة ، ومنها :

* الخطة العشرية التي أعدتها وزارة الموارد المائية والكهربائية بكلفة ١١٠ ملايين دولار لري نحو ٦٠ ألف دونم .

* تسريع عملية تنفيذ إنشاء السد على نهر العاصي وخط الجر بالجاذبية لري ١٢٠٠ هكتار في سهل الهرمل ، علماً أن الوزارة تقوم بتحضير دفتر الشروط لهذا الموضوع .

* الخطة المرحلية للإنماء المناطقي والمشاريع المدروسة التي رفعها مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة لقضاءي بعلبك والهرمل لري ما يقارب ٥٧ ألف دونم .

* ومن مشاريع الري أيضا بناء السدود والبرك والبحيرات الجبلية بما يساعد أيضا

على تخزين مياه الجريان الشتوي والليلي للينابيع وحفظ مياه السيول التي تتسبب بالأضرار للمزارعين . ولا بد أيضاً من استكمال تأهيل شبكات الري في العديد من القرى .

وفي إطار الاهتمام بمشاريع الري لا بد من الالتفات إلى ضرورة ترشيد استخدام مياه الري من خلال بعض الإجراءات أبرزها ما يلي :

* مساعدة المزارع على اختيار زراعات أقل استهلاكاً للمياه ، ومنها زراعة الأشجار المثمرة كالكرمة والزيتون ، الأمر الذي ينطبق على الإنتاج الحيواني أيضاً .

* إرشاد المزارعين إلى طريقة استخدام الري التكميلي في فصلي الشتاء والربيع .

* الحد من الاستغلال الجائر للثروة المائية الجوفية بمنع الحفر العشوائي للآبار الجوفية . وفي هذا المجال يؤكد المؤتمر على أهمية المشروع الذي تقوم وزارة الموارد المائية والكهربائية بتحضيره لتغذية الثروة المائية الجوفية إصطناعياً من خلال سلسلة من الآبار في منطقة رأس العين ـ بعلبك وفي منطقة الهرمل .

ـ وبالنسبة للتسويق فإن المؤتمر إذ يعتبر أن معالجة المشاكل على هذا الصعيد تتصل بمسائل أخرى ككلفة الإنتاج والاتفاقيات التجارية والمواصفات إلا أنه يقترح عدة إجراءات من شأنها المساهمة في تذليل هذه المشاكل ، ومنها :

* التركيز على إنتاج المحاصيل المطلوبة عالمياً وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية والأميركية وفق روزنامة تتناسب مع احتياجات ومواسم هذه الأسواق .

* التوجه نحو نظام تضامني متكامل بين جميع أطراف عمليتي الإنتاج والتسويق ، بمعنى التعاون بين مؤسسات مستلزمات الانتاج الزراعي والمزارعين وقنوات التسويق وشركات التوضيب والتخزين والنقل بما يضمن نجاح عمليتي الانتاج والتسويق .

* دعم وتعزيز التصنيع الغذائي كأحد المخارج لمعضلة التسويق عبر امتصاص فائض الإنتاج الزراعي .

* تفعيل دور غرف التجارة والصناعة والزراعة .

* عقد اتفاقيات متوازنة مع الخارج لتصريف المنتجات الزراعية .

* دعم الصادرات الزراعية ، عبر تطوير تجربة «**إيدال**» وتفعيل دور مكتب الفاكهة .

* إنشاء اسواق جملة في جميع المناطق اللبنانية لتوسيع السوق الداخلية .

ـ توفير التسليف الميسّر المتوسط والطويل الأجل . وفي هذا الإطار يرى المؤتمر وجوب العمل على تشجيع العمل التعاوني وتطويره كي تلعب التعاونيات دوراً ادخارياً وتسليفياً أسوة بالكثير من الدول النامية ، حيث يتخذ التسليف التعاوني عدة أشكال أبرزها :

* التسليف البسيط والموسمي لشراء الأسمدة والأدوية والبذار .

* التسليف المراقب : ويهدف إلى تنفيذ برامج تضعها الدولة في إطار استراتيجيتها العامة .

* التسليف التعاوني المتكامل : وهو لا يكتفي بتأمين المدخلات والقروض ، وإنما يرمي إلى حفظ وتصنيع وتوضيب وتسويق الإنتاج داخل البلاد وخارجها .

وفي إطار التسليف أيضاً يذكر المؤتمر بضرورة تنفيذ مشروع «صندوق التسليف الريفي» الذي كانت تقدمت به إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في بعلبك ـ الهرمل برأسمال قدره ٥ , ٢١ مليون دولار ، تساهم الدولة بمبلغ ١٠ ملايين دولار وتستفيد منه ١٤٠٠٠ عائلة و٦٠ تعاونية وشركة في المنطقة ، إلى جانب توفير العمل لنحو ٤٢ ألف مواطن واستصلاح حوالي ٨٤ ألف هكتار من الأراضي الزراعية .

كما يدعو المؤتمر إلى أن تأخذ الحكومة على عاتقها تشجيع قطاع التأمين كي تغطي

خدماته المنتجات والمحاصيل الزراعية ، من أجل تقليص المخاطر المرتفعة التي يواجهها المزارع ، خصوصاً وأن القوانين والانظمة التي ترعى التأمين تراعي مجالات تأمين كهذه .

**٥ ـ في الأبعاد المؤسساتية لتجاوز الأزمة:**

يعد الفراغ المؤسسي الذي تعاني منه مناطق بعلبك ـ الهرمل أحد وجوه الأزمة فيها ، مما يفترض إيجاد التنظيم المناسب لتنفيذ برامج التنمية في المنطقة .

ويجد المؤتمر أن تشكيل مؤسسة عامة ، تعنى حصراً بإنماء البقاع الشمالي وتتمتع بالإستقلالين المالي والإداري تمليه أسباب عديدة أبرزها ما يلي :

* قصور أجهزة الإدارة المركزية ، إذ إن الإداء المتثاقل وغير المتسق أو المترابط من غير الممكن أن يحرك عجلة الإنماء والإعمار في أوضاع معقدة ومتشابكة كالتي تعيشها المنطقة .

* الثغرات التي تعتري عمل المجالس القائمة ، كمجلس الإنماء والإعمار ، ومنها :

ـ العجز عن تفعيل نتائج تنفيذ المشروعات الضخمة للبنى التحتية إقتصادياً وإجتماعياً ، أو استدعاء مفاعيل تنموية تذكر لأنشطتها .

ـ التصاقها الشديد بالإدارة المركزية بالرغم من الاستقلال المالي والإداري الذي تتمتع به .

ـ خضوعها للتجاذب السياسي .

ـ لم تبد إهتماماً ملحوظاً بالشأن الاجتماعي .

ـ غلبة التحيز المديني على أدائها ، في الوقت الذي لم تصب نجاحاً يذكر في التنمية الريفية .

ـ غلبة الجانب التنفيذي في عملها على الجوانب التخطيطية والاستشارية .

* أظهرت التجارب السابقة أن الهيئات المتخصصة ، مناطقياً أو قطاعياً كانت فاعلة أكثر من سواها في تحقيق نتائج تنموية .

ويفترض في المؤسسة المشار إليها أن تتولى الوظائف والمهام التالية :

ـ وضع المخططات العامة والقطاعية للمنطقة في إطار المخططات الوطنية ،

ـ وضع البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لإنماء المنطقة في إطار السياسات العامة .

ـ تصميم واقتراح المشروعات الخاصة بالمنطقة وبرمجة عمليات تنفيذها والإشراف عليها .

ـ التوفيق بين وظيفة إدارة وتنفيذ برامج النهوض بالمنطقة ، ووظيفة التنسيق بين الاجهزة والإدارات المركزية والمحلية .

ـ القيام بمهام استشارية متنوعة للقطاع الخاص ولاجهزة القطاع العام .

ـ وضع برامج محلية للتسليف الميسّر .

ـ تنظيم الهياكل والأطر الملائمة لتنمية ورعاية المشروعات الخاصة والصغيرة والمتوسطة .

ـ إدارة شؤون تمويل التنمية ، في إطار برامج التمويل المحلية والدولية المقررة ، والاضطلاع بدور في توفير مصادر مالية جديدة .

ـ إعداد الدراسات وبناء الاحصاءات المساعدة على تقدير أوضاع المنطقة ومسح إحتياجاتها .

ـ المساندة والدعم الاجتماعيين عبر بناء شبكات الأمان الاجتماعي ، أو عبر تقديم المعونات والتعويضات المباشرة عن الأضرار .

وفي موازاة ذلك يدعو المؤتمر إلى العمل لتنفيذ الإجراءات التالية :

أ ـ إجراء مسح دقيق للموارد الطبيعية والمادية والبشرية الزراعية .

ب ـ تفعيل الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بالشأن الزراعي ، وتعزيز تواجدها في هذه المناطق ، كوزارات الزراعة والاقتصاد والموارد والصحة والمالية ومكتب الفاكهة والحبوب والشمندر السكري ومصلحة الأبحاث العملية الزراعية . وربما تكون الصيغة الفضلى في هذا المجال إيجاد إطار مرجعي موحّد للبرامج الزراعية عبر استعادة وزارة الزراعة المصالح والإدارات الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية ، كمشاريع الري (في وزارة الموارد) ، وإدارة حصر التبغ والتنباك والسجل العقاري (في وزارة المالية) ، ومكتب الحبوب والشمندر السكري (في وزارة الاقتصاد) ، والتعاونيات الزراعية والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني (في وزارة الإسكان) .

ج ـ إنشاء وتطوير تعاونيات زراعية قطاعية متخصصة في مجالات الإرشاد والتوجيه والإنتاج والتمويل والتسويق والتصنيع والتخزين ، مع التأكيد على أهمية هكذا تعاونيات كإطار مؤسسي ضروري للنهوض بالقطاع الزراعي والحيواني في البقاع الشمالي .

د ـ إنشاء المؤسسة الوطنية للتسويق الزراعي . ويكون من وظائفها توزيع الزراعات واستلام المحاصيل وتوضيبها وحفظها وتصنيعها وتسويقها محلياً وخارجياً .

هـ ـ إنشاء صندوق لتعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية ، تمشياً مع توجهات لجنة الزراعة النيابية لتنمية الزراعة في لبنان .

و ـ تفعيل البلديات وتعزيز دورها على صعيد الرقابة وإعطاء الرخص وضبط المخالفات وإنشاء البنى المادية اللازمة للأنشطة الإنتاجية كشبكات الطرق والإنارة ومراكز التبريد والتوضيب والتخزين العامة ، وإقامة المسالخ ، وتنظيم الأسواق والمعارض الزراعية .

ز ـ تعـمـيم المدارس الـزراعـيـة ، وفق توزيع منهـجي مـحـدد في هذه المناطق ، بإعتبارها ركناً أساسياً من أركان التوجيه والإرشاد الزراعيين .

ح ـ تشجيع العمل النقابي الزراعي ، بما في ذلك الإنتاج الحيواني ليطال مربي النحل والأسماك والدواجن والماشية ، وإشراك الهيئات الزراعية الأهلية في بلورة التشريعات المناسبة لهذه المناطق .

ط ـ إعطاء قضـاءي بعلبك والهـرمل تسـهـيـلات استـثنائية ، تتناسب ومـسـتوى الحرمـان في خدمـات الدعم التي تقـدمهـا مؤسسة **إيدال** (IDAL) المشجعة على الإنتاج والتصدير ، مع اقتصار هذه التسهيلات على الأطر التعاونية الممثلة .

ي ـ تعديل اهتمـامات المؤسسة الأهلية العاملة في الحقل الزراعي في المنطقة لتطال المجالات البحثية والمعلوماتية لتشـخيص مشاكل القطاعـات الإنتاجية وبلورة البـرامج المطلوب معالجتها ، واستقصاء فـرص التمويل والتسويق ، وتحديد الحـاجات الصناعية (لحـوم ، ألبـان وأجبـان ، تعليب ، . . .) وطاقاتهـا الانتـاجيـة وجـدواها الاقـتـصـادية ، لتكون تحت تصـرف المستـثـمـرين ، وذلك بالتعـاون مع مـؤسـسـات ومـراكـز الأبحـاث الرسمية والدولية .

ك ـ إيجـاد رابطة للمـهندسين الزراعيين في البـقـاع عـمـومـاً ، والبـقـاع الشـمـالي خـصـوصاً ، لـلتداول في مـشكلات وبـرامج التنمية الخـاصـة بهـذه المناطق من ناحـيـة ، وتشكيل إطار ضاغط لتحقيق المطالب الملحة من ناحية أخرى .

ل ـ الإقلاع عن مـفهوم التنفيذ الدولي لبرامج الـتنمية المناطقية الذي يحصـر القرار الفني والتمـويلي بين الإدارة الأجنبية للبرنامج وبين الأطراف الدولية المانحة ، فتلتحق بإدارة البـرامج الدولية الإدارات الزراعية المحلية ومـوظفوها في الـبقـاع كـما حـصل في برنامج التنمية الريفية المتكاملة .

### ٦ـ في الإطار التشريعي للخروج من الأزمة:

يشدد المؤتمر على أهمية الإجراءات القانونية التالية للنهوض بالقطاع الزراعي في البقاع الشمالي خصوصاً والبقاع عموماً :

أ ـ إعداد مخطط توجيهي عام لتصنيف المناطق ، وخصوصاً الزراعية منها والسياحية ، وتحديد المناطق الصناعية الملائمة للتصنيع الزراعي والحيواني ، والحاجات المرحلية للبنى التحتية (طرق ، ماء ، كهرباء ، . .) والتجهيزات المواكبة (مسالخ ، برادات ، . . .) ، والمواضع المثلى لإنشاء البحيرات والسدود .

ب ـ إعادة النظر بالقوانين والتشريعات ذات الصلة من أجل تشجيع الإستثمارات الصناعية ، وخصوصاً منها الصناعات الغذائية ، والخدماتية في مناطق البقاع الشمالي . وتوفير الحوافز الضرورية لتشجيع الهجرة المعاكسة للمؤسسات والسكان إلى هذه المناطق .

ج ـ تسوية الأوضاع المعقدة المحيطة بملكية الأراضي الزراعية بإزالة الشيوع وبالضم والفرز وفقاً لما يلي :

ـ إعفاء الملاكين المزارعين من رسوم التسجيل العقاري لفترة محددة (٣ إلى ٥ سنوات) من أجل إفساح المجال أمامهم لتثبيت ملكيتهم وإجراء عمليات حصر الإرث والإنتقال والضم والفرز ، على أن يصدر خلال هذه الفترة قانون ملزم للضم عندما لا تتعدى مساحة الارض أمتار مربعة معينة ، ويلحظ شق طرقات زراعية لا يقل عرضها عن ثلاثة أمتار ولا يزيد عن خمسة .

ـ الإسراع في إنجاز طلبات الضم والفرز في القرى والبلدات التي تقدم بها أصحابها منذ أمد طويل .

ـ إنجاز مسح شامل للأراضي في قضاءي بعلبك والهرمل .

د ـ وضع قانون مزارعة ينظم علاقة مالكي الأراضي بمستثمريها . ويفرض إتباع الدورات الزراعية المناسبة لكل نوع من التربة حفاظاً على خصوبتها وتحسين إنتاجها كماً ونوعاً وتخفيض كلفتها .

هـ ـ وضع التشريعات المشجعة على إنشاء شركات متعددة الجنسية في القطاع الخاص بين لبنان وسوريا تتولى الإستثمار لتطوير تقنيات زراعية وتصنيع غذائي للزراعات القائمة والجديدة كالبندورة والذرة والقطن ودوار الشمس والزعفران والقمح والزيتون والمشمش .

و ـ وضع التشريعات المناسبة لتنظيم الري في المسائل التالية :

ـ تحديد حرم الينابيع بغية حمايتها من التعديات والجفاف والتلوث .

ـ إعطاء الإدارة مرونة في التعاطي مع مسألة الحقوق المائية الجديدة المترتبة للحيازات البعلية من جراء اتساع المساحات المروية .

ـ تحديد تعرفة اقتصادية وشعبية لمياه المشروعات التي أعيد تأهيلها لتسهيل عملية الجباية .

ز ـ إعادة النظر بالاتفاقية الزراعية اللبنانية ـ المصرية لجهة تعديل روزنامة استيراد البطاطا والبصل والثوم إلى السوق اللبنانية بما لا يضر بالمواسم اللبنانية من هذه المنتجات الثلاثة التي تنتج بغالبيتها في منطقة البقاع ، وحتى لا يكون تصدير كميات التفاح اللبناني إلى مصر على حساب هذه المنتجات الثلاثة ، والروزنامة البديلة التي يقترحها المؤتمر هي على الشكل التالي :

ـ البطاطا اعتباراً من ١٥ شباط وحتى ٢٥ آذار (بدلا من ١ شباط إلى ٣١ آذار) .

ـ البصل اعتباراً من ١/ ١ وحتى ١/ ٤ (بدلاً من ١٥/ ٢ وحتى ٣٠/ ٤) .

ـ الثوم اعتباراً من ١/ ٥ وحتى ١/ ٤ (بدلا من ١/ ١ وحتى ١/ ٥) .

ح ـ إدخال المشمش اللبناني في الإتفاقية مع الأردن وتعديل روزنامة استيراد البصل الأردني إلى تاريخ ١/ ١٠ بدلاً من ٣١/ ١٠ .

ط ـ بالنسبة للإتفاق مع سوريا يفترض السماح للمنتجات اللبنانية بالدخول إلى السوق السورية دون إجازة مسبقة على قاعدة المعاملة بالمثل .

ي ـ العمل على فتح السوق الأوروبية أمام البطاطا اللبنانية الممنوعة من دخول هذه السوق منذ أكثر من ١٢ عام .

ك ـ العمل على جعل البقاع الشمالي (بعلبك ـ الهرمل) محافظة قائمة بذاتها .

ل ـ إعادة النظر بالتشريعات ووضع النصوص القانونية الكفيلة بإخضاع جميع العاملين في الزراعة والإنتاج الحيواني لأحكام قانون الضمان الصحي والإجتماعي . وذلك إنسجاماً مع توجهات لجنة الزراعة النيابية لتنمية الزراعة في لبنان ، والتي نصت على إدخال بقية الفئات العاملة في القطاع الزراعي (الأجراء المؤقتين والموسميين وغير المرتبطين بصاحب عمل معين أو من أصحاب المشاريع الزراعية) في الضمان الصحي ، ومع أحكام الإتفاقيات الدولية والإقليمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية التي نصت على وجوب توفير تنظيم قانوني لعمل العمال الزراعيين على اختلافهم وتوفير التقديمات الإجتماعية لهم .

### ٧ ـ في الأبعاد الإجتماعية لتجاوز الأزمة:

بالنظر إلى البطالة المتفشية في قضاءي بعلبك والهرمل ، فإن المؤتمر يعتبر أن إيجاد فرص عمل مجزية ، تؤمن مداخيل تكفل الحد الأدنى من العيش وزيادة إنتاجية العاملين الزراعيين أيضاً ، لمواجهة التحدي المفروض على هذا الصعيد إنما يرتبط بشكل أساسي بنجاح خطط تنمية القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل ، كالزراعة ، بما فيه الإنتاج الحيواني ، والتصنيع وقطاع السياحة ، الأمر الذي يتوقف على جملة الإصلاحات القطاعية والمؤسساتية والتشريعية والإجتماعية التي سبقت الإشارة إليها .

كذلك فإن المؤتمر يشدد على ضرورة تنظيم أوضاع العمالة الوافدة المنافسة للعمالة المحلية في المنطقة كأحد السبل للحد من البطالة المستفحلة فيها .

وفي مجال آخر يجد المؤتمر أن وضع برامج تأهيل مهني وحرفي لتمكين الأسرة عموماً والمرأة خصوصاً من القيام بأعمال الصناعات الحرفية الصغيرة التي تعتمد أكثر على اليد العاملة منها على رأس المال من شأنه أن يزيد في مدخول الأسرة ويرفع من مستوى معيشتها .

### ٨ ـ السياسات القطاعية للنهوض بأوضاع قطاع الإنتاج الحيواني:

بالاستناد إلى أهمية القطاع الحيواني من حيث مساهمته بنحو ثلث قيمة الإنتاج الزراعي ، والتفاوت الكبير بين الإحتياجات المحلية من الإنتاج الحيواني (حليب ومشتقاته واللحوم الحمراء والدواجن والبيض والأسماك والعسل) وحجم الإنتاج المحلي الذي لا يغطي أكثر من ٣٠٪ من هذه الاحتياجات ، وفيما تتوفر المساحات الزراعية الشاسعة والأحراج والثروة المائية من أنهار وينابيع في قضاءي بعلبك والهرمل ، فإن المؤتمر ينظر بثقة بالغة إلى ضرورة تشجيع قيام قطاع إنتاج حيواني ناشط يصلح كقاعدة ليس للنهوض باقتصاديات البقاع الشمالي وحسب وإنما لدعم الإقتصاد الوطني أيضاً من خلال الوفر الذي سيحققه مردود هذا القطاع في ميزان المدفوعات اللبناني . إذ يكفي أن نشير على سبيل المثال أن استغلال قسم من الأراضي الزراعية في منطقتي بعلبك والهرمل لزراعة الأعلاف من شأنه تحقيق مردود سنوي قد يتجاوز ٥٠ مليون دولار مع الإستغناء عن العلف المستورد بالعملات الصعبة وبكلفة عالية .

ومن البديهي القول أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير مقومات عديدة أبرزها ما يلي :

أ ـ إنشاء هيئة وطنية تعنى بشؤون هذا القطاع الذي يشمل أنشطة تربية المواشي والدواجن والطيور والأسماك والنحل .

ب ـ تعزيز التعاونيات المتخصصة في هذا المجال تتولى إدارة عمليات محددة في مجال التمويل والتسويق التبريد والتخزين وتوفير المواد الأولية والتوضيب والإرشاد والتوجيه بالتعاون مع الهيئة الوطنية المشار إليها أعلاه ، ومع بقية الهيئات والمؤسسات الرسمية والخاصة المعنية .

ج ـ إنشاء مختبرات عامة للصحة الحيوانية بالقرب من مراكز الإنتاج ، تكون على تعاون وثيق مع المختبر المركزي في العاصمة والذي ينبغي تعزيزه وتطويره .

د ـ تطوير إهتمامات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الحكومية ، بعد تعزيز تواجدها في المنطقة ، كي تطال إقامة المزارع والأحواض والمناحل النموذجية لتأصيل وتحسين الأنواع والسلالات المقاومة للأمراض وذات الإنتاجية العالية ، هذا إلى جانب تعزيز دور هذه المصلحة على صعيد الرقابة والتدريب والإرشاد في مجال الإنتاج الحيواني بالتعاون مع الهيئات الأهلية .

هـ ـ إيجاد مراكز لجمع الحليب .

و ـ إيجاد منافذ لتصريف الإنتاج عبر التعاونيات وتحفيز الإستثمارات في مجال تصنيع المنتجات الحيوانية ، وكذلك عبر تشجيع الطلب المحلي على الإنتاج الحيواني المحلي من قبل المؤسسات والإدارات العامة والخاصة .

ز ـ شق الطرق الزراعية .

ح ـ تخصيص المراعي الكافية وتشجيع الزراعات العلفية .

ط ـ إقامة المحميات للحفاظ على الثروات الحرجية والمائية والمراعي .

ي ـ توفير اللقاحات الخاصة بتربية المواشي والنحل والأسماك والدواجن بكميات كافية وأسعار تشجيعية .

ك ـ التشدد في مراقبة إستخدام المبيدات الزراعية وترشيد إستعمالها للحد من مخاطرها على الحيوانات وقفران النحل .

ل ـ التشدد في مراقبة الأعلاف المستوردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات .

م ـ التشدد في المحافظة على المساحات الخضراء في المناطق السكنية .

ن ـ تشجيع وتعميم استعمال الأشجار والنباتات الرحيقية مثل الكينا والأكاسيا والروبينيا في مشاريع تشجير الطرق والساحات العامة وأماكن العبادة والأوقاف والحدائق العامة والخاصة .

س ـ التدخل الرسمي بقوة لدعم الإستثمارات الخاصة التي بدأت تشهدها المنطقة في مجالات تربية المواشي والدواجن ومصانع الحليب ومشتقاته وتربية النحل والطيور والاسماك (في حوض العاصي) ، مما يعد بنواة لقطاع إنتاج حيواني نشط في المستقبل .

## ٩ ـ في السياسات القطاعية للنهوض بالقطاع الصناعي في قضاءي بعلبك والهرمل:

يؤكد المؤتمر في هذا المجال على ضرورة دعم وتعزيز الصناعات الغذائية الناشئة في المنطقة كونها صناعة إستراتيجية تدعم الإقتصاد الوطني وتوفر المزيد من فرص العمل لأبناء المنطقة وترفع مستواهم المعيشي كما تزيد من تعلق المواطن بأرضه سواء كان مزارعاً أو صناعياً .

وإذا كان القطاع الخاص هو المعني الأول والرئيسي في عمليات الإستثمار والإنتاج وفي قطاعات التصنيع الغذائي إلا انه بدون دعم كبير من السلطة المركزية لن يكون بمقدوره القيام بالدور المطلوب ، ولا سيما في قضاءي بعلبك والهرمل .

**ولذلك يرى المؤتمر أن هذا الدعم الرسمي يفترض أن يتجسد في المجالات التالية :**

أ ـ توفير تسهيلات مالية طويلة الأمد بفوائد ميسَّرة للصناعيين الغذائيين في المنطقة لتمكينهم من تطوير تجهيزاتهم وإستيعاب المواسم الزراعية وتخزينها .

ب ـ دعم الصناعات المتصلة بالتصنيع الزراعي ، كالمصانع المحلية المنتجة لمواد

التعبئة والتغليف لتحسين إنتاجها كماً ونوعاً بكلفة متدنية نسبياً .

ج ـ ترابط التخطيط لتشجيع زراعات معينة مع التخطيط لتشجيع الصناعات الغذائية والزراعية ، بمعنى توجيه المزارعين نحو زراعة الأصناف المناسبة للتصنيع وذات القيمة المضافة العالية .

د ـ استحداث مناطق صناعية في مناطق محددة في البقاع الشمالي ، تكون مجهزة بالبنى التحتية الضرورية للصناعات عموماً والغذائية والزراعية خصوصاً ، كالكهرباء والمياه والمواصلات والإتصالات .

هـ ـ إيجاد حاضنات أعمال خاصة لهذه الصناعات ، تكون وظيفتها توفير الدعم الفني والتكنولوجي والإداري والقانوني والتشريعي لمشروعات التصنيع الغذائي والزراعي . . . وفي هذا الإطار تكتسب برامج التدريب على إقامة المشاريع الخاصة وإدارتها أهمية استثنائية .

و ـ دعم الأبحاث التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال التصنيع الزراعي لتحديد الأصناف الملائمة لهذا التصنيع .

ز ـ إيجاد الآلية المناسبة لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصانع الغذائية في المنطقة والمزارعين .

## ١٠ـ في السياسات القطاعية للنهوض بالقطاع السياحي في قضاءي بعلبك والهرمل:

لا يجد المؤتمر فرصاً واعدة لتنمية السياحة في هذه المنطقة ، رغم غناها بالمعالم الأثرية والتاريخية والطبيعية الخلابة ، ما لم تتوفر البنى التحتية والخدمات العامة ، من شبكات طرق وإتصالات وشبكات كهرباء ومياه وصرف صحي ومراكز طبية تكاد تكون معدومة حالياً . ويرى المؤتمر أن أي خطة للتنمية السياحية في قضاءي بعلبك والهرمل لا بد أن تأخذ بعين الإعتبار الأمور التالية :

ـ إجراء مسح أثري بيئي شامل لمناطق البقاع الشمالي ، على أن يلي ذلك إعداد خرائط سياحية وكتيبات دعائية تتضمن المعالم السياحية والأثرية لهذه المناطق .

ـ استناداً إلى المسح أعلاه لا بد من الإعلان عن محميات طبيعية للحفاظ على المعالم الأثرية وحماية الطبيعة من التدمير والتشويه (ومنها وادي العاصي ومنطقة عمِّيق ، ووادي جهنم ، والسفوح الجبلية في جرود الهرمل . . .) .

ـ تحديث المخطط التوجيهي لمدينة بعلبك بما يتلاءم مع نمو المدينة ومستقبلها وحماية الأماكن الأثرية فيها من فوضى العمران . ولا بد في هذا المجال من تعديل المخطط الداخلي للمدينة لتوسيع الطرق وتحديد مواقف للسيارات وأماكن للمشاة والمساحات الخضراء ، وتأهيل الحدائق وتجميل المدخل الرئيسي للمدينة ، وتوزيع الساحات العامة وإعادة النظر بطبيعة عمل السوق التجاري وإضفاء الطابع التراثي والحرفي عليه .

ـ توفير الحوافز الضريبية والإدارية اللازمة لتشجيع إقامة المرافق السياحية في المنطقة كالفنادق والمطاعم والمسارح والمنتزهات .

ـ وضع خطة عمل متكاملة لتأهيل وترميم المعالم الأثرية في مناطق البقاع الشمالي ، لا سيما تلك المدرجة في الجردة العامة المستملكة رسمياً من المديرية العامة للآثار ، ومنها قاموع الهرمل ونقوش صخور بريصا ، والمعابد الرومانية ، في بعلبك وغيرها .

ـ دعم الصناعات الحرفية في المنطقة وتشجيع إقامة المعارض والمتاحف التراثية .

ـ ترميم المباني والأسواق القديمة التراثية بما يسهم في إحياء الفنون التراثية .

ـ دعم إقامة المؤتمرات والندوات السياحية والتاريخية والإغترابية والمهرجانات الشعبية .

ـ توعية السكان والمؤسسات في قضاءي بعلبك والهرمل على ضرورة تقديم كافة تسهيلات الإقامة والتنقل للسياح والطلاب الذين يقصدون هذه المناطق .